

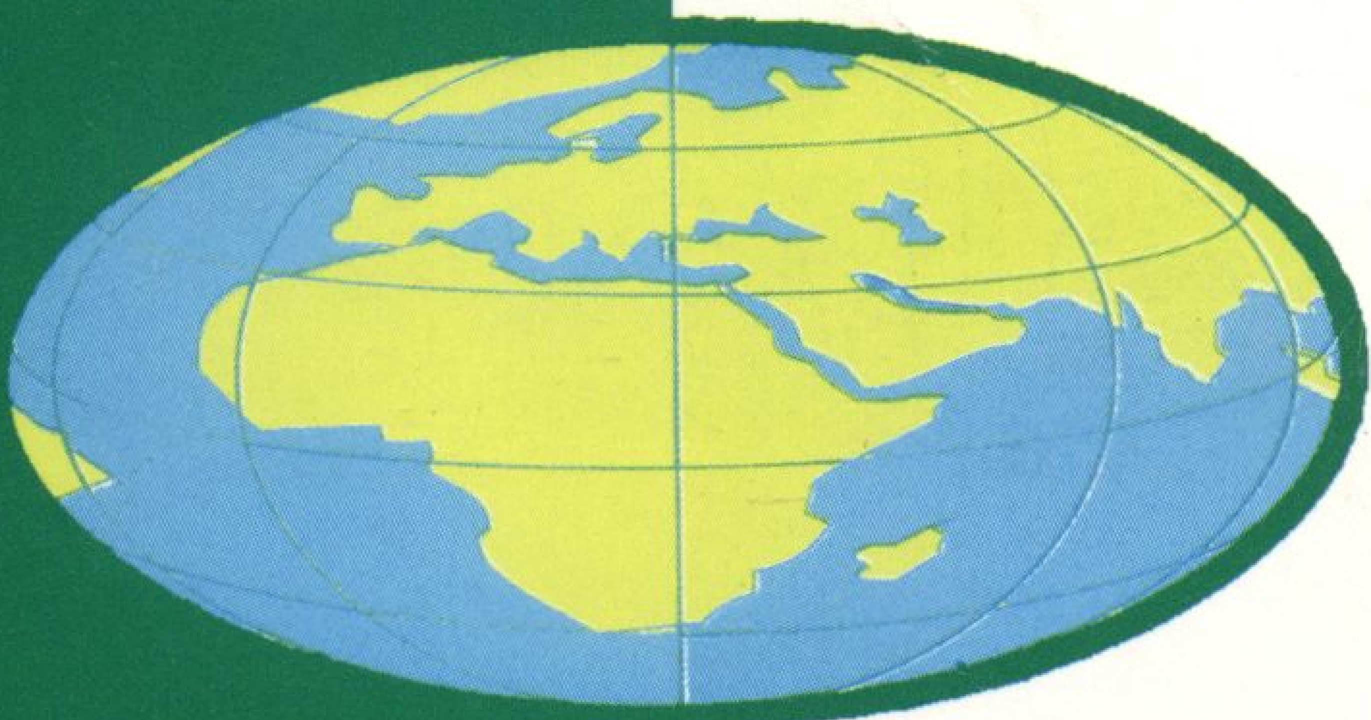
مركز دراسات وبحوث الدول النامية
CENTER FOR THE STUDY OF DEVELOPING COUNTRIES



العرب في إسرائيل
الواقع ... والمستقبل

دكتور
صلاح سالم زرنوقة

٩
مكتبة التنمية



القاهرة
٢٠٠١

العرب فى إسرائيل
الواقع ... والمستقبل

مركز دراسات وبحوث الدول النامية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
الجيزة – القاهرة.

Center for the Study of
Developing Countries.
Faculty of Economics and
Political Science
Cairo University,

Giza - Egypt

رئيس مجلس إدارة المركز:

كمال المنوفى

Chairman of the Board:

Kmal El-Muonofe

مدير المركز:

مصطفى كامل السيد

ت : مباشر : ٥٧٠٥٥٤٢

ت: ٥٧٢٨٠٥٥-٥٧٢٨١١٦

فاكس : ٥٧٠٥٥٤٢- ٥٧١١٠٢٠

Director:

Mustapha K. Al Sayyid

Direct Tel.: 5705542

Tel.: 5728055-5728116

Fax.: 5705542-5711020

عنوان البريد الالكترونى

E-mail rucsdc @ rusys. eg. net

الموقع على شبكة الانترنت

Internet Site

http : // members. Tripod. com / csdccu / csdc. htm

العرب في إسرائيل
الواقع ... والمستقبل

دكتور

صلاح سالم زرنوقة

القاهرة

٢٠٠١

الآراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر

مؤلفه ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

الطبعة الأولى ٢٠٠١

شكر وتقدير

أقدم خالص الشكر الى الاستاذ / كرم خميس ، على ما قدمه من عون في إعداد هذا البحث في مجال توفير المعلومات اللازمة ، فلولا جهده المشكور ما كان لمثل هذا البحث أن يكتمل .

محتويات الدراسة

مقدمة

تعكس تجربتى الشخصية مع العرب الفلسطينيين الذين ظلوا على أرض وطنهم فى ظـــل الاحتلال الاسرائيلى منذ سنة ١٩٤٨ الموقف العربى العام منهم . كان أول لقائى بأحدهم فى بدايات سنة ١٩٧١ عندما كنت أقوم بدراستى للدكتوراه فى أحد الجامعـــات الاوروبيـــة ، وكانت مناسبة اللقاء و التعرف هى أنه قد تصادف اننا كنا نقيم فى نفـــس بيـــت الطـــلاب الجامعيين فى تلك المدينة ، و كنت أراه ، مثل آخرين ، فى المطبخ المشترك فى هذا البيـــت . وعندما ذكر أنه من عرب ١٩٤٨ فى اسرائيل أرتبت فى الامر و لم أعرف كيف أتصرف معه ، و مما زاد فى ريبتى أنه تخرج من الجامعة العبرية فى القدس ، و يتحدث العبريـــة بطلاقـــة ، ويتزاور مع إسرائيليين يهود، و كانوا يبادلونه المودة .

و بمرور الايام ، تحققت من صدق مشاعره العروبية ، تبينت أنه على الوغم مـــن مكانتـــه المتميزة نسبياً فى مجتمع عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل ، إلا أنه كان أكثر وعياً بمدى الاضطهـــاد الاسرائيلى له و لقومه . و قد تعمقت صداقتنا بعد ذلك ، ثم افترقنا . و لكنى تأكدت مـــن اتساق أقواله مع أفعاله عندما أصبح ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية فى إحـــدى المنظمـــات الدولية ، و كتب كتابا عن القدس ، و أكد عروبته بزواجه من مصرية .

و هكذا كان الحال بالنسبة لموقف العرب عموماً من أشقائهم و شقيقاتهم داخل إسرائيل ، فلم تكن هناك أى محاولات للتواصل معهم ، بل كانت الحكومات العربية ، بل و مـــازالت بعض أجهزتها الامنية تنظر إليهم على أنهم طابور خامس للدولة العبرية ، و أن على كل منهم أن يؤكد التزامه بالعروبة أولاً و بشكل ظاهر وملموس ، و إلا فسيظل موضع الريبة ، فهـــم جميعاً متهمون بأنهم عملاء لإسرائيل إلى أن يثبتوا العكس .

و قد أثبتت الوقائع خطأ هذه النظرة ، فمن أحداث يوم الارض فـــى أبريـــل ١٩٧٦ الى المشاركة فى الانتفاضتيين الفلسطتينيين مع إخوانهم فى الضفة الغربية و غـــزة ، الى المواقـــف

التى تبنتها التنظيمات السياسية المعبرة عنهم ، الى الانتاج الادبى الذى يصور معاناتهم فى ظل الاحتلال ، و اللغة الرائعة لشعرائهم محمود درويش ، و سميح القاسم و توفيق زيادة وكتابات اميل حبيبى و التى ترقى بأعمالهم الى مستوى أجمل ما كتب باللغة العربية ، كل هذا أكـــد أن عرب ١٩٤٨ هم فى مقدمة المتمسكين بالعروبة – على الرغم من قســوة الظـــروف التـــى يعيشون فى ظلها ، و على الرغم من محاولات طمس هويتهم . و قد أكدت الأحداث أيضا أنهم على استعداد لدفع ثمن ولائهم للعروبة . و كان آخر الدلائل على ذلك سقوط ثـــلاث عشر منهم قتلى فى اطار النضال مع إخوانهم أثناء انتفاضة القدس.

و مركز دراسات وبحوث الدول النامية باصداره هذا الكتاب عن هؤلاء الاشقاء العـــرب انما يساهم بجهد متواضع فى تذكير الرأى العام العربى و الحكومات العربية بضرورة أن تضع قضية عرب ١٩٤٨ فى صلب اهتماماتها . و إذا كان الموقف العربى الرسمى هـــو القبـــول بوجود اسرائيل – فى ظل علاقات القوة الحالية على الصعيد الدولى – بشرط قبول حكوماتها بحقوق الشعوب العربية المعنية ، و فى مقدمتها حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره ، إقامة دولته على كافة أراضى الضفة الغربية و غزة ، و عاصمتها القدس الشريف ، و الجلاء عـــن الجولان المحتل و مزارع شبعا فى جنوب لبنان ، مع سائر المطالب العربية الاخرى المشروعة و الخاصة باللاجئين و إزالة المستوطنات ، فإن الدول العربية مطالبة أيضا بألا تتخلى عن عرب ١٩٤٨، فتذكر الحكومة الاسرائيلية بضرورة وقف كافة أشكال التمييز ضدهم ، على النحو الذى يفصله هذا الكتاب ، و أن تعاملهم على قدم المساواة مثل غيرهم ، و أن تتوقف عـــن طمس الطابع المميز لقراهم و مدنهم . كما أن صالح القضية العربية فى مواجهة إسرائيل هو مد يد المساعدة للمجتمع العربى فى إسرائيل ، و ذلك تمكينا له من مواصلة الحفـــاظ علـــى هويته ، وحتى لا يذوب أبناؤه و بناته فى المحيط الاسرائيلي ، و يسقطوا فـــى فـــخ غوايتـــه، ويتجردون تماما من هويتهم العربية .

و ليس فى مثل هذا الموقف من عرب ١٩٤٨ أى مهاودة لاسرائيل ، بل على العكس ، فإذا كانت الحركة الصهيونية قد هودت الجانب الاكبر من أرض فلســطين التاريخيـــة ، و إذا

كانت معطيات السياسة الدولية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عموما ، و خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة ، فضلا عن الانقسامات بين الدول العربية كلها ، تجعــل مــن تصفيــة الوجود الصهيونى على أرض فلسطين أمنية صعبة المنال ، فلا أقل من السعى للحفاظ على ما تبقى من معالم لهذا الوجود فى المدن و القرى العربية داخل اسرائيل ، بتقديم كافة أشـــكال المساعدة الممكنة للعرب المقيمين فيها .

و سوف يمكن للدول العربية إذا ما تبنت مثل هذا الموقف أن تظهر للعالم كلـــه بطــلان الادعاءات الاسرائيلية بأنها تمثل " واحة الديموقراطية الوحيدة فى صحراء الشرق الاوســـط القاحلة ". فما يتعرض له هؤلاء المواطنون من أشكال الاضطهاد و التمييز فى مجالات التعليم الخدمات الصحية و الاقتصاد يثبت تماما أن الحكومة الاسرائيلية تتعامل مع من يعيشون علــى الاراضى الواقعة تحت سيطرتها بأكثر من معيار ، و أن تعدد هذه المعايير لا يتفق على الاطلاق مع أى مفهوم للديموقراطية .

و الواقع أن ما تعرض هؤلاء المواطنون العرب من اعتداءات خلال أحـــداث انتفاضــة القدس يظهر أن الحكومات الاسرائيلية التى شاركت شرطتها فى ارتكاب هذه الاعتـــداءات هى أبعد كثيراً عن أن تكون مؤتمنة على حماية هؤلاء المواطنين. و من ثم فإذا كانت الســـلطة الفلسطينية قد طالبت بتوفير حماية دولية للفلسطينيين فى الضفة الغربية و غزة ، فإن الـــرأى العام العربى مطالب كذلك بأن يدعو الحكومات العربية الى أن ترفع نفس المطلـــب بالنســبة لعرب ١٩٤٨ فى كاة المحافل الدولية و

لا شك أن اسرائيل ، و معها حكومة الولايات المتحدة الامريكيـــة ، و التــى لا تكـــاد سياساتها تتمايز عما تتبعه حكومة اسرائيل ، سترفضان هذا المطلب ، و لكن طرحه و الدعوة اليه كفيلان ربما بممارسة نوع من الضغط على الحكومة الاسرائيلية حتى تتوقف عما تزاوله من اضطهاد ضد هؤلاء الاشقاء و الشقيقات العرب.

و من ناحية أخرى ، فإن مراكز الابحاث السياسية فى الوطن العربى على امتداده مطالبة أيضا بأن تضع أحوال عرب ١٩٤٨ فى اسرائيل فى مقدمة اهتماماتها ، فتخصص لجمع المعلومات عنهم ، و تحليل أوضاعهم قدراً من نشاطها و قد أصبح هذا المطلب ملحاً ، على ضوء الاهمية التى أصبحت التنظيمات السياسية العربية تحظى بها فى اطار الحياة السياسية فى اسرائيل ، و امكان أن تشكل هذه التنظيمات ، مع القوى السياسية الاسرائيلية التى تؤمن بأن الوفاء بالحقوق العربية المشروعة هو خير سبيل أمام اسرائيل لكى تحظى بوجود عادى فى وسط العالم العربى ، كتلة فاعلة فى السياسة الاسرائيلية ، و كذلك على ضوء صعوبة توافر المعلومات التفصيلية عن المجتمع العربى فى اسرائيل ، و هو الوضع الذى عانى منه كل من د. صلاح سالم زرنوقة الذى كتب فصول هذا الكتاب و الاستاذ كرم خميس الذى قام بجمع المادة البحثية الخاصة به .

تحية أخوة لأشقائنا و شقيقاتنا الذين يعانون نير محاولات طمس هويتهم العربية فى اسرائيل. نحن نذكرهم و نتضامن معهم ، و نتطلع الى يوم تسود فيه فى منطقتنا العربية أوضاع أكثر انسانية ، و تشرق شمس الحرية على كل من يعيشون فيها .

د. مصطفى كامل السيد

مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية

مقدمة

هل يمكن أن يقال إن إسرائيل ـ بعد مرور خمسين عاما علي قيامها قد أصبحت دولة قومية لليهود، وإنها حققت بذلك الهدف الأساسي (الصهيوني) من قيامها؟. وإذا كان الأمركذلك، فماذا بشأن غير اليهود من سكان إسرائيل، والذين يبلغ تعدادهم الآن أكثر من مليون نسمة (تقريبا)، والذين باتت تختلف بشأنهم التسميات : إسرائيليون عرب، أو عرب إسرائيل، أو الوسط العربي في إسرائيل، أو فلسطينو إسرائيل، أو عرب ١٩٤٨ في إسرائيل، أو الأقلية العربية في إسرائيل. وبغض النظر عن دلالة كل تسمية من هذه التسميات، فإن المؤكد لدي الكثيرين هو أن هؤلاء يشكلون "قومية" ثانية في دولة تصر علي تقديم أو طرح نفسها علي أنها "الدولة العبرية". وهنا قد نتساءل : هلي يعني ذلك فشل إسرائيل في إقامة دولة اليهود التي إدعتها؟ والي أي مدي تملك حلولا لمثل هذه المشكلة؟ خصوصا في ظل السباق الديمغرافي بين "العرب" و"اليهود" ، هذا السباق الذي تشير نتائجه إلى رجاحة كفة العنصر العربي في التوازن العددي كخطوة أولي قد يترتب عليها تغيرات دراماتيكية في كافة مناحي الحياة في دولة إسرائيل (١).

صحيح أن البعض يري أن "عرب ١٩٤٨" قد عاشوا في سلام مع اليهود علي مدي الخمسين عاما الماضية، لكن هناك من يحذر مما أطلق عليه "الخطر المحدق" بإسرائيل، ويقصد بهذا الخطر هؤلاء العرب الذين لم يندمجوا بعد في المجتمع الإسرائيلي، وتلك حقيقة لاسبيل إلى إنكارها. وهناك من يلفت النظر إلى احتمال حصول تطورات من شأنها أن تقلب الأوضاع علي غرار ما حدث في البوسنة أو قبرص وشمالي أيرلندا، خصوصا وأن الصراع العربي الإسرائيلي لم ينته بعد، وأنه سوف يستمر لزمن طويل قادم. ويزيد من خطورة الأمر في نظر هؤلاء ما يطلقون عليه "البؤر السكانية" في إسرائيل حيث يشكل هؤلاء العرب أغلبية ساحقة في مناطق قد لا يكون لليهود وجود فيها علي وجه الإطلاق، والمقصود هو تلك المنطقة التي تعرف بأنها "الخاصرة الضيقة لإسرائيل" والتي لا يتجاوز عرضها بين الساحل وحدود ١٩٦٧ أكثر من

عشرة كيلومترات تقريبا، والتي تتواصل مع كثافة سكانية عربية في الضفة الغربية تمتد إلى عمان في الأردن. ويضيف هؤلاء أن إدعاءات الدولة العبرية أو تقديراتها حول قدرتها علي السيطرة التامة علي هؤلاء العرب لم يقم عليها دليل. وهناك من يذهب إلى أن هذه الإدعاءات قد سقطت بالفعل ، أو أن الأحداث والسوابق قد أكدت عدم صحتها، ذلك أنها ترددت عند الحديث عن احتمال وقوع هجوم خارجي ضد إسرائيل، وجاءت حرب ١٩٧٣ لتذهب بمصداقيتها، وترددت أيضا مع إندلاع الإنتفاضة في ١٩٨٧ وثبت عدم صحتها وجدواها أيضا (٢).

ثمة جدل -- إذن - حول عرب ١٩٤٨ أو فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، هذا الجدل لم يكد يتوقف ليعود مرة أخرى، لكنه عاد في الآونة الأخيرة علي خلفية غير مسبوقة، فقد عاد علي إثر زيادة التمثيل العربي في الكنيست الإسرائيلي كما وكيفا ، وإن بقي هذا التمثيل محدودا، فيكفي أنه لم يعد من النوع الذي يمكن أن يعزي للصدفة، فهناك ما يؤشر علي أنه إفراز تخطيط مقصود، من أمثلة ذلك وصول المحامي عبد المالك الدهامشة عضو الحركة الإسلامية، التابع لما يسمي الجناح المعتدل بقيادة عبد الله نمر درويش، إلى منصب نائب رئيس الكنيست، ثم تعيين نواف مصالحة نائبا لوزير الخارجية، وطلب الصانع عضوا في لجنة الخارجية والأمن، وهاشم محاميد رئيسا للجنة مكافحة المخدرات، هذا الوضع الذي حدا بقسم "القوي البشرية" في الجيش الإسرائيلي إلي بلورة خطة ترمي إلى تشجيع تطوع المواطنين العرب في صفوف الجيش، وقد ذكرت المصادر أن هذا التوجه قد بات في حكم الواقع (٣). وبصفة عامة فقد ازدادت الآن القوة العددية لعرب ١٩٤٨ وتعاظمت بالتالي قوتهم الانتخابية الي حد قد جعل أحزابا إسرائيلية (شاس والمفدال) تتودد اليهم لكسب أصواتهم، خاصة وأن هذه الأحزاب عادة ما تتولي حقيبة الداخلية في الحكومات المتعاقبة، وأن توددها للعرب قد ينطوي - في نظر البعض - علي تبني سياسة براجماتية قد تعني - أو تترجم

في شكل ـ ـ منح تراخيص بناء للعرب بما يسمح لهم بالانتشار في مزيد من أراضي (اسرائيل) (٤) .

عاد هذا الجدل أيضا علي إثر تفجيرات وقعت في طبرية وحيفا في مطلع شهر سبتمبر ١٩٩٩، وكان قد سبقها مقتل شاب إسرائيلي وصديقته في غابة مجدو، ذلك أن منفذي هذه العمليات الثلاثة كانوا ولأول مرة من الشباب الفلسطينين الذين ينتمون إلي الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، أي أنهم من "عرب إسرائيل" الأمر الذى مثل مفاجأة لكل الأوساط السياسية والشعبية علي الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول طبيعة الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى " الخط الأخضر " و مستقبله ، أو دوره فى صياغة المستقبل الفلسطينى ، ثم دوره في ما بعد إنجاز التسوية، التي تواكب الجدل مع البدء في مفاوضات مرحلتها النهائية ، والحديث عن إقامة الدولة الفلسطينية (٥).

والحقيقة أن المراقب يستطيع أن يلمس تطور الدور الملحوظ أو المتوقع لعرب ١٩٤٨ في التسوية السلمية وفي مسار الصراع العربي ـ ـ الإسرائيلي عموما، وفي الواقع السياسي لدولة إسرائيل، من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها:

- تطور الخريطة الحزبية لعرب ١٩٤٨، حيث أصبح هناك خمسة أحزاب عربية (الحزب العربي الديمقراطي، حزب التجمع، حركة التغيير ، وحزبان إسلاميان)، هذا الي جانب مؤسسات العمل المدني التي أصبحت تملك قدرا من الاستقلالية عن تأثيرات الحركة الصهيونية وعمليات "الأسرلة" التي تمارسها الدولة العبرية علي هذه الأقلية العربية.
- الميل المتزايد لدي الجماهير العربية (لدي عرب ١٩٤٨) الي تبني ما يمكن أن يسمي "سياسة واقعية ووطنية " فى آن واحد ، تجاه حل القضية الفلسطينية ، وهذه السياسة تؤيد مطالب السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتحترمها وتسعي الي

الحفاظ عليها من ناحية، وتناضل داخل الكيان الإسرائيلي من أجل الحصول علي حقوق المواطنة، وإعمال قواعد المساواة الديمقراطية، ومكافحة سياسات التمييز والتمزيق التي تتبع ضدهم .

- تقدم المساهمة في الحياة السياسية داخل الدولة العبرية وتطور الأداء والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، فقد بلغت نسبة المشاركة لدي عرب ١٩٤٨في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٦) حوالي ٨٠٪ وهي أعلي نسب المشاركة العربية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية على الإطلاق ، وأغلب هذه الأصوات قد ذهبت الي قوائم المرشحين العرب، بينما حصلت الأحزاب الإسرائيلية في دورات سابقة علي نسب ليست بالقليلة منها، وكانت النتيجة هي إيصال ثلاثة عشر نائبا عربيا الي الكنيست ولأول مرة في تاريخ الدولة العبرية (٦).

عموماً تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة ، سواء كانت بشأن الواقع الحالي والظروف والملابسات التي أفضت إليه أو أسهمت في تشكيله ، أو بالنسبة لما يمكن توقعه في المستقبل القريب، أي بعد إتمام التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بما فيه القضية الفلسطينية . ولا تزعم الدراسة أنها سوف تتعرض لكل صغيرة وكبيرة في حياة عرب ١٩٤٨ واتجاهاتهم وعلاقاتهم والظروف المحيطة بهم ، وإنما تحاول قدر الإمكان تقديم صورة واضحة أو معبرة عن الواقع ، وبالتالي فهي تشير إلى بعض الخصائص أو الملامح والممارسات والمواقف التي من شأنها توضيح هذه الصورة . كما أنها لاتزعم إمكانية استشراف المستقبل بشكل تحكمي،وإنما هو التنبؤ المشروط أو المبنى على عوامل واعتبارات معينة . والذى يمكن أن يتغير وفقا لما يجرى على هذه العوامل من تغير .

والحقيقة أن في ذلك صعوبة تذكر ، ولعل مصدر هذه الصعوبة هو طبيعة الموضوع من حيث تشابكه مع الصراع العربي الإسرئيلى بكل تعقيداته ، وبالتالي فهو عرضة

للتناول غير الموضوعي في كثير من الأحيان، أو على الأقل للتناول الذي تحكمه الأيديولوجيات والمواقف أو المصالح السياسية والاعتبارات القومية ،سواء كان هذا التناول من جانب الفلسطنيين أو من جانب الإسرائيليين .

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام ، يتناول القسم الأول توصيفاً لأوضاع عرب ١٩٤٨ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فيبدأ بعرض موقفهم من قيام الدولة العبرية باعتباره العامل المفتاح في تشكيل هذه الأوضاع ، ثم يناقش الوضع الديمغرافي للأقلية العربية . ويعطى فكرة عن أحوالهم الاقتصادية ، ثم ينتقل إلى مناقشة قضية الهوية (والثقافة) وما جرى عليها من تغيرات .

ويستعرض القسم الثاني الأوضاع القانونية والسياسية لعرب ١٩٤٨، فيعطي فكرة عن الوضع القانوني لهم ، ثم يناقش السياسات الإسرائيلية (التمييزية) التي تمارس ضدهم ، ثم يستعرض أهم الممارسات التمييزية والتي لم تكن نتاج سياسات مرسومة أو معلنة من قبل الحكومة ، أي التي تدل على أن هناك توجه عام لدى الدولة والمجتمع الإسرائيلين في التعامل مع هذه الأقلية .

و يعالج القسم الثالث علاقات عرب ١٩٤٨ مع المحيط الاجتماعي والسياسي ، سواء ذلك في علاقاتهم باليهود وبالطوائف الأخرى كالدروز ، أو علاقاتهم بالفلطسينيين في الأرض المحتلة أو علاقاتهم بالقوى السياسية و الاجتماعية فى إسرائيل.

أما القسمين الرابع والخامس فيناقشان قضية المستقبل لعرب ١٩٤٨ فى إسرائيل ، فيتناول القسم الرابع أهم محددات هذا المستقبل ، والتى تتمثل فى : مدى فعالية التنظيمات السياسية للوسط العربى فى إستخدامها لمواردها وإمكانياتها ، ثم قيام الدولة الفلسطينية . بينما يعالج القسم الخامس أهم آليات هذا المستقبل ، ويطرح أهم السيناريوهات المحتملة .

و تؤكد الدراسة من البداية على أن المقصود بعرب ١٩٤٨ هم هؤلاء العرب الفلسطينيون الذين بقوا داخل الكيان الإسرائيلي و تجنسوا بالجنسية الإسرائيلية. ذلك انه عقب صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ و إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ كانت مساحة الدولة الإسرائيلية قد تم تحديدها بما يعادل ٥٢٪ من مساحة فلسطين ، إلا أن التآمر الاستعماري الصهيوني قد أدى إلى امتدادها إلى الجليل و مناطق أخرى. و في عام ١٩٤٩، و في غضون مفاوضات الهدنة في رودس، انسحب الجيش الأردني من منطقة المثلث (من أم الفحم شمالاً إلى كفر قاسم جنوباً) و كانت حكومات عربية قد طالبت المواطنين العرب في فلسطين المحتلة بالرحيل حتى يتسنى للجيوش العربية القضاء على الدولة اليهودية ، فرحل من الفلسطينيين ٦٤٠ ألفاً و بقي - في حينها - حوالي ١٦٠ ألفاً تمسكوا بأرضهم ، هؤلاء هم عرب ١٩٤٨.

و جدير بالذكر أن مركز دراسات وبحوث الدول النامية قد عقد ندوة لمدة يوم لمناقشة هذه الدراسة ، دعا إليها عدد من الشخصيات الفلسطينية الهامة ، كان من بينها المفكر الكبير الدكتور أحمد صدقي الدجاني ، و السفير محمد صبيح ، و المناضل المعروف الأستاذ عبد القادر ياسين ، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المصرية المهتمة بالموضوع، و التي تنتمي إلى مواقع أكاديمية ورسمية مختلفة. و قد تم تضمين الكتاب فعاليات هذه الندوة.

الفصل الأول

عرب ١٩٤٨ : الأوضاع الاجتماعية

يقصد بالأوضاع الاجتماعية لعرب ١٩٤٨ بصفة عامة أوضاعهم الديمغرافية والاقتصادية والثقافية. أما المقصود بها في هذا القسم على وجه التحديد فهو الوضع الديمغرافي ، وأهم المجالات التي يعمل بها عرب ١٩٤٨ وحالة البطالة التي يعانون منها ، ثم قضية الهوية والثقافة والتي تمثل حجر الزاوية في رؤيتهم لأنفسهم ، وبالتالي رؤيتهم لكافة القضايا التي يتعاملون معها . لكن يجب التأكيد هنا على ملاحظتين : الأولى أنه يصعب فهم هذه الأوضاع بالنسبة للأقلية العربية بدون التعرف على موقفهم من قيام الدولة العبرية ،ذلك أن هذا الموقف كان بمثابة العنصر المفتاح في طبيعة الوضع الديمغرافي وخصائصه ، وكان المحدد الأساس لأحوالهم الاقتصادية كما كان العامل الفيصل في صياغة الهوية . أما الملاحظة الثانية فهي أن هذا القسم عندما يتحدث عن الأوضاع الاجتماعية لعرب ١٩٤٨ بالمعنى السابق تحديده ، لا يزعم أنه سوف يتعرض لكل صغيرة وكبيرة في حياة هؤلاء الناس ، وإنما يقدم صورة تقريبية قدر الإمكان ، ويتعرض للعناصر والجوانب التي يمكن أن توضح هذه الصورة بحسب قدرتها على هذا التوضيح ، أو بمقدار ما تلقى من ضوء على واقع هذه الأقلية العربية فى إسرائيل .

باختصار لقد كان موقف الرفض والعداء من جانب عرب ١٩٤٨ لقيام الدولة العبرية بمثابة حجر الزاوية في العلاقة بين الطرفين ،وهى علاقة الصراع السياسي القومي ، ومن هذا المنطلق فقد تجلى هذا الصراع في صور عديدة، منها الصورة الديمغرافية ، فقد فهم السكان العرب أن قضية "العدد" بالنسبة لهم تمثل أو تعنى الوجود في هذا الصراع ،وفى هذه الحدود تشكلت أوضاعهم الاقتصادية . كذلك أدرك عرب ١٩٤٨ أن قضية الهوية بالنسبة لهم تعنى استمرار هذا الوجود ، وكانت الثقافة هامة في محاولات الحفاظ على الهوية .

أولا : موقف عرب ١٩٤٨ من قيام الدولة العبرية :

يرى عرب ١٩٤٨ أنهم "مهجري الداخل" أي الذين هجرتهم العصابات الصهيونية ، والدولة العبرية بعدها ، إلى داخل الأرض المحتلة وجنستهم بجنسيتها ، إلا أنها لم تمنحهم كافة حقوقهم كما تنص الأعراف والمواثيق الدولية التي أقرت مبدأ العودة . ويعتقد الجميع أن عملية تهجير الفلسطينيين من وطنهم بدأت مع اندلاع حرب ١٩٤٨ ، إلا أن البحث والتنقيب في صفحات التاريخ ، هذا التاريخ الذي ضرب عليه الإعلام الصهيوني وكذلك الفكر الصهيوني ـ تعتيما غير مسبوق ، يؤكد أن هذا التهجير كان قد بدأ على المستوى الفكري مع إصدار هرتزل لكتابه المعنون "توراة الصهيونية ـ دولة إسرائيل" وبالتالي فإن مبدأ إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين كان معناه التهجير القسري لشعب بأكمله ، وهذا ما فعلته العصابات الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ . وتشير الوثائق التاريخية إلى العديد من حالات التهجير وهدم القرى قبل حرب ١٩٤٨، أي قبل إقرار مبدأ تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة (٧).

وعند إعلان الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ كان يقطن المنطقة التابعة للدولة العبرية ،حسب قرار التقسيم ، ما يزيد على٦٣٤ ألف عربي في ٢١٩ قرية ، وأربع مدن هي: حيفا وطبريا وصفد وبيسان .وقد هُجر من هذه المنطقة ، في الفترة ما بين تاريخ قرار التقسيم ويونيـو ١٩٤٨، ما يزيد على ٢٣٩ ألف عربي ، وتم إخلاء ١٨٠ قرية وتدميرها ، وكانت هذه القرى عربية بشكل كامل ، كما تم تهجير سكان ثلاث مدن كبرى على نحو مطلق هي:صفد وطبريا وبيسان ، بينما بقي في مدينة حيفا ١٩٥٠ فلسطينيا ، وبالمقابل قامت المنظمات الصهيونية بتهجير ما يقارب من ١٢٢ ألف عربي من المنطقة التابعة للدولة الفلسطينية ، وتم إخلاء ٧٠ قرية تماما من سكانها ، وتهجير سكان ثلاث مدن تقريبا هي:يافا وعكا وجنين، كما تم تهجير جزء كبير من سكان مدينتي اللد والرملة .

وقد استمر التهجير بعد قيام الدولة الإسرائيلية ، فقد تم تهجير أهالي قريتي كراد البقارة والغنامة عام ١٩٤٩. وعندما أقر مجلس الأمن إعادتهم وطالب إسرائيل بالإلتزام بذلك ، أعادتهم ، ثم عادت و هجرتهم مرة أخرى عام ١٩٥٣. وقد تم تهجير عرب النقب إلى مناطق السياج كما حددتها السلطات عام ١٩٥٨، وتم تهجير عرب الملح بعد التوقيع على إتفاقية كامب دافيد مع مصر إلى وسط البلاد:الرملة وكفر قاسم والطيبة (٨).

وقد استمرت السلطات الإسرائيلية في اتخاذ حزمة من الإجراءات القانونية والعملية لتثبيت واقع استيلائها على القرى والأرض العربية . ومن الخطوات القانونية:"إصدار أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٨" بشان استعمال الأراضي البور ، حيث تم تخويل وزير الزراعة بوضع الأرض التي لا يقوم صاحبها بزارعتها ، بعد إنداره ، تحت تصرف الدولة لاستغلالها في الزراعة . ثم إصدار " أنظمة الطوارئ بشان أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨" حيث تم وضع كل أملاك المهجرين العرب تحت تصرف"القيم" على أملاك الغائبين ، وقد تم تعريف"الغائب" بموجب الأنظمة المذكورة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الأصلية ، ثم هناك قانون "أملاك الغائبين" لسنة ١٩٥٠ والذي استهدف تركيز إدارة الأراضي التي كانت في حوزة من وصفوا بالغائبين في نظر القانون. ثم هناك قانون استملاك الأراضي لسنة ١٩٥٣ ؛ وبموجبه قامت السلطات الإسرائيلية بعرض تعويضات مالية على الغائبين الذين نقلت أملاكهم للقيم على أملاك الغائبين .

وقد واكب ذلك سلسلة من الخطوات العملية ـ الميدانية ،منها محاولات التوطين والتي كانت تستهدف تركيز الأقلية العربية في أماكن معينة معزولة عن بعضها البعض . وارتبط بذلك قيام الحكومة الإسرائيلية بإنشاء عدة هيئات رسمية مثل" سلطة إسكان اللاجئين" ولجنة نقل السكان"وكانتا تتلقيا التعليمات من السلطات العسكرية بشأن تسهيل الاستيطان اليهودي في بعض المناطق ، وبهدف إعادة التوزيع الديمغرافي وبشكل يضعف من الوجود العربي(٩).

ولاشك أن رد الفعل العربي على هذه الممارسات التي انطوت على كثير من العنف الذي تمثل في القتل والاغتصاب وتدمير القرى وأعمال التخريب ، هو التصدى والمقاومة منذ وقت مبكر ، وكانت ردود الفعل الشعبية في أغلب الأحوال عفوية وتلقائية وغير منظمة ، وتمثلت في العديد من الاحتجاجات والتظاهرات والصدامات المسلحة مع اليهود ، بلغت ذروتها فيما سمى بثورة ١٩٣٦ ثم في ١٩٣٩ أي في غضون مؤتمر لندن (فبراير١٩٣٩) ، والذي أسفر عن إصدار الكتاب الأبيض (١٩٣٩). ولم تكن التحركات العربية على المستوى الرسمي كافية من وجهة نظر الفلسطينيين لمواجهة ما يجرى ، ورغم ذلك كان الرد الشعبي على قرار التقسيم قد تمثل في مظاهرات اجتاحت كل مدن فلسطين وكل المدن العربية على السواء ،ولم ينتظر الشعب الفلسطيني تحرك الجامعة العربية ولا تحرك الأنظمة العربية وأشعل ثورته الثالثة ضد التقسيم ، وكان من المفترض أن تقدم له الجامعة العربية ما يحتاجه من سلاح وعتاد ، لكن التدخل العربي كما هو معروف لم يكن مجديا(١٠).

لقد أصبح قيام الدولة العبرية أمرا واقعاً رغم الرفض والعداء العربيين لها ، ومن ثم لم يكن أمام عرب ١٩٤٨ سوى خيارات التعامل مع كيان قائم . وعليه فقد كان هناك توجهان أساسيان في الشارع العربي ، التوجه الأول يرى خيار الدمج والانخراط في الدولة العبرية كموظفين أو كمستخدمين دون إعطاء أهمية للبعد الوطني والقومي للأقلية العربية في إسرائيل ، ويبحث هذا التوجه عن المساواة في إطار الدولة العبرية ،المساواة في المواطنة وفى الميزانيات الخ بين العرب وإسرائيل . و التوجه الثاني يعارض الدمج ويدعو إلى الانفصال المرحلي بما في ذلك الحصول على الحكم الذاتي الثقافي والخدمات المنفصلة .

تيار الدمج يرفض أن تكون هناك دولة يهودية ، ويطالب بأن تكون دولة إسرائيل دولة لكل المواطنين، وعليه يطالب بأن يشارك المواطنون العرب في تعريف الدولة وبشكل دستوري ، وان تكون هناك فرص متساوية في العمل والخدمات للعرب ، وأن

يحتل العرب مناصب حكومية عليا في الوزارات والمؤسسات الحكومية ، ويطالب في نفس الوقت بالاعتراف والقبول بالعرب كأقلية قومية عربية ،ويرى هذا الاتجاه في تطوراته الأخيرة وجوب العمل لدى القوى السياسية بين العرب في إسرائيل لخلق لوبي عربي كوسيلة سياسية ـ وليست إستراتيجية ـ لانتزاع الحقوق العربية ، فمطالب الأقلية العربية هو جزء من العمل السياسي اليومي لتحسين ظروف المواطن العادي . ولا يريد أنصار هذا التوجه أن يعامل المواطن العربي كحاضر غائب ، أو كقنبلة موقوتة أو كطابور خامس ، بل يريدونه مواطنا يعامل باحترام كأقلية قومية . بعبارة أخرى يحاول هذا التيار انتزاع اعتراف الدولة العبرية بعرب ١٩٤٨ كأقلية قومية دون أن ترى في ذلك انسلاخا عنها ومطالبة بحكم ذاتي من أي نوع .

أما التوجه الانفصالي فيرى أن للحكم الذاتي عدة أشكال ، فهناك حكم ذاتي سكاني ،وآخر جغرافي، وثالث سياسي ، ورابع ثقافي، ومن ثم فإن الحد الأدنى الذي يمكن تنفيذه في إسرائيل بالنسبة لعرب ١٩٤٨ هو حكم ذاتي ثقافي . وأن ذلك ينهض على فكرة الاعتماد على الذات فيما يخص الأقلية العربية . ويرى أنصار هذا التوجه أن الأقلية العربية جزء من الشعب الفلسطيني ، وأقلية داخل دولة إسرائيل ، وأقلية مازالت تتمسك بالقومية والدين واللغة، وإسرائيل ليست دولتهم.

ولعل منطق إتجاه الدمج يعد هو الأكثر قبولا لدى عرب ١٩٤٨ ،والأكثر إعمالا في الفترة التي أعقبت قيام الدولة العبرية ، و منطق هذا الإتجاه قوامه أن المواطن العربي ينبغي أن تكون توجهاته واقعية وقابلة للتطبيق، ومن ثم فإن علاقته بدولة إسرائيل هي علاقة المواطن الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية . يطالب بحقوقه اليومية من المؤسسة الحاكمة دون أن يكون ذلك على حساب انتمائه الحضاري : القومي أو الوطني ؛ فهو يعرف نفسه كعربي فلسطيني يعيش على أرضه في دولة إسرائيل ، ويبدأ الترتيب من الدائرة الكبرى إلى الدائرة الأصغر فيما يتعلق بالانتماء.بينما في نضاله يبدأ من الدائرة

الصغرى ؛ يبدأ بالنضال من أجل حقوقه داخل دولة إسرائيل ثم يمتد لدعم الشعب الفلسطيني ... وهكذا(١١).

وفي معنى آخر يمكن القول إن الإستيطان اليهودى وما ارتبط به من إغتصاب للأرض وإنتهاك للحقوق ، ومن ممارسات القتل والتشريد والتدمير والتخريب قد فرض على العرب موقفاً عدائياً تجاه اليهود وتجاه الدولة العبرية ، وقد تبلور هذا الموقف العدائى فى علاقة صراع لا يمكن أن ينته إلا بزوال أحد طرفيه من الوجود ، وبالتالى سعى كل طرف إلى إستخدام الآليات التى يمكن أن تحافظ على وجوده . وقد عنى ذلك بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ضرورة إكتشاف طرق هامة تعكس سعيهم لاستنهاض عوامل القوة الكامنة فيهم ، وتجسد تحديهم للأمر الواقع (الدولة اليهودية) والذى يستحيل إزالته أو تغييره ، وتمثلت أهم هذه الطرق فى الإتجاهين السابقين . ومن ثم فإنه رغم مايبدو من تباين أو إختلاف بين هذين الإتجاهين ، فإنهما يتفقان على المبادىء الأساسية أو العناصر الجوهرية ، فهما يتفقان على أن " القوة العددية أو الديمغرافية " والتمسك بالهوية والحفاظ على الثقافة من أهم دواعى الحفاظ على هذا الوجود وإستمراره . وعليه فمن اليسير أن نلاحظ أن الإختلاف بينهما لم يكن بالمعنى الاستراتيجى بقدر ما كان تكتيكياً يحاول التكيف مع الظرف القائم .

لقد جاء هذا التكيف بعد فشل الخبرة السابقة والتى تمثلت فى تجربة " حكومة عموم فلسطين " والتى أعلن قيامها فى سبتمبر ١٩٤٨ كرد فعل لقيام الدولة الإسرائيلية ، والتى لم تدم طويلاً . كانت الهيئة العربية العليا لفلسطين برئاسة الحاج أمين الحسينى قد وضعت فى أول ديسمبر ١٩٤٧ الأسس اللازمة لإنشاء أول حكومة لفلسطين تدير شئون البلاد وتحل محل حكومة الإنتداب البريطانى إعتباراً من ١٥ مايو ١٩٤٨ . وطلبت الهيئة من الدول العربية منذ أوائل فبراير ١٩٤٨ الموافقة على مشروع إقامة الحكومة المقترحة ، ولكن دون جدوى ، وعندما قررت الحكومة البريطانية عزمها على إنهاء الإنتداب على فلسطين ، قررت الهيئة فى أوائل مايو ١٩٤٨ أن تدخل بكامل

أعضائها إلى فلسطين للقيام بالواجب القومى داخل البلاد ، ولكن سرعان ما تدخل بعض كبار رجال الحكومات العربية وطلبوا إلى رجال الهيئة فى إلحاح تأجيل دخولهم إلى فرصة أخرى، فإضطرت الهيئة إلى قبول تلك الرغبة للإبقاء على التفاهم القائم بين الحكومات العربية آنذاك ، جرى هذا فى الوقت الذى شكلت فيه حكومة صهيونية ترقباً لإعلانها رسمياً عند إنتهاء الإنتداب. وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ أعلن قيام دولة إسرائيل وتشكلت حكومتها المؤقتة ، بينما ظل عرب فلسطين بدون حكومة ، ثم دخلت الجيوش النظامية العربية أراضى فلسطين وفى غضون الهدنة الأولى أحست الحكومات العربية بضرورة وجود حكومة أو إدارة وطنية لفلسطين فتقرر تشكيل الإدارة المدنية الفلسطينية من قبل الجامعة العربية والتى لم تتمكن من العمل لأسباب عديدة . وعشية إنعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٤٨ أقرت الجامعة العربية فكرة إنشاء حكومة لفلسطين تكون مسئولة أمام مجلس وطنى تمثيلى وعليه قررت الهيئة العربية العليا بالإتفاق مع أمانة الجامعة العربية أن تصبح الإدارة المدنية السابقة حكومة لفلسطين وعندئذ أعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ إنعقدت فى غزة أول مجلس وطنى فلسطينى وقد تم فيه الإعلان عن شرعية حكومة عموم فلسطين ، ونالت الحكومة إعتراف الدول العربية ودعيت إلى حضور مجلس الجامعة المنعقد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٨ وأحيلت إليها بعض القضايا لكى تمارس صلاحياتها فيها . وفى خضم الجهود التى كانت تبذلها حكومة عموم فلسطين إتضح موقفها المبدئى الذى لم تتنازل عنه بشأن رفض كل أنواع المفاوضات الخاصة بحل قضية فلسطين ، إذ ظلت الحكومة متمسكة بالدستور وبقرار المجلس الوطنى الذى أكد إستقلالها ولم تقدم أى مشروع لحل القضية يوافق التصورات التى كانت تقدم من قبل الدول العربية ؛ ومن ثم التعارض بين الموقف الفلسطينى ومواقف عدد من الحكومات العربية ، وكان من الطبيعى أن يترك ذلك بصماته على مسار العمل الفلسطينى فتجمد نشاط حكومة عموم فلسطين أمام تدخل الحكومات العربية ولا عجب أن يصدر مجلس الجامعة فى ١١

مارس ١٩٥٢ قراراً يعجل بتصفية الحكومة الفلسطينية وجاء فيه " نظراً لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة بكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين فى مجلس الجامعة"، هكذا قامت حكومة عموم فلسطين ، وهكذا سقطت. ومن الواضح أن الوصاية العربية عليها كانت من أهم عوامل سقوطها (١٢) . وكان من المنطقى أن يفكر عرب ١٩٤٨ فى الإعتماد على الذات ، أو فى إستنهاض عوامل القوة الكامنة فيهم كما سبق القول .

أيضاً يمكن القول إن هذين الإتجاهين يعدان الترجمة العملية لرفض الموقف العربى العام من قيام الدولة العبرية والذى ظل مجرد شعارات تدور فى حلقة مفرغة تتحدث كثيراً عن القضاء على إسرائيل وإسترداد فلسطين دون تحديد الكيفية ودون إتخاذ خطوات عملية . ومن هنا كان عرب ١٩٤٨ أسبق إلى فهم طبيعة الصراع قياساً إلى باقى الأطراف من جانب وأكثر واقعية من باقى الأطراف أيضاً من جانب آخر (١٣) .

ثانيا:الأوضاع الديمغرافية و الإجتماعية :

في عام ١٩٤٨ كان عدد العرب الفلسطينيين حوالي ١٦٠ألف نسمة ، وكانوا يشكلون آنذاك ٢٠٪ من سكان الدولة العبرية ،وكانوا يعيشون على مساحة ٢١٪ من الأرض التي قامت عليها الدولة العبرية بالقوة . في حين أن هؤلاء العرب يشكلون الآن ، وبعد حوالي خمسين عاما من قيام دولة إسرائيل ،نفس النسبة التي كانت أي ٢٠٪ من سكان إسرائيل (يبلغ عددهم حوالي مليون ومائتين وثلاثة وثلاثون ألف نسمة) وذلك رغم إستقبال إسرائيل لموجات هجرة عديدة. ويعيشون على حوالي ٤٪ فقط من أرض إسرائيل فقد تم في غضون الخمسين عاما الماضية مصادرة ١٧٪ من الأرضى التي كانت تحت أيدي العرب وهدم قراها(١٤).

ويلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية بين عرب ١٩٤٨ خلال الخمسين عاما الماضية كان مرتفعا(بلغ ٤,٢٪ سنويا)وظل على ارتفاعه طوال هذه الفترة ، ففي عام ١٩٤٨ كان

عددهم ١٦٠ ألف نسمة ،بلغ في عام ١٩٦٠ حوالي ٢٤٧ ألف نسمة ، ووصل في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٨١٨ ألف نسمة ،وفى عام ١٩٩٨ بلغ عددهم حوالي ١,٢ مليون نسمة(١٥).

ويلاحظ أيضا أن هذا المعدل من الزيادة الطبيعية للسكان العرب هو نفس المعدل تقريبا الذي كان سائدا لدى الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨،أي قبل قيام دولة إسرائيل ؛ حيث يُذكَر أن عدد الفلسطينيين في عام ١٩٢٢ كان حوالي ٦٦٠ ألف نسمة،وصل في عام ١٩٤٤ إلى حوالي ٥ر١ ألف نسمة ، أي بمعدل زيادة طبيعية حوالي ٤,١٪ سنويا. ويرى البعض أن هذا المعدل من الزيادة لا يرجع إلى تخلف عرب ١٩٤٨،وإنما يرجع إلى إدراكهم لأهمية هذه الزيادة في تكريس وجودهم القوى ،بعبارة أخرى هم يستخدمون هذا المعدل المرتفع للزيادة الطبيعية كسلاح يساعدهم في تحقيق الذات الوطنية ، على نحو ما تعلموه منذ سنوات الانتداب البريطاني عندما كان اليهود حريصين على زيادة أعدادهم تحسبا للمستقبل. وهكذا يؤكد مثقفو عرب ١٩٤٨ "أن شعبنا أكبر من أن ينتهي ويذوب في شعب آخر".ولاشك أن هذا المعدل المرتفع لزيادة أعداد عرب ١٩٤٨ قد بات عاملا مقلقا للدولة العبرية لأنه يخل بالتركيبة العددية . وبالتالي يمكن أن يخل بتوازن القوى بين العرب واليهود داخل الدولة العبرية .ولذلك فقد عملت إسرائيل على الحفاظ على التوازن العددي بين العرب واليهود،فرغم زيادة عدد العرب بمعدلات كبيرة ظلت نسبتهم إلى اليهود ثابتة حول الـ٢٠٪ تقريبا وذلك بفعل سياسات تهجير اليهود من مناطق مختلفة من العالم إلى إسرائيل(١٦).

وينقسم عرب ١٩٤٨ إلى فئتين : مسلمين ومسيحيين.وتختلف معدلات الزيادة الطبيعية بين الفئتين بحيث يختل التوازن العددي بينها لصالح المسلمين ،ففي عام ١٩٤٨ كانت نسبة المسلمين ٧٩٪، وكانت نسبة المسيحيين ٢١٪. في عام ١٩٦٠ أصبحت نسبة المسلمين حوالي ٨٢,٥٪ ونسبة المسيحيين حوالي ١٨,٢٪ (حيث كان عدد المسلمين حوالي ١٩٧ألف نسمة، والمسيحيين حوالي ٥٠ ألف نسمة، من إجمالي ٢٤٧

ألـف نسـمة). وفـي عـام ١٩٨٨ اخـتل الـتوازن أكـثر لصـالح المسـلمين عـلى حسـاب المسيحيين ، فقد بـلغت نسبة المسـلمين حوالـي ٨٧٪، ونسبة المسيحيين حوالي ١٣٪ ، (حيث كـان عـدد المسلمين حوالـي ٧١٢ ألـف نسـمة، والمسـيحيين حوالـي ١٠٥ ألـف نسمة، من إجمالي٨١٧ ألف نسمة)،واحتفظ هذا الخلل بنفس معدلاته في التصاعد حتى عـام ١٩٨٨ ، فأصـبحت نسـبة المسـلمين حوالـي ٨٩,٥٪ والمسـيحيين حوالـي ١٠,٥٪. وليسـت هـناك فـوارق موضـوعية في مستويات المعيشـة أو معدلات التحضر بين الفئـتين يمكـن أن يعزى إليها الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية. و يرى البعض أن الخلل فـي الـزيادة السـكانية بين المسـلمين و المسيحيين إنمـا يـرجع جـزئياً إلى هجـرة بعـض القطاعات المسيحية إلى الخارج.

وترتفع بصفة عامة معدلات النمو الطبيعي لدى عرب ١٩٤٨ فقد بلغت وفق احصاءات ١٩٨٨ حـوالى ٢ر٣٪ مقـابل ٣ر١٪ لـدى اليهـود ؛ ذلـك أن معـدل المواليـد يبـلغ ٥ر٣٥ بالألف ، والوفيات حـوالى ٣٢ر بـالألف . وتبلغ خصوبة المرأة العربية فى الوسط العربى حـوالى ٧ر٤ مقابل ٧ر٢ لـلمرأة اليهوديـة . وتشير هـذه المؤشرات إلى نشاط ديمغرافى طبيعى مـرتفع لـدى العرب مقارنة باليهود . كما يتسم الوسط العربى بأنه من المجتمعات الفتية ديمغرافياً حيث قـاعدة هـرم الأعمار عريضة جداً ورأسه مدبب ؛ فقد وصلت نسبة مـن هم دون سن العشرين إلى ٥٦٪ ، ومن هم دون سن الخامسة والثلاثين إلـى ٨٠٪ فى الوسـط العربى ، فـى حـين لم "يـتجاوز نسبة من هم فوق سن الخامسة والخمسين ٥ر٦٪ مـن جمـلة السـكان فـى الوسـط العربـى . وبالنسبة لـلتركيب الـنوعى تـتفوق عندهم نسبة الذكـور علـى الإنـاث ، حيث بـلغت هـذه النسبة ٦ر٥٠٪ ، ويبلغ متوسط حجم الأسر ٧ر٥ فـرداً مقـابل ٣ر٣ فرداً للأسرة اليهودية . وتشير الأرقام إلى إرتفاع نسبة حالات الزواج من ٧ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٢ر٨ بـالألف عـام ١٩٨٥ ، وإلى أن سـن الـزواج يبلغ ٩ر٢٠ عاماً فـى المتوسـط مقابل ٦ر٢٤ عـام لـدى اليهـود . كمـا تشير الأرقـام إلى إنخفـاض معـدلات الطلاق حيث تبلغ ٨ر٪ مقابل ٣ر١٪ عند اليهود (١٧) .

ويتوزع عرب١٩٤٨ جغرافيا على ثلاث مناطق كبرى(بالإضافة إلى بعض المناطق المتفرقة التي تضم حوالي ٩٪ منهم) هذه المناطق هي:جبال الجليل ، وخاصة الجليل الأدنى(الأوسط) والغربي ، ويضم أجزاء من مرج عامر، ويضاف إليها جبل الكرمل ، وتضم هذه المنطقة حوالي ٦٢٪ من عرب ١٩٤٨. المنطقة الثانية هي الحافة الغربية لجبال نابلس وتبدأ من وادي عارة في الشمال وتمتد حتى رأس العين في الجنوب وتشكل قطاعا طوليا يبلغ طوله نحو ٥٠ كم وعرضه ما بين ٣و٥ كم ،ويعرف بالمثلث الصغير أو "المثلث " ويضم حوالي ٢٠٪ من هؤلاء السكان.أما المنطقة الثالثة فهي منطقة السبع والتي تقع في النقب ،وتضم حوالي ٩٪من السكان .ووفقا لمصادر أخرى تضم المنطقة الشمالية وهي الجليل والناصرة ومرج بن عامر وجوارها حوالي ٥٧,٥٪، بينما تضم قرى المثلث العربي حوالي ٢١,٥٪ ، ويعيش حوالي ٧,٥٪ في النقب ومثلهم(٧٥ ٪)في مدينة حيفا وقضائها، وحوالي ٦٪ في المنطقة الوسطى(القدس وتل أبيب واللد والرملة وجوارها)(١٨).

أما من حيث النمط العمراني فيتوزع عرب ١٩٤٨ على سبع مدن ، منها مدينتان يشكل فيهما العرب الأغلبية الساحقة(أو لا يوجد بهما غير العرب)هما:مدينة شفا عمرو،ومدينة الناصرة.بينما يشكل العرب أقلية صغيرة في خمس مدن هي:حيفا،وعكا ويافا و اللد و الرملة .وعلى ٢٦ قرية كبيرة يعيش في كل منها أكثر من خمسة آلاف نسمة ولكل قرية مجلس بلدي.وعلى ٢٨ قرية ما بين متوسطة وصغيرة وتضم كل منها حوالي ألفي نسمة . وبصيغة أخرى يتوزع عرب ١٩٤٨ عمرانيا ما بين ١١٦ بلدية و٤٤ تجمعا بدويا وتشير بعض المصادر إلى أن سكان المدن من عرب ١٩٤٨ يتوزعون على مدينتين عربيتين خالصتين هما: الناصرة وشفا عمرو ، وعلى ست مدن مختلطة السكان من العرب واليهود ، وكان عدد السكان العرب في هذه المدن في عام ١٩٦٥، على سبيل المثال ، كما يلي :القدس ٢٦٣٠ نسمة . اللد والرملة ٤٨٣٥نسمة . شفا عمرو ٨٨٠٠ نسمة . حيفا ١١٨٦٥نسمة . الناصرة ٢٩٢٢٥ نسمة . تل أبيب ويافا ٧١٢٦ نسمة . وتشير المصادر

أيضاً إلى أن سكان القرى يتوزعون على ١٠٣. قرية ، منها ٢٧ قرية في المثلث ، و٦٤ قرية في المنطقة الشمالية ، و١٢ قرية منتشرة أو مبعثرة في مناطق القدس وحيفا واللد والرملة. أما البدو(وهم حوالي ١٠,٥٪من عرب ١٩٤٨)فيتوزعون على ٤٣ قبيلة ، منها ٢١ قبيلة في المنطقة الشمالية وعدد سكانها ٨٦١٩ نسمة: إحصاء ١٩٦٠، و٣ قبائل في منطقة حيفا وعدد سكانها ٨٤٥ نسمة ، و١٩ قبيلة في منطقة بئر السبع الجنوبية وعددها ٢٢٠٧٤ نسمة(١٩).

أما من حيث درجة التركز أو التجمع والتواصل الجغرافي ، فيلاحظ أن عرب ١٩٤٨ يعيشون في كتل شبه معزولة عن بعضها البعض ؛ فقد تعمدت السلطات الإسرائيلية تقطيع التواصل وتكريس العزلة بين السكان العرب ، وحرصت على إبقائهم في أربعة تجمعات شبه منعزلة عن بعضها البعض ، هذه التجمعات هي:

١. الجليل الأوسط ، ويضم حوالي ٤٧٪ من عرب ١٩٤٨، وبه نحو ٦٠ قرية ،و١٠ قبائل بدوية ،ومركز هذا التجمع مدينتي الناصرة وشفا عمرو.

٢. قرى المثلث الصغير والقرى المعزولة ، وتضم حوالي ٢٠٪ منهم ،وتشكل قطاعا ضيقا على طول حدود إسرائيل الشرقية قبل أن تضمها إسرائيل بموجب إتفاق الهدنة مع الأردن.

٣. بدو النقب، ويمثلون حوالي ٨٪ من عرب إسرائيل ، ومركزهم مدينة بئر السبع ،ولا يرتبطون بأي علاقة اقتصادية مع التجمعات الأخرى ،ويعيشون على زراعة الأرض الخصبة لأحواض بئر السبع ورعى قطعانهم من الأغنام .

٤. المدن العربية اليهودية المختلطة . وهى:حيفا وعكا ويافا والرملة واللد وتل أبيب ، ويشكل العرب فيها حوالي ٧٪ من إجمالي الأقلية العربية ، وهؤلاء لا يرتبطون بشبكة علاقات أو روابط اقتصادية مع باقي سكان المناطق العربية(٢٠).

وقد حرصت السلطات الإسرائيلية على تعميق هذا الانقسام الجغرافي وتكريس العزلة بين السكان العرب من خلال:الحكم العسكري وعمليات العزل وإغلاق المناطق العربية والنظام القضائي حيث توجد تشريعات تنص على أن يكون التقاضي في المسائل الشخصية والشرعية بالمحاكم الدينية الخاصة بكل تجمع،إلى جانب السياسات التميزية التي سيرد تفصيلها فيما بعد(٢٠).

التعليم:

عند قيام الدولة الإسرائيلية لم يكن التعليم ظاهرة جديدة على المجتمع الفلسطيني، فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في عام ١٩٤٥ حوالي ٤٢٦ مدرسة . وبعد قيام الدولة العبرية تم إقامة العديد من المؤسسات التعليمية(المدارس الابتدائية والثانوية)في غالبية القرى العربية، بحيث أصبح بإمكان كل طفل الحصول على حد أدني من التعليم ، خصوصا مع زيادة الطلب على التعليم على إثر مصادرة مساحات واسعة من الأرض العربية وتقلص مساحة الأرض المزروعة التي كان يعمل فيها الأطفال في أعمال الزارعة.

ولكن ثمة عوامل عديدة أثرت في تطور التعليم العربي ، من أهمها ذلك الفصل بين جهازي التعليم العبري والعربي حتى في المدن المختلطة ، مع التأكيد على أن إدارة جهاز التعليم العربي لم تكن مستقلة تماما، بل كانت دائرة من دوائر المعارف الإسرائيلية، تحت اسم "دائرة المعارف العربية" ، ومع العلم أن هذه الدائرة لم تعط فرصة للجمهور العربي أو ممثلين عنه للتأثير في مسيرة التعليم .ومن هذه العوامل أيضا تدني المخصصات المالية للتعليم العربي مقارنة بالتعليم اليهودي أو العبري ، فكان ـ على سبيل المثال ـ نصيب العرب من موازنة التعليم ٣,٤٪ في عام ٦٣ـ ١٩٦٤، هذه النسبة انخفضت في عام ٦٤ـ ١٩٦٥ إلى ٢,٧٪. وتذكر بعض المصادر أن مخصصات الطالب العربي في عام ١٩٩٠ كانت حوالي ٨٥,٧ دولاراً مقابل حوالي ٢٢٨,٦ دولاراً للطالب اليهودي .غير أن المواطنين العرب يعوضون هذا النقص في المخصصات من

خلال الجهود الذاتية حيث قاموا بإنشاء العديد من المدارس في حوالي ٣٢ قرية وحوالي ٦٠٠ من مدارس الفصل الواحد(غرفة واحدة) في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٧، هذا على سبيل المثال(٢٢).

هذه العوامل كان لها تأثير واضح في ارتفاع نسبة التسرب من التعليم ،وفي ارتفاع نسب الأمية، فكانت نسب التلاميذ العرب الذين هم في سن التعليم الإلزامي والذين هم خارج المدارس أعلى بكثير من نظائرها عند اليهود .كما كان تأثير هذه العوامل أوضح في مستويات التحصيل للطلاب العرب وبصفة خاصة في المرحلة الثانوية ومع أن نسبة تلاميذ المرحلة الثانوية قد ارتفعت بمرور الزمن إلا أنها ظلت متواضعة قياسا إلى القطاع اليهودي ، ففي عام ٦٩ـ ١٩٧٠ على سبيل المثال كانت نسبة الطلاب العرب الذين التحقوا بالمدارس في الفئة العمرية ١٤ـ ١٧ عاما حوالي ٣٪ ، وصلت في عام ٨٩ـ ١٩٩٠ إلى حوالي ٦,٢٪ مقابل حوالي ٩,٢٪ في القطاع اليهودي .أما نسبة النجاح في إمتحان الشهادة الثانوية(البجروت)،والتي تُعتَمد كمعيار أساسي في القبول بمؤسسات التعليم العالي فلم تتعد ٣٥٪ من الطلاب العرب في عام ٩١ـ ١٩٩٢ مقابل ٥٧,٥٪ من الطلاب اليهود.كذلك كانت نسبة النجاح في التخصصات المهنية(المدارس الفنية)في عام ٨٨ـ ١٩٨٩ حوالي ٢٦,٥٪ للطلاب العرب مقابل ٤٧٪ من الطلاب اليهود(٢٣).

وبالنسبة للتعليم العالي ، تشير بعض المصادر إلى تخلف مستوى التعليم العالي غير الجامعي لدى عرب إسرائيل قياسا إلى التعليم العالي الجامعي لديهم أيضا ، وكذلك مقارنة بالتعليم العالي غير الجامعي لدى اليهود، فلم تصل حصة الطلاب العرب فيه إلى ٢ ٪ من إجمالي الطلاب في العام الدراسي ٩٠ـ ١٩٩١ ، فقد بلغ عدد الطلاب في كل المؤسسات الإسرائيلية ٣٩ ألف طالب منهم ٧١٧ من العرب(بنسبة ١,٨٪) ، ويدرس معظم الطلاب العرب في معاهد تدريب المعلمين ، إذ يبلغ عددهم ٦٦٤ طالبا(٩٤٪ من جملة الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي غير الجامعي و٣٨٪ من إجمالي الطلاب في هذا المجال عرب ويهود) ، وفي حين يدرس ١٢ ألف طالب يهودي مهنا تكنولوجية

فنية وهندسية ،فإن عدد الطلاب العرب لايتجاوز ٥٢ طالبا.ويلاحظ الغياب الكامل للطلاب العرب في المهن الطبية ، ومهن التمريض والإدارة .

وتتوجه الغالبية العظمى من الطلاب العرب الذين يكملون تعليمهم العالي إلى الجامعات ، وقد ارتفع عددهم من ١٢٦١ طالبا في العام الدراسي ٧٤ـ ١٩٧٥ مثلاً إلى ٣٦٠٤ طالبا عام ٨٤ـ ١٩٨٥ ، ثم انخفض مرة أخرى حيث وصل إلى ٣٠٨٧ عام ٨٨ـ ١٩٨٩.

ويبلغ عدد الطلبة العرب الذين درسوا في معاهد ومؤسسات التعليم العالي ٣٠٧٠٠ طالبا، تعلموا لفترة من١٢ـ ١٥ عاما . و١٥١٠٠ طالبا تعلموا اكثر من ١٦ عاما . ومن هؤلاء جميعا ، والذين يبلغ عددهم الإجمالي (٤٥٨٠٠) ، منهم حوالي ٣٥٦٠٠ مصنفون في الفئات المهنية الأربع التي تشكل مهن"الياقات البيضاء" . يدخل منهم في الفئة الأولى(المهن العلمية والأكاديمية)٦٣٠٠ شخصا ، بينما يدخل منهم ١٥٣٠٠ شخصا في الفئة الثانية والتي تشمل المهن التقنية والمهن الحرة الأخرى(٢٤).

مجالات العمل :

ليست هناك بيانات كافية ودقيقة عن مجالات العمل لعرب ١٩٤٨ ، وترصد بعض المصادر أن عدد المشتغلين في الزراعة في عام ١٩٦٣ كان حوالى ٣٨ر٧٪، تناقص هذا العدد في ١٩٦٧ فإنحدر الى ١٦ر٦٪ مقابل ٢٢ر٣٪ في مجال البناء ، و٨٪ في مجال الخدمات ، و ٩٠ر٥٪ في التجارة ، و٤ر٥٪ في مجال المواصلات . وفي عام ١٩٧٥ أشار التوزيع الى : ١٥ر٨٪ في الزراعة ، و١٧ر٦٪ في الصناعة والماء والكهرباء ، و٢٣ر٥٪ في مجال البناء (٢٥) .

والمرجح أن هناك تحول قد حدث في اتجاهات العمل لدى عرب ١٩٤٨ ، جوهر هذا التحول هو اللجوء المكثف الى ما سمي مواقع " البروليتاريا الصناعية " حيث أصبحت الأعمال المتدنية في مجال الصناعة منذ بداية الثمانينات من أهم مجال

تشغيل الفلسطينيين مقابل تقلص واضح فى ميادين الزراعة نتيجة مصادرة مساحات كبيرة من الأراضى (وفقاً لاحصائيات عام ١٩٨٠ بلغ عدد العرب العاملين فى مجال الصناعة ٤٤٫٨ ألف عامل مقابل ٢٤٫٢ ألف عامل فى مجال الانشاءات) . و الواقع أن هذا التحول قد عنى انخراط العرب فى المجالات الإنتاجية مقابل انخراط اليهود فى مجالات الخدمات ، ففى عام ١٩٨٠ كان ٨٣٪ من المستخدمين العرب ينتمون الى الطبقة العاملة، فى حين كان هناك ٦٤٪ من المستخدمين اليهود يعملون فى مهن علمية وكتابية وخدمية . وتشير بعض المصادر الى أن العناصر التى دخلت مجال العمل الصناعى لم تكن قد ورثت هذه المهن عن آبائها . وعلى العموم فإن العرب تتاح لهم فرص العمل التى لا يُقبِل عليها اليهود ، والتى تتسم فى نظر اليهود بقدر مـ ن الدونية (٢٦) . والمرجح أيضا وفقاً لبعض المصادر ـ أن حوالى ٦٫٢٪ من الأكاديميين العرب الذين تلقوا تعليماً لمدة من ١٢ الى ١٥ عاماً يعملون فى الفروع الاقتصادية الإنتاجية ، مقابل نسبة ١٨٫٨٪ من اليهود من نفس الشريحة . وأن ٦٫٣٪ أيضاً من العرب الذين تلقوا تعليماً لمدة ١٦ عاماً يعملون فى نفس المجال مقابل ١٤٫٤٪ من اليهود من نفس الشريحة . وأن فرع الخدمات العامة هو المجال الأساسى لاستيعاب الأكاديميين العرب ، حيث يستوعب ٦٥٫٩٪ من الذين درسوا لمدة من ١٢ الى ١٥ عاماً ، مقابل ٤٣٫١٪ من نظرائهم اليهود ، كما يستوعب ٧١٪ من الذين درسوا ١٦ عاماً مقابل ٥٢٫٣٪ من اليهود من نفس الشريحة ، وأن فرع الخدمات العامة يشمل :

- مجال التعليم ، والذى يمثل المجال الرئيسى فى استيعاب الأكاديميين العرب ، فهو يستوعب ٤٨٪ من ذوى المهن العلمية والأكاديمية ، و٥٩٪ من ذوى المهن التقنية والمهن الحرة الأخرى . وعلى نحو إجمالى يعمل فى مجال التعليم ٥٧٪ من خريجى مؤسسات التعليم العالى . ومن المهم أن يذكر أن الجزء الأعظم من العاملين فى مجال التعليم لم يتم تأهيلهم للعمل فى هذا المجال أو فى هذه

المهنة ، لكن غياب فرص العمل في مجالات تخصصاتهم تضطرهم الى اللجوء الى مجال التعليم باعتباره الفرصة الوحيدة المتاحة أمامهم .

- مجال السلطات المحلية ، ويستخدم هذا المجال حوالى ثلاثة آلاف موظف من العرب في شتى أنواع الخدمات في مختلف المدن والقرى العربية .

- مجال الخدمات الصحية ، وهو يمثل المرتبة الثالثة من حيث حجم قوة العمل التي يستخدمها ، حيث يبلغ مستخدمي الهستدروت والتي تملك أكبر جهاز للخدمات الصحية في البلاد من العرب ٢٪ فقط من جملة مستخدميها ، بينما يعمل في المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة من العرب ٩ر٥٪ من جملة العاملين فيها (٢٧) . ويلاحظ بصفة عامة أن قدرة هذه القطاعات على توفير فرص العمل في هبوط مستمر، وهي ثابتة في أحسن الأحوال.

كذلك يلاحظ أن القوى العاملة العربية التي تم استيعابها في هذه المجالات قد استفادت كثيراً من العزل الجغرافي والمؤسسي الذي جعل أنواع من هذه الوظائف حكراً على العرب ، فثمة أماناً وظيفياً في بعض القطاعات بسبب غياب المنافسة اليهودية . وهي في هذا لاتختلف عن القطاعات الأدنى في الصناعة والتي يعتبرها اليهود أدنى في مستواها ويتركونها للعمالة العربية دون منافسة (٢٨) .

البطالة :

رغم عدم توافر بيانات كافية عن البطالة لدى السكان العرب في إسرائيل ، إلا أن هناك مصادر تشير الى نسبة البطالة في أوساط عرب ١٩٤٨ قد بلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ٢٥٪ ، بينما كانت حوالي ٨٪ فقط في الوسط اليهودي (٢٩) . وتذكر مصادر أخرى أن نسب البطالة والفقر مرتفعة لدى السكان العرب، وتؤكد هذه المصادر أن نسبة البطالة بين السكان العرب قد بلغت ٢٠٪ في عام ١٩٩٩ ، بينما تشير مصادر أخرى إلى أنها زادت عن ١٤٪ ، وتشير أيضاً الى أن ٧٠٪ من المدن والقرى التي تعاني من أعلى

نسب للبطالة هى مدن وقرى عربية ، ويأتى على رأسها على سبيل المثال مدينة راهط فى النقب ، حيث تبلغ نسبة البطالة فيها ١٨٪ ، بينما تحتل قرى الجليل المرتبة الثانية (حوالى ١٤٪) ، ثم مدينتى شفا عمرو وأم الفحم والقرى المحيطة بهما (٣٠) .

وعلى المستوى القطاعى تشير بعض المصادر الى أن نسبة البطالة بين الأكاديميين قد بلغت فى عام ١٩٨٩ حوالى ٩ر٦٪ للذين درسوا ١٢ـ ١٥ عاماً ، و٣ر٨٪ للذين درسوا ١٦ عاماً ، ويصل البعض بهذه النسب الى ٩ر١٤٪ للفئة الأولى و٨ر١٨٪ للفئة الثانية ، ذلك أن الأمر يتوقف على احتساب أو عدم إحتساب هؤلاء الذين يعملون فى الأعمال اليدوية التى لاتحتاج الى مهارة ولا تناسب تخصصاتهم . وجدير بالذكر أن قضية تشغيل الخريجين العرب قد باتت قضية سياسية ، وقد تحولت من الصراع مع السلطة الإسرائيلية (كجزء من النضال السياسى الذى تخوضه الأقلية العربية ضد السلطات الإسرائيلية) الى التنافس المحموم داخل الأقلية العربية نفسها (٣١) .

ثالثا: الهوية والأوضاع الثقافية :

هناك مقولات عديدة على المستوى النظرى تؤكد على أهمية الثقافة ودورها فى بلورة الهوية الجماعية وتعزيزها ، وذلك على الرغم من كونها أكثر عناصر الهوية عرضة للتغير وقابلية له . وفى حالة الأقليات ، وحيث تحاول الفئة المسيطرة تجزئة الأقلية وإضعاف انتمائها المشترك وتشويه هويتها ، فلا بد أن يتولد رد فعل ثقافى لدى هذه الأقلية يتمحور حول الأصل المشترك والثقافة المشتركة ، بعبارة أخرى من الطبيعى أن تمارس الأقلية أساليب من المقاومة للدفاع عن ثقافتها خوفاً من تشويه هويتها التى يستند اليها وجودها ، وهذا ما حدث بالنسبة لعرب ١٩٤٨ .

وبداية يمكن القول إن بعض الدراسات تؤكد على التباين الثقافى بين الدروز والعرب المسلمين والمسيحين ، فللدروز تصوراتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة ، قد يشتركون مع المسلمين فى بعض القيم مثل الكرم، لكن جوانب

الإختلاف كما تؤكد هذه الدراسات أكبر وأوسع من جوانب الإتفاق، فالدروز لهم فهمهم الخاص للدين ، ويحرصون على سرية عقائدهم وأداء طقوسهم ، ولهم تقاليد خاصة في التعامل مع المرأة .. الخ. لكن الأهم هو أنهم ينظرون الى أنفسهم " كدروز" أكثر من كونهم " عرباً " ، فهم يمنعون الزواج المختلط (مع الآخرين) ، وهم متماسكون داخلياً أكثر من غيرهم . وقد يرجع هذا الاختلاف الى أنهم منفصلون عن الأقلية العربية أو معزولون عنها . وهناك من يحاول رد هذا الاختلاف الى عوامل تاريخية ، كالإدعاء بأن المسلمين كانوا أكثرية وكانوا يعاملون الدروز بقسوة ، ولعل ذلك من قبيل الدعاوى التي تستهدف تكريس هذا التباين (٣٢) .

تشكلت هوية العرب في إسرائيل من عدد من الأبعاد التي تضافرت لتصيغ هذه الهوية ، لكن تأثير كل بعد إختلف من فترة الى أخرى ، فكان البعد الاجتماعي أقوى في التأثير في مرحلة معينة فأبرز الهوية الاجتماعية ، وكان هناك بعد ديني طائفي إختلفت قوته من فئة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى ، أما البعد الثالث فكان البعد السياسي ـ الوطني (الفلسطيني) والذي لم يكن قوياً لدى الأقلية العربية التي كان معظمها بعيداً عن المركز السياسي للفلسطينيين في المدن الرئيسية ، وكان البعد الرابع هو البعد القومي (العربي) أو الانتماء العربي الذي ينعكس على الثقافة العربية المشتركة مع الشعوب العربية .

المهم هو أنه بعد قيام دولة إسرائيل بدأت مرحلة جديدة من صياغة الهوية الجماعية وشحنها بمضامين ومعان جديدة ، وهنا تضافرت العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوط التي تمارسها السلطات الإسرائيلية مع العوامل الداخلية أو الذاتية لتساهم في بلورة هوية مميزة ، فالسياسات التي مارستها إسرائيل تجاه العرب أسهمت إسهاماً بارزاً في بلورة تميز العرب عن الأكثرية اليهودية ، لأنها حددت مكانة الأقلية العربية كجماعة هامشية ومرفوضة على المستويين الرسمي والشعبي (٣٣) .

لقد دأبت إسرائيل على تشخيص عرب ١٩٤٨ أو توصيفهم بإعتبارهم جزءاً من "العدو العربى" ، وأنهم "بدائيون" و "محافظون" و "متخلفون" و "مختلفون" أيضاً . وهذه المصطلحات تظهر بشكل خاص فى الكتابات الأكاديمية (٣٤) . كما يشيع فى الشارع الاسرائيلى إستخدام مصطلحات مثل " عقلية عربية " ، و"عمل عربى " وهى مشحونة أو محملة بإيماءات ومعان ودلالات سلبية . كذلك بدأت بعض الكتابات فى العقد الأخير إبراز دور العرب فى الإجرام والإنحراف ، وتضخيم هذا الدور ، ومن ثم فقد تم دمغ المجتمع بأسره بهذه الصفات وإتهامه بالدونية والتسيب ، ومن الواضح أن هذه الكتابات تجاهلت ـ وتتجاهل ـ التطورات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى تفسير مثل هذه الظاهرة فى المجتمع العربى فى إسرائيل (٣٥) .

من ناحية أخرى عمدت إسرائيل على التأكيد على أن عرب ١٩٤٨ لا يشكلون أقلية، وإنما هم عبارة عن " أقليات " و" طوائف " و"أديان " و "أوساط " مختلفة مثل الوسط الدرزى ، والوسط البدوى ، ففى الكتب والصحف ووسائل الإعلام تستعمل عادة مصطلحات مثل " العرب " ويقصد بهم المسلمين ، و " الدروز " أو " العرب " و"المسيحيون" أو " الدروز " و " البدو " . ولعل من أبرز الأمثلة على هذه السياسة فى جهاز التعليم وفى وسائل الإعلام تلك المحاولة المستمرة لسلخ الطائفة الدرزية عن الأقلية العربية ، فقد تم تخصيص مناهج تعليم خاصة بالدروز الى جانب دورات تدريبية للخدمة العسكرية . فى نفس الوقت يقدم جهاز التعليم للعرب نوعاً مختلفاً من التنشئة ، فمناهج التعليم لا تضع هدفاً جماعياً للعرب فى إسرائيل ، وإنما تؤكد على وجود الشعب الآخر (اليهودى) ، وعلى ضرورة تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها ، بينما تغيب هذه الأهداف فى المناهج العبرية . وبشكل عام تهدف هذه المناهج الى خلق شخصيات مشوهة وخنوعة غريبة عن واقعها القومى والسياسى وعن تاريخها ، والى غرس الإحساس بدونية العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص ، مقابل تمجيد علوية اليهود فى الفكر والعلم والثقافة . وفى مراجعة حديثة لكتب التاريخ واللغة العربية فى

المرحلة الإبتدائية ، يقول عبد اللطيف البرغوثي " إن عوامل الانتماء العربي مغيبة تماماً عن كتب هذه المرحلة " (٣٦) .

أيضاً هناك محاولات عملية لسلخ بدو النقب عن عرب ١٩٤٨ ، جاءت في إطار خطة لتفتيت العرب، فقد ميزت السلطة الإسرائيلية بين البدو وغيرهم من العرب ، فأدخلتهم في الجيش مستفيدة من كفاءتهم وخبرتهم الفطرية في الاستطلاع العسكري وقص الأثر، وبشكل خاص ضد المقاومتين اللبنانية والفلسطينية . ومن فصول التراجيديا الفلسطينية التي صنعتها إسرائيل أن يُقتل البدوي الفلسطيني على يد شقيقه الفلسطيني والعربي ، وأن يجد نفسه يطلق النار على أشقائه الفلسطينيين جنبا الى جنب في خندق واحد مع العناصر اليهودية . المهم أن الإعلام الإسرائيلي لا يكف عن التودد الى بدو النقب في سياق خطة " تغريبهم " عن إخوانهم العرب ، فيشيد بالتزامهم بالقانون الإسرائيلي، وبالدفاع عن الدولة العبرية باعتبارهم من مواطنيها المخلصين . كما وظف الإعلام العديد من حوادث مقتل أبناء البدو في الجيش الإسرائيلي ، على أيدي فدائيين فلسطينيين ، للتحريض ضد القضية الفلسطينية ولتعميق إنسلاخ هذا الجزء من العرب عن بقية إخوانه ، وتفتيت الفلسطينين في إسرائيل الى مجموعات وفئات . لكن -- وبالمناسبة - فان هذا لم ينجح في طمس الحقيقة في كل الأوقات ، فكثير من الصحفيين الإسرائيليين ومن موقع الحرص على مصالح دولتهم ، والحرص - بالتالي -- على عملية سلخ البدو عن بقية عرب ١٩٤٨ ، كانوا يؤكدون على أن الدولة العبرية لم تنجح في محو التاريخ الفلسطيني من أذهان البدو . وهناك بحوث أكدت زيف الإدعاء الإسرائيلي بانتماء البدو الى الدولة الإسرائيلية ، فقد قال ٧٠٪ من هؤلاء البدو -- في دراسة ميدانية -- أن العلم الإسرائيلي " رمز الدولة " ليس هو العلم المفضل لديهم ، كما قال ٥٠٪ منهم أنهم يستاؤون عندما يرفع أطفال البدو العلم الإسرائيلي في المدارس ، كما أوضح ٦٠٪ منهم عدم اهتمامهم بفوز إسرائيل في الألعاب الأولمبية ، وعندما سئلوا عن الخدمة في الجيش الإسرائيلي قال ٨٠٪ منهم إنهم يرفضون الخدمة

، وفضل ٧٥٪ منهم دخول السجن على تأدية الخدمة العسكرية فى الجيش الاسرائيلى ، وقال ٥٠٪ منهم إنهم لا يفخرون بجنسيتهم الإسرائيلية. وعبر شباب البدو فى إجاباتهم عن تباين معين ، عندما طُلب منهم تعريف هويتهم ، فقال ٤٥٪ منهم إنهم يجدون أنفسهم فى إسرائيل ، بينما ذكر ٥٥٪ منهم أنهم يجدونها فى الضفة والقطاع . وكان التباين واضحاً فى الرد على سؤال " من أنت " ، فذكر ١١٪ منهم أنهم " عرب " ، و٣٠٪ منهم إنهم " عرب إسرائيليون " و ٤٥٪ منهم أنهم " عرب فلسطينيون " ، و١٢٪ أنهم " إسرائيليون فلسطينيون " بينما ذكر ٣٪ فقط أنهم " إسرائيليون " وفى سياق التعليق على كلمـــة " إسرائيلى " قال ٦٣٪ إنها غير ملائمة للتعرف على هويتهم أو تعريفها ، أما مصطلح " فلسطين " فقد وافق عليه ٥٦٪ منهم (٣٧) .

وجدير بالذكر أن السياسات الإسرائيلية نحو الأقلية العربية لم تكن تهدف الى " صهينة " أو " أسرلة " العرب من خلال دمجهم فى الدولة العبرية وإعادة تثقيفهم ، فكما أن الهوية العربية لهؤلاء العرب تشكل خطراً على كيان الدولة ، فإن دمج العرب كمواطنين متساوين فى الحقوق يشكل أيضاً خطراً على طابع الدولة كدولة يهودية صهيونية ويلغى امتيازات الأكثرية . لذلك من الأوفق القول بأن السلطات الإسرائيلية أرادت تمزيق الأقلية العربية وتجريدها من هويتها ، ومن هذا المنطلق يمكن أن تفهم هذه السياسة التى منعت العرب من التعبير عن انتمائهم الوطنى والقومى من جهة ، ولم تطلب منهم التعبير عن الانتماء الصهيونى - اليهودى من جهة أخرى، وإنما أكدت الولاء للدولة العبرية من بعيد من جهة ثالثة . وقد ساهم كثير من الباحثين الإسرائيلين الى جانب وسائل الإعلام ومناهج التعليم ، فى التأكيد على انفصام الشخصية العربية ، وفى تعزيز فكرة عدم الانتماء القومى والوطنى ، وتكريس الحيرة والتنازع بين العروبة والهوية الفلسطينية من جانب والهوية الاسرائيلية من جانب آخر ، وهو ما يتضح فى ردود المبحوثين من بدو النقب ، حيث يبدو أن هناك نوعاً من التمزق رغم عدم نجاح السياسة الإسرائيلية فى طمس الهوية العربية (٣٨) .

ولم تكن هذه المساعى الإسرائيلية التى أبرزت الاختلاف والتميز ، وهامشية الأقلية العربية ودونيتها، أسباباً كافية لإنتاج هوية متميزة مختلفة عن هوية الأكثرية . لكنها فى حالة عرب إسرائيل أدت الى بروز مثل هذه الهوية ، فقد إندمج الشعور بالتميز ، والحرمان ، مع الاختلاف الاجتماعى والثقافى، والصراع السياسى، فى بلورة هويتهم الجماعية . ذلك أن لهذه الهوية جذورها القوية التى تمثلت فى التاريخ المشترك واللغة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المشتركة مع الوطن العربى ، كما أن عرب إسرائيل جزء من الشعب الفلسطينى الذى تم تشريده ، وبالتالى فإن علاقاتهم بهذا الشعب خارج الحدود كانت بمثابة علاقات بين أبناء العائلة الواحدة ، وبالتالى فإن تعزيز الهوية العربية لدى عرب إسرائيل كان إمتداداً أو استمراراً طبيعياً لإتجاه سبق أن تحدد ولم تكن نتيجة اختيار بين بدائل حتى يمكن أن تؤثر فيه هذه السياسات بشكل جذرى .

وقد أكدت الاستطلاعات (١٩٧٠) أن القومية العربية هى الهوية الأهم بين عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل حيث أجاب ٤٢٪ منهم بأنهم عرب أولاً ، و٣٠٪ منهم أبرز أو قدم الهوية الدينية ، و١٦٪ أعطى الانتماء للطبقة الاجتماعية أو للعائلة الممتدة ، و٤٪ فقط للمواطنة فى المعنى الإسرائيلى (٣٩) .

لقد تمثلت عملية صياغة الهوية الجماعية -- إذن - فى تعزيز البعد العربى فى هوية عرب إسرائيل على حساب الأبعاد الأخرى ، وكان ذلك أمراً طبيعياً بالنظر الى التحديات التى كانوا يواجهونها من جانب الأكثرية الإسرائيلية ، وكان ذلك أيضاً واضحاً فى ثقافة عرب إسرائيل ، تلك الثقافة التى اكتسبت ضمن مكوناتها طابع التحدى ، فقد كانت مفردات هذه الثقافة تبدو فى التعبير عن المشاعر الناتجة عن الضغوط الإسرائيلية، هذا التعبير الذى كان يعكس تعزيز الشعور بالمصلحة المشتركة والظروف المشتركة وتأكيد الاختلاف والتميز الجماعى عن الأكثرية .

لقد كان عرب إسرائيل يتواصلون مع العالم العربى ، فعلى سبيل المثال ، وحيث منعت السلطات الإسرائيلية استيراد الكتب من البلدان العربية حتى عام ١٩٥٧ ، بدأت عملية تهريب الكتب ونشرها وقراءتها بشكل سرى . كذلك وأب عرب إسرائيل على سماع الإذاعات العربية وخصوصاً "صوت العرب" وكان الاستماع الى خطابات عبد الناصر بالذات حدثاً له أهمية خاصة بالنسبة لقضية الإنتماء ومحاطاً بالسرية التامة .

ظهرت أيضاً هذه التعابير أو مضامين الثقافة فى الشائعات التى أدت الى تحميل الأحداث وشحنها بالمعانى والدلالات القومية ، وقد ارتبطت هذه الشائعات بأحداث عامة، مثل الأعمال الفدائية ، وأوضاع اللاجئين فى البلدان العربية ، والمجازر المختلفة (دير ياسين مثال) ومصادرة الأراضى ، وكان لهذه الشائعات أثرها البارز فى تعبئة الجمهور العربى . كذلك كان دور الأغانى الشعبية والزجل فى استخدامهما للرموز التى تدل على البعد العربى لدى عرب إسرائيل ، وتذكر دراسة أجريت على الأغانى الشعبية والزجل أنهما تضمنا التعبير عن مشاعر الغضب والمرارة والإحساس بالظلم ، وتقديس الأراض والوطن ، وتمجيد القيم العربية الأصيلة ، وتمجيد العادات والتقاليد العربية ، والافتخار بأمجاد العرب وتاريخهم وحضارتهم (٤٠) .

وتشير الدراسة المذكورة الى أن هذا اللون من التراث قد أدى دوراً مهماً فى صياغة الهوية الجماعية بطريقتين : الأولى هى أن موضوعاته اتسمت بالتأكيد على التميز الإيجابى للإنسان العربى ،وعلى إيجابية الانتماء ، وشدت الناس الى القيم والعادات والتقاليد الإيجابية فى مجتمعهم ،وأسهمت فى توثيق العلاقة بالوطن وتأكيد ضرورة التشبث به ، ونبذ محاولات التقرب من الآخر (الإسرائيلى) وتحويل الانتماء . والثانية : هى أن هذا اللون قد استطاع أن يصل الى الجماهير البسيطة التى لاتجيد القراءة وغرست فيهم قيمة الانتماء أو عززتها .

كذلك عكست النكات التمسك بالهوية العربية ، فقد عبرت عن عمق المرارة والوصف السلبي لأخلاقيات الآخر ، ودونية هذا الآخر (الإسرائيلي) ، ومشكلة التكيف مع اللغة العبرية . كما لعبت القصص دوراً مهماً في تخليد الرموز الوطنية والقومية والقيم الاجتماعية (٤١) .

والحقيقة أن حرب يونية ١٩٦٧ كانت بمثابة نقطة تحول هامة في تاريخ الهوية بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ومسار تطورها . فقد كانت نتيجة الحرب مفاجأة كبيرة مثلت صدمة عنيفة لهذه الأقلية ، وبالتالي فقد أدت الى إعادة التفكير في نظرتهم لأنفسهم ، وأدت التفاعلات التي تلت الحرب الى معرفة عرب ١٩٤٨ لحقيقة مواقف الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية ، خصوصاً في غضون أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن ، وكان ذلك بداية تحول عميق في شعورهم بالانتماء ، أو التحول بالهوية من الهويـة القومية (العربية) الى الهوية الفلسطينية (الوطنية) ، وقد عزز من هذا التحول رحيل الرئيس المصرى جمال عبد الناصر ، ودور المقاومة الفلسطينية في أوائل السبعينات خصوصاً في قطاع غزة (٤٢) .

وفي دراسة أجريت على عرب ١٩٤٨ في الفترة ٦٦ـ ١٩٦٨ فيما يتعلق بالهوية ، أمكن الوقوف على هذا التحول من خلال المقارنة بين ردود أفعال المبحوثين قبل حرب يونية ١٩٦٧ وبعدها . وقد شملت الدراسة عينة تتكون من ٥٠٠ عربي ، وتعرضت الدراسة لعدد من المحاور . وأكدت النتائج أن ثمة تحول قد حدث في هوية عرب ١٩٤٨ على محورين : المحور الأول هو التحول من الهوية العربية (القومية) الى الهوية الفلسطينية (الوطنية) وارتفاع درجة التمسك بالأرض بإعتبارها أرض الآباء والأجداد . والمحور الثاني هو مزيد من الحساسية والتشدد تجاه الدولة العبرية ، ورفض الإندماج فيها ، فيما عبر البعض عن قبوله لفكرة شن حرب على إسرائيل (٤٣) .

وفى ١٩٧١ ، أعلن مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشئون العربية ، أن مشكلة الهوية لعرب ١٩٤٨ (على إعتبار أنها مثلت مشكلة بالنسبة للدولة العبرية) هى التى تقف حائلا دون إمكانية دمجهم فى الدولة العبرية . وتصور أن التركيز على الجانب الثقافى يمكن أن يكون له دوراً حاسماً فى إذابة أو تفكيك هذه الهوية أو تحويلها أو إفراغها من مضمونها ، وبالتالى قد يساعد كثيراً فى حل المشكلة ، واعتقد أن ما تصوره من أن نسبة كبيرة (٦٠٪) من الأقلية العربية قد ولدت فى الدولة العبرية ، وأنها تعرف اللغة العبرية ، وتجيد ممارسة الثقافة اليهودية أكثر من ثقافة الآباء الشرقية الأصيلة ، اعتقد أن ذلك يساعد على استقطاب هذه النسبة ، خصوصاً وأنهم كما تصور مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية يعيشون صراعاً نفسياً ما بين حقوقهم وواجباتهم كمواطنين . لكن ثمة دراسات أجريت فى نفس الفترة على قطاع من الشباب أكدت انتماءهم الوطنى المتشدد أكثر من جيل الآباء ، بما فيهم هؤلاء الذين وفرت لهم الدولة العبرية مستويات أو ظروف معيشة أفضل أو معقولة (٤٤) .

وفى الآونة الأخيرة حدثت تغيرات ملموسة فى قضية الهوية والثقافة لعرب ١٩٤٨ ، وهى تغيرات سلبية على كل حال ؛ فتشير دراسة أجريت على عينة مكونة من ٧٢٢ شخصاً الى أن هناك ثلاثة إتجاهات أساسية عند عرب ١٩٤٨ ، وهى :

- الإتجاه الأول يتمثل فى الإندماج بمعنى ، تحول هؤلاء العرب الى إسرائيلين فى نواح مختلفة ، من أهمها اقترابهم الثقافى والاجتماعى من اليهود . ويلاحظ أن المقصود بالإندماج هنا ليس الإندماج فى المجتمع اليهودى بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع اليهود ، بقدر ما يقصد به التخلى عن الثقافة العربية أو الهوية المتميزة سواء كانت عربية أو فلسطينية . ويلاحظ أيضاً أن أنصار هذا الإتجاه من العرب الذين اقتنعوا باغراءات المستويات المرتفعة من المعيشة وتطلعوا اليها ضمن المجتمع الاسرائيلى وليس خارجه . ويلاحظ أيضاً أنهم يدركون عدم رغبة اسرائيل

في اندماجهم في المجتمع الاسرائيلي ، ويقرون بوضعهم كأقلية في دولة يهودية يتعاونون مع السلطات فيها من أجل تحسين أوضاعهم .

- الإتجاه الثاني هو الراديكالي ، وقوامه عدم التوافق بين العرب واليهود ، وتظهر الراديكالية بوضوح في رفض العرب لليهود والاختلاف حول غالبية المواقف لدرجة الاستقطاب ، بعبارة أخرى فإن حدود الاختلاف تتفق مع حدود التباين الثقافي ، والتباين في الهوية ، وتصل الى حد الصراع علي الوجود ، وتلك الأخيرة هي نقطة الإتفاق أو الإلتقاء الوحيدة بين ثقافتي الطرفين : العرب واليهود ، أي رفض كل منهما للآخر والتمسك بهويته بشدة .

- الإتجاه الثالث هو الإنفصال الداخلي ،وهو يعكس الموقف الوسط بين الإتجاهين السابقين ، ويعكس حالة من التمزق أو انقسام العرب حول وضعهم كأقلية ، ففي حين نجد أن حوالي ٥٤٪ من أصحاب هذا الإتجاه يعتبرون أنفسهم إسرائيلين أو عرب إسرائيل ، أو عرب ، فإن ٤٦٪ منهم يعتبرون أنفسهم فلسطينيين في إسرائيل ، أو عرب فلسطين ، أو فلسطينين . وعلى نفس هذه المحاور تدور معظم الاختلافات والانقسامات بين أصحاب هذا الإتجاه الثالث . ومن الجدير بالذكر أن أنصار هذا الإتجاه يمثلون ٦٠٪ من عرب ١٩٤٨، وأن أصحاب الإتجاه الأول يمثلون ٢٠٪ وكذلك أيضاً الإتجاه الثاني (٤٥).

ومهما تكن الاختلافات حول تقدير الوضع الثقافي لعرب ١٩٤٨ والتحقق من هويتهم في الآونة الأخيرة ، فإن المرجح هو أن إسرائيل لم تنجح في كسب ولاء عرب ١٩٤٨ على الإطلاق ، ولم تنجح أيضا في تذويب هويتهم العربية أو الفلسطينية سيان ، لكنها نجحت في تمزيق هذه الهوية وبعثرتها ، بحيث نجد أنفسنا في النهاية ازاء انسان ممزق لا يعرف هويته ولا يستطيع تحدي انتماءه .

والمرجح بصفة عامة أن العوامل السياسية ، وخصوصاً التطورات التى شهدها مسار الصراع العربى ـ. الإسرائيلى كان لها ، الى جانب العوامل الثقافية ، دوراً هاماً فى تبديل الهوية لعرب ١٩٤٨ ، وفى التغير الثقافى الذى كان له هو الآخر نفس الدور بالنسبة للتحول فى الهوية . لكن ثمة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية كان لها أيضاً دور لا ينكر . لكن أهمية كل عنصر من هذه العناصر قد اختلفت زمنياً ، أى وفقاً لطبيعة المرحلة من جانب ، ووفقاً للشريحة التى كانت أكثر تأثراً بها من جانب آخر . فعلى المستوى الزمنى كان دور العنصر الثقافى فى الفترة الأولى والتى أعقبت قيام الدولة العبرية أقوى، فى حين كان دور العوامل السياسية بعد ١٩٦٧ أكثر قوة ، وبعد ١٩٧٧ أصبح دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية أكثر تأثيراً . أما على مستوى الشرائح الاجتماعية المختلفة ، فنلاحظ أن العوامل الثقافية كانت أكثر تأثيراً فى هؤلاء الذين تضاءل حظهم من التعليم والذين يعيشون حياة البدو ، أما العوامل السياسية فكان تأثيرها أقوى لدى الفئات المتعلمة والتىتمثل النخبة أو على عاتقها يقع عبء قيادة المجتمع . أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية فكانت أقوى تأثيراً بالنسبة للفئات المتوسطة فى تعليمها والتى تمارس المهن الحرفية ، أو التى تصطدم بمشكلة عدم وجود عمل .

وعموماً فإن عرب ١٩٤٨ يعيشون حياة معقدة تنطوى على كثير من التناقضات فى عديد من المستويات ، فهم يمرون بمراحل صعبة ويعانون تجارب قاسية فى داخل أطرهم الخاصة وفى المجتمع الإسرائيلى ، لكنهم مضطرون الى التعايش مع كليهما ، وإيجاد الحلول للتناقضات الكثيرة الناجمة عن اختلافهم عن المجتمع الأوسع (الإسرائيلى) وعن اختلافهم أيضاً فيما بينهم (٤٦) .

بعبارة أخرى ، هناك مستويات متعددة ومركبة للتناقضات التى يعيشها عرب ١٩٤٨ ، فهناك المستوى السياسى بكل تعقيداته ، وهم فى هذا المستوى يتمزقون بين دواعى "العروبة" من ناحية ، واستحقاقات "الفلسطنة" من ناحية ثانية ، وحيثيات " الأسرلة" من ناحية ثالثة ؛ فهم مع هذه أو تلك بمقدار ما تحقق لهم مكاسب سياسية . وهناك

المستوى الاجتماعى الاقتصادى والذى لا مناص فيه من الإنسجام أو التكيف والتواءم مع مناحى الثقافة اليهودية ، وهنا وفى هذا المقام قد يصل الأمر بين شرائح عرب ١٩٤٨ إلى حد التنافس ، بل والتصادم فى بعض الأحيان ، مما يخلق مستوى ثالث من التناقضات : تناقضات المصالح فيما بينهم . لكن يمكن إستخلاصه بصفة عامة هو أنه عندما يجتمع المستوى السياسى مع المستوى الإجتماعى والإقتصادى ، فإن ذلك يمثل أخطر ما يخشى على ثقافة هذه الأقلية وهويتها . أى أنه ببساطة شديدة عندما تجد هذه الأقلية أن حل مشاكلها السياسية يكمن فى التكيف مع المجتمع الإسرائيلى، خصوصاً وأن ذلك قد أصبح منهجاً عربياً فى التعامل مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وأن حل مشاكلها الإجتماعية والإقتصادية يكمن فى إتباع نفس المنهج ، عندئذ قد تتحول ممارسات التكيف إلى ثقافة جديدة ، وبالتالى هوية جديدة ، والواقع أن ذلك أصبح بمثابة الإتجاه العام أو الأساسى .

هوامش الفصل الأول

١- معتصم حمادة ، " في الذكرى الخمسين لقيامها : نظرة إلى إسرائيل من الداخل " ، صامد الاقتصادى ، العدد ١٢٣ [آب - ايلول ١٩٩٨] ، ص ٣٧٩ .

٢- المرجع السابق ، ص ص ٢٨٧ وما بعدها .

٣- جريدة الحياة (١٦ نوفمبر ١٩٩٩) .

٤- معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

٥- جريدة الحياة (١٦ نوفمبر ١٩٩٩) .

٦- جريدة الحياة (٢٣ نوفمبر ١٩٩٩).

٧- واكيم واكيم ، " المهجرون اللاجئون في وطنهم منذ نكبة ١٩٤٨ " ، صامد الاقتصادى ،العدد ٢٣]، آب - أيلول ١٩٩٨ ، ص ص ١٩٦ ١٩٧ .

٨- المرجع السابق ، ص ص ١٩٧ ١٩٨ .

٩- المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

١٠- فيروز التاجى ، " دلالات الموقف العربي من قرار التقسيم " ، صامد الاقتصادي، العدد ١٢٣ ، آب - أيلول ١٩٩٨ ، ص ١١٥-١١٩ .

١١- مروان درويش ، الصوت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية : تحليل وتقييم، (بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ص ٣١-٣٤

١٢- أحمد يوسف القرعي " الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى "، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٥٣-١٥٤ .

١٣- علي الدين هلال ، " فلسطين واختيارات المستقبل "، السياسة الدولية ، العدد ٤٢ ، اكتوبر ١٩٧٥، ص ٤٩ وما بعدها .

١٤- إحصاء ١٩٩٨ ، أنظر جريدة الحياة (٢٣ نوفمبر ١٩٩٩) .

١٥- رضى سليمان ، " المنسيون : عرب فلسطين ١٩٤٨ ، رحلة النهوض من الصدمة " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٩٠ ، ص ١٢٩

١٦- محمد سليمان " التطور الديمغرافي للعرب في إسرائيل : واقع وتوقعات " ، س.ف.ع ، العدد ١١٧ ، آب ١٩٨١ ، ص ١٦١ .

١٧- رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

- جريدة الحياة (٢٣ نوفمبر ١٩٩٩) .

- محمد رشاد الشريف ،" السياسة الديمغرافية الإسرائيلية وآفاق الوضع الديمغرافي في فلسطين " الوحدة ، العدد ٩٩ (ديسمبر ١٩٩٢) ص ٧٢ ٧٣ .

18- Central Bureau of Statistics (1996) PP.26_27.

١٩- محمد رشاد الشريف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤

٢٠- رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٠ـ ١٣١.

٢١- المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

٢٢- صالح سرية ، تعليم العرب في فلسطين المحتلة ، (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، د.ت) .

٢٣- عزيز حيدر ، " الفكر السياسي والاجتماعي للجامعيين الفلسطينيين في إسرائيل" ، المستقبل العربي ، العدد ١٨١ ، مارس ١٩٩٤ ، ص ص ٥٩ ٦٠ .

٢٤- المرجع السابق ، ص ٦٢ .

25- Nagwa M . " Employment Structure of Arabs in Israel" Journal of Political Studies, vol 11, N.3 (Spring 1982) . PP.77- 79.

٢٦- المرجع السابق ، ص ٧٩.

٢٧- هانى حورانى ، " الممارسة النقابية للهستدروت فى وسط الأقلية العربية فى أراضى ١٩٤٨ "، صامد الاقتصادى ، العدد ٧٦ [نيسان آيار ١٩٨٩] ، ص ٧١ .

٢٨- عزيز حيدر " العرب فى الهستدروت " ،شئون فلسطينية ، العددان ١٢١- ١٢٢ ، أغسطس - سبتمبر ١٩٩١،ص ص ٥- ٤٢ .

٢٩- عزيز حيدر ، " الفكر السياسى .. " مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ .

٣٠- وليد العمرى ، " فلسطينو الداخل : الهجرة والتهجير " مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد٢(ربيع ١٩٩٠) ، ص ٢٠٣.

٣١- جريدة الحياة (١٨ نوفمبر ١٩٩٩).

٣٢- عزيز حيدر ، " الفكر السياسى . " مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٣- ٧٤ .

33- Walter P. Zonner , " Some Aspects of Ethnic Stereotype Content in the Galile" , Middle Eastern Studies vol.9 , N.3 (1972),PP.410- 411.

٣٤- عزيز حيدر ، " دور المقاومة الثقافية فى صياغة الهوية الجماعية : دراسة فى الهوية الجماعية للعرب فى إسرائيل " ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٥ ، (مارس ١٩٩٦) ، ص٤٢.

٣٥- المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٣٦- المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٣٧- سامى مرعى، " التربية والثقافة والهوية " المواكب (يناير فبراير ١٩٨٤) ، ص ١١.

٣٨- عبد اللطيف البرغوتى ، " دور اللغة العربية والتاريخ فى التأهيل والانتماء" ، كنعان ، العددان٢١ـ ٢٢ ، (١٩٩٣) ، ص ٥٦ .

٣٩- معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٠ ٢٨١ .

40-
the Identity of Israeli
vol.24 , N.4 (Autumn,1970) .

41- Samy Smmoha. The Orientation and Politicization of Arabs Minority in Israel University of Haifa (Haifa: The Jewish Arab Center , (1983),P. 47.

٤٢- عزيز حيدر ، " دور المقاومة .. " مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

٤٣- المرجع السابق ، ص ٤٦.

٤٤- عزيز حيدر ، " التعبير السياسى الفلسطينى فى إسرائيل " فى : كميل منصور (إشراف) ، الشعب الفلسطينى فى الداخل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٠) ، ص ٣٢٠ .

٤٥- حبيب قهوجى ، " العرب فى إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ دراسة عن الهوية القومية لعرب ١٩٤٨ ما بين ١٩٦٦و١٩٦٨" شئون فلسطينية ، العدد ١٤٤(سبتمبر ١٩٧١) ، ص١٠١ـ ١٢٠ .

٤٦- نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، مجلد ١٩٧١(١٩٧١) ، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

47-□ Samy Smmoha, The orientation .., op . cit.,PP.216 221

٤٨- غسان كنفانى ، الأدب المقاوم (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص ٣٦.

الفصل الثانى

عرب ١٩٤٨ : الأوضاع القانونية والسياسية

إذا تأملنا أوضاع عرب ١٩٤٨ من النواحى الاقتصادية والاجتماعية سوف نجد أن هذه الأوضاع تعكس اختلافا عن نظائرها لدى اليهود ، وأن هذا الاختلاف كان لصالح سوء هذه الأوضاع بالنسبة لهؤلاء العرب، فعلى سبيل المثال . تذكر إحصائيات ١٩٩٦ أن ٤٨٪ من الأسر العربية فى إسرائيل تعيش تحت خط الفقر مقارنة أو مقابل ٨٪ فقط من الأسر اليهودية . وأن ٦٢٪ من الأطفال العرب يعيشون تحت خط الفقر مقابل ١٠٪ من اليهود . وأن ١٢٪ من عرب ١٩٤٨ يعانون البطالة مقابل ٦ر٢٪ كنسبة عامة فى إسرائيل ككل . وأن نسبة العرب فى الجامعات لا تزيد عن ٢٪ ، بينما نسبة السكان العرب الى اليهود تصل الى ١٨٪ . وأن ٩٢٪ من العاملين بالأجر من العرب يحصلون على دخول غير مناسبة ... الى غير ذلك ، فما هو السبب ؟.

لعل السبب يكمن فى ما يسمى أوضاعهم القانونية والسياسية ، والتى تعنى فى مجملها اسلوب التعامل معهم من جانب الدولة والمجتمع الإسرائيليين ، أى من جانب كافة القوى والمؤسسات الرسمية والشعبية . والواقع أنه فى كثير من الأحيان يصعب التمييز بين ما يرتبط بالوضع القانونى لعرب ١٩٤٨ من جانب،وما يمكن اعتباره من قبيل السياسات التمييزية ضدهم من جانب أخر ، وبين ما يجب أن يصنف على أنه ممارسات تمييزية ضدهم أيضاً من جانب ثالث . وذلك لأن ثلاثتهم تندرج تحت حقيقة اسلوب التعامل مع هذه الأقلية من جانب الدولة العبرية أو المجتمع اليهودى ، لكن ببساطة فإن ما يرتبط بالوضع القانونى يشير الى كافة القوانين والتشريعات التى صدرت فى شكل قانون . أما السياسات التمييزية فهى تلك التوجهات الحكومية التى تتعلق بتخصيص الموارد المادية والمعنوية ، الأول هو القوانين التى تصدر من الكنيست ، والثانى هو السياسات أو الاجراءات الواقعية والتى تمارسها الحكومة ومؤسسات الدولة

كتعبير عن سياسة عامة مرسومة على الصعيد الرسمي . أما الثالث فيتعلق بالممارسات التي لا تعبر بالضرورة عن هذه السياسة العامة ، وإنما تعبر عن توجه عام لدى المجتمع والدولة الإسرائيليين تجاه عرب ١٩٤٨ .

أولاً: الوضع القانوني لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل :

ليس لإسرائيل دستور مكتوب ، وليس لديها تشريعات وضعية تحمي حقوق الإنسان ، لكن لديها مجموعة " القوانين الأساسية " لعام ١٩٤٨ والتي صدرت لتنظيم الاقتصاد والسياسة ، والمجتمع والجيش ، كما لديها ما يعرف بالقوانين العادية التي يضعها الكنيست بشكل مستمر . ومن الجدير بالذكر أن مجموعة القوانين الأساسية لاترقى الى مستوى القوانين العادية ، فالقوانين العادية لها الأولوية ، فقد رفضت المحكمة العليا أن يكون للقوانين الأساسية ،بما فيها إعلان الاستقلال،أية سلطة دستورية في تحديد شرعية القوانين واللوائح (١) .

كانت أول وثيقة أصدرتها الدولة العبرية عام ١٩٤٨ هي إعلان تأسيس الدولة والنص على أنها دولة يهودية ، تتأكد فيها المساواة الكاملة ، إجتماعيا ، كما في الحقوق السياسية ، بين جميع سكانها بغض النظر عن العقيدة أو الأصل أو الجنس ، لكن هناك بعض القوانين التي شكلت ما يسمى بالوضع القانوني لعرب ١٩٤٨ ، هذه القوانين هي:

١. قانون العودة والذي يسمح لكل اليهود ، واليهود فقط ، بحق العودة الى إسرائيل والحصول على الجنسية، والواضح أن الجنسية غير الإقليمية التي يمنحها القانون تعد حالة فريدة في العالم ، لأنها تمتد الى أقاليم الدول الأخرى التي يعيش فيها يهود . وقد صدر هذا القانون عام ١٩٥٠ . ولعل قصر هذا الحق : حق العودة على اليهود فقط ، يعني وجود تمييزاً واضحاً لصالح اليهود وضد العرب .

٢. قانون المواطنة ، والذي يقضي بحق كل يهودي في الحصول على الجنسية ، أما العرب فليس أمامهم سوى اكتسابها بشروط محددة ، مثل الميلاد في دولة إسرائيل

أو الإقامة فيها ، أو عن طريق التجنيس .لكن الأمر فى هذا القانون لم يقتصر عند هذا الحد ، حيث تضمن التطبيق لهذا القانون تمييزاً واضحاً بين المواطنة والجنسية، وهو ما قضت به المحكمة العليا فى عام ١٩٧٢ ، حيث ذكرت وكان ذلك مجرد ترجمة لما جرى فى الواقع بالفعل أنه لاتوجد جنسية إسرائيلية بمعزل عن الشعب اليهودى ، هذا الشعب الذى يضم ، ليس فقط اليهود المقيمين فى إسرائيل ، بل ويهود الشتات أيضاً . ومعنى ذلك أن العرب داخل إسرائيل لايمكن أن يكونوا أصحاب جنسية إسرائيلية ، وأنهم إذا اكتسبوا هذه الجنسية فهم ليسوا مواطنين، ذلك أن هناك فارقاً عملياً واضحاً وملموساً بين استحقاقات الجنسية التى يحملها العرب ، وتلك التى تتعلق بالمفهوم الإسرائيلى . والحقيقة أن فكرة سيادة الدولة التى يتعلل بها الإسرائيليون إزاء هذا التمييز لا يمكن أن تبرر هذا الوضع ، لايمكن أن تبرر حرمان الفلسطينيين الذين يعيون داخل المجتمع الإسرائيلى أو الدولة الإسرائيلية من حقوق المواطنة . كذلك يتعلل البعض الآخر بأن العرب لا يخدمون فى الجيش الإسرائيلى ، وبالتالى لا يمكن اعتبارهم مواطنين. وهنا نلاحظ أن الدولة العبرية هى التى رفضت تجنيدهم ، ثم عادت لتحاسبهم على ذلك . ومن الواضح أن رفض تجنيدهم . وبغض النظر عن موافقة العرب على التجنيد من عدمه ـ وإنما كان مبنياً على هذا التمييز أصلاً (٢) .

الى جانب هذين القانونين كان هناك " الحكم العسكرى " والذى يكمل الصورة بخصوص الوضع القانونى لعرب ١٩٤٨ . ولعل الأصل فى الحكم العسكرى هو قوانين الطوارىء البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، وقوانين الدفاع البريطانية لسنة ١٩٣٩ التى وجُهت أساساً لعرب فلسطين فى غضون الثورة الفلسطينية الكبرى (٣٦ـ ١٩٣٩) ، ثم فى غضون الحرب العالمية الثانية ، وإعتماداً عليها نفذ الإنجليز أكثر عملياتهم ضد الحركات السرية اليهودية (٣) .

ومن الطريف أن الاستيطان اليهودى فى فلسطين قد عارض هذه القوانين بشدة ، وكأن أحد مظاهر هذه المعارضة قد تجلى فى مؤتمر عقدته نقابة المحامين فى البلاد اشترك فيه حوالى ٤٠٠ محامى يهـودى ، فى تل آبيب فى السابع من فبراير عام ١٩٤٦ ، وتمخض المؤتمر عن صدور عدد من المقررات ، أهمها :

- أن الصلاحيات التى منحت للسلطات حسب قوانين الطوارىء تسلب المواطن الفلسطينى (فى أرض فلسطين) الحقوق الأساسية للإنسان .
- أن هذه القوانين تهدم القانون وتنتهك القضاء وتشكل خطراً حقيقياً على حرية الفرد وحياته ، وتقيم نظاماً عنيفاً دون أية رقابة قضائية . ومن ثم فالمؤتمر يطالب بالغاء هذه القوانين (٤) .

ومن الطريف أيضاً أن الدولة العبرية قد أبقت على هذه القوانين بعد قيامها ، وأن المحامين الذين اعترضوا على هذه القوانين فى مؤتمرهم (١٩٤٦) هم أنفسهم الذين نشروا هذه القوانين وطوروها، سواء كقضاة أو كمستشارين قضائيين لحكومة إسرائيل فى مواجهة الأقلية العربية (٥).

بموجب الحكم العسكرى كان لوزير الدفاع الإسرائيلى صلاحيات تعيين حكام عسكريين لثلاث مناطق رئيسية ، وهى : الجليل فى الشمال ، والمثلث فى الوسط ، والنقب فى الجنوب ، حيث يعيش فى هذه المناطق ٧٥٪ من عرب إسرائيل . وقد أطلق على بعض أقسام هذه المناطق مصطلح " المناطق المغلقة " . والواقع ـ كما يشير البعض ـ أن أحداً لم يعلم تماماً بحدود المناطق العسكرية أو تلك المغلقة ، بحيث يصعب على المواطن العربى التحرك بحرية (٦) .

ولقد كان الحكم العسسكرى فى المناطق التى تقطنها الأقلية العربية بمثابة ترجمة عملية للابقاء على هذه الأقلية خارج القانون وتحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية أو من درجة أدنى ، ولم يكن لإعتبارات أمنية كما إدعت السلطات الإسرائيلية ، حيث

كانت تنظر الى المسألة العربية في غضون نشأة الدولة العبرية ـ هكذا تدعى ـ من الزاوية الأمنية فقط ، وبالتالى فقد ألقت بمهمة إدارة هذه المناطق على عاتق الجيش والجيش فقط(٧) .

صحيح أن التبرير الرسمى للحكم العسكرى كان يستند الى إدعاء ضمان المصالح الحيوية للدولة العبرية، وخاصة الجانب الأمنى فيها ، وربما يكون هذا التبرير مقبولاً لدى البعض في مرحلة قيام الدولة وفي غضون الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى . لكن هذا التبرير انتفى في الواقع ، وأصبح الحكم العسكرى يستخدم ـ الى جانب تقييد الأقلية العربية ـ كأداة للضغط السياسى من جانب بعض الأحزاب (حزب الماباى مثلاً) ، والدليل على ذلك أن المسئولين عن الأمن في كل الأحزاب (عدا الماباى والأحزاب الدينية) طالبوا بإلغاء هذا الحكم ، بل إن أوساط معينة داخل حزب الماباى نفسه قد طالبت بإلغائه . كما أن هناك منظمات شعبية أقيمت لهذا الغرض بالتحديد . مثال ذلك "اللجنة اليهودية العربية لإلغاء الحكم العسكرى " ، وبعد تعدد المؤتمرات التى إستهدفت ذلك ، وقع ممثلون عن ٢٠ كيبوتس ، وحوالى ٢٠٠ شخصية فكرية بارزة من بينهم ٧٠ محاضراً بالجامعة العبرية في القدس ، في صيف ١٩٥٨ ، بياناً جاء فيه :

" إن حوالى مائتى ألف مواطن في دولة إسرائيل ينتمون الى دين مختلف والى قومية أخرى ، ولا يتمتعون بحقوق المساواة ، ويعانون وضعاً من التمييز العنصرى . إن الأغلبية الساحقة من السكان العرب في إسرائيل تعيش تحت نظام الحكم العسكرى الذى يسلبها أبسط الحقوق الأساسية للمواطن .إنهم ـ أى عرب ١٩٤٨ ـ محرومون من حرية التنقل والسكنى ، ولا يُقبلون كأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات في نقابة العمال (الهستدروت) ، ولا كمواطنين في أغلب المؤسسات . إن كل الأحزاب الممثلة في الكنيست تقريباً تطالب بإلغاء الحكم العسكرى أو تقليص المناطق الخاضعة له ، وقصر صلاحياته على البعد الأمنى فقط ، ذلك أنه لا توجد في يد الدولة وسائل أخرى للمحافظة على أمنها دون الحاجة للتمييز ضد السكان العرب" (٨) .

ومن الواضح أن مطالبة بعض القوى الإسرائيلية بالغاء الحكم العسكرى عن المناطق العربية لم يكن من قبيل الرغبة في تحقيق مساواتهم باليهود ، أو تخفيف القيود عنهم أو

منحهم حقوقهم كمواطنين ، بقدر ما كان نوعاً من المناورة السياسية بين الأحزاب ، فقد أقر الجميع في النهاية بضرورة الحكم العسكري في جانبه الأمنى، كما أقروا بضرورة التمييز ضد الأقلية العربية .

المهم أن الحكم العسكرى كان ترجمة عملية للتمييز القانوني ضد الأقلية العربية وبيان تنفيذى للتأكيد الواقعى على أن هذه الأقلية في وضع أدنى من حيث حقوق المواطنة ، ومن ثم فقد لجأت السلطات الاسرائيلية في غضون فترة الحكم العسكرى (٤٨ ـ ١٩٦٦) الى عدد من الإجراءات ضد عرب ١٩٤٨ ، من أهمها :

١. الاعتقال الإدارى أو النفى طبقاً للمادة ١١١ لسنة ١٩٤٥ ، أو المادة ١٠٨ لنفس العام، واللتان تجيزان لأى حاكم عسكرى أن يأمر باعتقال أى شخص لمدة لا تزيد عن سنة . وقد فسرت المحاكم الإسرائيلية صلاحيات الاعتقال في ضوء هاتين المادتين بأنها صلاحيات مطلقة يعود تطبيقها لرأى الحاكم العسكرى نفسه ، دون أن يكون للمحاكم أو لأية سلطة أخرى حق التدخل . ولكن نتيجة لاعتراضات واسعة عدلت السلطات الصلاحيات عام ١٩٧٩ فألغت المادة ١١١ ووضعت تعليمات جديدة تجعل الاعتقال الادارى لا يسرى إلا في حالات الطوارىء (علماً بأن الطوارىء قائمة منذ قيام الدولة الإسرائيلية) وقلصت مدة الاعتقال الى ستة أشهر . والواقع أن الاعتقال الإدارى كان ولايزال معمولاً به ضد العرب فقط ، ونادراً ما يستخدم ضد اليهود . ونفس الوضع بالنسبة لإجراء النفي الذى لا يزال ساريا (٩) .

٢. تقييد حق التنقل وفرض الإقامة الجبرية ، ويتم ذلك وفقاً للمواد ١٠٩ و ١١٠ من أنظمة الطوارىء .

٣. تقييد حق التنظيم ، ويقوم هذا الإجراء على أساس "قانون الجمعيات" العثماني الصادر في ١٩٠٩ ، وهو قانون يتيح لأى مجموعة إقامة أى من تنظيم من التنظيمات الاجتماعية والسياسية بشرط ألا يهدف الى الربح وألا يمارس نشاطه إلا بعد

الحصول على ترخيص من قبل السلطة . لكن هذا النظام عاد يخضع لسلطة وزير الدفاع المخولة له بحكم نظام الطوارىء والذى يحق له اعتبار أية جمعية غير شرعية . وقد تم استخدام هذه الصلاحية لتصفية جمعيات وتنظيمات عربية (من بينها نواد رياضية) بتهمة أنها تتستر على أهداف سياسية . كما تنبهت السلطة الى وجود ثغرات بالقانون بعد ظهور حركة الأرض فى الوسط العربى ، فأصدرت قانون التنظيمات الجديد عام ١٩٨٠ ، وهو يحظر قيام أى تنظيم يشجب قيام دولة اسرائيل أو طابعها الديمقراطى ، وقد أبقى القانون الجديد على نفس الصلاحيات المنصوص عليها فى أنظمة الطوارىء لوزير الدفاع .

٤. تقييد حرية التعبير ، حيث أخضعت حرية التعبير فى ظل الحكم العسكرى لقيود مختلفة ، خصوصاً ما يتعلق منها بفرض الرقابة على المطبوعات وحظر المنشورات (أو حظر نشر المواد) غير المرغوب فيها من جانب السلطات وفقاً لذريعة ضرورات الأمن. وتمارس السلطات الرقابة والحظر استناداًالى أحكام أنظمة الطوارىء التى تضم فصلا خاصاً ، هو الفصل الثامن ، عن فرض الرقابة على المطبوعات بكافة أنواعها ، وطبقا للمادة (٩٤) يحظر إصدار أية جريدة دون موافقة حاكم اللواء ، والذى يملك حق منح الترخيص وحق إلغائه أيضاً .

٥. تشجيع الإنجاب بين الأسر اليهودية من خلال منح مساعدات مالية للأسر التى يتجاوز عدد أبناءها أربعة. ونظراً لأن معدل الزيادة الطبيعية لدى العرب كان أكبر ، فقد حصلت الأسر العربية على أغلب هذه المساعدات . وهنا اصدرت السلطات قانوناً خاصاً يقضى بتمييز اليهود ، هذا القانون قضى بمنح الجنود المسرحين ، وهم يهود بالطبع ، علاوات ومنح ومزايا لا يحصل عليها العرب .

٦. الإتجاه لتدعيم الطابع الدينى للقوانين ، ففى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال صدرت تعليمات قانونية للكنيست،جاء فيها أن المحكمة اذا لم تجد نصاً قانونياً فى أى

مسألة تعرض عليها، يجب أن تبت فيها على ضوء مبادىءالحرية والحق والعدل والسلام كما هي معروفة في التراث اليهودي (١٠٠) .

والي جانب هذه الإجراءات خضع العرب لمجموعة من الأحكام والقوانين يمكن تلخيصها فيما يلي :

١. قانون الأراضي المهجورة الذي يجيز لسلطات الاحتلال وضع يدها على أي قطعة أرض (عربية بالطبع) .

٢. قانون أملاك الغائبين الذي يتيح للسلطة الحصول على أي قطعة أرض يتم التأكد من غياب صاحبها أو مالكها . وينص القانون على أنه اذا لم يتصرف المالك في أرضه تصرفاً فعلياً وبنفسه ، وكانت الحكومة بحاجة اليها لأغراض الدفاع أو التوطين ، فإنها تصبح ملكاً للدولة بأمر وزير المالية ودون مراجعة .

٣. قانون تقادم الأراضي وصدر عام ١٩٥٨ ويفرض على كل عربي أن يقدم إثباتاً لملكية أرضه لمدة عشرين عاماً قبل أن يتم تسجيلها بإسمه ، و لما كان القانون العثماني للتمليك ينص على عشر سنوات فقط ، فقد وجد أصحاب الأرض أنفسهم عاجزين عن إثبات ملكياتهم مما أتاح لسلطات الاحتلال مصادرة هذه الأراضي .

٤. قانون أرض إسرائيل الذي صدر عام ١٩٦٠ وينص في مادته الأولى على أن الملكية في أراضي إسرائيل لاتنتقل بالبيع أو بأية وسيلة أخرى . وفي عام ١٩٦٧ أصدر الكنيست قانوناً جديداً يمنع التصرف في هذه الأراضي أو تأجيرها لمزارعين عرب حتى ولو لفترة محدودة . وعُرف هذا القانون باسم " قانون الاستيطان الزراعي " .

وقد جاء هذا القانون الأخير بعد أن تبين للسلطة الإسرائيلية وجود ظاهرة مثيرة للقلق ، وهي أن قرى زراعية يهودية وكيبوتسات تؤجر بعض الأراضي الزراعية للمزارعين العرب (١٢) .

وعموماً فقد تم إلغاء الحكم العسكرى فى ٨ نوفمبر ١٩٦٦ طبقاً لقرار من ليفى اشكول رئيس الوزراء آنذاك ، وكانت نقطة البداية على طريق إلغاء الحكم العسكرى هى ما صرح به بن جوريون فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ، حيث أعلن أن الحكومة قررت تخفيف بعض القيود فى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكم العسكرى . والواقع أن تخفيف القيود لم يكن راجعاً الى ليبرالية حقيقية فى التعامل مع عرب ١٩٤٨، لكنه كان شرطاً ضرورياً للاستفادة من قوة العمل العربية فى إسرائيل ، فقد كانت حرية الحركة للعمال العرب أمراً ملحاً لاسبيل الى اجتنابه . وبالتالى لا يمكن رد هذا التوجه الأكثر ليبرالية الى الضغوط العربية وحدها ، وإنما لابد من ربطه بحاجة المجتمع الإسرائيلى للاستفادة من الطاقات العربية ، خاصة بعد إستقرار الدولة وتوافر التماسك الاجتماعى فيها (١٣) .

وقد يرى البعض أن غياب أو عدم وجود مؤسسات قومية لدى عرب ١٩٤٨ لإدارتهم حياتهم اليومية عند قيام الدولة الإسرائيلية هو الذى حدا بالسلطة الإسرائيلية الى التدخل فى حياتهم منذ اللحظة الأولى سواء من خلال الإدارات العسسكرية أو تلك المجموعة من الإدارات المدنية التى أصبحت مسئولة عن إدارة السكان العرب الى جانب مسئولياتها الأخرى . لكن ذلك ليس صحيحاً ؛ فالمسألة ليست مسألة إدارة أو مجرد سيطرة أمنية بقدر ما كانت محاولة لتقنين أوضاع العرب أو صياغة أوضاعهم القانونية من حيث علاقتهم بالدولة العبرية وفى معنى محدد وهو أنهم ليسوا مواطنين من الدرجة الأولى . أى أنهم يجب أن يوجهوا ولاءهم للدولة العبرية التى يخضعون لها، لكن ليس لهم حقوق المواطنة الكاملة . والدليل على ذلك أن الكنيست قد استمر يضخ قوانين من هذا النوع ، من النوع الذى يضع " العرب " فى درجة أقل من المواطنة ، ففى ١٩٨٤ أصدر الكنيست قانوناً نص على رفض أى قائمة انتخابية تسعى للترشيح وخوض انتخابات الكنيست إذا ثبت أنها ترفض وجود دولة اسرائيل كدولة للشعب اليهودى أو تعترض على العنصرية .وبالفعل فقد إحتجت مثلا لجنة الانتخابات المركزية عام ١٩٨٨ على القائمة التقدمية للسلام كونها تنطوى على الشروط السابقة. وقد

أوضح القاضي شلومو ليفين ، الذى قبل موقف اللجنة ، أن أهداف القائمة تتعارض مع قانون الكنيست الانتخابى لعام ١٩٨٤ ، وذلك لأنها تنادى بالمساواة التامة فى الحقوق ، وكل من ينادى بالمساواة التامة فى الحقوق بين المواطنين العرب واليهود لا يحق له دخول الانتخابات، لأن ذلك يتعارض مع كينونة إسرائيل كدولة يهودية(١٥)

أى أن إسرائيل تريد دمج الأقلية العربية بشكل معين ، فهى تريد ربطها بالدولة الإسرائيلية وكسب ولائها من ناحية ، ولا تعترف لها بحقوق المواطنة الكاملة ، ولا تعترف لها بالتميز كأقلية من ناحية أخرى ، وبالتالى يمكن القول إن مثل هذه المحاولة لم تنجح ؛ فقد كانت خبرة العرب فى التعامل مع اليهود سلبية للغاية، خاصة وأن أوضاعهم عند قيام الدولة العبرية كانت سيئة ، وبالتالى فقد ناضل العرب ضد هذه القوانين . هذا النضال إتخذ مستويات مختلفة ، وأساليب متباينة من فترة لأخرى ، ففى غضون الستينات اقتصر هذا النضال على الطعن فى قانونية الاستيلاء على الأرض استناداً الى القوانين الإسرائيلية ، لكن هذا النمط النضالى تغير فى السبعينات و بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث نجد أن نضال عرب الجليل يصل الى حد الانتفاضة فى يوم الأرض ٣٠ مارس ١٩٧٦ . وفى حين أن عرب إسرائيل كانوا يطالبون بحقوقهم كمواطنين فى الدولة الإسرائيلية ، وكانوا يطالبون بالإنضمام اليها والإندماج فيها ، قد تغير هذا المطلب أيضاً فى التسعينات أو بدأ يتراجع تدريجياً لصالح مطلب الاعتراف بهم كأقلية قومية وليست دينية أو ثقافية (١٦) .

ثانيا : السياسات الإسرائيلية (التمييزية) تجاه عرب ١٩٤٨ :

الى جانب القوانين التى أنكرت على عرب ١٩٤٨ حقوقهم كمواطنين فى دولة إسرائيل متساوين مع المواطنين اليهود ، والتى أنكرت عليهم أيضاً حقوقهم كأقلية قومية، هناك ما يسمى بالتمييز المؤسساتى العنصرى أو التمييز من خلال السياسات

الحكومية ، فالسياسات الاقتصادية التى تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحرم القرى والمدن العربية من ميزانيات ملائمة للاستثمار فى تشييد البنية التحتية ، الأمر الذى يرغم المواطنين على ترك أماكن سكنهم والعمل فى المنشآت المتوفرة فى المدن اليهودية . ويشير البعض الى أن معظم القرى العربية قد باتت مجرد فنادق تعود إليها قوافل العمال العرب فى المساء للنوم فقط بعد يوم طويل من العمل فى المدن الإسرائيلية (١٧) . وذلك حيث تنكر السياسات الإسرائيلية على سكان القرى العربية الحق فى السكنى والتطور على أراضيهم الخاصة ، وترفض الحكومة الإسرائيلية منحهم تراخيص للبناء ، وتصدر ضدهم سنوياً أوامر بهدم المنازل . وقد دلت الإحصاءات الحديثة على أن ١٢٪ من العرب البالغين ٥١ عاماً فأكثر لم يحصلوا على تعليم مدرسى مقابل ٤٪ من اليهود ، وأن ٣٤٪ من العرب حاصلون على الثانوية العامة مقابل ٥١٪ من اليهود ، وأن المواطنين العرب يعانون من البطالة ، حيث تعطى الأولوية فى شغل الوظائف الشاغرة لليهود (١٨) . وتذكر المصادر أيضاً أن للعرب ٢٪ من الميزانية السنوية للدولة ، وخمسة آلاف طالب جامعى من إجمالى مائتى ألف طالب جامعى فى إسرائيل، وأن هناك ١٥ عضو مجلس إدارة فى شركات قطاع الدولة من مجموع ١٥١٧ عضواً . وتغلق الأبواب أمام العرب فى أكثر من درجة وظيفية داخل مؤسسات الدولة العبرية ، وهذه مجرد صور للتمييز ضد العرب من جانب السياسات الإسرائيلية (١٩).

ويرى البعض أن السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ قد أملتها الظروف والضرورات الاقتصادية ، أكثر منها نتاج أو إفراز للعوامل والاعتبارات الأيديولوجية . ففى نهاية الخمسينات ــ على سبيل المثال ــ كان العزل المؤسسى والإدارة العسكرية ضروريان لحماية سوق العمل اليهودى من المنافسة العربية فى ضوء تلك الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود ، وبالتالى فإن تحجيم أو تقليص الإجراءات القسرية ثم الغائها فى عام ١٩٦٦ يرجع الى انخفاض الهجرة اليهودية الى إسرائيل من ناحية ،

والحراك فى أوساط العمال اليهود الى أعلى مما ترتب عليه خلو الأماكن الدنيا فى الوظائف ذات الأجور المنخفضة ، والتى كان مطلوباً أن يشغلها العرب (٢٠) .

ولكن هذا الطرح لم يكن صحيحاً ، وثمة فارق بين دوافع وأهداف هذه السياسات التمييزية من جانب ، ومضمونها من جانب آخر . فلا شك أن العوامل الأيديولوجية والاعتبارات السياسية المرتبطة بها قد مثلت دوافع لهذه السياسات وصاغت أهدافها ، بعد ذلك قد تكون هذه السياسات ذات مضمون اقتصادى ، هذا صحيح ، فقد شهد الاقتصاد الإسرائيلى توسعات كبيرة من جراء احتلال الأراضى العربية ونهب مواردها وتحويلها الى سوق للمنتجات الإسرائيلية ، فضلاً عن تدفق المساعدات والقروض والاستثمارات الخارجية وتنامى الصناعات العسكرية والتكنولوجية وتحويلها الى التصدير. وفى إطار هذا السوق نشأت تقسيمة داخلية أو محلية للعمل ذات مضمون إثنى وعنصرى، فمن ناحية كانت هناك سوق عمل رئيسية لليهود مجالها الصناعات التكنولوجية العسكرية والمهام الإشرافية والرقابية ، وكذلك المهن التى تتطلب مهارات عالية . ومن ناحية اخرى كانت هناك سوق عمل ثانوية أو هامشية للعرب مجالها القطاعات الإنتاجية التى تعتمد أساساً على العمل اليدوى مثل الزراعة والإنشاءات ، والصناعات التحويلية والاستهلاكية ، وكذلك الخدمات العامة . وفى داخل كل سوق كان هناك تقسيماً آخر للعمل ، فبين اليهود لم يكن اليهودى الأفريقى كاليهودى الأوربى، وبين العرب كان هناك تمييزاً من نوع معين ، فعرب ١٩٤٨ يعملون بالقطاع اليدوى ، بينما تركت المهن الهامشية للقادمين من قطاع غزة والضفة الغربية (٢١) .

لقد تشكلت السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ بفعل عدة عوامل من أهمها : أن اسرائيل تأسست كدولة يهودية ، وأنها تأسست كدولة تتبنى الديمقراطية الغربية فى الممارسة ، وأن لها اهتمامات وهواجس أمنية خاصة تتصل بالسكان العرب فيها ، وأن هذه الهواجس سوف تظل باقية ما بقى الصراع العربى ـ الإسرائيلى دون حل . واذا أردنا ترتيب هذه المبادىء حسب الأهمية سوف نجد أن حقيقة الشخصية

اليهودية للدولة تأتي في المقدمة ، بما يعني اهتمامها باليهود في داخلها وفي الشتات وليس بالعرب ، بل وعلى حساب العرب . ثم يأتي المبدأ الثالث والمتعلق بهاجس الأمن في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، وعليه فهي ترى أن السكان العرب يشكلون عبئاً أمنياً ، مالم يكن خطراً أمنياً ، عليها ، وأنها مضطرة لإتخاذ خطوات تمنع أية مخالفات أمنية من جانبهم ، ولعلنا نلاحظ أن هذه الخطوات كانت دائماً بمثابة تدابير احترازية أو احتياطية . وأخيراً يأتي المبدأ الثاني المتعلق بكونها ديمقراطية على الطريقة الغربية في المرتبة الثالثة ، وهي تعني ، وعلى الطريقة الغربية ، أن هذه الديمقراطية لمواطنيها (وهم اليهود) فقط ، أما في مواجهة الأخر فلا يتم الالتزام بهذه الديمقراطية أو بمجال قيمها ومبادئها . ولعله من الواضح أن الأيديولوجية الصهيونية تكمن وراء المبادىء الثلاثة . وليس أدل على ذلك من بروزها بشكل صارخ إزاء أي وضع يعطي للأقلية العربية أدنى نوع من التميز ، كزيادة أعدادها على سبيل المثال (٢٢) .

بدأت المرحلة الثانية من السياسات الإسرائيلية منذ نهاية الخمسينات ، ذلك أن الحكومة الإسرائيلية ـ وفقاً لبعض المصادر ـ قد بدأت في تشجيع التنمية الاقتصادية العربية . وفي عام ١٩٥٩ قررت قبول انتساب العرب بالكامل الى إتحاد النقابات القومي (الهستدروت) ، حتى ولو أوكلت شئونهم الى دائرة عربية خاصة . وفي الأعوام الأخيرة من الحكم العسكري الذي ألغي عام ١٩٦٥ جرى الإعلان عن خطة استثمار في المنطقة العربية للرد على الانتقادات المتزايدة ، ولوضع سياسة للدولة خاصة بتلك المناطق . وقد أطلق على الخطة الأولى التي أعلنت عام ١٩٦٢ واستمرت حتى عام ١٩٦٧ إسم " الخطة الخمسية لتنمية القرى العربية والدروز " لكن حجم التوظيف أو الاستثمار المالي الذي رصد لهذه الخطة كان هزيلاً بالقياس لما تم استثماره في مجال الزراعة العربية . وفي عام ١٩٦٣أعلن عن خطة مكملة للخطة الأولى دون أن تحل محلها ، غير أن لا هذه ولا تلك كانت قادرة على تحسين أوضاع الزراعة العربية من الناحية البنيوية ،

ورغم أن هذه الخطة الأولى قد أردفت بخطة خمسية أخرى (٦٧ـ ١٩٧٢) إلا أن الحصاد كان يائساً من الخطتين (٢٣) .

ومنذ السبعينات اتبعت السياسة الإسرائيلية الانمائية وسيلتين للتعامل مع المناطق العربية ، الوسيلة الأولى هي استثناء هذه المناطق من التقسيم الإدارى أو من برامج التنمية الإقليمية . والثانية هي استبعاد المناطق العربية من برامج التنمية المكرسة للمناطق الرسمية رغم أن العرب يشكلون الأغلبية فيها . ومنذ السبعينات تابعت الوكالة اليهودية خطة للتنمية المتسارعة في الجليل استهدفت رفع عدد السكان اليهود فيه الى أعلى مستوى ممكن .وفي عام ١٩٧٨ بذلت الوكالة جهوداً ضخمة في هذا الصدد ، ويعترف أغلب الكتاب الاسرائيليون بأن هذه الجهود كانت خلواً من أى إهتمام ملموس بالقطاع العربى في الجليل ، وذلك انطلاقاً منن قناعة حكمت صانع القرار مؤداها أن مسألة التنمية الاقتصادية للعرب تضر بالمصالح القومية ، وأن التقدم اليهودى والتخلف العربى في المقابل يمثلان معادلان للطابع القومى (٢٤) .

لقد بات واضحاً منذ السبعينات ، أو منذ منتصف السبعينات على وجه التحديد،في عرف السياسة الإسرائيلية أن تنمية المناطق العربية تعد قضية سياسية بالدرجة الأولى ، وبالتالى عمدت الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الحين الى عدم تشجيع التنمية الاقتصادية في القطاع العربى ، وذلك بغرض الحيلولة دون تحسن المركز الاقتصادى للعرب ، مع التأكيد على أن عقد الثمانينات قد شهد إتجاهاً أكثر حدة لسياسات نزع الملكية والتوطين (٢٥) .

وفي هذا المقام يجب الإشارة الى ما عرف بوثيقة "جاد يعقوبى" وهو من كبار وزراء المعراخ . جاءت هذه الوثيقة في ١٧ مايو ١٩٨٧ كأحد مشروعات تطوير الجليل ، وقد عرضت الوثيقة على فريق من وزارات الاقتصاد والمال والصحة والمعارف والإسكان والثقافة والزراعة والداخلية والمواصلات والسياحة والصناعة والتجارة ، ودائرة

الاستيطان فى الوكالة اليهودية . ولعل هذا يؤكد أن الخطة كانت مشروعاً حكومياً أعطى الصفة الرسمية .

وقد استهدفت الوثيقة تكثيف الوجود الصهيونى فى الجليل ، وتضمنت برامج مفصلة لتنمية القطاعات اليهودية فى الجليل على نحو عاجل ، وعلى المديين المتوسط والطويل ، مقابل إهمال واضح لأى جهد تنموى فى القطاع العربى . كذلك إنطوت الوثيقة على سياسة تمييزية واضحة ؛ حيث أقرت أن تقوم المشروعات المخصصة لليهود على مصادرة أراضى عربية . وقد أعلن يعقوبى أن الهدف من إقامة ستين مجمعاً سكنياً يهودياً فى الجليل هو قطع التواصل القائم بين التجمعات العربية . لقد ذكر يعقوبى أن " هذا المشروع يهدف لزيادة عدد اليهود فى المناطق ذات الأكثرية العربية ، كما يهدف الى منع سيطرة العرب على أراضى الدولة " . وبمقارنة هذه الوثيقة بوثيقة كوينج ، نجد تراجعاً عن فكرة تهجير العرب ، ولكن دون حل لمشاكلهم ، بل والعمل على زيادة حدة هذه المشاكل وتراكمها (٢٦) .

وعموماً تأتى مظاهر السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ فى مجال الموازنات ، ففى الموازنات الاعتيادية تعانى المجالس العربية دائماً من أزمات مالية مزمنة تعرقل أداء دورها الخدمى ، وتصل نسبة ما يحصل عليه العرب من هذه الموازنات حوالى ٢٪ ، مقابل ٩٪ للمجالس اليهودية ، مع العلم بأن السكان العرب يمثلون حوالى ٢٠٪ من جملة السكان فى إسرائيل . وعلى سبيل المثال وصل حجم إجمالى ميزانية المجالس المحلية فى إسرائيل ٣ر١ مليار دولار لعام ٨٥ـ ١٩٨٦ ، وكانت حصة المجالس العربية منها ٣٠ مليون دولار ، أى بنسبة ٣ر٢٪ . ونتيجة لذلك انعدمت شبكات الصرف الصحى فى كثير من القرى العربية ، كما انعدم وجود الحدائق والملاعب وسيارات الاطفاء ، وتراكمت الديون على المجالس المحلية العربية، هذا رغم أن المواطنين العرب دفعوا فى هذا العام ٤٠٠ مليون دولار ضرائب (٢٧) .

وفى موازنات التطوير تحصل المناطق العربية على مبالغ ضئيلة أيضاً مقارنة بالمناطق اليهودية التى تشهد تطويراً مستمراً لمرافقها الأساسية . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المخصصات المالية للمناطق العربية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٤٪ فقط ، مما دفع أعضاء المجالس العربية للتظاهر ، وردت الحكومة الإسرائيلية على هذه التظاهرات بوعود لم تنفذ بحجة عدم وجود موازنات مقررة (٢٨) .

أيضاً من مظاهر هذه السياسات التمييزية ما يحدث فى مجال الإسكان والبناء ،فلم يحظ العرب بأى مشروع إسكانى منذ قيام الدولة العربية وحتى عام ١٩٨٥ ، وقد اعتمد المواطنون العرب طوال هذه الفترة على الجهود الذاتية لإقامة مساكن ومرافق ، وقد وصل التمييز فى مجال الإسكان الى حد تحجيم مساحات المدن العربية مقابل توسيع المدن اليهودية المجاورة . وعلى سبيل المثال لم يتجاوز مسطح مدينة الناصرة ٧٥٠٠ دونم (يقطنها ٥٠ ألف نسمة) بينما وصل مسطح مدينة الناصرة العليا اليهودية الى الضعف رغم أن سكانها أقل من نصف سكان الناصرة العربية . وبصفة عامة فإن مساحة الأراضى المسموح للعربى البناء عليها تعادل خمس تلك المسموح بها لليهودى (٢٩) .

وفى مجال الإسكان صدر قانونان فى ٢٤ فبراير ١٩٨١ يكملان بعضهما البعض وموجهان ضد عرب ١٩٤٨ . القانون الأول يحظر على من يقيم منزلاً دون ترخيص أن يحصل على خدمات الكهرباء والمياه. والثانى وقد صدر تحت عنوان " طرد الغزاة من أراضى الدولة " يتم بمقتضاه مقايضة كل دونم صالح للبناء فى الجليل والنقب والمثلث بعشرة دونم من الأراضى الزراعية .أما فى المدن الكبيرة مثل يافا وحيفا واللد والرملة فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات متعددة مثل منع تجديد المبانى القديمة الآيلة للسقوط ، مع غياب البديل ، وذلك تمهيداً لتحويل مناطق كاملة مجالاً للهدم من جانب الحكومة ، وقيام شركات يهودية ببنائها وتخصيصها لليهود (٣٠) .

أما فـي مجال السكان فقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسة ديمغرافية تجاه عرب ١٩٤٨ معاكسة تماماً لتلك التى اتبعتها مع اليهود ، فقد استخدمت سياسة خنق المصادر السكانية العربية مقابل تنمية هذه المصادر لدى اليهود وكبح عوامل التنشيط الديمغرافية العربية ، مقابل تشجيعها لدى اليهود د .قد ركزت هذه السياسة على عدد من المحاور أهمها :

١. رفض إعادة اللاجئين الفلسطينيين ، والفلسطينيين الذين شردوا إثر حرب يونية ١٩٦٧ ، في مقابل فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وإصدار قانون العودة (١٩٥٠) والذى ينص على أن " لكل مواطن يهودى الحق فى الهجرة الى إسرائيل وقانون الجنسية (١٩٥٢) الذى يعطى الجنسية الإسرائيلية لكل يهودى تطأ قدمه أرض فلسطين المحتلة . لقد رفضت السلطات الإسرائيلية رفضاً قاطعاً عودة اللاجئين العرب الفلسطينين الذين شردتهم ، ورفضت تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على وجوب إعادتهم ، ولم يقتصر الأمر هنا على اللاجئين الذين شردوا فى ١٩٤٨ ، بل كل الفلسطينيين الذين كانوا خارج الأراضى الفلسطنية عندما وقعت حرب ١٩٦٧ واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو الذين تركوا هاتين المنطقتين خلال تلك الحرب وبعدها .

٢. كبح التزايد الطبيعى للعرب من خلال جملة من التشريعات والإجراءات والسياسات الإعلامية والتثقيفية التى تهدف الى الحد من خصوبة المرأة العربية ومن تزايد نسبة المواليد العرب . ويمكن فى هذا المجال أن يذكر :

- قانون الزواج الأحادى الذى يمنع العربى المسلم من الزواج بأكثر من واحدة ، ويستند هذا القانون الى فرضية خاطئة تعيد أو ترد ارتفاع نسبة المواليد عند العرب الى تعدد الزوجات ، وبالتالى لم يؤد هذا القانون النتائج التى توخاها.

- حرمان المرأة العربية من قرار منح الجائزة النقدية التى تمنح للمرأة التى تنجب عشرة أولاد فأكثر . ومن المساعدات التى تقدم للعائلات كثيرة الأولاد ، حيث أصدرت السلطات الإسرائيلية ملحقاً لهذا القرار يشترط خدمة أحد هؤلاء الأولاد فى الجيش ، وهو ماليس مسموحاً به للعرب .

- من الناحية الإعلامية يمارس الإعلام الإسرائيلى حملات مكثفة فى الوسط العربى لاستخدام وسائل منع الحمل ، يتمحور حو ل أن الأسر الكبيرة مظهر من مظاهر التخلف وسبباً من أسباب الفقر ، وأن كثرة الإنجاب تفقد المرأة جمالها ورشاقتها .

- تشجيع النساء العربيات على دخول سوق العمل تحت ضغط الصعوبات المعيشية ، مما يؤدى الى تأخير سن الزواج والإنجاب .

- تخلف العناية الطبية بالأمهات الحوامل والأطفال الرضع عند العرب عن تلك التى تتوافر لليهود ، بما يزيد من نسبة الوفيات فى الأوساط العربية بمقدار الضعف مقارنة بها لدى اليهود .

٣. السياسة الإسكانية والتضييق المعيشى ، وذلك من خلال خلق ظروف كابحة لتكوين الأسر الجديدة ، والى تأخير سن الزواج والعزوف عن الإنجاب ، وحتى الى دفع العرب لمغادرة أراضيهم بحثاً عن أسباب الرزق، ومن أمثلة هذه السياسات :

دفع العرب نحو البطالة وعدم توفير فرص العمل لهم ، وحظر عملهم فى دوائر الصهيونية ، وإعطاء الأولوية فى التشغيل لليهود وللمهاجرين الجدد منهم ، وحرمان العرب من تعويضات البطالة التى تعطى لليهود .

الامتناع عن المصادقة على المخططات الإسكانية ، ومخططات المدن والقرى العربية ، ومنع توسيع خرائطها ومسطحاتها .

منع ترميم البيوت والأحياء فى المدن العربية المختلطة ، وعدم إعطاء العرب رخص بناء فيها ، كمدن يافا وحيفا واللد والرملة وعكا .

هدم مئات ، بل ألوف المساكن العربية بحجة مخالفات البناء ، وعدم الحصول على رخص بناء ، أو البناء خارج المخططات . وبصفة عامة حصار عملية البناء العربى وتطويق المدن والقرى العربية بالاستيطان اليهودى لخنق عملية التزايد والانتشار السكانى العربى (٣١) .

وفى المجال التعليمى تنحاز السياسة التعليمية لليهود وضد العرب ، ويمكن تحديد أهم مظاهر التمييز فى هذه السياسات ، فيما يلى :

- لاتتلقى رياض الأطفال العربية دعماً يذكر من وزارة المعارف ،كما أنها لا تخضع لرعاية أو إشراف من جانب هيئات تعليمية على مستوى لائق ، هذا رغم وجود معاهد مختصة بذلك أقامتها وزارة المعارف . وتفتقر رياض الأطفال العربية لأبسط التجهيزات اللازمة لتربية الطفل كالملاعب والحدائق ولوازم الأشغال اليدوية . كذلك يفتقر القطاع العربى الى المدارس الخاصة بالمعوقين ، ويفتقر الى سياسة شاملة (٣٢) .

- وفى مجال التعليم العالى تذكر بعض المصادر أن المتاح أمام العرب حتى عام ٦٦-١٩٦٧ كان هو الالتحاق بكلية واحدة مقابل ٦٢ كلية لليهود . وأن نسبة الطلاب العرب الى اليهود خلال الفترة من ٥٦ الى١٩٦٧ كان حوالى ٤ر١٪ ، رغم أن نسبة السكان العرب الى اليهود كانت حوالى ٢ر١١٪ . وتشير مصادر أخرى على سبيل المثال إلى أن مجموع الطلاب العرب للعام ١٩٦٩ كان ٤٠٧ طالباً فى مرحلة البكالوريوس من إجمالى ٢٣٦٧٩ طالباً (بنسبة ٧ر١٪) ، و٨ طلاب فى الدبلوم من إجمالى ٦٥٢ طالبـاً (بنسبة ٢ر١٪) ، و٢٢ طالباً فى الماجستير من إجمالى ٣٨٣٣ طالباً (بنسبة ٦ر٪) ، و٣ طلاب فى الدكتوراه من اجمالى ١٢٣٨ طالباً (بنسبة ٣ر٪) .

وفي عام ١٩٦٧ كان هناك ٤ طلاب عرب في تخصص الهندسة مقابل ٤٠٧٩ طالب يهودى ، و١٦٧ طالباً في الأقسام الأدبية مقابل لا أحد من الطلاب اليهود (٣٣) .

- ويبدو الإنحياز واضحاً في المناهج ، فالمناهج اليهودية تتوخى تحقيق سبعة أهداف، هي : التركيز على القيم الثقافية اليهودية لخلق مجتمع خال من التناقضات الثقافية ، التعبئة النفسية العسكرية للشباب اليهود من خلال التذكير بالمحارق والمآسى التي تعرض لها اليهود ومن خلال مادة التدريب العسكرى الإجبارية للذكور والإناث ، بث روح العداء ضد العرب وتشويه التاريخ العربي ، التركيز على فكرة امتداد الوجود اليهودى في فلسطين في مختلف العصور ، التركيز على الدور الحضارى لليهود خلال الحكم العربي ، تجاهل أهمية العرب خاصة والأمم الأخرى عامة ، التأكيد على أن العرب تركوا منازلهم وأراضيهم بإرادتهم ، التأكيد على أن إسرائيل واحة ديمقراطية وسط صحراء من الاستبداد والجهل والتخلف .

وفي المقابل عمدت السلطات الإسرائيلية على تشويه المناهج التي تدرس للعرب ، وذلك في إطار استراتيجية تربوية تتوخى تحقيق الآتي :

- تربية الطالب العربي على الولاء الكامل لإسرائيل ، وذلك لخلق جيل يتعايش مع اليهود تحت شعار الحديث عن السلام والصداقة بين جميع الشعوب .

قطع صلة الطالب العربي عن العرب والعروبة ، فكراً وتاريخاً وحضارة وقومية ، بهدف إضعاف ثقته بنفسه وبأمته ، وعزله عن مسار التاريخ العربي ، مع الحط من شأن الأمة العربية وتراثها الحضارى والروحى .

- إضعاف روح المقاومة لإسرائيل ، وذلك خلال المبالغة في إظهار قوتها وقدراتها وإمكانياتها مقابل تقزيم الصورة العربية .

وتلاحظ الدراسات التى أجريت على هذه المناهج أنها تخلو من ذكر أى ترجمة لحياة أى قائد أو عالم عربى ، ومن أى شيء يدفع الى الجهاد ، مقابل التركيز على الخلافات المذهبية بين المسلمين وبعضهم البعض ، وبين المسلمين والطوائف الأخرى. وذكر البعض أن الطلبة العرب يدرسون عن التوارة أكثر مما يدرسون عن الإسلام ، وأن دراساتهم عن الإسلام لا تتناسب مع حقائق الدين الإسلامى . كذلك يدرس الطلاب العرب التاريخ اليهودى بنسبة ٤٠٪ من مناهجهم ، وفى المقابل يدرس الطلبة اليهود التاريخ العربى بنسبة ٢٪ من مناهجهم ، وفيما يتعلق بالمضمون يلاحظ أن مقررات التاريخ العربى تنطوى على تشويه لحقائق هذا التاريخ ، خصوصاً كل ماله صلة بالوحدة العربية والتطور الحضارى العربى ، وعلوم الإسلام والفقه والسنة ، بل ويتم إبراز هذا التطور كصدى للحضارات اليونانية والفارسية (٣٤) .

أيضاً فى مجال السياسة الزراعية هناك تمييزاً واضحاً ، فعلى سبيل المثال أسهمت مساعدات الوكالة اليهودية ، الى جانب مساعدات الحكومة للمزارعين اليهود ، فى التضييق على الزراعة العربية بهدف انتزاع العرب من مناطقهم ، ونقلهم للمدن بغرض تذويبهم فيها . وفى إطار سعى هذه السياسات للحيلولة دون وجود تجمع عربى موحد أنشأت السلطات الإسرائيلية مستعمرة الناصرة العليا بالجليل العربى ، الذى يتركز فيه ٦٠٪ من العرب ، كما أقامت مزرعة يهودية فى منطقة المثلث الذى يتركز فيه ٢٠٪ من السكان العرب . وقصدت السياسة الزراعية تخفيض المياه المخصصة للأراضى العربية مما جعل عائد الدونم الواحد منخفضاً قياسياً على الأراضى اليهودية ، وقد وصل الفارق بينهما ٢٨٩٪ لصالح الدونم اليهودى خلال الفترة من ١٩٢٠إلى١٩٧٠ . وذكرت دراسة أجراها هنرى روز نفلد عالم الأجناس البشرية والمحاضر فى الجامعة العبرية أن سياسة الرى الإسرائيلية المنحازة للأراضى اليهودية قد أدت الى نزوح الشباب العربى من قراه وعدم قدرة العمال العرب على العودة الى قراهم والاستقرار فيها (٣٥) .

وفي المجال السياسي وضعت السلطات الاسرائيلية عدداً من الخطوط الحمر لمنع العرب من مزاولة أي نشاط سياسي ، ومنعت العرب من إقامة أي تنظيم سياسي ، ومن ذلك منع حركة الأرض عام ١٩٦٤ ، كذلك استخدمت جهاز ادارة الشئون العربية ، وهو جهاز يتعامل بتمييز واضح ، بحيث يقدم الخدمات لمن يرضى عنهم من العرب والعكس صحيح . أيضاً أفسحت المجال أمام الأحزاب الصهيونية للتغلغل بين العرب والعمل على اجتذابهم لعضويتها (٣٦) .

ورغم ذلك فقد حدثت تطورات عكس ما ترجوه هذه السياسات ، هذه التطورات ترتب عليها معاناة السلطات الإسرائيلية ووقوع هذه السياسات في حالة من التناقض ، ومن أهم الأمثلة على ذلك :

- أن السلطات الإسرائيلية عملت على تقوية القيادات التقليدية في الوسط العربي وإضعاف القيادات الشابة والمثقفة . لكنها في نفس الوقت عمدت الى مصادرة أراضي هذه القيادات التقليدية وأملاكها ، وهي المصدر الوحيد لقوة هذه القيادات ومكانتها . كذلك كان التحول من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي مقروناً بنشوء وعي سياسي جديد لا يتوافق مع أهداف السلطات الإسرائيلية وكذا نشوء فئات مهنية جديدة لم تستطع القيادات التقلييدية احتوائها .
- حاولت السلطات الإسرائيلية دعم الانتماء الديني والطائفي ، لكنها سلبت الطوائف الدينية ـ في نفس الوقت حق إدارة شئونها ، وطبقت عليها القوانين الاسرائيلية.
- بمرور الوقت تراكمت ثروات لدى البعض من العرب ، فظهرت شرائح اجتماعية غنية لم تستطع بسبب القيود الاقتصادية استثمار هذه الثروات مما أدى الى التذمر والسعي الى الخروج من دائرة التهميش المفروضة عليهم .
- في الوقت الذى منح للعرب فيه حق الاقتراع أو التصويت في الانتخابات النيابية ، استخدمت الأحزاب الحاكمة أجهزة للضبط والسيطرة (خصوصاً المخابرات)

للالتفاف على هذا الحق وضمانه لمصلحتها ، وهو ما ينقض نظام التعددية . غير أن تنافس الأحزاب قد أدى الى اضعاف أجهزة الضبط وكذلك الضغط المستخدمة وأصبح التصويت مصدر قوة في يد العرب فى الانتخابات .

- حرمت إسرائيل العرب من حق التوظيف وسدت أمامهم أجهزة الدولة ووضعت قيوداً على تشغيلهم ، فى الوقت الذى منحتهم فيه حق التعليم ، وبالتالى فقد أدى التعليم مع البطالة الى انخراط هؤلاء فى العمل السياسى الذى لم يكن لصالح إسرائيل.
- سعت إسرائيل الى عزل العرب عن الأكثرية اليهودية جغرافياً واجتماعياً ، وقد تناقض ذلك تماماً مع ما ترمى اليه من تفريغ الانتماءات وكسب الولاء . فقد ساعد ذلك فى نهاية المطاف الى التمسك بالهوية العربية ، أو بلورة الهوية الفلسطينية وترسيخها (٣٧) .

ثالثاً : الممارسات التمييزية الإسرائيلية ضد عرب ١٩٤٨ :

إلى جانب السياسات التمييزية التى عرضت فى النقطة السابقة ، هناك العديد من الممارسات التمييزية ضد عرب ١٩٤٨ ، هذه الممارسات ترتبط أكثر بمواقف معينة حتى لو كانت تعبر عن توجه عام ، وبالتالى فهى تزداد أو تقل وفقاً للسياق المرحلى ، كما أنها تتم على صعيد المؤسسات ، تماماً كما يمكن أن تتم على المستويات الشخصية . وقد تتم بشكل رسمى أو غير رسمى . وثمة اعتراف من الجانب الإسرائيلي يمثل هذه الممارسات لكنهم يعللون ذلك بأن العرب لايؤدون كل الوجبات إشارة إلى عدم أداء العرب للخدمة العسكرية. ومن أشهر القائلين بذلك يهودا أو لمرت فى خطاب ألقاه بوصفه وزيراً لشئون الأقليات أمام الكنيست . لكن الحقيقة غير ذلك ، فوثيقة الاستقلال لم تتضمن تلك الاشتراطات ، كما أن الواقع أثبت أن التمييز لا يعود إلى عدم أداء الواجبات ، لأن هناك عرب يؤدون واجباتهم كاملة (الدروز) ، ومع ذلك يعانون من

هذه الممارسات التمييزية كما يعانى غيرهم . أيضا يمكن القول إن التمييز يعود أساساً إلى الانتماء القومي غير اليهودى سواء كان عربى أو غير عربى ، ومما يؤكد هذه الحقيقة أن مجموعة من الجنود الدروز المسرحين من الجيش الإسرائيلي كانوا يعانون من أزمة سكن عام ١٩٨٩ ، وطالبوا بالحصول على قطعة أرض هجرها اليهود فى إحدى القرى ، لكنهم فوجئوا برفض طلبهم لأن الوكالة اليهودية هى التى تقوم بالإشراف على سكان المنطقة ، والدروز ليسوا يهوداً (٣٨) .

ولم يقتصر الاعتراف بالممارسات التمييزية على المستوى الرسمى فقط ، وإنما ثمة اعتراف آخر على المستوى المدنى ، ففي عام ١٩٧٣ بعث ستة وسبعين مواطناً إسرائيلياً بمذكرة إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة يحتجون فيها على الإقامة الجبرية المفروضة عليهم ويناشدون اللجنة أن تدعو حكومة إسرائيل إلى الإذعان لميثاق حقوق الإنسان الذى وافقت عليه ، وأن تلغى القيود المفروضة عليهم . وقد جاء فى المذكرة التى طالب موقعوها أن توزع على جميع أعضاء المنظمة الدولية أن الاضطهاد ضد الأقلية العربية قد بات أحد ملامح السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة فى ١٩٤٨ . وقد رصدت المذكرة أشكال عديدة من هذا الاضطهاد ، حيث ميزت بين اضطهاد اقتصادى ، وآخر تعليمي ، ثم هناك ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان (٣٩) .

هذا الاضطهاد أو هذه الممارسات التمييزية قد باتت بمثابة توجه عام على المستويات الشخصية والمؤسسية الشعبية والرسمية ، فقد بدأت مع قيام الدولة العبرية حيث عومل العرب كجماعة معزولة ومعادية ، وكان الفرد العربى يرغم على الانتظار فى طابق أمام مكاتب الحكم العسكرى من أجل الحصول على تصريح بالذهاب إلى طبيب . أو للبحث عن عمل أو حتى ليشارك فى جنازة أخ له . وقد ظل ذلك معمولاً به حتى عام ١٩٦٦ عندما ألغى الحكم العسكرى . ورغم إلغاء الحكم العسكرى فقد ظلت أشكال أخرى من الممارسات التمييزية باقية ، ذلك لأن أسبابها ظلت باقية أيضاً سواء على المستوى الشخصى أو الموسمى . فعلى المستوى الشخصى هناك فجوة تفصل بين

العرب واليهود ، فكثير من العرب لا يقبلون على مصادقة اليهود وكذلك بالنسبة لليهود ، فهم لا يرغبون فى مصادقة العرب ، وفى دراسة أجريت بهذا الخصوص وجد أن ١٩٪ من العرب لهم أصدقاء يهود ، وانخفض هذا الرقم عند اليهود إلى مجرد ١٠٪ فقط (٤٠).

وعلى الصعيد المؤسسي هناك العديد من الممارسات التمييزية ضد العرب ، وهى فى الحقيقة ليست تنفيذاً لسياسة معينة أو لقرار معين ، بقدر ما هى تعبير عن توجه عام ، فالعرب يعانون من إهمـ ال متعمد (خصوصاً المثقفون منهم) فى مجالات التشغيل الحكومى ، ففى عام ١٩٦١ مثلاً كان الموظفون العرب ٥٠٠ موظفاً من بين ٤٨٧٩٢ موظفاً حكومياً أى بنسبة ١٪ .وجدير بالذكر أن أول عربى بعين فى وظيفة قاض كان فى عام ١٩٥٧ ، واحتاج الأمر بعدها عشر سنوات أخرى لكى يتم تعيين عربى آخر فى هذا المنصب (١٩٧٦) ، وفى عام ١٩٧٧ وعد مناحم بيجين بتعيين قاض عربى فى المحكمة العليا ولم ينفذ هذا الوعد . ويعانون أيضاً من الحصار فى الجامعات ، فعلى سبيل المثال قدم الوزير جدعون اقتراحاً تبنته حكومة الليكود فى ١٧ مايو ١٩٨٧ نص على التمييز بين الطالب الذى أدى الخدمة فى الجيش والذى لم يؤديها . أيضاً يذكر أن الجامعات لا تعترف باللجان الطلابية العربية (٤١) .

والواقع أن هذه الممارسات التمييزية قد أدت إلى نتائج عكسية ، فقد اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى عمل دراسة عن أسباب جنوح الشباب العربى إلى العنف ، وقد أوضحت الدراسة التى نشرت عام ١٩٨٥ ، أن نسبة ٥٠٪ من جملة المقبوض عليهم داخل إسرائيل عام ١٩٨٣ كانت من الشباب العربى ، وأن ٨٤٪ من القضايا التى اتهموا فيها كانت جنحاً تمس أمن الدولة وتهدد النظام ، وأرجعت الدراسة هذه النتائج إلى شعور أغلبية الأهالى العرب فى إسرائيل بوجود تمييز ضدهم فى مجالات الإسكان ، والاستخدام أى التشغيل أو التوظيف (٤٢) .

وإذا لاحظنا أن الجنح التى اتهم فيها الشباب العربى تمس أمن الدولة وتهدد النظام، من وجهة النظر الإسرائيلية ، فإن ذلك هو المحك الأساسى فى وقوع الممارسات التمييزية أو فى زيادتها ، فالمفتاح فى تفسير هذه الممارساتهو المصالح العليا أو الأمن بمعناه الواسع للدولة العبرية . وعليه يمكن القول إن ثمة علاقة وثيقة بين ظهور الممارسات التمييزية أو ازديادها ـ من ناحية ، وبين ظهور أوضاع أو مواقف أو ظواهر من شأنها أن تمس ما تدعيه إسرائيل " أمن الدولة " أو ما تعتبره " مصالح عليا "، وهنا يمكن تحديد محطات أساسية يزداد فيها الاضطهاد أو ترتفع فيها نسبة الممارسات التمييزية : فمع هجرة اليهود إلى إسرائيل ورغبة الحكومة فى إيجاد أماكن لسكناهم وفى توفير فرص عمل لهم تبرز أو تزداد حالات الاضطهاد أو الممارسات التمييزية ضد العرب. وكذلك مع حدوث تغيرات اقتصادية معينة يمكن أن تؤثر على الأمن بمعناه الاقتصادى (مثال ذلك حدوث أزمة فى سوق العمل أو تغير فى هيكل العمالة ...) ، أو فى غضون الانتخابات ، أو فى أوقات الحروب بين العرب وإسرائيل ، أو فى حالات استخدام العنف وأعمال التخريب من جانب عرب ١٩٤٨ ضد إسرائيل .

وبخصوص إفساح الفرصة للمهجرين اليهود إلى إسرائيل وحيث تزداد معها الممارسات التمييزية ضد العرب ، تؤكد الدلائل على أن السلطات الإسرائيلية تتعامل مع الجماهير العربية على أنها البطن الرخو ، الذى تستطيع من خلاله فتح منافذ لأماكن سكن وفرص عمل للمهاجرين الجدد . وعلى سبيل المثال ما تحدثت عنه صحيفة الإتحاد فى عددها الصادر فى ٣٠ يناير ١٩٩٠ عن حالات رفض إعطاء رسائل الموافقة للعمال العرب من جانب السلطات الإسرائيلية ، هؤلاء العمال الذين يجدون أماكن عمل بأنفسهم ، والتى كان يجب الحصول عليها من مكتب العمل المحلى ، وقد أخبروا بأن الأولوية للقادمين الجدد . وكان يوشى بيلين نائب وزير المالية آنذاك أكثر صراحة عندما قال إن هناك مائة وثلاثين ألف عامل من سكان المناطق (يقصد العرب) يعملون فى إسرائيل ومن الممكن طردهم لتوفير عمل للمهاجرين . وعكس عبد الوهاب

دراوشة مخاوف العرب عندما قال إن أى هجرة تمس حقوقنا كمواطنين ، وتحد من حريتنا ، وتثقل على كاهل الطبقات ، المسحوقة فى إسرائيل هى شىء مرفوض (٤٣) .

ومن جانبه عارض الحزب الشيوعى الإسرائيلي عبر بيان صدر عن لجنته المركزية فى ٢٢ فبراير ١٩٩٠ استغلال قدوم اليهود السوفيت ذريعة لعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه العاطلين وسكان الأحياء والمناطق وتجاه الأرواح الشابة والجماهير العربية ولتبرير إهمال القطاعات . وقررت الحركة الإسلامية إرسال وفد منها إلى الإتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا من أجل مطالبتها بوقف الهجرة إلى إسرائيل ، وأعلن أحد زعماء الحركة (الشيخ صلاح رائد) وهو رئيس بلدية أم الفحم أنه يجب منع هجرة اليهود السوفيت بكل الوسائل بما فيها التوجه لسفراء الدول الأجنبية فى إسرائيل . أما حركة أبناء البلد فقد اتخذت موقفاً أكثر حزماً ونددت فى بيان للجنتها القطرية بالهجرة ، ودعت الجماهير الفلسطينية فى الداخل والخارج إلى تبنى موقف واضح وصريح ومواجهة الهجرة بالفعل لا بالقول ، وباشرت الحركة حملة لجمع التوقيعات على عريضة قررت إرسالها إلى السفارة السوفيتية (٤٤) .

والحقيقة أن المخاوف العربية لها مايبررها . فقد قامت السلطات الإسرائيلية ضمن محاولاتها لاستيعاب الهجرة اليهودية القادمة من الإتحاد السوفيتى ، قامت باتخاذ مجموعة خطوات على حساب العرب خاصة فى المدن التى يشكلون بها أقلية مثل عكا ويافا . وقد أعلن "شلومو لاحظ " رئيس بلدية تل أبيب إسكان مئات العائلات المهاجرة فى مدينة يافا (التى يقطنها نحو ١٦ ألف عربى) وذلك ضمن مخطط لتهويد المدينة . وفى رده على المعارضة العربية ذكر " لاحظ " أن دولة إسرائيل ذات أكثرية يهودية تماماً ، وبمثل ما أويد توطين اليهود فى الجليل والنقب يجب تطبيق ذلك على يافا أيضاً . وقد اعتبر وجهاء مدينة يافا أن خطة " لاحظ " خطة عنصرية ومحاولة لحرمانهم من منازلهم (٤٥) .

وقد ساهمت الهجرة اليهودية في تصعيد السخط والإحساس بالاغتراب لدى عرب إسرائيل ، الأمر الذي دعا السلطات الإسرائيلية إلى طمأنة الوسط العربي ، وتأكيد أنه لا توجد نية لمصادرة أية أراضي عربية لغرض بناء مساكن للمهاجرين اليهود . لكن الهجرة بحد ذاتها أحبطت مشاعر العرب خاصة في مجال مراهنتهم على تحقيق انتصار ديمغرافي ، كما أنها أوضحت أنه على الرغم من الحروب والانتفاضة ، فاليهود ما زالوا يهاجرون إلى إسرائيل (٤٦) .

كذلك مع الحروب العربية الإسرائيلية زادت حالات الاضطهاد ، فعلى سبيل المثال وقعت مذبحة كفر قاسم مع بدء العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، ففي ذلك اليوم اتفق القادة الإسرائيليون على فرض حظر تجول في قرى المثلث ، ورغم أن عمدة كفر قاسم قد أبلغ القادة الإسرائيليين بوجود أربعمائة مواطن عربي في مزارعهم. ورغم وعد قطعوه على أنفسهم بتأمين هؤلاء حتى العودة إلا أن القوات الإسرائيلية أطلقت عليهم النار فقتلت منهم ثمانية وأربعين فرداً . المهم أن الجنود والضباط اليهود الذين تورطوا في عملية القتل دافعوا عن أنفسهم أثناء المحاكمة بقولهم بأنهم ظنوا أن الهدف هو دفع عرب المثلث إلى الرحيل ، مادامت هناك حرب ، وأنها فرصة للتخلص من عدد كبير من عرب ١٩٤٨ . وواضح أنه حتى في التبرير يبدو أن ثمة توجه عام ليس فقط لاضطهاد العرب ، وإنما لابادتهم والتخلص منهم (٤٧) . وعشية حرب ١٩٦٧ أعدت السلطات الإسرائيلية قائمة بأسماء العناصر الوطنية ، وعند بدء الحرب قامت شرطة المهام الخاصة يسوقهم إلى المعتقلات بموجب المادة ١١٠ من أنظمة الطوارىء وبأمر من قائد الجيش . وكان معظم المعتقلين من جماعة الأرض ، وحزب راكاح ، ومؤيدي الجماعتين ، وكان فيهم المحامي والمدرس والشاعر والصحفي والطالب مما أدى إلى شل الحياة الفكرية لعرب ١٩٤٨ في غضون الحرب . وقد بقي هؤلاء في السجن لفترة تراوحت بين خمس عشرة يوماً وشهر ، كما بقي البعض مدة أكثر من ذلك . كذلك قامت السلطات بإغلاق مكاتب العمل ونشر قوات المهام الخاصة ، والاعتداء على المارة ،

وإعادة الحكم العسكرى ، وهو ما أدى فى مجموعه إلى انتشار أجواء إرهابية فى الأوساط العربية (٤٨).

كذلك عندما يتعلق الأمر بسوق العمل تزداد الممارسات التمييزية ،حيث نجد ذلك واضحاً وبشكل منتظم مع العمال العرب الذين يهددون سوق العمل بالنسبة لليهود ، ففى السنوات الأولى لقيام الدولة العبرية لم تتعهد أى منظمة بالدفاع عن حقوق العمال العرب ، بل إن النقابة العامة للعمال اليهود قد حاربتهم تحت مظلة العمل المنظم ، ولذلك اضطروا لبيع طاقتهم العملية فى السوق السوداء مما عرضهم لحظر الطرد والأجر المنخفض مقارنة بالعمال اليهود ، وأشرف على عمليات الطرد مراقبوا العمل ، وأحياناً اللجان العمالية بمساعدة الشرطة ، لكن هذه العمليات خفت فى فترات التوسع أى مع اختفاء التهديد لسوق العمل من جانب العرب ، خاصة بعد حرب ١٩٦٧ .

وفى ظل عدم وجود تنظيمات عمالية تدافع عنهم ، وقع العمال العرب فريسة لضغوط الحكومة من جهة ومطامع أرباب العمل من جهة ثانية ، فكانت أجورهم تعادل بالكاد نصف الأجر الذى يحصل عليه العامل اليهودى على نفس العمل ، وفى مرحلة لاحقة ، وحين زاد عدد العمال العرب ، شعر الهستدروت ووزارة العمال بضرورة حل قضايا العمال العرب ، وهو الشعور الذى أدى للسماح لهم بالانضمام لبعض المنظمات مثل صندوق الخدمات الطبية ، كما سمحت وزارة العمال بإقامة لجان عمالية فى المدن ذات الوجود العربى (الناصرة، الرملة ، اللد ، حيفا ، يافا ، أم الفحم ، عكا ، الطيبة) ، لكن ذلك لم يؤد إلى تحسين ظروف العمل لآن كثيرين لم يستطيعوا الانضمام إلى هذه اللجان ، وبالتالى ظلوا عرضة للطرد والتجريد من حقوقهم (٤٩) .

ويعتبر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٩ نقطة تحول فى تاريخ العمال العرب حيث قرر الهستدروت قبولهم فى عضويتة على قدم المساواة مع العمال اليهود ، وبدأ تنفيذ القرار فى مطلع عام ١٩٦٠ ، وبلغ عدد الأعضاء العرب فى نهاية عام ١٩٦٢ ـ وفقاً لبعض الإحصاءات ـ

٢٦٩٦٠ عامل ، لكن ذلك أيضاً لم يؤد إلى تحسين ظروف العمل و أحوال العمال . ومن قبيل الممارسات التمييزية نجد أن اللجنة المركزية للهستدروت تخلو من أى عضو عربى وهى تتكون من ثمانية وعشرين عضواً ، وأن هناك ستمائة مدير عام فى الإدارات الاقتصادية للهستدروت ليس من بينهم عربى واحد . وأن الجمعيات التعاونية العربية لم يسمح لها بالانضمام إلى المركز التعاونى التابع للهستدورت ، كما عُرقل انضمام المزارعين العرب إلى المركز الزراعى التابع للهستدروت . ولأن خدمات الهستدروت تقدم عادة عن طريق المجالس العمالية فإن ضعف تمثيل العرب قد عنى تدن مستوى الخدمات التى يحصلون عليها . ومن الجدير بالذكر أن انتخاب مجالس عمالية فى القرى العربية لم يبدأ إلا عام ١٩٨٤ بقرار أصدرته اللجنة التنفيذية للهستدروت غير أن ذلك لم يحقق الهدف كاملاً ، فبقاء السيطرة اليهودية على تلك اللجنة وعلى القطاعات الأهم ، حرم العرب من الفوز بمساواة واقعية (٥٠) .

أيضاً فى أوقات الانتخابات ترتفع حدة الممارسات التمييزية وتبرز أشكال من الاضطهاد ، وفى هذا المجال ارتبطت الممارسات التمييزية بثلاثة محاور : المحور الأول هو عرقلة إجراء انتخابات بلدية أو محلية فى الوسط العربى ، ففى السنوات الأولى لقيام الدولة العبرية عارضت وزارة الداخلية الإسرائيلية إجراء انتخابات بلدية للمجالس المحلية العربية لأسباب تتصل بالأمن . وبين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٣ شكلت وزارة الداخلية " سلطة محلية " ، ثم عينت تسعة مجالس فى الفترة ٥٣ــ ١٩٥٩ ، ثم عشرة مجالس أخري فى الفترة ٥٩ ــ ١٩٦٢ . المهم هو أنه لم يكون مسموحاً بانتخابات المجالس المحلية العربية . وفى عام ١٩٩١ ــ كما تذكر بعض المصادر على سبيل المثال ــ لم يكن هناك تمثيل محلى فى ٥٧٪ من الأراضى المأهولة بالعرب ، رغم أن التعيين كان يتم بالمحسوبية ورغم أن كثير من المجالس التى تتم بالتعيين لم تستمر (٥١) .

المحور الثانى هو رفض أو عرقلة تكوين أحزاب أو تنظيمات سياسية فى الوسط العربى ، فقد لقيت محاولات إقامة تنظيمات سياسية عربية معارضة قوية من جانب

السلطات الإسرائيلية ، وكان واضحاً أن الأحزاب الإسرائيلية لا تحبذ تكوين قوى سياسية عربية تسلبها بعض الأصوات في الانتخابات . ويعود تاريخ أول تلميح حكومي إسرائيلي لهذا الإتجاه إلى بداية عام ١٩٦٧ ، فقد ذكر رئيس قسم الشئون العربية في الحكومة ـ آنذاك ـ أن هناك خطراً كبيراً في مجرد وجود حزب عربي غير متحالف مع أى حزب يهودى . وذكر أن التجربة في الشرق الأوسط قد أثبتت أن العناصر المتطرفة تسيطر على فعالية الأمور داخل الأحزاب القومية وتعمل على إزاحة العناصر المعتدلة متهمة إياها بالخيانة . وأضاف " نحن لا نريد بطبيعة الحال أن يصبح العرب صهاينة ، لكن المطلوب هو إقناعهم بالتطابق مع الدولة العبرية ومقاومة كل أشكال التعصب ، ومنعهم عموماً من التجمع في أى حزب له على حد تعبيره أهداف تخريبية " . ويُذكر في هذا الصدد أن الحزب الشيوعي (العربى) قد سعى في أواخر الخمسينات إلى تكوين جبهة عربية يفسح فيها المجال للعناصر الوطنية المستقلة للعمل إلى جانب الحزب ، لكنه اضطر تحت ضغوط حكومة بين جوريون التي هددت بضرب الجبهة بالنار والحديد، اضطر إلى تغيير اسمها إلى " الجبهة الشعبية " . وقد جاء نص الخطاب الرسمي الإسرائيلي " أنه لا يمكن تحمل جسم عربى قومي " (٥٢).

<u>المحور الثالث</u> يتعلق بأصوات الأقلية العربية ، ففي أعقاب انتخابات ١٩٨١ كثر الحديث عن الأقلية العربية باعتبارها قنبلة موقوتة تهدد إسرائيل من الداخل ، فقد كان بينهم مائتا ألف لهم حق التصويت والترشيح للبرلمان الإسرائيلي ، وبالتالى فإنهم يستطيعون إيصال خمسة عشر نائباً إلى الكنيست لو أنهم أيدوا قائمة واحدة ، وعليه فقد رأى بعض الإسرائيليين أن ضرورات الصراع تفرض على إسرائيل أن تتعامل مع هذا الأمر كأولوية، مؤكدين أنه كان يجب معالجة هذا الموضوع منذ زمن طويل ، لكن موازين القوى داخل البرلمان والميزان السكاني المائل لصالح اليهود قد حال دون ذلك (٥٣) .

وفي المقابل رأى قادة الكفاح الفلسطيني أنه يمكن استغلال الثغرة القانونية التي يملكها المواطنون العرب لدعم القضية الفلسطينية ، وقد أدى ذلك إلى إثارة حفيظة السلطات الإسرائيلية ضد العرب ، فعملوا على تمزيقهم ككتلة انتخابية ، حتى ولو تم ذلك من خلال ممارسات غير قانونية (٥٤) .

ولعل آخر الظواهر أو الأسباب التي يمكن أن تجلب الممارسات التمييزية والاضطهاد ضد عرب ١٩٤٨ هو ما يمكن أن يصدر عنهم من أعمال عنف ضد الدولة أو السلطات الإسرائيلية ، فعلى سبيل المثال قامت بعض العناصر العربية ببعض أعمال المقاومة في أعقاب حرب يونية ١٩٦٧، تم على إثرها اعتقال مائة وعشرين شخصاً من عرب ١٩٤٨ ، هذه المجموعة قضت أكثر من سنتين في السجن . كذلك تشير بعض المصادر إلى الإجراءات القمعية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية ضد العرب في الفترة ٨٥ ١٩٨٧ فكانت على النحو التالي :

[illegible]	اعتقالات	[illegible]	إقامات جبرية	مصادرة أراضي (بالدونم)	شهداء	جرحى
١٩٨٥	٢٧٢	١٦٧	٠٩	١٧٠٠	٢	٦٧
١٩٨٦	٤٦٩	١٥٦	١٨	٩٢٥٢	٢	٢١
١٩٨٧	٣٩٨	١٣٠	٠٥	٢١١٥	-	٦٢
الجملة	١١٣٩	٤٥٣	٣٢	١٣٠٦٧	٤	١٥٠

** المصدر : عبد الفتاح الجيوشي ، فلسطين المحتلة ٨٥ـ١٩٨٧ : الصمود والتحدي ، (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٨) ، ص ١٥٨ .*

وكانت آخر هذه الممارسات تلك التي أعقبت عمليتي التفجير في أغسطس ١٩٩٩ ، حيث تم اعتقال عدد كبير من عرب ١٩٤٨ . وقد ذكر أحمد الطيبي عضو الكنيست (وهو عربي) " أن هذين الهجومين قد أضرا بمجتمعنا ، وأعطيا اليمين الإسرائيلي وجهاز الأمن الذريعة التي يحتاجان إليها للشك فينا والقول بأننا طابور خامس " . وتذكر بعض المصادر أن أحداث حيفا وطبريا قد دفعت أعضاء الكنيست للمطالبة بطرد عرب

إسرائيل . وحذرت الصحف الإسرائيلية من انتشار أفكار الحركة الإسلامية بين عرب إسرائيل . وأشارت مصادر أخرى إلى أن مجلس الوزراء المصغر ببحث توصيات أجهزة الأمن بغرض فرض قيود على أنشطة الحركة الإسلامية فى إسرائيل ، من بين هذه التوصيات:

- فرض قيود على خطب رؤساء الحركة الإسلامية فى إسرائيل وعلى رأسهم الشيخ رياض صالح من قرية أم الفحم .
- فرض قيود على طبع ونشر كتب الحركة الإسلامية .
- عدم السماح لشيوخ الحركة بالتعرض فى خطبهم الأسبوعية لإسرائيل ولمسيرة السلام. وقد ذكر وزير الأمن الداخلى أن " هدفنا من وضع هذه القيود هو منع الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى نشر الإرهاب فى أراضى إسرائيل وفى منطقة الخط الأخضر ، والحيلولة دون أن يعمل مواطنى إسرائيل (العرب) بالإرهاب " وأضاف " إن لدينا العديد من الإجراءات التى سوف نتخذها فى هذا الصدد " غير أنه لم يفصح عن طبيعة هذه الإجراءات (٥٥) .

ولاريب أن هاتين العمليتين قد أوضحتا للسلطات الإسرائيلية أن هناك فرع لحماس فى قلب إسرائيل، وأن ثمة " عدو داخلى " تجب مواجهته ، خصوصاً وأن هذه هى المرة الأولى التى تكون فيها عناصر من عرب ١٩٤٨ ضالعة فى أعمال عنف من هذا النوع . وبالتالى فقد فرضت هذه الأحداث على إسرائيل أن تعيد ترتيب أوراقها ، وفتحت الباب واسعاً أمام المزيد من الممارسات التمييزية وأعمال الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان .

هوامش الفصل الثانى

١. اليا زريق ، " التعددية الثقافية وأثرها على التحول الرأسمالى والسيطرة العنصرية فى المجتمع الإسرائيلى : جوانب نظرية " فى : كميل منصور (محرر) ، مرجع سبق ذكره.

٢. المرجع السابق .

3.
Israe
(February 1991) PP.48 _50.

٤. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ، الجزء الأول (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية١٩٦٧) ص ١ . وأنظر أيضاً لنفس المؤلف، الفلسطينيون فى القوانين الإسرائيلية: معالجة قانونية سياسية ، س. ف.ع، العدد ١١٣ (إبريل ١٩٨١).

٥. المرجع السابق ، ص ص ١٦ـ ١٧.

٦. المرجع السابق ، ص ص ١٨ـ ١٩ .

٧. صبرى جريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

٨. حبيب قهوجى ، مرجع سبق ذكره .

٩. رينارد فايمر، " الصهيونية " والعرب بعد قيام دولة إسرائيل " فى : الكسندر شولن وآخرون (ترجمة محمد هشام) ، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر (القاهرة : دار الفكر للدراسات، ١٩٨٦) ص ٦٥ .

١٠. صبرى جريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٣ـ ٧٧.

١١. المرجع السابق ، ص ٦٠ .

١٢. المرجع السابق ، ص ٦٧ ٦٨ .

١٣. غازى السعدى ، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٩) ، ص ص ١٤٠ـ ١٤٢ .

١٤. وكشفت مؤسسة عدالة (المركز القانونى لحقوق الأقلية العربية) عن وجود عشرين قانوناً تنطوى على تمييزاً ضد فلسطيني الخط الأخضر ، انظر الحياة (اللندنية) ٩ سبتمبر ١٩٩٩.

١٥. غازى السعدى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢.

١٦. رنيارفايمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ ، ٨٤،٨١ .

17. W. _5", Middle East Journal , vol.24,N_1 (January 1988) P 69.

١٨. أسامه حلبى " حقوق المواطنين العرب ومكانتهم فى إسرائيل "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٥ (شتاء ١٩٩١).

١٩. المرجع السابق.

٢٠. محمد خالد الأزعر " مستقبل عرب ١٩٤٨ " شئون عربية ، العدد ٧٢ (ديسمبر ١٩٩٢) ص ٧٦ .الياس شوفاني، " عرب الجليل والنضال الفلسطينى " س،ف،ع، عدد ٦٥ .

٢١. الحياة ، ١٨ نوفمبر ١٩٩٩ .

٢٢. الحياة ، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ .

٢٣. الحياة ، ١٣ نوفمبر ١٩٩٩ (إحصاءات منتصف ١٩٩٩) .

٢٤. الكسندر شولن وآخرون (ترجمة محمد هشام) مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

٢٥. هانى حورانى ، " الممارسة النقابية للهستدروت فى وسط الأقلية العربية فى أراضى ١٩٤٨ بعـد حـرب ١٩٦٧" صامد الاقتصادى ، العدد ٧٦٤ ، (أبـريل مـايو يونيـه ١٩٨٩) ، ص ص ٢٠١ـ ٢٠٢.

٢٦. المرجع السابق ، ص ٢٠٢.

٢٧. نديـم روحانـا ، " الـتحول السياسى للفلسـطينين فـى إسـرائيل " ، مجـلة الدراسـات الفلسطينية ، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٠) ، ص ص ٦٠ ـ ٦١ .

٢٨. المرجع السابق.

٢٩. رجـاء الخـامدى، "تبـلور اقتصادى عـربى فـى إسـرائيل " فـى كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٧.

٣٠. المرجع السابق ، ص ص ٣٦٧ـ ٣٦٨ .

٣١. المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

٣٢. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (١٩٨٧) ، ص ص ٢١٧ ـ ٢١٨ .

٣٣. عبد الفتاح الجيوشى ، فلسطين المحتلة : الصمود والتحدى (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٣

٣٤. المرجع السابق ، ص ١٦٣.

٣٥. القومى العربى (٢٨ يوليو ١٩٨٧) .

٣٦. عبد الفتاح الجيوشى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٤ـ ١٦٦ .

٣٧. محمـد رشاد الشريف " السياسـة الديمغرافية الإسرائيلية وآفاق الوضع الديمغرافى فى فلسطين " الوحدة ، العدد٩٩ (ديسمبر ١٩٩٢) ، ص ٦٦ ٦٨ .

٣٨. محمد سليمان ، " التطور الديمغرافى لعرب ١٩٤٨ " س ،ف،ع العدد ١١٧ (أغسطس ١٩٨١) ، ص ص١٧٢ـ ١٧٣ .

٣٩. ردينه، سياسة إسرائيل التعليمية فى فلسطين المحتلة ١٩٤٨، رسالة دكتوراه (جامعة عين شمس ، كلية الآداب،١٩٨٨)، ص ص ٨٧ـ ٩٠ .

٤٠. صالح سرية ، مرجع سبق ذكره

٤١. ردينه ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥٣ـ ٢٥٥ .

٤٢. حبيب قهوجى ، مرجع سبق ذكره .

٤٣. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (١٩٧١) .

٤٤. غازى السعدى ، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، (عمان : دار الجيل ، ١٩٨٩)، ص ٦٢ .

٤٥. عزيز حيدر " التغيير السياسى الفلسطينى فى إسرائيل " فى كميل منصور ، مرجع سبق ذكره . ص ٣٥.

٤٦. أسامة حلبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣١ ١٣٢ .

٤٧. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (مجلد ١٩٧٣) ص ١٣٥ .

٤٨. غازى السعدى، " الأحزاب والحكم فى إسرائيل..." مرجع نسبق ذكره ص ٨٣ .

49. Samy Smoha ,op.cit.,P53.

٥٠. صبرى جريس ، " الوضع القانونى للسكان العرب فى الأراضى المحتلة" ، س.ف.ع، العدد ٣٤ (يونيو١٩٧٤)

٥١. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (مجلد ١٩٧٥)ثقافة وقانون وتحكم الفلسطينيون فى إسرائيل .

٥٢. إيليا زريق في كميل منصور، ص ٢٧٩ .

٥٣. وليد العمرى " فلسطينيون الداخل : الهجرة والتهجير " مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، (ربيع ١٩٩٠) ص ٢٠٣ .

٥٤. المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

٥٥. انظر نص البيان والعريضة في وثائق مجلة الدراسات الفلسطينية ،٣٤ (صيف ١٩٩٠).

٥٦. سمير صبور " الهجرة الجماعية ليهود الإتحاد السوفياتى إلى إسرائيل : تحد للعرب وامتحان للصهيونية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٠) ، ص ص ٣٠٢ـ٣٠٣.

٥٧. المرجع السابق ، ص ٣٠٣

٥٨. محجوب عمر ، الترانسفير والإبعاد الجماعى فى العقيدة الصهيونية ، (القاهرة : دار البيادر ، ١٩٩٠) ص ص ٢٦ـ ٢٨ .

٥٩. حبيب قهوجى ،" العرب فى إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ " شئون فلسطينية ، العدد ١٤٤ سبتمبر ١٩٧١)، ص ١٠١ـ ١٠٢ .

٦٠. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ ـ ١٤٥ .

٦١. المرجع السابق ، ص ص١٥٠ ـ ١٥١ .

٦٢. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٦.

٦٣. النعمانى،مرحع سابق، ص ٩٩ ،

٦٤. الوف هوربين (ترجمة غازى السعدى)، هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ (عمان : دار الجليل،١٩٨٣) ، ص ٨٠ .

٦٥. المرجع السابق ، ص ٨١ . و أيضاً حبيب قهوجى ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥.

٦٦. (الحياة ، ١١ سبتمبر ١٩٩٩) .

٦٧. العربى (الناصرى) (١١ اكتوبر ١٩٩٩).

الفصل الثالث

عرب ١٩٤٨: العلاقة مع القوى المحيطة

يتناول هذا القسم علاقة عرب ١٩٤٨ بالقوى المحيطة ، ويقصد بعلاقاتهم بالقوى المحيطة : أولا علاقاتهم باليهود وبالطوائف الأخرى كالدروز . وثانيا علاقتهم بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وثالثا علاقاتهم بالقوى السياسية المختلفة في إسرائيل .

وعموماً فإن هذه العلاقات قد اختلفت من مرحلة لأخرى وفقاً لعوامل كثيرة ، من أهمها التطورات التى شهدها الصراع العربى الإسرائيلي ، فقد أدت حرب ١٩٦٧ على سبيل المثال إلى ربطهم بعرب الضفة والقطاع أكثر من السابق. كذلك ارتبطت هذه العلاقات بنمو مستوى التطلعات والتوقعات وزيادة الشعور بالفجوات مع المجتمع اليهودى ، والشعور بالإحباط تجاه محاولات تجاوز هذه الفجوة ، وهنا نجد أن العلاقات مع اليهود ـ على سبيل المثال قد أصابها الفتور ما لم تكن قد تحولت إلى علاقات عدائية فى بعض الأحيان . أيضا يمكن القول إن للنمو السكانى العربى ، والذى أعطى للعرب شعوراً بالقوة والثقة الذاتية ، دوراً هاماً فى صياغة هذه العلاقات خصوصاً مع القوى السياسية فى إسرائيل ، كذلك كان لتحسن مستويات المعيشة ، وارتفاع مستوى الخدمات دوراً فى تشكيل هذه العلاقات ، يرتبط بذلك إعادة تشكل الهيكل الاجتماعى وذلك بظهور شرائح اجتماعية جديدة وقيادات شابة لا تستند إلى العائلة أو التقاليد الموروثة . كل ذلك أدى الى زيادة الوعى السياسى ، ومن ثم ارتباط عرب ١٩٤٨ بالقضية الفلسطينية والسعى إلى استغلال القوى السياسية الإسرائيلية فى تحقيق هذا الغرض . باختصار فإن علاقات عرب ١٩٤٨ بالقوى المحيطة كانت فى أغلب الأحوال صدى واضح لعملية التسييس التى شهدها المجتمع العربى ، كما كانت استجابة صريحة

فى بعض الأحيان ، وغير مباشرة فى أحيان أخرى للبعد القومى ، والذى حكم علاقات عرب ١٩٤٨ مع القوى المذكورة إن سلباً أو إيجابياً(١).

أولا : علاقة عرب ١٩٤٨ باليهود والدروز :

فيما يتعلق بعلاقة عرب ١٩٤٨ باليهود يمكن رصد وتحليل عدد من الدراسات الميدانية التى أجريت فى هذا الشأن ، ففى استطلاع أجرى عام ١٩٧٠ على عينة من الشباب اليهودى من طلبة المدارس الثانوية ، وكان حجم العينة ٤٠٨٥ مفردة ، حول إمكانية قيام صداقة مع العرب ، أجاب ٣١٪ من العينة بأنـه "مستعد طبعاً" ، وتردد فى الإجابة ٣٤٪ من مفردات العينة ، وأبدى ١٦٪ من المبحوثين عدم استعداده لإقامة صداقة مع العنصر العربى ، كما رفض ١٩٪ منهم هذه العلاقات رفضاً مطلقاً (٢) .

وفى استطلاع آخر أجرى على عينة من سكان تل آبيب من الشباب اليهود الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاماً فأكثر من الذين ولدوا خارج إسرائيل لكنهم تعلموا فيها ، وكان حجم العينة فى هذا الجيل ٢٤٦ من اليهود الشرقيين و٢٠٢ من الأشكناز . وحيث تم مقارنة نتائج هذا الاستطلاع بنتائج استطلاع آخر أجرى على عينة لم تتجاوز أعمار مفرداتها ١٧ عاما من اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل وتربوا وتعلموا فيها ، وكان حجم هذه العينة من الجيل الثانى: ١٩٢ من اليهود الشرقيين و١٣٩ من الأشكناز، كانت النتائج كالتالى (٣)

[illegible]	[illegible]		[illegible]	
	الشرقيون	الأشكناز	الشرقيون	الأشكناز
زواج من العرب	٨٤	٧٩	٩١	٨٥
صداقة مع العرب	٩١	٨٠	٧٢	٥٩
حوار مع العرب	٧٨	٥٣	٥٩	٥٢
المجموع	٢٤٦	٢٠٢	١٩٢	١٣٩

المصدر : غانم فرغل ، الشخصية العربية فى الأدب العبرى الحديث (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٦) ، ص ٢٩ .

وفى استطلاع ثالث أجرى من جانب مؤسسة إسرائيلية فى عام ١٩٨٠ حول موقف اليهود من الأقلية العربية ، كانت النتائج على النحو التالى :

- ١٤٪ من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨و٢٢ عاماً ، ومعظمهم من الأصول العربية ، أعلنوا موقفاً سلبياً من الأقلية العربية .
- ١٣٪ منهم، معظمهم من أصول غربية ، ومن مواليد إسرائيل ، ومن مستويات ثقافية مرتفعة ، كان موقفهم إيجابيا من الأقلية العربية .
- ٧٠٪ منهم كانت مواقفهم متخبطة ، وتراوحت بين الرؤى المحايدة ، والمواقف السلبية ، ووصلت لدى بعض مفردات هذه النسبة من العينة إلى حد تخوين الأقلية العربية (٤) .

ويلاحظ من نتائج هذه الاستطلاعات أن هناك إتجاهاً عاماً سلبياً تجاه الأقلية العربية، وأن هذه السلبية

تختفى مع التعليم المرتفع ولدى الشرائح الأصغر سناً . أى أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى التعليم والموقف السلبى من العرب . وكذلك هناك علاقة إيجابية بين

التقدم فى السن ووجود إتجاه سلبى ناحية الأقلية العربية . أيضاً يلاحظ أن المواقف تختلف وفقاً للانتماء ، فاليهود الشرقيون مثلاً أقل سلبية تجاه العرب من اليهود الأشكناز .

لكن يبدو أن ارتفاع المستوى التعليمى وحده لم يكن كافياً لحمل اليهود على موقف إيجابي تجاه الأقلية العربية ، وأن هذا العامل إنما يكون مؤثراً فعلاً مع الأصغر سناً، وبالتالى فإن الشرائح المتقدمة فى السن من المرجح أنها تتبنى مواقف سلبية مهما كان مستوى التعليم لديها ، فعلى سبيل المثال أكد مثقف يهودى فى إحدى محاضراته " أن الكيان القومى اليهودى فوق كل اعتبار ، حتى فوق الاعتبارات الأخلاقية ، وأن وجود أقلية عربية فى إسرائيل يشكل أكبر خطر عليها ، إذا لم يكن الآن ففى المستقبل البعيد ، وحتى نمنع وقوع مثل هذا الخطر علينا أن نفعل كل ما هو ممكن مادام لايثير الاحتجاجات العالمية ، وعلينا أن نوجد غطاءً ملائماً لما نفعله"، أضاف ، علينا أن نقصر خطواتهم أى العرب وأن نأخذ أراضيهم . وكل عربى ينهى دراسته لا يحصل على عمل ، وبالتالى يستمر فى عملية بحث لمدة أربع سنوات ينتهى بعدها إلى أن يفهم أن لا مكان له فى هذا البلد ، وعليه أن يبحث عن بلد آخر" (٥) .

وعلى العموم فإن الجمهور أو الشعب اليهودى يرى فى عرب ١٩٤٨ كل معانى "التطرف" وأشكاله . ولكن هناك من يصنف الشعب اليهودى من حيث مواقفه من العرب، إلى عدة فئات على النحو التاليى :

- متساهلون :وهم ٥ر٩٪ ، ويوافقون على منح العرب حقوقاً متساوية مع الشعب اليهودى.
- ذرائعيون: وهم ٣٧٪ ، ويطالبون بإعطاء العرب بعض الحقوق دون تنازل عن الطابع الصهيونى .
- متعصبون : وهم ٣٦٪ ، ويرون أن اليد القوية وحدها هى التى تحمل العرب على التكيف مع اليهود ومع الأوضاع القائمة .

- دعاة الفصل: وهم ١٧٫٥٪ ، ويطالبون باستثناء العرب من الحصول على حقوق المواطنة المنصوص عليها في النظم الديمقراطية ، ويرون أن الحل هو طردهم خارج الدولة العبرية.

وفي المقابل يصف البعض عرب ١٩٤٨ في علاقتهم باليهود بناءً على بحث ميداني أجري في ١٩٨٥ بأن لهم موقف إيجابي بصفة عامة ، وأن لديهم إتجاه عام نحو اكتساب الطابع الإسرائيلي ، حيث أنهم يرون أن مصيرهم مرتبط إلى حد كبير بما يحدث في إسرائيل لا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ ، ولا بما يحدث في الدول العربية المجاورة . ولكن هناك أيضا من يصنف العرب من حيث مواقفهم من اليهود إلى عدة فئات ، مع ملاحظة عدم قدرة العرب هنا على الفصل بين الشعب اليهودى وبين الدولة الإسرائيلية ، ولعل ذلك منطقياً إلى حد كبير ، هذه الفئات هي :

- متكيفون: يسلمون بالواقع ويحاولون التكيف معه ، ويبحثون عن امتيازات مؤسسية ، ومستعدون لتقديم تنازلات .

- متحفظون: ينتقدون الواقع ، لكنهم مستعدون للتعاون مع اليهود كشعب ، ومع المؤسسات ، ويحاولون تحسين أوضاعهم بالتفاوض .

- معارضون: ويقبلون بوجود الدولة العبرية ، لكنهم يرفضون طابعها الصهيونى ، ويرفضون هذه النعرة لدى الشعب اليهودى .

- رافضون: يرفضون وجود الدولة ، ويرفضون التعامل مع اليهود (٦).

لكن هناك دراسة تدحض فكرة أن الشباب اليهود أكثر إيجابية في موقفهم من الأقلية العربية ، تلك الدراسة التى أجراها معهد" داحفا " بإشراف الدكتور مينا تسيمح في مايو ١٩٩٠، حيث شملت هذه الدراسة، وهي استطلاع لرأى الشباب اليهود في الموقف من الأقلية العربية ، شملت عينة قوامها ٩٤٢ مفردة تراوحت أعمارهم بين ١٥ و

١٨ عاماً ، وهم من طلبة المدارس الإعدادية والثانوية ، وتوزعت ردود المبحوثين على النحو التالي :

- ٥١٪ من العينة (أكثر من النصف) يؤيدون ترحيل عرب إسرائيل وطردهم نهائياً من البلاد أى خارج حدود الدولة العبرية .
- ٤٥٪ يؤيدون التسلط على الأقلية العربية بحجة الحفاظ على قوة الدولة .
- ٤٣٪ يؤيدون التمسك بالصهيونية كشرط لمنح حق التصويت والترشيح ، أى أنهم يطالبون بحرمان العرب من هذا الحق .
- ٥٥٪ رفضوا منح العرب الحقوق الممنوحة لليهود . ويلاحظ أن كافة المواقف فى هذه العينة قد تراوحت من السيء الى الأسوأ ، وليس من بينها ما ينطوى على أدنى إيجابية تجاه العرب (٧).

وفي استطلاع آخر أجراه الدكتور سامي سموحة أستاذ الاجتماع بجامعة حيفا ، تبين أن ٦٨٪ من اليهود يطالب بسحب حق التصويت من العرب الذين يؤيدون قيام دولة فلسطينية ، و٥٨٪ ينظرون بسلبية لإعطاء العرب داخل الخط الأخضر حق التصويت فى انتخابات الكنيست ، و٧٥٪ يرفضون العمل تحت رئاسة مسئول عربى (٨) .

وأخيراً هناك تلك الدراسة التى أجرتها الدكتورة ديبورا كرميل على عينة من الشباب اليهود قوامها ٨٠٠ مفردة حول " الميول العنصرية لدى الشبيبة اليهودية في إسرائيل " والتى نشرت نتائجها فى صحيفة يديعوت أحرونوت فى ٢٣ يوليو ١٩٩٧ . وقد أكدت الدراسة أن الشباب اليهود يكرهون العرب ، عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل . وأنهم يكرهون المهاجرين اليهود أيضا ، لكن كراهيتهم تتركز قبل كل شيء ضد هؤلاء العرب ، ويعتبرونهم " عنصر خطر على أمن الدولة وحضارتها " كما يعتبرونهم "معنيون بتدمير دولة إسرائيل". ومن هذه العينة رأى ٦٠٪ أن عرب إسرائيل لا يستحقون المساواة فى

الحقوق مع اليهود ، وأكد ٧٤٪ من العينة أن تمثيل عرب إسرائيل في الكنيست الإسرائيلي يعرض الطابع اليهودى للدولة للخطر . وأجاب ٦٥٪ من العينة أنه لا يمكن الثقة بأى عربى إسرائيلي حتى لو كان صديقك ، كما أن ٧٥٪ من العينة اعتقد أنه من الأفضل أن يعيش فى إسرائيل اليهود فقط (٦) .

وحيث أن الدراسة أثبتت كراهية الشباب اليهودى لليهود المهاجرين أيضاً ، وإن يكن بنسب أقل ، فإن نتائج البحث تؤكد أن " وحدة إسرائيل " ما هى إلا وهم كبير ، وأن رفع شعار " شعب واحد"و" أمة واحدة " قد بات مجافياً للواقع . وبالتالى لا يمكن النظر وترتيباً على هذه النتيجة إلى المجتمع اليهودى ككتلة واحدة أو ككل متكامل فى مواقفه من العرب أو فى علاقته بهم ، وطبيعى جداً ألا تقف علاقات العرب بالمجتمع اليهودى عند حدود هذه الفرضية ، فثمة اختلافات كبيرة بين عناصر وشرائح المجتمع اليهودى وطوائفه ، لابد أن تختلف بشأنها المواقف العربية .

أما فيما يتعلق بعلاقات العرب مع الدروز فهى تقوم على تماثل الظروف من المعاناة التى يلاقيها كل من العرب والدروز من الجانب الإسرائيلي ، وبالتالى وحدة المصالح والأهداف . وقد حاولت إسرائيل التفريق بين العرب والدروز من خلال الإيهام بتمييز الدروز على العرب ، فقد قبلت تجنيد الدروز فى الجيش الإسرائيلي ولم تقبل تجنيد العرب ، وحاولت التظاهر بتقديم خدمات للدروز أفضل من تلك التى يحصل عليها العرب ، وحاولت التقرب من الدروز عموماً ، فعمدت إلى توجيه المثقفين الدروز إلى أنواع أو أشكال من التنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها عن طريق قيادات موالية ، فأنشأت " المنظمة الدرزية " ١٩٦٦ ، ورابطة المجالس المحلية الدرزية فى حيفا فى نفس العام ، وفى مطلع عام ١٩٧٣ طلبت السلطات الإسرائيلية من بعض الموالين لها إنشاء حزب درزى هدفه المطالبة بضم هضبة الجولان السورية لإسرائيل . وكان واضحاً إذن استغلال إسرائيل للدروز العرب ضد العرب ، فقد كانت تضع المجندين الدروز فى حرس الحدود فى الضفة الغربية والقطاع ، وكلما هوجمت قرية عربية من جانب

القوات الإسرائيلية سارعت وسائل الإعلام لابراز أن الجنود الدروز هم الذين تصدوا للتخريب (١٠) . ومعنى ذلك أن تفضيل إسرائيل للدروز كان بهدف استغلالهم ضد العرب كما كان نوعاً من التفريق بينهم وبين العرب ، وبالتالي - ورغم ذلك وجد الدروز أن مصالحهم مع العرب أقوى ، ففى ٢٥أبريل ١٩٧٤ هاجم شباب دروز رجال الشرطة اليهود خلال الاحتفال بمناسبة دينية، وقد أعلن هؤلاء الشباب أثناء احتجاجهم أنهم يطالبون بإلغاء الخدمة الإلزامية والاعتراف بعيد الفطر عيداً رسمياً للدروز ، وأكدوا أن الدروز جزء لا يتجزأ من أبناء الشعب العربى (١١) .

بعد ذلك تشكلت " لجنة المبادرة الدرزية " فى غضون بداية النصف الثانى من السبعينات ، وذلك بهدف التصدى للسياسة التى انتهجتها إسرائيل ضد السكان العرب عموماً وضد أبناء الطائفة الدرزية خصوصاً ، وهذه اللجنة تعد أول حركة منظمة تبرز بين أبناء هذه الطائفة تحت زعامة الشيخ فرهود فرهود الذى سبق له وطالب بإلغاء تجنيد الدروز . وقد قامت اللجنة بأنشطة عديدة ، وضمت بين أعضائها نشطاء من أبناء الطائفة. وأعضاء التنظيم لا يعتبرون الدروز قومية ، بل طائفة دينية تنتمى إلى الأمة العربية ، وقد عقدت اللجنة فى ١٧ مايو ١٩٧٧ اجتماعاً أصدرت فيه بياناً سياسياً نص على أن الدروز جزء من الشعب العربى الفلسطينى ، وطالب البيان إسرائيل بالتوقف عن مصادرة الأراضى والكف عن التدخل فى شئون الطائفة وقد أكدت اللجنه أنها ملتزمة بالكفاح السياسى الجماهيرى المشروع ، وناشدت الشعب العربى عامة والقوى الديمقراطية اليهودية فى إسرائيل بالتعاون معها من أجل تحقيق أهدافها (١٢) .

أيضاً على الصعيد الفكرى والى جانب المستوى التنظيمي الحركى السابق سوف نجد أن هناك توجه من جانب الدروز إلى التوحد مع العرب من أجل مواجهة آثار سياسة التفريق التى تتبعها إسرائيل ، وفى هذا المقام يطرح أو يقترح بعض الكُتاب الدروز ضرورة العمل على :

- سد الثغرة التى أقامتها إسرائيل بين الدروز وباقى الطوائف العربية فى فلسطين المحتلة . وتقوية هذه الحلقة الضعيفة التى نفذت منها المخططات الإسرائيلية .

- دعم لجنة المبادرة الدرزية لتقوى على الاستمرار فى قيادة النضال العربى الدرزى، ومدها بما يدعم جهودها من أجل تحطيم وتقزيم دور القيادات الدرزية التقليدية.

- إقامة الجسور بين الثورة الفلسطينية والقيادة الوطنية الدرزية ، وفى سبيل تخطى دور الوساطة التى تقوم بها الجماعات والقيادات التقليدية لتوفير العمل للمثقفين الوطنيين ، تأتى أهمية الدعم المادى لإنقاذهم من تسلط تلك القيادات ، إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم للمسرحين من الخدمة للفكاك من إسار الحاجة إلى العمل فى أجهزة السلطة .

- ضرورة دعم المجالس المحلية العربية الدرزية أسوة بالبلديات والمجالس الأخرى فى الأراضي المحتلة ، بهدف التحرر من ضغوط إسرائيل الاقتصادية ضدها وللقيام بالمشروعات التطويرية .

- ضرورة دعم المؤسسات التربوية الثقافية لمجابهة عمليات الطمس الثقافى التى يتعرض لها الدروز ، والتى تأتى بالضرورة على حساب هويتهم العربية (١٣) .

والأرجح أن حرص الدروز على علاقات قوية مع العرب يرجع إلى وحدة المصالح ، كما يرجع إلى إمكانية تحقيق بعض المصالح من جراء التعاون مع العرب كوسيلة ضغط على إسرائيل ، حيث تذكر بعض المصادر أن بعض ما حصل عليه الدروز من مزايا أو امتيازات كانت نتيجة تلقائية لتصاعد المد القومى لدى الدروز . كان نتيجة تلقائية لزيادة عدد الكُتاب الدروز فى صحيفة الإتحاد ، وإعلان الدروز عن استنكارهم للإدعاءات اليهودية بشأن وجود رابطة عميقة تجمع الجانبين ، وللميل المتزايد لدى الشباب الدرزى لتسجيل الهوية العربية بدلاً من الدرزية فى أوراقهم الرسمية (١٤) .

ويرى البعض أنه في حال تحقيق مصالح أو مطالب الدروز من السلطات الإسرائيلية يمكن أن تضعف العلاقة بين الدروز والعرب ، فقد أصدر الشيخ فرهود بياناً دعا فيه إلى وقف تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي احتجاجاً على مصادرة أراضي قرى درزية ، وتساءل ، لماذا يتم تجنيد الدروز رغم أنهم لم يسلموا من إجراءات مصادرة الأراضي ؟ . والمعنى واضح ، وهو أن رفض التجنيد راجع إلى مصادرة الأراضي ، أي إلى ممارسات إسرائيلية وليس قضية ولاء أو انتماء عربي أو توحد مع العرب . ويدلل أصحاب هذا الرأي على صحة رأيهم بأن العلاقات العربية الدرزية قد وقفت عند حد الدعاوى النظرية والأقوال الرمزية دون الأفعال ، فلم يحدث أن تمت ترجمة هذه الدعاوى إلى واقع ملموس (١٥) .

ثانيا : علاقاتهم مع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة:

يقصد بالفلسطينيين في هذا المقام فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سواء كانت العلاقات مع هؤلاء على المستوى الشعبي أو على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية . والواقع أنه قبل عام ١٩٦٧ لا يوجد دليل على وجود علاقات بين عرب ١٩٤٨ والفلسطينيين في الضفة والقطاع . أما بعد ١٩٦٧ فقد بدأت الإتصالات بين الطرفين على جانبي خط الهدنة ؛ بدأت بشكل متحفظ ، وتم بدون تصاريح بين المناطق الحدودية، ثم بتصاريح في إتجاه واحد لصالح انتقال عرب ١٩٤٨ إلى الضفة وغزة لزيارة الأقارب أو زيارة الأماكن المقدسة . ثم بدأت عمليات جلب عمال من الضفة وغزة ، ثم تلاشت قيود السفر في غضون عامين من الاحتلال وإن لم يخل الأمر من صعوبات إدارية وأمنية. وبعد سنوات تطورت الإتصالات لتصبح شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالتزاوج والصلات الاجتماعية والعلاقات التجارية والروابط ذات الطبيعة السياسية . وقد أصبحت هذه العملية بمثابة جزء من النشاط اليومي المعتاد لعشرات الآلاف من الفلسطينيين ، ويمكن تقسيم أهالي الضفة الذين يسافرون لإسرائيل إلى :

- عمال يذهبون لأماكن عملهم في إسرائيل - باعة متجولون في المدن .
- زوار يذهبون لزيارة أقاربهم أو التنزه . - تجار جملة، وغيرهم من التجار .

وكان هناك العديد ممن يشاركون في الأنشطة العامة أو السياسية ، ومنهم على سبيل المثال فئات من شباب الضفة الذين يشتركون كل عام في معسكرات " العمل التطوعي" في مدينتي الناصرة وأم الفحم (وهي مدن عربية).

في المقابل فإن عرب ١٩٤٨ الذين يزورون الضفة بأعداد كبيرة ، يمكن تصنيفهم إلى:

- هؤلاء الذين يقومون بالزيارة والتجول في الأماكن المقدسة في القدس والجليل .
- المشترون لحاجاتهم من مدن نابلس وطولكرم وجنين ، مما جعلهم يتحولون مع الوقت عن المدن الإسرائيلية إلى المدن العربية مثل حيفا وعفولة وخضرة ، وبهذا التحول له أسبابه الاقتصادية كتسهيلات الدفع والاجتماعية كالثقافة الواحدة مع إخوانهم العرب ، ثم إن له مغزاه السياسي أيضاً .
- المتعلمون الذين يبحثون عن فرص عمل أو يسعون لإكمال دراساتهم في المؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية . وبرغم قلة عدد هذه الشريحة إلا أن نتائجها كانت هامة ، فعلى سبيل المثال في العام الدراسي٨١ـ ١٩٨٢ كان إجمالي عدد من يدرسون في المؤسسات الأكاديمية في الضفة حوالي ستة وستين طالباً ، منهم ٥٨ طالباً يدرسون الفقه الإسلامي (١٦) .

ويرى البعض أن العلاقات بين عرب ١٩٤٨ وفلسطيني الضفة الغربية وغزة قد بدأ بعد ١٩٦٧ كتعبير عن التحول في الهوية من الهوية ، القومية (العربية) إلى الهوية الوطنية (الفلسطينية) ،حيث بدأ شعورهم بالهوية الفلسطينية يؤثر أو ينعكس على سلوكهم السياسي ، وقد ساعد على ذلك عاملان ،أحدهما تنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية

على الساحة السياسية (مع بداية تراجع الدور العربى إزاء القضية الفلسطينية) والثانى هو حالة الحرمان الاقتصادى التى بدأ عرب ١٩٤٨ يشعرون بها ويعانون منها .

ولعل نتائج استطلاع الرأى الذى أجرى فى ١٩٨١ على عرب ١٩٤٨ تؤيد هذا التفسير ، فبخصوص الهوية كانت ردود ٨٠٪ من المبحوثين تؤيد الهوية الوطنية الفلسطينية ، وتؤيد اعتراف إسرائيل بها أو تطالب به ، و ١٦٫٣٪ أيدوا تأييدهم لها بشروط. يرتبط بذلك النتائج المتعلقة بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد كان هناك ٧٠٪ يؤيدون المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني ويؤيدون اعتراف إسرائيل بها ، ٢٣٪ يؤيدون ذلك ولكن بتحفظات . وكذلك الموقف من الاستيطان بالضفة الغربية والقطاع ، فقد أكدت نتائج الاستطلاع أن ٨٤٪ من المبحوثين يعارضون الاستيطان الإسرائيلي فى الضفة والقطاع .أيضاً هناك فى نتائج الاستطلاع ما يدل على تواصلهم مع الفلسطينيين ، حيث وجد أن ٦٤٫٣٪ منهم يؤيدون قيام الدولة الفلسطينية ، و٧٨٪ منهم أيضاً يؤيدون عودة اللاجئين (لاجئى ١٩٤٨) إلى ديارهم (١٧) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد كانت هناك ترجمة عملية لهذا التواصل بين عرب ١٩٤٨ والفلسطينين فى الضفة والقطاع ، فقد شهدت الفترة من يناير ١٩٨٥ إلى ديسمبر ١٩٨٧ العديد من المظاهرات والاحتجاجات فى الوسط العربى ، وقد استهدف القائمون بهذه العمليات التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني فى كافة أماكن تواجده فى مواجهة الاستيطان الصهيونى والتصدى للتمييز والتفرقة العنصرية ، وفضح أساليب القمع والإرهاب ، ورفع المستوى المعيشى والاقتصادى والثقافى للمواطنين العرب . هذا وقد رصدت بعض المصادر هذه العمليات على النحو التالى :

[illegible]	[illegible] وإضرابات	استنكار واحتجاج	رشق بالحجارة [illegible]
١٩٨٥	٠٤٩	٠٩٠	١٦٠
١٩٨٦	٠٧٠	١٢٣	١٩٩
١٩٨٧	١٢٧	١٠٨	٣٨٩
المجموع	٢٤٦	٣٦٧	١٣٥

المصدر : عبد الفتاح الجيوشى ، فلسطين المحتلة ٨٥ـ١٩٨٧ : الصمود والتحدى (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٨)

كذلك تفاعل عرب ١٩٤٨ مع أحداث الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قاموا بتشكيل لجان إغاثة وجمع تبرعات مادية وعينية ، وقاموا بتنظيم إضراب شامل فى يوم السلام فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ ، و قد سبقه إضراب آخر فى يوم الأرض فى ٣٠ مارس ١٩٨٧ ، ونظموا تظاهرات طوال شهر يناير ١٩٨٨ .ورغم أن رد فعل السلطات الإسرائيلية كان عنيفاً ، ورغم أنه جرى تذكير الأقلية العربية ـ من جانب هذه السلطات ـ بأن وجودها فى البلد ليس أمرا مسلماً به ، وأن مكتسباتها ما هى إلا منحة من السلطات الإسرائيلية إلا أن ذلك لم يثن عزم الأقلية العربية (١٨) .

وهنا يرى البعض أن أحد أهم سمات الانتفاضة الفلسطينية الكبرى بالأراضي المحتلة هى مشاركة عرب ١٩٤٨ فيها وتحت شعار الانتفاضة نفسها ، وإن لم يكن إعلان الإضراب والتظاهر جديداً ، فإن الجديد هو أن يوم السلام فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ قد شهد أول إضراب لا يتضمن أية مطالب خاصة بعرب ١٩٤٨ ، وأن هذا الإضراب تبنى اسلوب الانتفاضة نفسها فى مواجهة السلطة الإسرائيلية ، وكان شعاره " التضامن مع الشعب الفلسطيني فى الضفة والقطاع والقدس المحتلة " . فى هذا اليوم : يوم السلام ، نجح عرب ١٩٤٨ فى مواجهة قوات الأمن الإسرائيلية ، ومدوا احتجاجاتهم إلى جميع

أرجاء الجليل ، بل وامتدت هذه الاحتجاجات للمرة الأولى إلى مدينتي اللد والرملة ، وذلك بعد هدوء استمر قرابة أربعين عاماً على حد قول بعض المصادر اليهودية . وقد أعلن القادة العرب ـ صراحة ـ أنهم يشاركون أهلهم حربهم من أجل الحرية والاستقلال (١٩) .

وبواسطة هذا الإضراب الشامل في يوم السلام (٢١ ديسمبر ١٩٨٧) كانت الانتفاضة الفلسطينية قد اقتحمت الخط الأخضر إلى عرب ١٩٤٨ الذين رفعوا شعارات الانتفاضة ذاتها ، وقد مثل الإضراب التواصل والتعاون بين عرب ١٩٤٨ وفلسطيني الضفة والقطاع، مما أصاب قادة الكيان الصهيوني بالذهول حيث أنهم كانوا يتصورون أنهم نجحوا في استيعاب عرب ١٩٤٨ ، أو على الأقل خلقوا تناقضاً بين مصالح الأقلية العربية في إسرائيل وبين جماهير الضفة والقطاع.لقد قال اسحق شامير "إن هؤلاء الذين كنا نظن أنهم مواطنون إسرائيليون لهم ممثلين في الكنيست ، قد تجاوبوا مع حركة سكان الضفة" (٢٠).

لقد تفاعل عرب ١٩٤٨ مع أحداث الانتفاضة لدرجة أن أعمالاً احتجاجية متشابهة قد وقعت لدى الجانبين في نفس التوقيت . وذكر تقرير رسمي ، رفع إلى رئيس الوزراء ، أن عرب ١٩٤٨ يقومون بأعمال تشبه أعمال الانتفاضة في الضفة ، وأضاف التقرير ما نصه

" أن ما يحدث يجعل إسرائيل وكأنها تعيش على صندوق بارود .. إن الرياح في الشارع العربي تهب في إتجاه السعي لإظهار وحدة الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر وتنصيب منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لهم"

وأكد التقرير الذي حمل عنوان " مبادىء لسياسة الحكومة تجاه الأقليات في إسرائيل" أن " القضية ليست قضية مرارة ولكنها يقظة قومية " (٢١) .

وقد ذكرت صحيفة عل همشمار في افتتاحيتها يوم ٤ مارس ١٩٨٨ أن عرب ١٩٤٨ يمكن أن يكونوا حاجزاً ضد سكان مناطق ١٩٦٧ كما يمكن أن يكونوا جسراً لهم ، وقد

سبقتها صحف أخرى فى التأكيد على أن عرب ١٩٤٨ يمكن أن يكونوا جسراً إلى الضفة الغربية (٢٢) .

وبنفس هذا المستوى من التواصل أو من التعاون والترابط تقريباً كانت علاقات عرب ١٩٤٨ بمنظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن فى هذا الصدد استعراض مواقف (عدد من قيادات) القوى السياسية فى الوسط العربى . يقول عبد الوهاب الدراوشة " إن علاقاتنا بالشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية متينة وقديمة " وقد حاول عبد الوهاب المشاركة فى المجلس الوطنى المنعقد فى الأردن عام ١٩٤٨ ، لكن الملك حسين منعه من ذلك، كذلك حاول إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٨٥ وتوجه إلى تونس ، وقد أحدث ذلك ضجة فى إسرائيل ، وأثار غضب حزب العمل وهو الحزب الحاكم فى إسرائيل آنذاك .

ويتميز الحزب العربى الديمقراطى (أحد أحزاب الأقلية العربية فى إسرائيل) بأنه حزب عربى صرف ، وله علاقات متميزة مع السلطة الفلسطينية ، فقد تم تأسيس الحزب بعد مشاورات مع القيادة الفلسطينية ، ولاقى الحزب تأييداً واسعاً فى الشارع العربى الفلسطينى .

أما عبد الله نمر درويش فيقول " إن العلاقات القائمة بين القيادات السياسية العربية فى داخل إسرائيل من ناحية والسلطة الفلسطينية من ناحية أخرى تلاقى بعض النقد ، فخلال زيارتى للأردن ، وفى محاضرة ألقيتها فى مؤسسة شومان ، وجهت إلى انتقادات عديدة لأننى ممثل الحركة الإسلامية فى عرب إسرائيل " ويضيف " يجب على الفلسطينيين فى الضفة والقطاع الاهتمام بتصويت الفلسطينيين فى إسرائيل . كذلك يهمنا نحن عرب ١٩٤٨ أمر الانتخابات فى الضفة والقطاع وأوضاع السلطة الوطنية والمعارضة ... . لا يصح لفلسطيني أن يقول لفلسطيني آخر لا تتدخل فى امورنا " (٢٣) .

بينما يقول رجا اعتباريه " بدأ التدهور لدى عرب١٩٤٨ داخل الخط الأخضر بعد الإتفاق السلمى مع إسرائيل ، فقد كانوا هنا منتسبين أو تابعين للموقف المركزى الفلسطيني . إن أى نضال للفلسطينيين داخل إسرائيل كان وما زال وسوف يبقى في الظرف الراهن تابعاً للموقف الفلسطيني العام ، ومن هنا فإن موقفنا فى الداخل هو موقف غير مقرر .. لقد كنا على قناعة نحن عرب ١٩٤٨ بأننا سوف نستفيد من الانتفاضة، لكن شعارات الحرية والاستقلال التى تحددت فى منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة أدت إلى تراجع عند كوادرنا . إن شبابنا الذين دفعوا ثمناً غالياً بالسجن ، وذلك بسبب رفعهم العلم الفلسطيني وكتابة الشعارات ، أصبحوا يتساءلون عن مقابل ذلك ، لقد حدث تراجع في النضال الفلسطيني " .

والواقع أن حركة أبناء البلد التى يتحدث رجا اعتباريه باسمها قد تبنت برنامجاً يستند إلى ثلاثة مرتكزات : أولها هو منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها حيث كانت الحركة تعتبر نفسها جزءاً منه . وترى الحركة أن هذا البرنامج سقط أو انهزم . وثانيها البعد القومى ، حيث ترى الحركة نفسها جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ، والتى كانت ترى نفسها بدورها جزءاً من حركة التحرر العربية وقريبة من الناصرية والاشتراكية . وقد تأثرت حركة أبناء البلد بتيار القوميين العرب ثم بالجبهة الديمقراطية والشعبية . وثالثها المستوى القومى حيث ترى الحركة نفسها جزءاً من الحركة الديمقراطية فى المنطقة على أساس جعل الدولة أساساً لإقامة نظام إقليمى ورفض الهيمنة الأجنبية ، ومن هنا فإن الحركة ترى أن هذه المرتكزات قد اهتزت إلى حد كبير بعد دخول السلطة الفلسطينية فى إتفاق مع إسرائيل (٢٤) .

ويقول هاشم محاميد " ترى الجبهة أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني ، فقد كانت أول من إلتقى منظمة التحرير الفلسطينية حين كان اللقاء محظوراً ومحرماً . ولم يتطرق أبو مازن وللأسف فى كتابه حول المفاوضات إلى دورنا بشكل واضح ، بل على العكس كانت هناك محاولة

لتهميشه " . وتعيب الجبهة على السلطة الوطنية قيام بعض قياداتها مثل نبيل شعث ونصر يوسف وغيرهم أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بمقارنة عرب ١٩٤٨ مع المستوطنين ، موضحين أن إسرائيل تحتمل ٨٠٠ ألف فلسطيني في داخلها مثلما تحتمل ١٧٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة . وترى الجبهة أن عرب ١٩٤٨ ليسوا أداة بيد أي شخص ، وترفض مثل هذه المقارنة وبشكل قطعي ، فعرب ١٩٤٨ ليسوا مستوطنين ولم يأتو من خارج إسرائيل ، فهم في وطنهم ، ولدوا فيه ، وفيه عاشوا على أرضهم . وعموماً فان الجبهة تعيب على البعض في السلطة الوطنية الذين يتبنون توجهات تخدم اليمين الإسرائيلي من حيث أنها تذهب في إتجاه أن تصبح إسرائيل يهودية نقية أو خالصة لليهود (٢٥) .

في المقابل يقول الدكتور أحمد الطيبي وهو مستشار الرئيس عرفات وفيما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية ، إنها تريد لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل أن يتوحدوا قدر الإمكان لكي لا تتشتت اصواتهم ، وحتى ينجحوا في إيصال اكبر عدد ممكن من النواب إلى الكنيست ، لأن في ذلك مصلحة مباشرة للجماهير العربية في إسرائيل ، وله أيضاً انعكاسات على العملية السياسية الفلسطينية ـ الإسرائيلية . ويضيف "أن السلطة الوطنية لم ولن تتدخل بهذا الحزب أو تلك الحركة" .

ويرى أحمد الطيبي ، وهو يتحدث هنا باسم السلطة الوطنية الفلسطينية ، أن السلطة ترفض المقارنة بين عرب ١٩٤٨ والمستوطنين ، وما يرتبط بهذه المقارنة من مخططات أهمها المقايضة : مقايضة أرتيل بأم الفحم، ويرى أنه لا يمكن سياسياً ولا أخلاقيا عقد هذه المقارنة أو وضع عرب ١٩٤٨ في إسرائيل في نفس مستوى المستوطنين (٢٦) .

ومن الملاحظ أن العلاقات بين القوى السياسية لدى عرب ١٩٤٨ ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أخذت في التدهور في الآونة الأخيرة ، أي بعد توقيع إتفاقيات السلام مع إسرائيل ، وأن هذا التدهور يأت كانعكاس لاختلاف الرؤى السياسية بين الطرفين .

ثالثا : علاقاتهم بالقوى السياسية فى إسرائيل :

يتلخص الخلاف الأساسى بين عرب ١٩٤٨ والنظام الإسرائيلى فى نقطتين جوهريتين ، النقطة الأولى هى الانشقاق والاختلاف ، فهم أقلية تعارض أيديولوجية الدولة اليهودية ، وتعتبر أن فرض اللغة العبرية كلغة رسمية والطابع اليهودى للدولة يجعلهم خارج إطار هذه الدولة . كما يجدون أنفسهم ـ وهكذا تنظر إليهم الحكومات الإسرائيلية ـ فى موقفهم من القضية الفلسطينية عموماً وتأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية خارج الإجماع القومى اليهودى . وترى الحكومات الإسرائيلية والقوى السياسية فى ذلك دليل على عدم الولاء وانعدام الوطنية والخروج على القانون . والنقطة الثانية هى العداء المستحكم بين الطرفين ، فالحكومات الإسرائيلية والقوى السياسية والمجتمع اليهودى ، جميعهم ينظرون إلى الأقلية العربية على أنها أقلية معادية وطابور خامس محتمل ينبغى مراقبته ، ومن ثم فهى مصدر قلق أمنى لإسرائيل ، ويترتب على ذلك سوء معاملتهم وعدم الثقة فى التحاقهم بالخدمة العسكرية، وعدم منحهم حقوقاً متساوية مع اليهود كما سبق التوضيح (٢٧) .

فى حدود هذا الخلاف كانت العلاقة بين عرب ١٩٤٨ والقوى السياسية فى إسرائيل، كانت علاقات مصالح من الدرجة الأولى ، حيث يحاول كل طرف استغلال الطرف الآخر لتحقيق أهداف معينة لا تخرج عن حدود نظرة كل طرف للآخر ، ففى نقاشات حزب الماباى ـ مثلاً للشئون العربية فى يناير ١٩٥٢ قدم أمنون لين الذى أصبح خبيراً فى الشئون العربية لسنوات ـ اقتراحاً بتأسيس "حركة سلام ووحدة الشرق " من أجل الاستفادة من وجود العرب داخل إسرائيل وعلاقاتهم بالبلدان العربية . وعلى حد قوله فإن هؤلاء العرب يمكن أن يكونوا " الأداة الملاءمة من أجل تحرير الشعوب العربية من حكامها الرجعيين" ورأى أن يتم ذلك من خلال أساليب عدة منها " تدريب هؤلاء العرب على الأنشطة السرية وراء الحدود"(٢٨) .

هكذا كانت طبيعة العلاقات بين عرب ١٩٤٨ والقوى السياسية ، فالقوى السياسية الإسرائيلية تسعى إلى استغلال الأقلية العربية ، والأقلية العربية تحاول استغلال القوى السياسية الإسرائيلية لتحقيق مصالحها ، وبقدر الاستجابة من جانب هذه القوى لمصالح الأقلية العربية كانت شعبية هذا الحزب أو ذاك لدى العرب ، فقد دفع الحزب الشيوعى مثلا ثمناً باهظاً من شعبيته فى الأوساط العربية بسبب قبوله بقرار التقسيم . لكن عندما أصبح هذا التقسيم أمراً واقعياً بعد ١٩٤٨ ، استرد الحزب شعبيته أو كثيراً منها نظراً لأنه كان الأكثر نضالاً من أجل تحسين أوضاع العرب ومساواتهم باليهود . كما أنه كان من أكثر المنددين باستغلال عرب ١٩٤٨ على يد الحكومة العسكرية علماً بأن الحزب كان أيضاً الإطار الوحيد الذى يتمتع فيه الأعضاء العرب بحقوق متساوية مع الأعضاء اليهود (٢٩) .

كذلك كان الحزب الشيوعى ينفرد بإسهام العرب فى تأسيسه قبل قيام الدولة العبرية ، كما أنه أتاح الفرصة للكتاب والصحفيين العرب لممارسة الكتابة فى صحيفة " الاتحاد " معبرين عن مطالب المجتمع العربى . وكانت دوريات الحزب تعيد نشر قصائد وقصص لأدباء فلسطينيين نقلاً عن صحف عربية . ويبدو أن تأثير هذا المنفذ الإعلامي كان كبيراً. خصوصاً إذا فهمنا أن الصحافة كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة للمثقفين العرب . ويتضح ذلك التأثير ـ كما يقول فوزى الأسمر ـ فى أن قيام " الإتحاد " بنشر خبر عن تعاون شخص ما مع أجهزة الحكم العسكرى كان كافياً لعزله عن مجتمعه المحلى (٣٠) . ويرى البعض فى هذا المقام أن تصويت عرب ١٩٤٨ للحزب الشيوعى لم يكن يعنى أنهم ماركسيون ، بقدر ما كان يعنى أنهم يرفضون الأحزاب الأخرى والأيديولوجيا الصهيونية والدولة اليهودية . والأرجح أنه التصويت على المصالح لاعلى الأيديولوجيا (٣١) .

كان التصويت ـ إذن ـ على المصالح ، وكان هم الأحزاب هو كسب الأصوات ، ففى حزب المابام نجد نفس المسعى فى عام ١٩٥٨ ، من حيث توفير منفذ إعلامي لعرب

١٩٤٨ ، فقد أنشأ شركة " الكتاب العربى " التى قامت بإعادة نشر أعمال أدبية عربية ذات قيمة . غير أن هذه الشركة سرعان ما أغلقت أبوابها نتيجة لضغوط الجناح اليمينى داخل الحزب ، والذى كان يرأسه اليعازر بيرى ، وقد تلخصت رؤية هذا الجناح فى أن التقدم الثقافى والقومى للعرب فى اسرائيل يمثل عامل تحريض لهم . أى أن هذا الجناح قد وجد أن المكسب أقل من الخسارة أو أن الخسارة التى يمكن أن تلحق بإسرائيل من جراء هذا العمل أكبر من المكسب الذى يمكن أن يحصل عليه الحزب (٣٢) .

والواقع أن حزب المابام قد رفع منذ بداياته برنامجاً طالب فيه بالمساواة بين العرب واليهود ، ورفع الحكم العسكرى من مناطق ١٩٤٨ . ورأى الحزب أن الحكم العسكرى قد باعد بين طرفى الدولة . وثمة حقيقة لا يمكن إنكارها وهى أن الحزب قد أدى بعض الخدمات للعرب ، ولو بطريقة غير مباشرة ، ومن هذه الخدمات ، وبالإضافة إلى مقاومة للحكم العسكرى ، فقد دعا إلى تحسين أحوال العرب ، وعليه فقد أدى ذلك إلى تجاوب العرب معه ومنحه ١٥٪ من إجمالى الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات ١٩٥٩ . ويعترف أنصار الحزب بأن هذه المواقف كانت ذات طابع براجمانى ، غير أنهم يقرون بأهمية الدوافع الأيديولوجية والمبدئية فى مواقف معينة ، وهم يقصدون أهميتها لصالح الدولة العبرية وضد العرب وليس العكس (٣٣) .

لقد كان حزب مابام أول حزب صهيونى يقبل عرباً ضمن صفوفه كأعضاء عاملين فى عام ١٩٥٤ . ومنذ عام ١٩٥١ كان للعرب مكاناً مضموناً فى قائمة مابام الانتخابية للكنيست ، ومع ذلك فشلت محاولات مابام فى الجمع بين كونه صهيونياً ، وكونه يدعى التعبير عن المصالح العربية على حد سواء . كان المابام ينادى بعدم وجود فروق بين الصهيونية كطليعة لتحرير اليهود من ناحية والقومية العربية التقدمية من ناحية أخرى ، معتبراً أن تعاون الحركتين هو لإنماء الشرق الأوسط . كما كان ينادى بإنهاء الحكم

العسكرى ، غير أنه لم يحدث أن جعل مابام ذلك شرطاً لدخول الحكومة . كذلك نظم المابام عام ١٩٥٤ حركة شبابية لها معسكرات عمل فى الكيبوتزات التابعة لها ، لكن ما إن أعجب بها الشباب العربى وحاول الإنضمام لعضويتها حتى تم وقف هذه المعسكرات ، فى حين كان يسمح لهم بالعمل فى الكيبوتزات بأجر (٣٤) .

والحقيقة أن حزب المابام قد وقع فى إشكالية أثرت على موقف عرب ١٩٤٨ تجاهه ، فهو أولاً يؤيد حركات التحرر ، لكنه لم يستطع إقناع أعضاءه العرب بصحة موقفه من القومية العربية . وهو ثانيا يؤمن بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، لكنه لا يقر بهذا الحق للأقلية العربية في تقرير مصيرها هى أيضا ، وقد برز ذلك بوضوح فى صحيفتى الحزب " على همشمار " وكذلك " المرصاد " . والمعروف أن هناك قسم بحزب المابام خاص بالعرب ، وله فروع فى المناطق العربية تعمل تحت إشراف الإدارة العربية اليهودية (لجنة ثلاثية) ، وهذا يختلف عن حزب العمل الذى تخضع الإرادات العربية فيه لسيطرة يهودية ، ولا توجد له فروع كافية بالمناطق (٣٥) .

لكن هناك أحزاب اختلفت مناهجها في التعامل مع عرب ١٩٤٨ ، ففى حزب الماباى نوقشت لأول مرة فى عام ١٩٥٢ شئون عرب ١٩٤٨ فى اللجنة السياسية للحزب ، وفيما بعد أدمج هذا البند إحدى عشرة مرة على جدول أعمال كل من اللجنة السياسية وسكرتارية الحزب ، وذلك فى الفترة من مارس ١٩٥٢ إلى ديسمبر ١٩٥٣ . وكشفت مناقشات عام ١٩٥٢ بوضوح عن المواقف الأساسية لقيادات حزب الماباى تجاه الأقلية العربية والاختيارات المطروحة عليها ، وكان هناك اتجاهان ، هما :

الأول : يرى ضرورة التخلص من عرب ١٩٤٨ بطريقة أو بأخرى ، وإن استحال ذلك كلية، فليس أقل من كشف العناصر غير الموالية لإسرائيل وطردها .

والثانى : يرى أن عرب ١٩٤٨ قد وجدوا ليبقوا ، وأن أعدادهم لا يمكن أن تنخفض، ومن ثم كان السؤال هو كيف يتم استيعابهم . وهنا قدم بن جوريون فكرته عن تهويدهم

تدريجياً . وعموماً فقد طرح الحزب برنامجاً للتعامل مع الأقلية العربية ، وأهم ملامح هذا البرنامج كالتالى :

- يجب أن تكون الأولوية دائماً للأمن الإسرائيلي بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى .
- يجب أن يتم التعامل مع عرب ١٩٤٨ على قدم المساواة مع اليهود فى كل القطاعات باستثناء الهستدروت الذى لايمثل مجرد نقابة بل هو أولا وقبل كل شيء مؤسسة صهيونية .
- يجب تقليل الهوة الثقافية بين العرب واليهود .
- يجب أن يكون للعرب تنظيمات غير سياسية مثل النوادى . وقد وافق أعضاء الحزب على أن إخراج العرب من إسرائيل أمراً غير ميسور ولا بد من التعامل معهم من هذا المنطلق (٣٦) .

وفى فبراير ومايو عام ١٩٦٠ ناقشت سكرتارية الحزب سياسته وسياسة الحكومة تجاه الأقلية العربية ، وكانت هذه هى المرة الثانية التى يطرح فيها موضوع الأقلية العربية . ولقد لوحظ أن فكرة طرد العرب من إسرائيل لم ترد مطلقاً هذه المرة ، حيث تم قبول وجود العرب فى الدولة اليهودية من جانب الحزب باعتباره أمراً واقعاً . ولوحظ أيضاً أن المناقشات قد ركزت على الأساليب التى يجب على الحزب اتباعها للتواجد فى أوساطهم والحيلولة دون حصول النزعة القومية العربية على تعاطف العرب فى إسرائيل (٣٧) .

واختلف حزبا المفدال والعمل فى توجيهاتهما بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ، فكانا من أبرز الأحزاب التى دعمت الوضع العائلى والقبلى فى القرى العربية ، فالمفدال مثلاً استغل وزارتى الشئون الاجتماعية والداخلية لتجنيد بعض العملاء من الأقلية العربية . وكان

حزب العمل نشيطاً فى نفس المجال حيث استغل حاجات المواطنين اليومية المرتبطة به لتجنيد العناصر العربية فى صفوفه ، وقد لعب حزب العمل دوراً كبيراً فى تزكية النزعة القبلية فى الوسط العربى ، وكان نشاطه فى هذا الصدد يزداد وضوحاً فى فترات الانتخابات . وجدير بالذكر أن حزب حيروت (الليكود فيا بعد) لم يحاول التغلغل بين العرب حتى فترة الثمانينات (٣٨) .

ورغم أن التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية على أصوات الأقلية العربية قد أخذ يتزايد منذ الثمانينات، وهو ما عنى حمل هذه الأحزاب على إسداء الوعود للعرب وتنفيذها ، إلا أنه من العسير أن نجد حزباً يتحدث عن مساواة العرب باليهود ، أو يتحدث فيما يتعلق بالخطوط العريضة للوجود العربى فى إسرائيل أو لعلاقة هؤلاء العرب بالدولة. ومن ثم فقد اقتصر الأمر فى أغلب الوعود على تقديم الخدمات أو حل بعض المشاكل اليومية للمواطن العربى ليس أكثر . ولم يكن للأقلية العربية القدرة على إستثمار قوتها الإنتخابية فى إستخلاص ما هو أكثر من ذلك من جانب الأحزاب الإسرائيلية ، وهو ما سيتضح بالتفصيل فى الجزء المتعلق بالتنظيمات السياسية العربية ومدى فعاليتها .

هذه كانت صورة العلاقة بين عرب ١٩٤٨ والقوى السياسية الإسرائيلية حتى الانتخابات الأخيرة تقريباً، حيث حدث نوع من التحول لصالح الأقلية العربية ، فقد احتلت مشاكل الأقلية العربية مكاناً متميزاً فى برامج الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة فى انتخابات مايو ١٩٩٩ . وعلى سبيل المثال ما ورد فى برنامج حكومة باراك كترجمة عملية لهذا التحول الذى تمخض عن أهمية الصوت العربى فى هذه الانتخابات ، فقد ورد فى هذا البرنامج أن الحكومة ستعمل على إيجاد حقوق كاملة ومتساوية لجميع العرب والدروز والشركس وسواهم من مواطنى إسرائيل، وستعمل من أجل المساواة فى التعليم والتشغيل والإسكان والبنية التحتية ، ومن أجل تصحيح التفاوتات السابقة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتيسير الخدمات العامة . وأن الحكومة ستعمل على تحسين

وضع السلطات المحلية العربية وإيجاد فرص عمل من خلال تصنيع المناطق العربية والدرزية ، وكذلك ردم الفجوات بين مختلف القطاعات السكانية بالتدريج فيما يتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية . وأن الحكومة ستقدم ترتيبات لتوطين البدو بالنقب تقوم على أساس حلول متكاملة لتوطينهم وترتيب لحل مشكلة الأرض ، وستعمل على إيجاد فرص عمل للقطاع العربي على أعلى مستويات الحكومة والخدمة المدنية ، وسوف تخصص فرص عمل إضافية من أجل دمج الأكاديميين العرب في الحكومة والمؤسسات العامة ، وسوف تعمل كذلك على وضع حلول للمشكلات المزمنة مثل مشكلة الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها ، ومشكلة تخصيص الأراضي للاستعمال العام ، وكذا مشكلات البدو في النقب ، وذلك طبقاً للمبادىء العامة التي أقرتها اللجان الوزارية للحكومات السابقة (٣٩) .

ورغم ما تتسم به هذه البنود من غموض وعمومية في كثير من الأحيان ، ومن قيود على إمكانية إنجاز ما يتم الحديث عنه في أحيان أخرى ، إلا أن هذا البرنامج يمثل نقلة كيفية أو نوعية غير مسبوقة في التعامل مع عرب ١٩٤٨.

هوامش الفصل الثالث

1. Alouph, op.cit.,131.

٢. غانم فرغلى ، الشخصية العربية فى الأدب العبرى الحديث ، (عمان : دار الجليل) ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨ .

٣. المرجع السابق ، ص ٢٩ .

٤. المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٥. غسان كنفانى ، المقاومة تحت الاحتلال ٤٨ـ ١٩٦٧ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٢ ، ١٩٨٦) ص ١٨.

٦. هآرتس ، (٢١ أغسطس ١٩٨٧) .

٧. القدس العربى ، (نقلاً عن يديعوت أحرونوت) ، ٢٠ مايو ١٩٩٠ .

٨. القدس العربى ، (نقلاً عن حداشوت) ، ٨ يونيه ١٩٩٠ .

٩. معتصم حمادة ، " فى الذكرى الخمسين لقيامها .. "مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٤

١٠. وفيق أبو حسين ، دور الوطن المحتل فى مواجهة التحدى الصهيونى ،(بيروت : منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢) ، ص ٧٠ ، ٧٤.

١١. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، (مجلد ١٩٧٤) ، ص ٣١٤ـ ٣١٥ .

١٢. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، (مجلد ١٩٧٧).

١٣. وفيق أبو حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ـ ١٧٩ .

١٤. المرجع السابق ، ص ١٠٠.

15. Samy Smoha and Don Pertez "The Arabs in Israel" Journal of Conflict and Resolution, vol.26,N.3, (September 1982) P117-118.

١٦. عبد الفتاح الجيوشي ، مرجع سبق ذكره.

١٧. محجوب عمر ، الانتفاضة: تراث حاضر ومستقبل ظافر ، (القاهرة:دار البيادر ،١٩٨٥) ص ص٢٩- ٣٠.

١٨. محمد خالد الأزعر ، مرجع سبق ذكره.

١٩. صحيفة معاريف ، (٨ مارس ١٩٨٨) .

٢٠. صحيفة عل همشمار ، (٤ مارس ١٩٨٨) .

٢١. مروان درويش ، الفلسطينيون في إسرائيل ، الصوت العربي وانتخابات الكنيست تحليل وتقييم ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦- ٢٧.

٢٢. المرجع السابق، ص ٢٨ - ٢٩ .

٢٣. المرجع السابق، ص٢٩ .

٢٤. المرجع السابق، ص ٢٨

٢٥. رينار فايمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

٢٦. المرجع السابق ، ص ٦٨ .

٢٧. فوزي الأسمر ، عرب في إسرائيل ، ترجمة صوفي عبد الله ونظمي لوقا ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص٧٧.

٢٨. المرجع السابق ، ص ٧٨ .

٢٩. محمد خالد الأزعر ، مرجع سبق ذكره.

٣٠. فوزى الأسمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

٣١. لمياء مجاعص ، المابام ، دراسات فلسطينية م . أ .م.ت.ف ، (بيروت ، ١٩٧٠) ص ٣٩ ٤٠ .

٣٢. المرجع السابق ، ص ٧٦ .

٣٣. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

٣٤. رينار فايمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ ٦٨ .

٣٥. المرجع السابق ، ص ٦٩ .

٣٦. عزيز حيدر "التعبير السياسى" مرجع سبق ذكره ص ٣٠٩ .

٣٧. مجلة الدراسات الفلسطينية (الملف) ، " العربى " فى برنامج حكومة باراك ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٩ (صيف١٩٩٩) ص ١٠٩.

الفصل الرابع

مستقبل عرب ١٩٤٨ : المحددات الأساسية

من الطبيعي عندما نتحدث عن مستقبل عرب ١٩٤٨ أن يتم ربط هذا المستقبل بعملية التسوية من جانب، وبمدى فاعلية التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ ورؤيتها أو توجهاتها نحو عملية التسوية (والمستقبل) من جانب آخر . والواقع أن دور عرب ١٩٤٨ في التسوية كان محدوداً للغاية ، وأكثر من هامشي ، لكن تداعيات التسوية كان لها أثر إيجابي على عرب ١٩٤٨ ، فقد أدى استبعاد عرب ١٩٤٨ من جانب السلطة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على حد سواء ، هذا الاستبعاد المتعمد لهم من عملية التسوية واعتبارهم خارج الجماعة الفلسطينية التى يتم بحث مصيرها فى هذه التسوية ، أدى ذلك إلى حدوث صحوة لدى عرب ١٩٤٨ ، فقد تولد لديهم وعى براجماتي بحقوقهم ، وأصبحوا يبحثون عن مصيرهم وتطورهم السياسى والثقافى والاقتصادي بمعزل عن الجماعة الفلسطينية فى الضفة والقطاع ، وبعيداً عن الوعي القومى العام الذى ترجم فيما قبل فى أحداث مثل يوم الأرض والانتفاضة (١) .

هذا التوجه البراجماتى وجد ترجمته الحقيقية فى الانتخابات الأخيرة ، حيث تزايد الحضور السياسى لعرب ١٩٤٨ داخل الكنيست الإسرائيلي إلى حد يكاد يعادل وزنهم الديمغرافى . وليس المهم هنا هو هذا الحضور السياسى بهذا الحجم ، ولكن التوجه نفسه واكتشاف الذات أو اكتشاف القدرات الذاتية وكيفية استغلالها من خلال الآليات الديمقراطية ، وهو ما مثل انقلاباً يمس جوهر المسلمات التى تقوم عليها الدولة الصهيونية ، وأصبح يشكل تحدياً على إسرائيل أن تواجهه وتتعاطى معه من خلال أحد خيارين طرحا أمام القيادات السياسية ، فإما الاستمرار فى السياسة الراهنة القائمة على التطور اللامتكافىء بين الجماعة اليهودية والجماعة العربية ومدى ما يمثله ذلك من تحديات على الديمقراطية والأمن والسلام الاجتماعى . وإما استيعابهم كجزء عضوى

فى نسيج المجتمع ومنحهم حقوق المواطنة الكاملة والاعتراف بهم كأقلية ثقافية داخل الدولة ، بما يحمله ذلك أيضاً من حقوق جماعية وتضييق للفجوة الطائفية القائمة . والحق أن الوسط العربى قد حسم هذا الخيار - عملياً - مستقراً على البديل الثانى، وأصبح التساؤل المتعلق بالمستقبل هو كيفية فرض هذا الخيار على الوسط اليهودى (٢).

أولا : التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ ؛ الفعالية والتوجهات المستقبلية :

يتحدد مستقبل عرب ١٩٤٨ - إذن - فى ضوء عاملين ، أولهما فعالية التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ ورؤيتها للمستقبل وهو ما يتمثل فى قدرتها على التأثير على السياسة الإسرائيلية . والثانى هو عملية التسوية وما يمكن أن تفرض من واقع جديد على الوسط العربى . والواقع أن أهمية العامل الأول تتجلى بشكل واضح فى الحضور السياسى وتصاعد التأثير الذى مارسه الوسط العربى فى الانتخابات الأخيرة (١٩٩٩) ، والتى بدا أنها سعت للفصل فى هذا الجدل المزمن حول نمط وطبيعة التطور الذى يشهده هذا الوسط وعلاقته بالأغلبية اليهودية ، وكيفية توصيف مجموعة التحولات القيمية والبنائية التى تتم داخله ، وإلى أى حد مازال هذا الوسط يحافظ على هويته وخصوصيته العربية - الفلسطينية ، أم أنه تحول إلى "إسرائيلى" ، بفضل - أو بفعل - عمليات التحديث القسرى التى يتعرض لها . إن المستقبل هنا مرهون بقدرة التنظيمات السياسية العربية على حسم هذا الجدل ، أو بالأحرى الحصول على الاعتراف بهم كأقلية ثقافية داخل الدولة العبرية - عملياً - وما يرتبط بذلك من حصولهم على حقوق المواطنة الكاملة ومساواتهم باليهود فى كافة المجالات (٢) . وهنا يثور التساؤل عما هى رؤية هذه التنظيمات لمستقبل الأقلية العربية ، وما مدى فعاليتها فى صياغة هذا المستقبل على أرض الواقع ؟ .

لقد مر تطور الوسط العربي بعمليتين متوازيتين في آن واحد ، هما الأسرلة Israelization ، والفلسطنة Palestinization . ويشير مفهوم الأسرلة إلى مجموعة العمليات الثقافية والاجتماعية التي أخذت في بداياتها الطابع الاضطراري ، ولكنها سرعان ما شكلت ـ تحت ظروف سياسية واجتماعية معينة ـ جزءاً لايتجزأ من الثقافة القائمة والتي يتعرض لها المواطن العربي في إسرائيل ، وتدفعه إلى تبني قيم وتوجهات إسرائيلية في أساسها ومضامينها العامة بقصد تسهيل عمليات التعامل اليومي مع هذا الواقع القائم ، مثل اللغة والتعليم وتعريف المواطن العربي لذاته أمام الآخرين والإندماج بالمؤسسات والقوى الاجتماعية والثقافية والسياسية المعبرة عن الواقع الإسرائيلي . والأسرلة بهذا المعنى لاتعني إطلاقا تهويد عرب ١٩٤٨ ، أو تخليهم عن ثقافتهم ، وإنما تعني أساساً تعديل هذه الثقافة وتغييرها على نحو يلبي الأهداف الإسرائيلية ويجعل تأطيرها في الوجود الإسرائيلي ممكناً مما يقود في التحليل النهائي لتشويهها . وعند تلك المرحلة يبرز لدينا كما يصف عزمي بشارة " العربي الإسرائيلي " كمرادف لمفهوم " الفلسطيني العربي " . ويعكس هذا التحديد مأساة الهوية المشوهة لكونه لا يحافظ على توازن النقيضين ، بقدر ما يعمل على إخضاع الأول (العربي) للثاني (الإسرائيلي) . أما مفهوم " الفلسطنة " فيناقض مفهوم الأسرلة تماماً ، لكونه يعني ببساطة عملية النهوض بالوعي القومي الفلسطيني لدى عرب إسرائيل وحفاظهم على هويتهم الثقافية والحضارية بمعزل أو بمنأى عن التأثيرات الصهيونية التي تفرض عليهم قسراً (٣) .

وتوضح صورة الواقع الفعلي الذي يعيشه الوسط العربي بإسرائيل تغليب مفهوم الأسرلة بكل مضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . على مفهوم الفلسطنة الذي تراجع نسبياً في عقد التسعينات ، وبفعل عوامل عديدة أهمها الاستبعاد المتعمد لعرب ١٩٤٨ من عملية التسوية ، وذلك بعد أن شهد أفضل مراحل بروزه في عقدي السبعينات والثمانينات . وقد بدا ذلك بوضوح من خلال عمليات تراكم الثقل والحضور

العربى داخل ساحة التفاعلات الإسرائيلية والتى تقوم من جانبهم على محدد هام ، وهو أهمية الإندماج داخل منظومة هذه التفاعلات ، وإثبات أنهم باتوا جزءاً عضوياً منها وليس خارجها ، وقد كان ذلك واضحاً من خلال بعض الوقائع الرمزية مثل انتخاب ملكة جمال إسرائيل ١٩٩٩ من بين فتيات هذا الوسط ، وقبلها تعيين القاضى عبد الرحمن الزغبى نائب رئيس محكمة الناصرة قاضياً فى المحكمة الإسرائيلية العليا فى مايو ١٩٩٨. ولكن المعضلة التى تقف حجر عثرة أمام إمكانية هذا الإندماج والإسراع من عملية تحقيق المساواة التامة مع الوسط اليهودى هو أن أولوياته غالباً ما تتم وفقاً لمقتضيات الحاجة الصهيونية وليست العربية ، بما يعنى أن هذا الدمج - فى التحليل - الأخير هو نوع من تهميش الذات فعلاً (٤) .

وتغليب مفهوم الأسرلة والسعى إلى الاندماج داخل منظومة التفاعلات الإسرائيلية بهدف تحقيق المساواة مع الوسط اليهودى لم يكن جديداً على الساحة العربية فى إسرائيل ، وإنما ترجع جذوره إلى ما قبل التسعينات بكثير بحيث يبدو أن ما حدث فى التسعينات امتداداً لاتجاه سبق أن تحدد ، وكل ما فى الأمر أنه أصبح توجهاً صريحاً لدى التنظيمات السياسية التى أجادت فى الآونة الأخيرة توفير استحقاقاته .

ففى دراسة أجريت على عينة من عرب ١٩٤٨ حول مستقبلهم السياسى أظهرت النتائج أن ٤٦٪ من أفراد العينة يفضلون الاحتفاظ بجنسيتهم الإسرائيلية ، لكنهم يصرون فى الوقت نفسه على اكتساب الحقوق المتساوية مع اليهود ، وتطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية داخل إسرائيل . ويرى البعض أن بقاءهم فى أرضهم بمثابة واجب قومى ، وكذلك مقاومة سياسة التعصب والتمييز التى تمارسها إسرائيل . وأشار ٨٪ من أفراد العينة إلى إمكانية الإنضمام للدولة الفلسطينية ، بينما ذكر ١٢٫٥٪ منهم أن موقفهم من الإنضمام لهذه الدولة الفلسطينية يتوقف على طبيعة نظامها السياسى وبرنامجها بخصوص القضية الفلسطينية ، وفى المقابل أكد ٢٣٪ أنهم يفضلون العيش فى دولة إسرائيل " ثنائية القومية " (٥) .

أيضاً من الناحية التنظيمية فقد شكل أعضاء المجالس المحلية العربية فى عام ١٩٧٤ ـ وبسبب السياسة الإسرائيلية المنحازة ضد العرب لجنة عليا عرفت باسم "اللجنة القطرية" لعقد اجتماع شهرى لمناقشة الموضوعات التى تهم العرب ؛ مثل الخرائط (أى مساحات وحدود الأراضى التى يعيش عليها العرب) والهبات والميزانيات والتعليم والضرائب وغيرها : وحتى عام ١٩٧٦ انتزعت اللجنة الاعتراف الحكومى ونجحت فى الحفاظ على تماسك العرب ، وتلخص برنامجها فى ضرورة مساواة العرب باليهود ، وحل جميع مشاكلهم . وفى عام ١٩٧٦ أجرت اللجنة إتصالات لمنع مصادرة بعض الأراضى بالجليل ، إلا أنها فشلت فى وقف القرار الحكومى ، فلجأت إلى تنظيم إضراب احتجاجى فى ٣٠ مارس ١٩٧٦ (يوم الأرض) ، فما كان من الحكومة الإسرائيلية إلا أن سحبت اعترافها باللجنة ، ورفضت التعامل معها (٦) .

والجدير بالذكر أنه كان لإضراب يوم الأرض نتائج هامة فى هذا الصدد ، فقد إتسع المد الإسلامي بشكل غير مسبوق ، وتقرر فى ١٩٧٧ عقد أول مؤتمر إسلامي لعرب ١٩٤٨ ، وتقررت فيه المطالبة بتحرير أملاك الوقف الإسلامى ، وأنه يحق لأبناء الطائفة إدارة شئونها وتعيين قضاتها فى المحاكم الشرعية ، وقد تألفت لجنة باسم " اللجنة الإسلامية العليا " اعتبرت نفسها ممثلة لجميع المسلمين . واللافت للنظر هو أن منظمى هذا المؤتمر كانوا من رؤساء المجالس المحلية ، لا من رجال الدين ، وبرز بينهم عدد من المسيحيين الناشطين فى راكاح، وهو ما يؤشر على المضمون السياسى لهذا النشاط (٧) .

ولعل اللجنة الإسلامية العليا كانت إحدى لجان عديدة فرعية أنشأتها اللجنة الأساسية لمتابعة القضايا المهمة التى تخص العرب ، فكان هناك أيضاً لجنة قضايا التعليم العربى ، ولجنة متابعة القضايا الصحية ، ولجنة متابعة الخدمات الصحية : وفى أكتوبر ١٩٨٢ تألفت لجنة موسعة تضم سكرتارية لجنة الرؤساء ، وأعضاء الكنيست العرب ، وأعضاء لجان المتابعة والأعضاء العرب فى اللجنة المركزية للهستدروت ، والأعضاء العرب فى نقابة المعلمين، وسكرتارية الاتحاد القطرى لطلاب الثانوى ، وممثل لحركة

أبناء البلد ، ثم إنضم إليها فيما بعد ممثل الحركة الإسلامية . وكانت لجنة المتابعة الموسعة أكبر إطار تمثيلي لعرب ١٩٤٨ حيث كانت تضم كافة القيادات السياسية بحيث أصبح من السهل أن تُلقب ببرلمان عرب ١٩٤٨ ، وكانت تعد من أكبر الإنجازات على الساحة السياسية من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها بطريقة ديمقراطية ، كما أنها كانت أكثر الأطر صلابة من حيث الصمود في مواجهة السلطة (٨) .

وعموما ، ففي غضون الفترة التي أعقبت يوم الأرض وفي النصف الأول من الثمانينات على وجه الخصوص تجاوزت اللجنة في مطالبها قضية المساواة إلى حد انتقاد السياسة الإسرائيلية ، وفي بداية الثمانينات بدأت اللجنة في طرح موضوعات تخص القضية الفلسطينية وطالبت بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة . وبعد إصدار اللجنة لوثيقة ٦ يونية ١٩٨٠ والتي تضمنت مطالب صريحة تخص المواطنين العرب ، شعرت السلطة الإسرائيلية بخطورة هذا التطور ، فلجأت إلى قانون الطوارىء لتمنع عقد مؤتمر السادس من ديسمبر ١٩٨١ . رغم ذلك فقد استمرت اللجنة في ممارسة أنشطتها ؛ فقامت باحتجاجات واسعة إثر غزو لبنان ١٩٨٢ وأعلنت إضرابا ، ونظمت أكبر تظاهرة للوسط العربي في ذلك الوقت . وفي عام ١٩٨٤ عقدت مؤتمر اللجان القطرية بمدينة شفا عمرو بحضور ثماني وثلاثين رئيس بلدية ومجلس محلي ، وأصدر المؤتمرون وثيقة نصت على تأكيد انتماء عرب ١٩٤٨ للشعب الفلسطيني وحقهم في المساواة مع اليهود باعتبارهم جزءاً من رعايا الدولة ، كما أكدت الوثيقة على مساندة الكفاح المشروع من أجل تحقيق السلام العادل بالمنطقة على أساس تصفية الاحتلال الذي نجم عن حرب ١٩٦٧ وتنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد رصدت صحيفة " فلسطين اليوم " التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أحداث هذا المؤتمر وقدمته في عددها الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٨٤ باعتباره إنجازا هاماً لعرب الداخل ، وذلك بالنظر إلى منع مؤتمر مشابه كان مقرراً عقده قبل ثلاث أعوام بمدينة الناصرة (٩) .

زمن الواضح بالطبع أن نماذج السلوك السياسي لعرب ١٩٤٨ قد تحولت نحو الفاعلية، وكان من أهم أبعاد هذه الفاعلية فتح معركة مع الحكومة الإسرائيلية أساسها الحصول على الحقوق المدنية في شئون التعليم والصحة ووقف مصادرة الآراضي . وقد مارس العرب هذا الكفاح في إطار القوانين ، مستغلين هامش الديمقراطية الإسرائيلية، وتم تأسيس التنظيمات الوطنية خارج الإطار السياسي ؛ فإلى جانب لجنة رؤساء السلطات المحلية التي سبق الحديث عنها كانت هناك لجنة الدفاع عن الأراضي ، ولجنة الطلاب العرب .

تأسست الأولى وهي اللجنة العربية للدفاع عن الأراضي العربية في أواخر عام ١٩٧٥ ، وذلك على خلفية الشائعات عن اعتزام الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضي عربية في الجليل . وقد باشرت اللجنة دوراً بارزاً في تنظيم إضراب يوم الأرض ٣٠ يونية ١٩٧٦ . ومنذ عام ١٩٧٦ تعمل اللجنة في ثلاثة إتجاهات:

- توسيع قواعدها التنظيمية والمؤسسية في القرى العربية .
- توسيع مجال نشاطها ليشمل كل ما يخص موضوع الأرض ، وبهذا ترعى اللجنة الكفاح ضد إزالة الأبنية التي يتم بناؤها دون تصريح حكومي ، وقد لعبت اللجنة دوراً في مساندة بدو النقب ضد محاولة ترحيلهم إلي مجمعات سكنية أخرى. كما ساهمت في عمليات احتجاج ضد تأسيس مزارع يهودية في الجليل ، وضد سياسة الدورية الخضراء .
- تبني منهج اللاعنف ، وذلك خوفاً من ردود فعل يهودية أكثر عنفاً ، وتجاوزاً لإحتمالات خلق رأى عام إسرائيلي ضدها.

ومنذ عام ١٩٧٩ بدأت اللجنة تواجه صعوبات في الاستمرار على هذا النهج ، وذلك تحت ضغط بعض القوى من القرويين أو الفلاحين والتي دعت إلي تبني منهجاً أكثر تشدداً ، كذلك تواجه اللجنة صعوبات كونها تحرص على العمل في إطار القانون حتى

لايتم القضاء عليها . ونتيجة لهذه الصعوبات اضطرت اللجنة إلى توسيع أنشطتها لتشمل قضايا سياسية ، مثل إعلان التضامن مع قضايا الأرض المحتلة وكفاح الشعب الفلسطيني، وهكذا أعلنت اللجنة في مارس ١٩٧٩ عن ضرورة الإعلان عن استحالة السلام دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة بجوار إسرائيل ، مع ضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وعموماً فقد أصبح الفارق بين النضال من أجل الحقوق المدنية ، والنضال السياسي ، ضئيلاً للغاية ، فقد أضحت هذه التنظيمات جزءاً هاماً من النضال السياسي لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل .

وبنفس المعنى يمكن إعتبار اللجنة الثانية ، وهي اللجنة الطلابية بالجامعة العبرية، فهي أقدم شكل نضالي لجأ إليه الطلاب العرب ، فقد تأسست في ٥٨- ١٩٥٩ ، وفي ميثاق تأسيسها كان البعد السياسي واضحاً . ومارست اللجنة أنشطة مناهضة للحكم العسكري ومصادرة الأراضي وطريقة معاملة السكان العرب وطردهم من أراضيهم. وفي عام ١٩٧١ قامت جماعة من خريجي الجامعات العربية بتشكيل إتحاد خاص بهم أطلقوا عليه "إتحاد المحامين العرب" وكان هدفه تنظيم الجامعيين العرب للدفاع عن حقوقهم. وبشكل عام كان النشاط الطلابي مصدراً هاماً لتزويد مجتمع ١٩٤٨ بقيادات مثقفة تواجه الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (١٠) .

هنا على مستوى التنظيمات المدنية ، أما على الصعيد السياسي ففي البداية لم يكن لدى العرب سوى الحزب الشيوعي . وقد جرت في الفترة التي أعقبت قيام الدولة العبرية محاولات عديدة لإقامة أحزاب عربية ، كان منها محاولات محمد نمر الهواري ، وداود خيري ، والمحامي الياس كوسا ، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل مثلها مثل محاولة مطران حكيم الذي سعى لإقامة حزب ديمقراطي عربي ، ومع ذلك برزت محاولتان كانتا ذا تأثير واضح في التاريخ السياسي لعرب ١٩٤٨ ، هاتان المحاولتان هما: (١) الجبهة الشعبية التي تأسست عام ١٩٥٨ بتحالف قومي شيوعي ما تم على إثر المؤتمر العربي الذي انعقد للاحتجاج على الممارسات الإسرائيلية ، وقد تعرض قادة

الجبهة لملاحقات مستمرة ، كما أصابهم الإنشقاق بسبب تباين المواقف من التعامل مع الحزب الشيوعي . ثم حركة الأرض ، وأسسها القوميون عام ١٩٦٤ بعد إنسحابهم من الجبهة . وكان لهاتين المحاولتين أكبر تأثير على تشكيل التوجيهات السياسية للعرب فى السنوات التالية (١١) .

وفى عام ١٩٥٨ وصل تأييد عرب ١٩٤٨ للحزب الشيوعى ذروته ، وذلك بسبب تأييد الشيوعية الدولية للحركة القومية ، وقيام الحزب نفسه برفع شعارات تلك الحركة بما فيها حق تقرير المصير لعرب ١٩٤٨ . وأثناء هذه الفترة أقام الحزب الشيوعى وقادة عرب مختلفون ، أقاموا الجبهة الشعبية والتى أعلن عن تأسيسها فى الناصرة وعكا فى يوليو ١٩٥٨ ، وأقيمت لها فروع فى أكثر المراكز ، وكانت مهمتها الدفاع عن حقوق العرب والاهتمام بشئونهم المختلفة . وكان صعود الحزب الشيوعى فى الوسط العربى شيئاً كافياً لشن حملة من جانب جهاز المخابرات ضد العرب . وأعقب ذلك حركة نفى واعتقال على نطاق واسع . ويلاحظ أن قوة الحزب تراجعت عقب انحسار قوة الأحزاب الشيوعية العربية بسبب موقفها المتغير من الحركة القومية ومن جمال عبد الناصر . ورغم استرجاع الحزب لقوته فى فترات لاحقة إلا أنها لم تصل لمستوى ما قبل ١٩٥٨ على الإطلاق (١٢).

والحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد الذى يعمل بين عرب ١٩٤٨ منذ قيام الدولة العبرية ويضم نسبة كبيرة من العرب بين أعضائه ، وله فروع فى كل القرى والمدن العربية، كما أن له سلسلة من الصحف كالإتحاد (نصف أسبوعية) والجديد وهى مجلة أدبية شهرية ، والغد وهى مجلة للشباب . ويعتبر الحزب الشيوعى الحزب الرئيسى الذى دافع عن حقوق العرب فى البلاد ، وسبق له تبنى قضايا لعرب ١٩٤٨ ، مما أدى لزيادة تأييده فى الأوساط العربية لدرجة أن البعض وصفه عام ٥٦و١٩٥٧ بالناطق الرسمى باسم العرب أمام الرأى العام الإسرائيلي ، بينما أطلق على كل من يعارض النظام بأنه "شيوعى" (١٣) .

وتأسست حركة الأراض عام ١٩٦٠ بعد إنفصال الناصريين عن الجبهة الشعبية لتصبح أول تنظيم قطرى يعبر عن الحركة القومية داخل أراضى ١٩٤٨ . ودامت الحركة ثلاث سنوات إلى أن اعتبرتها المحكمة العليا الإسرائيلية تنظيماً مخالفاً للقانون . وجاء قيام حركة الأرض إثر حدوث إنشقاق بين القوميين والشيوعيين فى العالم العربى ، حيث توترت العلاقة بين الحزب الشيوعى وأعضاءه العرب ، مما أدى إلى إنقسام الجبهة الشعبية إلى جناحين، أولهما ضئيل وقرر مواصلة التعاون مع الحزب الشيوعى . والثانى أكبر وقرر مواصلة نشاطه بصورة مستقلة ، وإتفق أبناؤه على تأسيس حركة الأرض ، وقاموا بنشر برنامج عملها ، ثم تقدموا بطلب لإصدار صحيفة أسبوعية باسم الأرض (١٤) .

وقد أصدرت جماعة الأرض هذه الصحيفة لتعبر عنها ، لكنها اضطرت إلى تغيير إسمها أكثر من مرة ، فهى " ندى الأرض " مرة ، و " شذي الأرض " مرة أخرى ، كما كان إسم المحرر يتغير باستمرار ، وذلك حسب قانون إسرائيلي مازال سارياً فى إسرائيل ، و يسمح لكل إنسان أن يصدر نشرة مرة واحدة ، وبهذا التغيير المزدوج كان يمكن اعتبار الجريدة نشرة لمرة واحدة . وقد كانت الأعداد الثلاثة عشر التى صدرت من هذه الصحيفة كافية لإثارة غضب القائمين على الحكم حيث انتشرت انتشاراً واسعاً ، وإلى حد أن اعتبر مستشار الحكومة فى حديث نشر يوم ٣١ يناير ١٩٦٠ " أن كيان الدولة يتعرض للخطر نتيجة لنشاط تلك الجماعة " ، مهدداً باتخاذ إجراءات ضدها ، ولم يتأخر التنفيذ طويلاً إذ أن الصحيفة أغلقت بعد أسبوعين وقدم ستة من محرريها إلى المحاكمة . ويعد حظر حركة الأرض بست سنوات أعلن عن قيام منظمة جديدة مقرها الناصرة أطلق عليها " إتحاد الأكاديميين العرب " وكانت تهدف إلى الحفاظ على الثقافة العربية والدفاع عن حقوق العرب ، ونظراً لأن المنظمات الأكاديمية كانت مفتوحة لإنضمام العرب ، فقد تم تفسير نشأة هذه المنظمة على قاعدة العمل الوطنى (١٥) .

وجدير بالذكر أنه فى مطلع عام ١٩٦٤ أرسلت حركة الأرض مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها أن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تراجع نسبة التعليم

فـى الوسـط العـربى ، وأن نسـبة الـنجاح فـى المـدارس العـربية لا تـتجاوز ٤ أو ٥٪ ، وأوضحت المذكرة أن هذا التراجع سببه :

- تدخل رجال الحكم العسكرى فى اختيار المدرسين دونما اعتبار لكفاءتهم العلمية ، أو لما يقدمونه من خدمات .

- عدم وجود مدارس كافية يوازى الازدياد المطرد فى عدد المواطنين .

- النقص الشديد فى الكتب والمختبرات والتجهيزات والخرائط والمكتبات .

- هناك بعض الموظفين المسئولين الذين يستغلون وظائفهم ، فيقومون بنشر الكتب المتدنية مستهدفين من ذلك الربح من جانب ، وتسميم عقلية الجيل الجديد من جانب آخر .

- هناك خمس مدارس ثانوية عربية فقط فى إسرائيل (١٦) .

ووفقا لشهادة أحد مؤسسى الحركة أنه قد أعلن عن تأسيسها فى ٣١ أغسطس ١٩٧٢ وذلك بالتزامن مع قيام السلطات الإسرائيلية بحملة اعتقالات واسعة ضد أعضائها ، لكن الحركة تمكنت من خوض أول معركة انتخابية محلية عام ١٩٧٣ ، وجاءت نشأة الحركة لسببين : الأول هو الرغبة والحاجة للمشاركة الجماهيرية فى النضال الوطنى الفلسطينى المناهض والمتجسد فى منظمة التحرير الفلسطينية . والثانى هو ضرورة إبراز شكل تنظيمى يؤطر هؤلاء الأعضاء . وقد نظمت الحركة أول تظاهرة لها يوم إعلانها ، ورفعت شعارات معبرة عن الحاجات الوطنية ، وسعت باستمرار للتصدى لمحاولات إسرائيل لتهويد المناطق العربية (١٧) .

وبصفة عامة فإن فعالية الأحزاب السياسية العربية تتحدد بمدى قدرتها على تحقيق المساواة بين العرب واليهود على أساس الاعتراف بالعرب كأقلية ثقافية ، ويمكن التدليل على هذه الفعالية من خلال قدرة هذه الأحزاب على استثمار الصوت العربى فى

الانتخابات الإسرائيلية . تذكر بعض المصادر أن نسبة المشاركة العربية فى التصويت فى انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩ كانت حوالى ٧٩٫٣٪ ممن لهم حق التصويت ، وقد توزعت هذه الأصوات إلى : ٥١٫٧٪ للأحزاب العربية و٢٢٫٢٪ للحزب الشيوعى، وتوجهت النسبة الباقية للحزب الاشتراكى مابام (١٨) .

ويرى البعض أن مشاركة العرب فى الحياة السياسية والانتخابات كانت تتم من خلال الارتباط بالقوى السياسية الإسرائيلية ، وكان تصويت العرب لقوائم انتخابية تعتبر جزءاً من أحزاب إسرائيلية وليست أحزاب تمثل الأقلية العربية ، لدرجة أن مستشار سابق للحكومة الإسرائيلية قد وصف ما يحدث بأنه صراع بإسم العرب بين اليهود ولصالح اليهود (١٩) .

ويرى البعض الآخر أن تمثيل العرب فى إسرائيل عند قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ كان يندرج تحت نوعين من التمثيل : الأول قوائم عربية ذيلية أقامها حزب العمل تعمل من خلاله وتتسم بالطائفية والعائليه مثل سيف الدين الزغبي وجبرداهش معدى . وتهدف هذه القوائم التى كانت مرتبطة آنذاك بحزب ماباى إلى جلب الأصوات العربية وفق تعليمات الدائرة العربية فى الحزب . وقد حصلت هذه القوائم على ٤ـ ٥ مقاعد وظلت حتى انتخابات ١٩٧٧ . أما النوع الثانى فيتمثل فى القائمة اليهودية العربية ممثلة فى الحزب الشيوعى الإسرائيلي ذى القيادة اليهودية . وقد انقسم هذا الحزب فى أواسط الستينات إلى قسمين : الأول بقيادة ميكونس ، والثانى هو الجناح اليهودى العربى والذى كان يؤمن بالتعايش بين العرب واليهود ، وقام بدور فعال فى محاربة التفرقة والتمييز . وبعد يوم الأرض عام ١٩٧٦ تأسست الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لتصبح الإطار الذى يمثل هذه القوى وغيرها ، وقد لاقت هذه الجبهة دعماً واسعاً واستطاعت الحصول على خمسة مقاعد فى انتخابات الكنيست (١٩٧٧) ولأول مرة فى تاريخ الحزب (٢٠) .

وفى عام ١٩٦٥ حاولت حركة الأرض التى ناضلت ضد التمييز وأسرلة العرب فى إسرائيل ، حاولت حمايتهم وإبراز حقوقهم فى خوض الانتخابات ، لكن لجنة الانتخابات ومحكمة العدل العليا رفضتا ذلك بحجة أن ذلك يهدد أمن الدولة . وفى عام ١٩٨٤ تأسست الحركة التقدمية فى الناصرة من جانب بعض الأكاديمين العرب وتحالفت معها حركة " الترنيتيثا " أى " البديل " اليهودية لتشكلا القائمة التقدمية للسلام. وقد واجهت القائمة مصاعب بالنسبة لمشاركتها فى الانتخابات إلا أن المحكمة أقرت بنسبة ٢ـ ٣ حقها فى المشاركة ، وقد حصلت فى الانتخابات ـ وعلى عكس كل التوقعات ـ على مقعدين فى الكنيست ، وبذلك أصبحت قوة سياسية معارضة ، ومنذ المراحل الأولى كان هناك خلاف بين قيادة القائمة إلى أن تم التوصل إلى حل وسط وانتخاب محمد المعيارى رئيساً لها وكان محامياً وطنياً ناجحاً فى مجال عمله ، لكنه لم يكن سياسياً ناجحاً ، ومن ثم يعتبره الكثيرون المسئول عن انهيار الحركة لعدم وجود خبرة سياسية أو تنظيمية لديه . وفى انتخابات ١٩٨٨ خسرت القائمة التقدمية مقعداً واحداً ، وفى انتخابات ١٩٩٢ لم تحصل على تمثيل ، فقد اختفت القائمة من الساحة البرلمانية وتبعثرت أصواتها ودب الانقسام بين صفوفها (٢١).

وفى عام ١٩٨٤ سمح حزب العمل للعرب بانتخاب ممثليهم من الوسط العربى ، وتم انتخاب عبد الوهاب دراوشه وكان نقيباً للمعلمين العرب كمفتش فى وزارة المعارف ، وقد انصب نقده سياسات الحكومة خلال فترة الانتفاضة بعد أن أمر اسحق رابين بتكسير عظام الفلسطينيين وسفك دمائهم . وفى ٢١ فبراير ١٩٨٨ أقيمت مظاهرة السلام ، حيث تظاهر فيها ما يقرب من خمسين ألف متظاهر من جميع قرى السلام عرباً ويهوداً ، وعندئذ أعلن الدراوشة انسحابه من حزب العمل (حيث اعتبره حزباً للقتل) وفى أبريل من نفس العام ، وباشتراك ثمانيمائه شخصية سياسية ، تم الإعلان عن تأسيس الحزب الديمقراطى العربى كأول قوة عربية تخوض الانتخابات على هذا الأساس ، يهدف الاحتجاج على قمع أبناء الشعب الفلسطيني وعلى سياسة التمييز والتفرقة ضد الأقلية

العربية فى إسرائيل ، وخاض الحزب انتخابات ١٩٨٨ وحصل على مقعدين ، وكان ذلك مفاجأة لهؤلاء الذين لم يتوقعوا فوز حزب عربى (٢٢) .

أما الحركة الإسلامية فترى قياداتها أنها ولدت فى واقع منقطع الصلة بالعالم العربى والإسلامي ، وكان أمامها خياران : إما أن يصبح عرب إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الحضارة والثقافة والفكر الإسرائيلي . وإما أن يصبحوا من ناحية مدنية مواطنيين فى الدولة العبرية يحترمون مبادىء المواطنة ويعملون من خلال قانون الدولة وفى نفس الوقت يحافظون على دينهم وحضارتهم وعروبتهم ووطنيتهم وقوميتهم . وكان الخيار الثانى هو المرجح . وترى الحركة العربية للتغيير أن الشعب الفلسطيني عبارة عن مثلث: قاعدته القوية هم الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والضلع الثانى والطويل فيه يتمثل فى فلسطينى الشتات ، أما الضلع الثالث والأقل أهمية فهم عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل أى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر . ولكن بدون هذا الضلع لا يكتمل المثلث . وانطلاقاً من ذلك فإن الحركة ترى أن عرب ١٩٤٨ جزءاً من الشعب الفلسطينى ، وترى أنه خلال الخمسة عشر عاماً (٨٠ ١٩٩٥) كان هناك مطلبان لعرب ١٩٤٨ هما : السلام والمساواة ، وأحياناً يسبق أحدهما الآخر نظراً للتغيرات المحلية والإقليمية ، ففى غضون الانتفاضة ـ مثلاً تراجع مطلب المساواة وأصبح المطلب السياسى الوطنى بإقامة دولة فلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هو المطلب الأساسى ، لكن الوضع تغير بعد ذلك فقد أبرزت نتائج إتفاقية أوسلو مطلب المساواة كمطلب أولي ، لأن المواطن العربى اعتبر أن عربة الحل للقضية الفلسطينية قد وضعت على السكة وبدأت السير فى هذا الإتجاه . إن غالبية نشاط عرب ١٩٤٨ ـ هكذا ترى الحركة ـ الآن تتمحور حول ضمان حقوقهم المدنية ، وحول رأب الصدع أو تضييق الفجوة بين الوسط العربى واليهودى (٢٣) .

ويبدو أن دعم منظمة التحرير الفلسطينية من جانب بعض التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ والتأكيد على البعد القومى يرجع إلى موقف براجماتى أكثر منه موقفاً

أيديولوجيا، لأن عرب ١٩٤٨ يقبلون الحل الوسط والتسوية السياسية المرحلية ، خاصة إذا كانت هناك إمكانية لحل أزمتهم التى تتمثل فى التمييز والاضطهاد القومى.

وترفع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة شعار السلام والمساواة ، وترى أنه لا يمكن أن تكون إسرائيل ديمقراطية ، وهى لإنزال تدوس على كرامة أكثر من مليونى فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، واللاجئين ، ولا تزال تستثنى ١٨٪ من سكانها العرب . ومازالت عملية مصادرة أراضى عرب ١٩٤٨ مستمرة ، و لازال التمييز ضد الطلبة والخريجين من الجامعات قائماً ، فهناك ما يقارب ثلثمائة ممن يحملون درجتى الماجستير والدكتوراه يعمل قسم منهم فى غير اختصاصه ، ويُسجَّل ٤٠٪ منهم كعاطلين عن العمل . والجبهة تطالب بالمساواة الكاملة بين العرب واليهود (٢٤) .

وعلى أية حال فإن مشاركة العرب فى انتخابات الكنيست كانت عالية نسبيا حتى انتخابات الدورة السابقة فى ١٩٦٩ ، فقد وصلت مشاركتهم فى الفترة ٤٩ـ ١٩٦٦ إلى ٨٠ ـ ٩٠٪ ، لتنخفض بعد ذلك بشكل ملحوظ ، حيث وصلت إلى ٦٨ـ ٧٤٪ وذلك فى الفترة ٧٣ـ ١٩٩٢ . وبعد انتخابات الكنيست السابقة بدأ هبوط تدريجى فى التصويت للأحزاب الصهيونية والأحزاب العربية التابعة لها . ففى انتخابات الكنيست العاشر مثلاً ـ تدهورت نسبة التصويت العربى إلى أقصى حالات التردى ، فلم تصل إلى ٧٠٪ ، وقد يرجع ذلك إلى حملات المقاطعة التى نظمتها بعض القوى والتنظيمات فى القرى العربية مثل أم الفحم (حيث منشأ حركة أبناء البلد) التى تدنت فيها نسبة المقترعين إلى ٥٠٪ بفعل حملة المقاطعة ، وبلدة الطيبة التىشهدت نشاط حركة النهضة ، وكانت نسبة التصويت فيها ٤٨٫٥٪ على أكثر تقدير (٢٥) .

وفى انتخابات الكنيست الثانى عشر ١٩٨٨ كانت النسبة متدنية أيضا رغم أن العرب كان لهم ثلاث قوائم ، فقد أضيف إلى القائمتين السابقتين :حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام) والقائمة التقدمية للسلام ، ممثل لقائمة عربية جديدة هى الحزب

الديمقراطي العربي بقيادة عبد الوهاب دراوشة ، وأصبح بذلك للعرب ثلاثة مقاعد، رغم ذلك فقد كانت المشاركة متدنية (٢٦) .

ويمكن تقسيم الناخبين العرب في هذه الفترة (أي حتى ما قبل انتخابات ١٩٩٦) إلى ثلاث معسكرات أساسية هي :

١. الذين صوتوا للأحزاب الصهيونية والقوائم العربية المرتبطة بها .

٢. الذين صوتوا للأحزاب اليهودية العربية المعادية للصهيونية ، مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

٣. الذين صوتوا للأحزاب أو الحركات العربية .

لقد ظلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، وبعدها القائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي ، في معسكر المعارضة خارج الائتلاف الحكومي القائم على أساس يهودي حتى الانتخابات الثالثة عشر عام ١٩٩٢؛ حيث بات من المستحيل تشكيل ائتلاف بزعامة رابين دون الحصول على الدعم من أعضاء الكنيست المحسوبين على الأحزاب العربية . وقد أعطت نتائج الكنيست الثالثة عشرة – ولأول – مرة قوة ملموسة للأحزاب العربية للتفاوض مع حزب العمل حول المطالب السياسية والمدنية للأقلية العربية . ورغم أن هذه كانت البوابة الحقيقية لفعالية التنظيمات السياسية العربية ، إلا أن الأعضاء العرب لم يحظوا بمكانة الشركاء المتساوين في الائتلاف، فقد اشترط عليهم حزب العمل أن يقدموا الدعم من خارج الائتلاف ، وبهذا لم تعط الشرعية الكاملة للأعضاء العرب ومن صوتوا لهم ، وظلت المؤسسة الإسرائيلية تعتبر العرب خارج إطار القرار السياسي في إسرائيل مع إضفاء الشكوك على شرعية الأحزاب العربية والصوت العربي بشكل عام . لكنها على كل حال كانت البداية لفعالية الأحزاب العربية في مجال التأثير على السياسات الإسرائيلية ، بعد أن ظلت لفترة طويلة دون هذا المستوى من التأثير وبعد أن كانت التنظيمات المدنية أكثر منها قدرة على التأثير (٢٧) .

لقد صاحب هذا التغيير الذى طرأ على فعالية الأحزاب العربية عدد من الظواهر، أهمها انخفاض التصويت للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، حيث فقدت ما يقرب من ١٠٪ من أصواتها ومقعداً فى البرلمان فى انتخابات ١٩٩٢ مقارنة بانتخابات ١٩٨٨ (أو ١٩٨٤)، وهى أقل نسبة وصلت إليها الجبهة منذ انشقاق القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) فى عام ١٩٦٥، وكذلك خسرت القائمة التقدمية نصف مؤيديها وكل مقاعدها (مقعدين) مقارنة بانتخابات ١٩٨٤، وثلثهم ونصف المقاعد مقارنة بانتخابات ١٩٨٨. وفى المقابل ارتفعت أصوات الحزب الديمقراطى العربى بنسبة ٣٠٪ تقريباً فى انتخابات ١٩٩٢ مقارنة بانتخابات ١٩٨٨ وزادت مقاعده بنسبة النصف حيث أصبح له مقعدان مقابل مقعد واحد فى ١٩٨٨. كذلك ارتفعت نسبة التصويت العربى للأحزاب الصهيونية بنسبة ١١٪. فقد بلغت نسبة هذا التصويت ٥٨٫٨٪ فى ١٩٩٢ مقابل ٤٧٫٧٪ فى ١٩٨٨. وكان هذا الارتفاع ملحوظاً بالنسبة للأحزاب الدينية واليمينية العلمانية، فقد ارتفع التصويت للأحزاب الدينية اليهودية بنسبة ٦٪ فى انتخابات ١٩٩٣، حيث كانت هذه النسبة ٤٪ فى عام ١٩٨٨، ووصلت فى ١٩٩٢ إلى ١٠٫٢٪. وكان الارتفاع بالنسبة للأحزاب اليمينية العلمانية حوالى ٢٪، أى أن نسبة الأصوات ارتفعت من ٧٫٣٪ فى ١٩٨٨ إلى ٩٫٥٪ عام ١٩٩٢. وبشكل إجمالي فقد ارتفعت نسبة التصويت للأحزاب الدينية واليمينية العلمانية من ١١٫٣٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٩٫٣٪ عام ١٩٩٢. والجدير بالذكر أن أكبر ارتفاع كان لحزب شاس حيث تضاعف حوالى عشر مرات، ويعود ذلك إلى حصول شاس على وزارة الداخلية، وهى المسئول المباشر عن الميزانيات والمجالس المحلية العربية، فقد كانت هناك إتفاقيات غير رسيمة بين شاس وعدد من رؤساء المجالس العربية لتقديم الدعم للحركة (حركة شاس) فى الانتخابات مقابل الدعم المالى والخدمى للمجالس البلدية والمحلية العربية. كذلك استغلت شاس الناخب العربى بإعطائه وعوداً لحل مشاكله الشخصية، مثل منح تراخيص البناء وتوفير الوظائف وتأجيل تنفيذ هدم البيوت. وقد ساعد على ذلك فى ١٩٩٢ بروز توجه لدى عرب ١٩٤٨

يدعو للإندماج في الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها على المستوى الفردى مما قوى المصلحة الذاتية لدى العرب في إسرائيل ، فبدأ كل شخّص يبحث أو يفتش عن أفضل السبل لحل مشاكله ، حتى لو كان ذلك من خلال الأحزاب الصهيونية . وكان على الأحزاب العربية التي تريد كسب التأييد العربى - بالتالى - أن تتبنى هذا التوجه (٢٨) .

وبالفعل فقد أصبح هذا التوجه ملموساً لدى الأحزاب العربية على صعيد الحركة ، ففى أعقاب انتخابات ١٩٩٢ قدمت الأحزاب العربية ، والمجالس العربية المحلية ، مذكرة إلى حكومة العمل - آنذاك - تضمنت شروطها لدعم الحكومة في الكنيست ، وكانت هذه الشروط متمثلة في :

١. المطالبة باستحداث دائرة خاصة في وزارة المعارف الإسرائيلية تكون معنية بالتعليم العالى عند " العرب" ، بما يعنى إنشاء جامعة خاصة بالطلبة العرب في إسرائيل ، ويرى بعض اليهود في هذه الجامعة - إن هى أنشئت - بؤرة يكرس فيها الطلبة العرب جزءاً كبيراً من وقتهم للنشاط السياسى والتظاهر والإضراب والاحتجاج على ما يجرى ، وصولاً إلى المطالب العربية في حقوقهم بما ينطوى عليه ذلك من المطالبة بتغيير هوية الدولة العبرية .

٢. مطالبة الحكومة بتسوية مشكلات آلاف البيوت العربية المهددة بالهدم بدعوى أنها مبنية بدون تراخيص ، بما فيها تجمعات عربية كاملة غير معترف بها ، ويقدر عددها بحوالى أربعين قرية عربية محرومة من كل أنواع الخدمات ، لأنها غير معترف من قبل الدولة .

٣. مطالبة الحكومة بإلغاء مشروع النجوم السبع في وادى عار ، والذى يرمى إلى إقامة مستوطنات يهودية في إطار تهويد المنطقة ذات الكثافة العربية . ويندهش بعض اليهود من ذلك لأنهم يرون أن العرب بدأوا يطالبون بوقف الاستيطان حتى داخل

إسرائيل نفسها ، ويرون أن في هذا مساساً خطيراً بأحد أبرز المبادىء التى قامت عليها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل .

٤. المطالبة بإجراء مسح للأماكن الإسلامية المقدسة بما فيها تلك الواقعة في القرى العربية والتى هدمتها القوات العسكرية الإسرائيلية في ١٩٤٨ . ويرى بعض اليهود أن الهدف من هذا المسح هو إعادة تحديد مواقع المساجد والعمل على ترميمها ، الأمر الذى يمكن أن يستدرج أموالاً سعودية وإسلامية ، كما هو مسجد سيدنا على بن أبى طالب في هرتسليا ، ومسجد حسن بيك في جنوب تل أبيب . ويستدلون على خطورة هذا المطلب الذى يعنى التحرك العربى والإسلامي بالإشارة إلى قضية مسجد حطين ، حيث تبذل الجهات العربية في إسرائيل جهوداً حقيقية لإعادة بنائه نظراً لما له من مغزى تاريخى إسلامي هام . وبالتنبيه إلى أنه في هذا المكان تمكن العرب من إلحاق الهزيمة بدولة الصليبين ، وبالتالى فإحيائه معناه دعوة اليهود إلى استخلاص العبرة من هذه الواقعة التاريخية الهامة ، وكيف أنها لازالت وبعد مرور مئات السنين تحتل موقعاً بارزاً في ذاكرة المسلمين العرب ، يستمدون منها قوة معنوية في صراعهم مع إسرائيل وفي تغذية قناعتهم بحتمية الانتصار عليها ، على غرار انتصارهم على الصليبيين .

٥. المطالبة بإنشاء دائرة عربية مستقلة في وزارة المعارف والاعتراف بالكلية الإسلامية في أم الفحم ، وهو ما يرى فيه اليهود خطوة على طريق فصل عرب ١٩٤٨ عن الدولة العبرية في المجال التعليمى ، بكل ما تفتحه هذه الخطوة من آفاق ثقافية وسياسية ، وباعتبارها في الوقت نفسه خطوة لإقامة جامعة " أزهر إسلامي " داخل إسرائيل (٢٩) .

وأيا كان موقف القيادة الإسرائيلية من المذكرة العربية ، فإنها تبقى مؤشراً على أن العرب بدأوا يستغلون قوتهم الانتخابية في منحى سياس لا يعوزه الوضوح . وهو ما تأكد

نسبياً فى برامج الأحزاب العربية فى انتخابات١٩٩٦ ، فالحزب الديمقراطى العربى ، والذى يرى أنه يحمل تطلعات وآمال الجماهير العربية داخل إسرائيل ، والتى يرى أن لها الحق الكامل فى المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار وتنفيذه ، وهو يعتمد النهج الديمقراطى فى العمل السياسى ، ويعمل على توحيد القوى العربية لتصبح قادرة على التأثير فى السياسة الإسرائيلية ، يرى أنه الإطار السياسى لترجمة الثقل الهائل لعرب ١٩٤٨ ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً . وفى هذا تتفق ـ جل ما لم يكن كل الأحزاب العربية ، كما تتفق برامجها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تتفق حول جملة من المطالب فى هذه المجالات ، من أهمها توسيع الخرائط الهيكلية للمدن والقرى العربية والاعتراف بالقرى غير المعترف بها ، وتصنيع القرية والمدينة العربيتين ، ورفع مكانة المرأة العربية ، وتعيين مسئولين عرب فى المكاتب والوزارات المختلفة ، وإقامة جامعة فى الناصرة عاصمة الجليل ، ومنع مصادرة الأراضى إلغاء ضريبة الأملاك ، وحل قضايا الوقف والمقدسات الإسلامية ، وتحسين مستوى الخدمات فى الوسط العربى ، ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمواطن العربى، وتعديل القوانين المجحفة بالمواطن العربى (٣٠) .

لكن هناك أحزاب تميزت برامجها وطرحت رؤى أكثر تبلوراً فيما يتعلق بحقوق المساواة والإندماج فى الدولة الإسرائيلية والاعتراف بالأقلية العربية ، منها ما طرحه التحالف التقدمى الذى يضم : الحركة التقدمية للسلام ، وحركة نداء الوفاق ، وحركة المستقلين ، من حيث العمل فى سبيل تحقيق المساواة التامة للجماهير الفلسطينية فى إسرائيل فى جميع المجالات ، والعمل على أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها ، وأن تكون دولة دستور ونظام يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين العرب دون تفرقة أو تمييز. والتأكيد على أن أبناء الأقلية العربية داخل إسرائيل هم أصحاب الوطن الأصليين وأن حق المواطنة الكامل لهم هو حق أساس وليس منحة من الأكثرية اليهودية . وكذلك فى طرح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، حيث طالبت فى

برنامجها الانتخابي بالاعتراف بعرب ١٩٤٨ كأقلية قومية ، وإلغاء سياسة التمييز والقهر القومي في كل المجالات والمساواة الكاملة في الحقوق للمواطنين العرب ، وإقرار دستور للدولة يحمي ويضمن الحقوق الأساسية للمواطن العربي . ثم هناك التجمع الوطني الديمقراطي والذي طالب بتحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية تكون دولة مواطنيها العرب واليهود ، والعمل على إلغاء التفرقة العنصرية وكافة الممارسات التي تكرس صهيونية إسرائيل وتكرس واقع التمييز، والاعتراف بالعرب كأقلية تتمتع بكافة حقوق الأقلية القومية المنصوص عليها في الوثائق الدولية ، أو الاعتراف بحق الأقلية العربية في إدارة شئونها الذاتية في القضايا التي تميزها عن بقية المواطنين وعلى رأسها قضية التربية والتعليم (أي الحكم الذاتي الثقافي) (٣١) .

ولعل مرجع هذا التميز هو التركيز على المبادىء الأساسية لموقع الأقلية العربية في الدولة العبرية من خلال الحديث عن طبيعة الدولة العبرية ومنظومة القوانين التي تضمن للعرب حقوقهم ، وعلى الشكل التنظيمي لعلاقة المواطنين العرب بالدولة ، وليس على مجرد سياسات أو ممارسات تتعلق بمعالجة مشاكل حياتية عابرة . هذا التوجه كان أكثر تبلوراً في انتخابات ١٩٩٩ حيث نلمس إتفاقاً واسعاً بين برامج القوائم العربية الثلاث : برنامج القائمة العربية الموحدة ، وبرنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطي ، على هذه المبادىء الأساسية ، والتي تمثلت في :

١. الاعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية لها كامل الحقوق في جميع المجالات ، ولها حق المساواة في الحقوق القومية والمدنية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، وتتمتع بكافة حقوق الأقليات القومية المنصوص عليها في المواثيق الدولية .

٢. تحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية هي دولة كل مواطنيها ، وإلغاء كافة أشكال التمييز ، والعمل على إقرار دستور للدولة يضمن المساواة التامة للعرب مع غيرهم من اليهود .

٣. الاعتراف بحق العرب في إدارة شئونهم الذاتية في قضايا التعليم والثقافة ، وحقهم في المشاركة في كل ما يمس حياتهم (٣٢) .

٤. وبالتالي إذا كانت فعالية الأحزاب العربية في الفترة الماضية ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٩ قد أفضت إلى مجموعة من المكاسب البسيطة التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطن العربي ، فإن انتخابات ١٩٩٩ قد مثلت منعطفاً هاماً في مسار تطور الوسط العربي . لقد تمخضت الجهود السابقة عن بعض المكاسب والتي يراها البعض تصب في منحنى " الأسرلة " ، وأهمها :

- ارتفاع متدرج في مستوى معيشة الوسط العربي بإسرائيل مقابل تدهور متدرج بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ منتصف الثمانينات ، دون أن يتزامن مع ذلك أو يواكبه تكوين وتطور اقتصاد عربي مستقل أو شبه مستقل، وإنما من خلال عملية إندماج غير متوازنة وغير متساوية في الاقتصاد الإسرائيلي .

- تصاعد الوعي الفردي والمؤسسي لدى العرب بالحقوق الكامنة بالمواطنة الإسرائيلية ، وازدياد التطلع إلى ممارسة هذه الحقوق مع ارتفاع مستويات التعليم والتنظيم وتمايز الوظائف الاجتماعية .

- تبلور علاقة فلسطينية فلسطينية يتميز فيها الطرف الذي حظي بشكل من المواطنة الإسرائيلية بعدد لا بأس به من الحقوق والامتيازات من ناحية ، وتبلور سياسة فلسطينية تعبر عن اندفاع المواطن الفلسطيني نحو الأسرلة سياسياً باعتبارها أداة ضرورية لخدمة عملية السلام من ناحية أخرى .

- التأثير المتزايد لوسائل الإعلام الإسرائيلية في إعادة إنتاج الفضاء الإسرائيلي بكل بيت عربي ، وأهمية هذا التأثير تتجه نحو الارتفاع ، ومع أن هناك وسائل مماثلة عربية إسرائيلية ، فإن التعاطي مع وسائل الإعلام الإسرائيلية ومصطلحات خطابها السياسي والثقافي والترفيهي في تزايد مستمر ، ويتجه في الوقت ذاته نحو الهيمنة الثقافية .

وقد بدت عملية الأسرلة في أبرز صورها في المجال السياسي من خلال سعي الوسط العربي ممثلاً في أحزابه من أجل زيادة الفاعلية والتأثير في المعادلة السياسية ، وإن كان هذا التوجه مفهوماً بالنسبة للأحزاب العلمانية ، فان الجديد فيه هو دخول الحركة الإسلامية هذا التوجه وفقاً لمنطقها الخاص متخلية بذلك عن جزء من شعارها "الإسلام هو الحل". رغم ذلك فقد أفرز هذا التوجه ، كما تبلور في انتخابات ١٩٩٩ ، معطيات جديدة جسدها الإتفاق العام على جملة المطالب السياسية المذكورة سابقاً والتي تتعلق بالمبادىء الأساسية ، وتمثلت في بلورة الخطوط العامة التي تحكم مستقبل الأقلية العربية : ولذلك فإن مساومات قادة الوسط العربي مع باراك تمحورت حول مساعيهم لتضييق الفجوة بين العرب واليهود كمقدمة لحصولهم على كافة حقوقهم كأقلية ثقافية . إن نجاح هذه القيادات في الحصول على مكاسب من حزب العمل قبل انتخابات ١٩٩٩ وهو ما مثل تحدياً للمظلة الصهيونية ؛ ومد هذا التحدي على استقامته بعد الانتخابات للخروج بالمطالب العربية من العباءة الصهيونية كأساس لتحقيق المساواة والدمج الثقافي والسياسي في السياسة الإسرائيلية وإخضاعها لطموحات الوسط العربي نفسه . هوالمعادلة التي سوف تحكم تلك الطموحات مستقبلاً والتي يتمثل مضمونها في " أنه إذا كانت عملية الأسرلة قد أملتها الظروف الاجتماعية والسياسية التي مر بها هذا الوسط خلال تطوره بعد عام ١٩٤٨ ، وصارت واقعاً يصعب تغييره ، ثم أتت تسوية أوسلو لتكرس هذا الواقع وتدفع الجميع نحو اعتناقه ، فإن تغير الأطر الحاكمة لتلك العملية وفرض أطر جديدة نابعة من المصالح والأهداف العربية ، هو المحدد

الحاكم لتفاعلات قوى هذا الوسط العربى مع القوى الصهيونية " . ووفقاً لمضمون هذه المعادلة فإنه ليس هناك انفصال موضوعى بين مساعى الحصول على المساواة والإندماج فى الدولة الإسرائيلية من جانب ، وعمليات الحفاظ على الخصوصية الحضارية والثقافية للوسط العربى داخل إسرائيل من جانب آخر . لقد تغيرت الأطر الحاكمة وتم فرض أطر جديدة ، فقد دخل الحياة السياسية عبر الكنيست قوتان جديدتان هما الحركة الإسلامية (بالتحالف مع الحزب الديمقراطى العربى) والتجمع الوطنى الديمقراطى (بالتحالف مع حداش) ، وهو مؤشر لنمو الوعى السياسى . وأصبح الصوت العربى يذهب للأحزاب العربية بعد أن ظل طويلاً يذهب للأحزاب الصهيونية ، فقد حصلت الأحزاب العربية فى انتخابات ١٩٩٩ على حوالى ٧٤٫٥٪ من الأصوات العربية (مقابل ٢٥٪ للأحزاب الصهيونية) ، هذه النسبة كانت ٧٠٪ فى انتخابات ١٩٩٦، وكانت ٤٨٪ فى انتخابات ١٩٩٢ . ومعنى ذلك أنه إذا كانت الأسرلة قد تواكبت مع ارتفاع نسبة التصويت للأحزاب الدينية واليمينية (الصهيونية عموماً) ،فإن هذا التوجه الجديد قد ارتبط بارتفاع التصويت للأحزاب العربية ، ومع إتفاق هذه الأحزاب على المبادىء الأساسية التى سبق ذكرها ، والتى تتمثل فى المساواة مع اليهود ، والاندماج فى الدولة ، مع الخصوصية الثقافية .

والأمر يتوقف بعد ذلك على الموقف الإسرائيلي ، حيث يرى بعض اليهود أن كل ما يمكن أن يقال عن الإندماج للعرب فى المجتمع الإسرائيلي تكذبه الوقائع ، ويعزز أنصار هذا الرأى وجهة نظرهم بالإشارة إلى مسألتين: الأولى هى النمو السكانى للعرب بما ينبىء بولادة مدن عربية موسعة تضم آلاف السكان وتعمق لديهم الإحساس بالعظمة الإقليمية بكل ما ينطوى عليه ذلك من معان .والمسألة الثانية هى تلقى الوسط العربى للمساعدات من السفارات الأجنبية والمحافل الدولية ، ومن هنا تنشأ إمكانية تنفيذ المزيد من الأعمال فى اللحظات الحرجة فى دولة إسرائيل كانفجار العنف والانتفاضة والمطالبة بالانفصال أو توافر سياقات تقود إلى الانفصال . ويضيف أصحاب هذا الرأى

أن مثل هذه السياقات تتحقق عادة ببطء ويصعب ملاحظتها ، لكن يتم تلمس نتائجها عند المنعطفات وبعد فوات الأوان . ويصل أصحاب هذا الرأى إلى قناعة تامة بأنه ، ومع الأخذ فى الاعتبار حقوق عرب إسرائيل كمواطنين فى الدولة ، علينا أن نوضح بلغة جلية بأن إسرائيل هى أولا وقبل كل شىء دولة يهودية وليست دولة لكل مواطنيها بكل ما ينطوى عليه ذلك من معنى . وعلينا أن نوضح أن دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية - أى دولة لكل مواطنيها - قبل أن تكون دولة يهودية ، لا يعنى سوى نهاية التجربة الصهيونية والكيان اليهودى فى هذه المنطقة من العالم . ويرى هؤلاء الحل فى " إحياء الصهيونية التاريخية سواء فى مجال التعليم أو التخطيط أو النشر وفرض القانون . وإذا لم يدرك يهود إسرائيل كل هذه الأمور فان التجربة الصهيونية كلها لن تكون إلا فصلاً عابراً فى تاريخ الشعب اليهودى" (٣٣) .

هناك كاتب آخر هو موشيه شارون يرى وجود مشكلة فى دولة إسرائيل إسمها "العرب الفلسطينيون" الذين لايزالون يؤكدون انتماءهم للشعب الفلسطيني - على حد تعبيره وقد لازمتهم مشكلة الهوية والانتماء منذ قيام دولة إسرائيل وجاء قرار إعفائهم من الخدمة فى الجيش بمثابة اعتراف رسمي بهذه المشكلة . ويقول شارون " إن الجيل الحالى من عرب إسرائيل تحرر مما كان أباؤه يلتزمون به ، وأول مظاهر هذا التحرر هو الموقف من مسألة الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ، والإقرار بأن الأقلية العربية فيها لا تتمتع بحقوق الأقلية الوطنية ، ومن ثم فإن هذا الجيل أصبح يطالب بتغيير طابع الدولة، وأن مطالبه هذه تحظى بتأييد أوساط سياسية وفكرية فى إسرائيل مناهضة للفكر الصهيونى ، ويقترح هذا الجيل صيغة أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها . ويرى شارون أن فى هذه الصيغة استجابة ذكية لفكرة إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية ، كما دعت إليها منظمة التحرير الفلسطينية ، أى دولة يلغى فيها قانون العودة (الخاص باليهود) وتنتفى فيها إمكانية أن تكون إسرائيل دولة للأغلبية اليهودية وسيصبح العرب هم الأغلبية وهم الذين يحددون طابعها . ولا يرى شارون مانعاً من أن تكون إسرائيل

دولة لكل مواطنيها بشرط أن يلتزم العرب بكونها دولة عبرية ، تكون لغتها واحدة هى العبرية ، ولها جهاز تعليمى واحد هو العبرى ، و أن تكون الثقافة التى ينمو عليها المجتمع هى العبرية . ويقول شارون إنه لو اتبعت الدولة منذ قيامها مثل هذه السياسة وألغت مظاهر انتماء العرب لمحيطهم الفلسطينى العربى لانتهت المشكلة . ويشير شارون إلى حقيقة خطر الوجود العربى فى إسرائيل ؛ فالعرب يشكلون ٢٠٪ من سكان الدولة وتكاثرهم الطبيعى هو الأعلى فى العالم ، إذ يزيد على ٣٫٥٪ ، وفى النقب يصل ٤٫٥٪ أى أنهم يضاعفون عددهم كل عشرين عاماً ، وهم مجموعة سكانية شابة أو فتية وذات قدرة انتخابية تستطيع أن تستحوذ على عشر أعضاء الكنيست ما لم يكن أكثر. ويتحدث شارون عن تمركز العرب فى ثلاثة تجمعات رئيسية : فى الجليل الغربى حيث المشاعر القومية أكثر تأججاً ، وفى المثلث حيث السيطرة للحركة الإسلامية والتكاثر الطبيعى أعلى منه فى الجليل ، والتجمع الثالث فى النقب حيث التكاثر العالى والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضى . ويحذر شارون من خطر الاعتقاد بأن بدو النقب يختلفون عن باقى عرب إسرائيل ، ويقول "إن خدمتهم فى الجيش الإسرائيلي سببها البحث عن الرزق وليس حباً فى الدولة ، فالبدو فلسطينيون بكل معنى الكلمة " . كما يشير إلى أن التيار الإسلامي قد عرف طريقه إلى الوسط العربى وأحدث تغييراً واسعاً فيه . ويرى شارون أن الالتفاف على المطالبة العربية بالمساواة التامة ينبغى أن يركز على ثلاثة أبعاد: البعد الثقافى ، والبعد السكانى ، والبعد الإسلامي بحيث لا يسمح لعرب إسرائيل بأدنى حرية فى هذه الأبعاد (٣٤) .

وهناك من يطرح فكرة الحكم الذاتى للوسط العربى (كلود كلاين عميد كلية الحقوق بالجامعة العبرية سابقاً) لا كخطوة نحو المساواة ، وإنما من أجل تجنب معركة المساواة مع الوسط اليهودى بإسرائيل ، وهى معركة لابد أن يعاد فيها طرح قضية الطابع الصهيونى للدولة الإسرائيلية والمميز لتطورها (٣٥) .

وعموماً فإن رد الفعل الإسرائيلي قد ظهر واضحاً في نوفمبر ١٩٩٩ عندما قدم محمد بركه رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش " في الكنيست مشروع قانون أساسي لمساواة الجماهير العربية باليهود حيث آثار ذلك ردود فعل غاضبة على الساحة السياسية خصوصاً من جانب اليمين ، وتلقى رئيس الكنيست توصيتين قضائيتين بشطب الاقتراح لكونه يتعارض مع كون الدولة يهودية . وشنت صحيفة معاريف حملة تحريض ضد عرب إسرائيل (٣٦) . وباختصار فإن عوامل الدفع في إتجاه صالح العرب أكبر بكثير من العوامل التي يمكن أن تعرقل .

ثانياً : التسوية واحتمال قيام الدولة الفلسطينية في المستقبل :

رغم أن دور عرب ١٩٤٨ في التسوية يعد متواضعاً وغير مباشر ، إلا أن تأثير التسوية على مستقبل الأقلية العربية في إسرائيل قد يبدو كبيراً نسبياً . وبغض النظر عما فعله عرب ١٩٤٨ أو ما يمكن أن يفعلوه بخصوصش القضية الفلسطينية بصفة عامة ، فإن عملية التسوية كانت دائماً على أجندة التنظيمات السياسية العربية، ولنأخذ مواقف هذه القوى السياسية في الآونة الأخيرة (في انتخابات ١٩٩٦ وانتخابات ١٩٩٩) كمثال ، لكن في البداية وقبل الحديث عن هذه المواقف يجب التأكد على أن ثمة روابط عضوية بين بعض هذه التنظيمات ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فعلى سبيل المثال تعتبر حركة أبناء البلد نفسها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية بل وامتداداً لقيادتها ، وقد بدأ الانتماء لحركة أبناء البلد من الجامعات والسجون ، وكان معظم أعضائها ينتمون فردياً ـ وليس من خلال أبناء البلد ـ إلى الفصائل الفلسطينية ، وبهذا كانت عضويتهم مزدوجة . وقد دفعت الحركة ثمناً باهظاً لقاء اعتبارها لنفسها امتداداً لتيارات منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتبارها لنضالها كجزء من نضال المنظمة ، وإتهم أعضاء الحركة بنقل الانتفاضة داخل إسرائيل بأمر من عرفات وجورج حبش (٣٧) .

وثمة إجماع لدى الجماهير العربية في إسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ، ويؤيد هذا المطلب ما بين ٨٠و٩٠ ٪ من عرب إسرائيل ، وهذا هو السقف الذى تقف تحته غالبية التنظيمات السياسية العربية التى تؤيد إتفاق أوسلو . لكن هناك تنظيمات لا تؤيد اتفاق أوسلو أو ترسل عليه تحفظات وانتقادات عديدة مثل حركة أبناء البلد ، وهناك تنظيمات انقسمت على نفسها إزاء إتفاق أوسلو مثل الحركة الإسلامية . ومعنى ذلك أن الوضع قبل أوسلو يختلف كثيراً عن الوضع بعدها ، ومن هنا كان من الصحيح أن نتلمس مواقف التنظيمات السياسية العربية من عملية التسوية من برامجها في الانتخابات التى عقدت منذ أوسلو وحتى اليوم وهى انتخابات ١٩٩٦وانتخابات ١٩٩٩ ، ففى برامج الأحزاب العربية فى انتخابات ١٩٩٦ تتفق كل الأحزاب والقوى السياسية على ضرورة العمل من أجل دفع مسيرة السلام فى المنطقة وتنفيذ الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني والوصول إلى إتفاقيات سلام مع كل من سوريا ولبنان والدول العربية الأخرى وتحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط . كما تتفق على ضرورة الانسحاب من جميع المناطق العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزه وعاصمتها القدس الشرقية ، وحل قضية اللاجئين الفلسطينين وفقاً للشرعية الدولية ، وإجلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة (٣٨) .

ولم تختلف الطروحات والرؤى الواردة فى برامج الأحزاب فى انتخابات ١٩٩٩ عن الطرح السابق بكامل عناصره (٣٩) . ويبدو أن هذه المواقف ، والتى تتسم بقدر كبير من العمومية ، تدخل فى باب المواقف الأيديولوجية أكثر منها مواقف براجمانية عملية تتعلق بتفاصيل التطورات فى عملية التسوية . وهنا نلاحظ حقيقة أن استبعاد عرب ١٩٤٨ من عملية التسوية من الجانبين الإسرائيلي والفلسطينى على السواء قد انعكس على مواقف التنظيمات السياسية فى الوسط العربى تجاه هذه التسوية ، ولعل هذه الحقيقة

هى التى دفعت بهذه القوى إلى اكتشاف إمكانيات الوسط العربى واستثمارها فى الكفاح من أجل مصالحه الخاصة وفى إطار تقاليد الدولة العبرية وفى حدود الشرعية فيها. أى أن هذا التحول - والذى يعتبر تحولاً إيجابيا فى مسار تطور العلاقة بين عرب ١٩٤٨ والدولة الإسرائيلية ، وبالنسبة لمستقبل هذه الأقلية - كان نتيجة تلقائية لعملية التسوية واستبعاد عرب ١٩٤٨ منها . رغم ذلك فقد كان للوسط العربى فى إسرائيل دوراً فى عملية التسوية ، وذلك من خلال دعم باراك وحكومته على حساب إسقاط نتنياهو وحزب العمل ، أى دعم القوى الأكثر اعتدالاً والأكثر قبولاً بعملية السلام. بعبارة أخرى كان استثمار الصوت العـ ربى فى انتخابات ١٩٩٩- سواء بوعى أو بلا وعى - لصالح قضية السلام بصفة عامة (٤٠).

كذلك يمكن أن نلمس دور الوسط العربى فى إسرائيل فى عملية التسوية من خلال مشاركة بعض العناصر العربية فى السياسة الخارجية الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي بما يتفق مع مفاهيم السلام العادل ، فقد تولى نواف مصالحة منصب نائب وزير الخارجية فى الحكومة الائتلافية ، ولكى يصبح - حسب تعبير بعض المصادر - بمثابة جواز المرور إلى طريق السلام الذى اختاره باراك . كذلك تم اختيار أربعة نواب عرب (من مختلف الإتجاهات السياسية) أعضاء فى لجنة الأمن والشئون الخارجية بالكنيست ، وهى أهم اللجان البرلمانية ولم يسبق أن دخلها عربى منذ قيام الدولة العبرية ، وكان مصالحة نفسه أحد هؤلاء الأعضاء ، أما الثلاثة الباقون فهم : هاشم محاميد (الشيوعى السابق) وأيوب قرا (من الليكود) وصالح طريف (من حزب العمل) . أيضاً هناك النواب العرب والذين يبلغ عددهم ثلاث عشرة نائباً وهو رقم قياسى ، وقد أصبحوا بمثابة جسر التفاهم بين إسرائيل والدول العربية ، وقد زاروا على سبيل المثال دمشق مجتمعين أكثر من مرة ، كما سبق لهم زيارة القاهرة فى العام الماضى . وقد ذكر نواف مصالحه يعد تعيينه نائباً لوزير الخارجية " سأعمل كعربى وإسرائيلي فى آن واحد ، ولكننى لن أدافع عن سياسة لا أؤمن بها "ثم وصف هذا التعيين بأنه " خطوة مهمة على طريق تحقيق التسوية " ،

وعموماً ثمة توجه إسرائيلي فى جعل الوجود العربى فى إسرائيل مادة للتطبيع مع المحيط العربى ، وثمة توجه عربى كذلك باستخدامهم كوسيلة لتحقيق التسوية (٤١) .

وعموماً فإن أهم ما يمكن أن تتمخض عنه عملية التسوية فى مجال التأثير على مستقبل عرب ١٩٤٨ هو قيام الدولة الفلسطينية ، وبخصوص تأثير قيام الدولة الفلسطينية على طبيعة الوجود العربى فى إسرائيل هناك العديد من المواقف والتكهنات ، ففى استطلاع أجرى على عرب ١٩٤٨، أجاب ٢٩٪ من أفراد العينة المبحوثة بأن قيام دولة فلسطينية سيكون بمثابة نقطة انطلاق لهم . وذكر ١٧٪ من أفراد العينة أنهم يتمنون الإنضمام للدولة الفلسطينية إذا قامت ، فيما أعرب ٢١٪ منهم عن اعتقادهم بأن تلك الدولة ستزيد من ثقل القوى التقدمية فى إسرائيل وتدفع العرب قدماً إلى المطالبة بالحقوق المتساوية ومن بينها مطلبهم بتحرير أرضهم المغتصبة . ويرى البعض أن هناك احتمال ضئيل بأن يجر الحكم الذاتى الفلسطيني مطالب قوية بحكم ذاتى فلسطيني فى الوسط العربى فى إسرائيل ، وذلك بحكم أن مثل هذا الخيار سيواجه بقوة من الجانب الإسرائيلي . لكن هناك إتجاه آخر يتوقع أن يطالب فلسطينيو ١٩٤٨ بصيغة حكم ذاتى خاص بهم . ويتفق هذا الرأى مع بعض نتائج الاستطلاع السابق ، من حيث أن الراديكاليين سيحاولون الضغط على السلطة الإسرائيلية بأعمال سياسية وشعبية ، وسوف يشتد عود القوى الرامية إلى مجابهة إيجابية مع السلطة الإسرائيلية بنشاط عربى واحتجاجات جماعية وأشكال من العصيان المدنى. ويتوقع أيضا هذا الإتجاه أن تنشأ دعوة بين عرب ١٩٤٨ للالتحام بالكيان الفلسطيني مما يعطى زخماً لدعوة البعض للوحدة بين أبناء الشعب الفلسطينى . وفى المقابل يرى البعض إن إقدام إسرائيل على الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والسماح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم وإقامة دولة فلسطينية سوف ينهى مظاهر الاضطراب والقلق بالنسبة لعرب إسرائيل (٤٢) .

وتعتبر بعض الأوساط الصهيونية أن ثمة هجوماً عربياً سكانياً يجتاح الجليل بغرض الإعداد الديمغرافى (زيادة عدد السكان العرب) للمطالبة بالإنضمام إلى الدولة

الفلسطينية المزمع قيامها . وتنظر هذه الأوساط إلى عرب الجليل كمعارضين للمشروع الصهيوني في المنطقة من أساسه ، وأنه ـ بالتالي ـ إذا ما قامت دولة فلسطين فسوف يطالبون بالإنضمام إليها (٤٣) .

وعموماً فإن بعض اليهود متشائمون حول احتمال تأثير قيام دولة فلسطينية بجوار إسرائيل على الأقلية العربية في البلاد ، فهم يتوقعون مزيداً من الراديكالية بين عرب إسرائيل . وإجمالاً يمكن القول إن مبعث تخوفاتهم أمرين: الأول هو زيادة شعور عرب إسرائيل بالحرمان مقارنة بالوضع الجديد في الدولة الفلسطينية . والثاني احتمال قيام الدولة الجديدة بحركة هياج من أجل الوحدة مع عرب ١٩٤٨ في إسرائيل (٤٤) .

ويعتقد موشيه أرينز في بحثه المعنون " القضية الفلسطينية كقضية يهودية " أن عرب ١٩٤٨ هم فلسطينيون ، وأنهم طالما يشعرون بعدم المساواة في الحقوق والواجبات مع المجتمع اليهودي ، فإنهم قد يرغبون في الإنضمام إلى الدولة الفلسطينية . وفي دراسة أخرى ورد أن تأثير قيام دولة فلسطينية على العلاقات اليهودية العربية داخل إسرائيل من أخطر التأثيرات المحتملة ، فقد تعمل تلك الدولة كقوة جذب للولاءات السياسية لعرب إسرائيل ، وربما حرضتهم على المطالبة بأن تلحق المناطق التي يقطنها العرب بأراضيها . ووفقاً لهذه الدراسة فإن تمركز السكان العرب في مناطق محددة أمر له أهمية سياسية عظمى ، ذلك لأن الحركات الانفصالية في هذه المناطق سوف تمثل تحدياً لا يمكن لوحدة إسرائيل الإقليمية أن تتحمله ، ولذلك فإن إسرائيل ستقاومها بكل الوسائل ، وحتى لو تم احتواء هذه الحركات بنجاح ، فإنها سوف تشكل مصدراً مستمراً للتوتر الداخلي ، وعنصراً تمزيقياً في علاقات إسرائيل مع الدولة الفلسطينية ، وربما مع الدول العربية الأخرى (٤٥).

وترصد الدراسة عدداً من الإتجاهات ؛ فهناك إتجاه مؤداه أن هذه الدولة سوف تزيد من حدة ازدواجية الولاء ، كما ستزيد من إذكاء الميول الإنفصالية ، ذلك أن مجرد

وجود دولة فلسطينية سيكون قادراً على تقديم المساندة - العاطفية على الأقل - للدوائر العربية في إسرائيل ، والتي تعرف نفسها سلفاً وحصراً كجزء من الشعب الفلسطيني . ويمكن لتلك الدولة أن تحرض على الإتجاهات الإنفصالية وتكون مرجعاً لها خاصة بالنسبة لأوساط المثقفين الراغبين في الرخاء المهني . وإتجاه آخر يرى أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية سوف ينهي مشاعر الاغتراب التي يشعر بها عرب ١٩٤٨ ، وبالتالي يركزون على مشاغلهم الاجتماعية والمدنية داخل إسرائيل ، وسوف يعملون كقوة اقتصادية وثقافية تدعم السلام بين الدولتين . ويذكر أصحاب هذا الإتجاه في هذا الصدد أوضاع الأقلية المجرية في رومانيا ، التي تتمتع بحقوق مدنية ليس من بينها حق تقرير المصير، كنموذج يمكن أن يتمثله الفلسطينيون لاحقاً . وتقر الدراسة بأن إسرائيل لن تنجح في منافسة الدولة الفلسطينية في مجال الولاء العاطفي ، لكنها ترى إمكانية تبني الدولة لسياسات تمنع أي تهويد ، من جانب عرب ١٩٤٨ في الداخل ، لكيانها الإقليمي خاصة وأن الدول العربية ودولة فلسطين يمكن أن تقدم لهؤلاء مساندة ، إن لم يكن بالمال والسلاح ، فعلى الأقل بحملات سياسية ودعائية مشجعة لهم . ويساعد على ذلك أن قرب الدول العربية وخاصة الدولة الفلسطينية من إسرائيل يمكنها من استخدام الأدوات الثقافية والاتصالية في التأثير على عرب ١٩٤٨ بكفاءة عالية . وتقترح الدراسة لمواجهة النزعة الإنفصالية لدى عرب ١٩٤٨ العمل لإحباط التوقعات الأيديولوجية لديهم . وذلك بتوفير فرص عمل لهم في مجالات حرفية، وإزالة العقبات البيروقراطية التي تعترض حياتهم ، خصوصاً في موضوع تراخيص البناء الذى كان باستمرار سبباً في الاستياء العام (٤٦) .

وخلاصة القول إن النسبة الأكبر من عرب ١٩٤٨ في إسرائيل تفضل رؤية الدولة الفلسطينية وقد قامت على الخريطة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما نسبة ضئيلة منهم تعتبر أن هذا حل مقنع لمشكلتهم ، ونسبة أكثر ضآلة تبدى رغبة في الإلتحاق بهذه الدولة حال قيامها (٤٧) .

إن قيام دولة فلسطينية سوف يقوى الاعتزاز الوطنى لدى عرب ١٩٤٨ ، لكن الإلتحاق بهذه الدولة سوف يتوقف فى نظر البعض على العديد من العوامل التى أهمها مدى قوة الدولة الجديدة والعواطف التى سوف تثيرها ، ونظرة عرب ١٩٤٨ لوضعهم مقارنة بوضع الدولة الفلسطينية ، ومستوى نجاح إسرائيل فى سياستها تجاههم ، ومدى صعود إتجاه الوحدة مع الوطن الأم ، وقدرة الدولة الفلسطينية على تشجيع هذا الاتجاه كجزء من استراتيجية محددة .

وبصفة عامة يمكن تلخيص المواقف السابقة حول انعكاسات قيام دولة فلسطينية على عرب ١٩٤٨ فى رؤيتين : الأولى تقول بانخفاض حدة مشكلتهم بإيجاد بديل حقيقى لهويتهم السياسية الغامضة فى إسرائيل ، ولما كان هؤلاء لا يفضلون فى معظمهم الانتقال إلى الدولة الفلسطينية الجديدة فإنه من المقدر أن تنشأ منافسة أيديولوجية واقتصادية وسياسية حول ولاء عرب ١٩٤٨ ، مما يدفع لظهور تعبيرات إيجابية لدى إسرائيل وفلسطين كقوة جذب لهذه الشريحة ، وهكذا يحقق عرب ١٩٤٨ فوائد على صعد مختلفة. أما الرؤية الثانية فتعتبر أن قيام دولة فلسطينية سوف يزيد حدة ازدواجية ولاء عرب ١٩٤٨ ويذكى - أو يشعل - ميولهم الانفصالية عن إسرائيل (٤٨).

والمؤكد أن لقيام الدولة الفلسطينية دور فى مستقبل عرب ١٩٤٨ حيث تدخل كمحدد فى صياغة هذا المستقبل ، وذلك من حيث جاذبيتها فى النواحى الثقافية والسياسية والدينية ، وفى هذه المناحى من غير المحتمل أن تستطيع إسرائيل منافسة الدولة الفلسطينية مما يحتم على إسرائيل تقديم حوافز للأقلية العربية تحبط توقعاتهم من الإلتحاق بالدولة الفلسطينية ، وتقدم لهم فرصاً حقيقية بديلة لإشباع هذه التوقعات وتطرد شعورهم بالاستياء ، وبالتالى فالمرجح أن يكون هذا الدور محدوداً للغاية ، وأن صياغة المستقبل سوف تتم داخل حدود الدولة الإسرائيلية فى إطار العلاقة الجديدة بين هذه الأقلية وتلك الدولة العبرية والتى تأسست مرتكزاتها فى انتخابات ١٩٩٩ .

هوامش الفصل الرابع

١. علاء سالم ، " بعد فوز باراك وعودة حزب العمل للسلطة : طموحات الوسط العربى فى المساواة داخل إسرائيل" ، مختارات اسرائيلية، ص ٤١ .

٢. المرجع السابق ، ص ٤٦ .

٣. الحياة ، (٩ ابريل ١٩٩٩).

٤. الأهرام ، (٢٩ نوفمبر ١٩٩٩).

٥. اميل ساحلية، مرجع سابق ، ص ٢١٩.

٦. حمادة فراغه ، " المجالس المحلية العربية فى فلسطين المحتلة " ،صامد الاقتصادى، العدد ٥٠ـ ٥١ ، ص ٣٢٨ .

٧. عزيز حيدر ، فى كميل منصور ، مرجع سبق ذكره . ص ٢٢٩ .

٨. المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

٩. حمادة فراغه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٧ .

10. Eli Rikrers , op cit ,pp 138 - 140.

١١. عزيز حيدر فى كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣١١ـ ٣١٢.

١٢. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٧ .

١٣. المرجع السابق ، ص ٧٤ ٧٥ .

١٤. خليل نخله ، الحركة الوطنية الفلسطينية فى المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، فى: القضية الفلسطينية فى أربعين عاماً ، (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخريجين الكويتية، بيروت، ١٩٩٩) ، ص١٣٤ .

١٥. نشرة منظمة التحرير الفلسطينية ، (مجلد ١٩٧١) ص ١٣٤ .

١٦. غسان كنفاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ - ٢٢ .

١٧. صبري جريس ،" حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر" س،ف،ع، عدد ١١٧ (اغسطس ١٩٨١) ص٨٥ .

١٨. نظام بركات ، النخبة الحاكمة في إسرائيل (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة ، ١٩٨٢) ، ص ٦ .

١٩. المرجع السابق ، ص ٥٦ .

٢٠. مروان دروي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١- ٢٢

٢١. المرجع السابق ، ص٢٢ .

٢٢. المرجع السابق ، ص٢٢.

٢٣. المرجع السابق ،ص ٢٣

٢٤. المرجع السابق ، ص ٢٤- ٢٥

٢٥. مصطفى جفال ، التصويت العربي في الانتخابات الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص ١١٧.

٢٦. هاني عبد الله ، الكنيست الثاني عشر، س.ف.ع العدد ١٨٨ (نوفمبر ١٩٨٨).

٢٧. مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣- ١٥.

٢٨. المرجع السابق ، ص ١٥- ١٧.

٢٩. معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ ٢٩١ .

٣٠. مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ ٧٠.

٣١. انظر مراجع الأحزاب العربية فى مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ ٧٠ .

٣٢. مجلة الدراسات الفلسطينية

٣٣. معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .

٣٤. المرجع السابق ، ص ٢٩١

٣٥. علاء سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

٣٦. الأهرام (٢٩ نوفمبر ١٩٩٩).

٣٧. مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

٣٨. المرجع السابق ، ص ٤٦ ٦٩ .

٣٩. مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩) ، ص ١٦٣ وما بعدها .

٤٠. الحياة ، (٨ مارس ١٩٩٦) .

٤١. الأهرام ، (١٤ اغسطس ١٩٩٩).

٤٢. الحياة ، (٩ اغسطس ١٩٩٩).

٤٣. الحياة ، (١٦ نوفمبر ١٩٩٩).

٤٤. منير بعيل ، هل يوجد حل ، مرجع سابق ، ص٩٧.

٤٥. حسنى شاهين، س.ف.ع العدد ٩٦ .

46. Samy Smohi, Oriantation op cit , p 28

٤٧. موشيه ارنيز ، "القضية الفلسطينية كقضية يهودية " فى منبر بعيل ، هل يوجد حل، مرجع سابق.

48. Mark A. Hiller , A palestinian State: The Implications for Israel (London : Harvard University press ,1983) P.106.

٤٩. المرجع السابق ، ص ١٥٦ـ ١٥٩

50. Samy Smohi , Israel: Pluralism and Conflict, (London, Henely: Routledqe. Regan Panl , 1978)P 88 .

٥١. محمد خالد الأزعر ، "عرب ١٩٤٨ في فلسطين : رؤيه مستقبلية" ، شئون عربية ، العدد ٧٢ (ديسمبر ١٩٩٢) ص ١١١ .

الفصل الخامس

مستقبل عرب ١٩٤٨ : السيناريوهات

فى سياق ما أطلق عليه " الانقلاب العربى " والذي تمثل فى تزايد الحضور السياسى للوسط العربى فى الكنيست وعلى الساحة السياسية عموماً وما يطرحه من آثار تتصل مباشرة بجوهر المسلمات التي تقوم عليها الدولة الإسرائيلية ، وفى سياق متابعة مسيرة تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وما يرتبط بذلك من احتمال قيام الدولة الفلسطينية ، يلفت النظر أن هذه المسيرة لم تتعرض لمستقبل عرب ١٩٤٨ من قريب ولا من بعيد ، وبذلك يكون المهتمون بعملية التسوية جميعهم ، دون استثناء الطرف الفلسطيني نفسه، قد تجنبوا الاقتراب من المصير النهائي لما يقرب من مليون عربي يقيمون داخل إسرائيل وعلى أرض فلسطين التاريخية ، وهم يشكلون حوالى١٣٪ من مجمل أبناء الشعب الفلسطيني ، وحوالي ٢٠٪ من مجموع هؤلاء الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية .

ولاشك أن لكل طرف معنى بالتسوية منطلقاته ـ أو مبرراته ـ التى يستند إليها فى تجاوز البحث فى مصير هذه الأقلية ، على الأقل فى المرحلة الحالية . على أن هذا التجاوز المرحلى لا يعنى مطلقاً ، ولا منطقياً ، استمرار غياب القضية أو تجاهلها بشكل أبدى ، فثمة مؤشرات عديدة ـ تنبع من السياق المذكور ـ تدعو إلى الاعتقاد بأن مصير عرب ١٩٤٨ سوف يكون موضع اهتمام جدى لكل الأطراف المعنية ، وعلى نحو أكبر بكثير مما يراد الاعتراف به فى سياق التسوية الحالي ، خصوصاً وأن هذا المستقبل ـ بالنسبة لهذه الأقلية لم يُحسم بعد ، وفقاً لكل المقاييس التى يمكن إعمالها فى تقدير مثل هذا الموقف .

فمن جانب يمكن الزعم بأن استمرار الارتباط الإسرائيلي بالفكرة الصهيونية وبرامجها التنفيذية يستوجب إتخاذ مواقف وسياسات معينة تجاه عرب ١٩٤٨ كأقلية مغايرة تعيش في المجتمع اليهودى ، خصوصاً بعد هذا التصاعد السياسى المذكور ، أى بعد أن أصبح لها وزن سياسي يعتد به ، وفى ضوء حقيقة أن المجتمع اليهودى يراد له أن يظل مجتمعاً يهودياً صرفاً ، عقيدةً وأرضاً وسكاناً . والحقيقة أنه قد طرحت ـ ومنذ وقت مبكر وبالفعل ـ مقترحات لمواجهة قضية المجتمع العربى المغاير للمجتمع اليهودى فى إسرائيل ، وقد تراوحت هذه المقترحات بين السعى إلى الدمج والاستيعاب والتهويد بالمعنى الفكرى الشامل ، وبين الرغبة فى استئصال هذه الأقلية وطردها خارج الحدود الجغرافية والبشرية للمشروع الاستيطانى الصهيونى . وبين هذين الحدين ، أو بالأحرى بين هذين الإتجاهين الحديين يمكن العثور على العديد من الحلول (الوسيطة) الإجرائية العملية ، والتى تبدو أقل حدية أو أقل تطرفاً من إتجاهى الإدماج والطرد ، من أمثلة هذه الحلول العزل والتهميش السياسى والاقتصادى وتفريغ الهوية الذاتية بهدف تحويل هذه الأقلية إلى مجرد موجودات أو أشياء يسهل التعامل معهما دون إضرار بنقاء الدولة اليهودية . ولقد صدرت هذه الرؤى عن جهات مختلفة من داخل إسرائيل وخارجها ، بعض هذه الجهات لها اختصاصات بحثية أو فكرية ، أو هى أكاديمية على كل حال . وبعضها الآخر يمثل قوى سياسية وحزبية أعلنت مواقفها بشكل رسمى وضمنت برامجها هذه المواقف ، وحاولت تنفيذها فى أوقات اعتلائها السلطة أو اقترابها من مواقع صنع القرار ، فى شكل خطط وبرامج ظهرت على أرض الواقع . لكن يبدو أن الواقع قد تجاوز المقترحات بكثير كما يتضح فيما بعد .

جدير بالذكر أن المواثيق الأساسية الفلسطينية المرتبطة بنشأة الحركة الوطنية الحديثة والمعاصرة ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف التنظيمات التى تنطوى تحت لوائها ، هذه المواثيق لم تهمل فى أهدافها ومساعيها عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني . ولفترة غير قصيرة ما كان ممكناً أن يعثر

المرء على ما يفيد بأن قوة من القوى الفلسطينية قد أقلعت عن هذا الاعتبار ، لكن كثرة الضغوط التى واجهتها وتواجهها ـ هذه القوى قد جعلت العثور على مثل هذا التخلى ممكناً فى الآونة الأخيرة .

والواقع أن التهوين من شأن قضية مستقبل عرب ١٩٤٨ فى سياق التسوية الجارية أمر يدعو للاستهجان ، ليس فقط بالنظر إلى تصاعد وزنهم السياسى على الساحة الإسرائيلية ، وليس فقط بالنظر إلى مؤشرات سابق الاهتمام بهم من جانب الطرفين الإسرائيلي والفلسطينى ، لكن أيضاً لوجود سببين آخرين : السبب الأول هو أن عرب ١٩٤٨ أنفسهم يعتقدون حتى الوقت الراهن أن مصيرهم مازال غامضاً ومعلقاً إلى حد كبير - ولهم فى هذا الخصوص تصوراتهم التي ينبغي التعرف عليها ، كما ينبغي ـ وبنفس المنطق ـ الاقتراب من مواقفهم إزاء ما تطرحه الأطراف الأخرى على هذا الصعيد ، وذلك بحكم أنهم الطرف الأساسي صاحب المصلحة أو موضوع القضية : قضية المستقبل . والثانى هو أن كثيراً من أفكار التسوية التى طرحت على الأقل منذ منتصف السبعينات ، نادراً ما تجاهلت البعد المتعلق بمستقبل عرب ١٩٤٨ أو مصيرهم ، حتى ولو بمجرد التساؤل عن موقعهم أو موقفهم فى حال التوصل إلى تسوية ما للصراع ، وكأن تفاعلات التسوية الحالية فى التسعينات قد خرجت على المألوف ، إذ تبدو أقل استجابة للتطورات التى استجدت على الساحة ، لقد برزت قضية مصير عرب ١٩٤٨ بقوة على مسار الصراع العربى الإسرائيلي منذ نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتحولت إلى قضية ملحة لا يمكن تجاوزها فى غضون الانتفاضة ومنذ نهاية ١٩٨٧ ، لكن تم تغييبها فى التسعينات، كما سبق أن تم هذا التغييب فى أعقاب حرب ١٩٦٧ .

ومهما يكن من أمر ، فمن المرجح أن المرحلة التى ستفرض فيها قضية تحديد الوضع النهائى لعرب ١٩٤٨ أو مستقبلهم بصفة عامة ، سوف تطل برأسها على الأطراف المعنية بالتسوية إن آجلاً أو عاجلاً ، وعندئذ سيتعين على الجميع اللجوء إلى ملفات هذه القضية ، ومن المتصور أن تحوى هذه الملفات بين جنباتها المشاهد التى وضعها

المنشغلون بالقضية وهم يبحثون عن حلول متصورة من وجهات نظر مختلفة أو من زوايا متباينة . ومن المتصور أيضاً أن تحوى هذه الملفات ما يمكن استشرافه فى ظل المستجدات ، وفى ضوء الآليات التى يمكن أن تحكم هذا الاستشراف . وعليه فإنه يجب إلقاء الضوء فى هذه المحاولة على نوعين من السيناريوهات ، الأول هو السيناريوهات التقليدية ، والثانى هو السيناريوهات المحتملة . مع التأكيد على أن هذه السيناريوهات هى الأكثر تداولاً و ـ أو الأكثر احتمالاً ، وقد يحمل المستقبل ما يخالف ذلك ، فهى مجرد محاولة تسعى لإلقاء الضوء ولفت الانتباه ، دون إدعاء الإحاطة الشاملة.

أولا : **السيناريوهات التقليدية** :

السيناريوهات التقليدية ـ إذن ـ هى تلك التصورات والمشاهد التى طرحت فى السابق ، سواء على الأصعدة الفكرية أو الأصعدة السياسية (من جانب أحزاب سياسية رسمية أو قوى سياسية مختلفة)، والتى يمكن القول إنها قد تجاوزها الزمن بشكل أو بآخر كسيناريوهات للمستقبل، لكن ليس من الصحيح الحكم بعدم جدواها ، ذلك أن المستقبل ليس فى حالة انقطاع عن الماضى ، إنما هو امتداد له بشكل أو بآخر ، وأن هذه الأعمال أو التصورات لابد أن تفعل فعلها من حيث التأثير على التصورات التى سوف تطرح من جانب المعنيين بالقضية ، أو التى يمكن استشراقها عندما تحين لحظة التناول الجدى للقضية.

١. **سيناريو الإدماج فى الكيان الإسرائيلي** :

طبقاً لتعريف طرحه المستشرق الإسرائيلي " ميخائيل ساف " عام ١٩٤٩، فإن إدماج عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل يتحدد فى " تحول العرب إلى مواطنين بالحد الأدنى الضرورى من الولاء لإسرائيل " (١) . هذا التعريف المبكر للإدماج ، و الذى جاء بعد عام واحد من قيام الدولة العبرية ، ينطوى على كثير من الحذر بما يستوجب التحفظ ،

فالإدماج فى حقيقته لا يعنى مجرد الحد الأدنى من الولاء لإسرائيل الدولة ، ولكنه توحد كامل معها ، فالمواطنون فى أية دولة لا يطلب منهم " حداً أدنى " من الولاء . والحقيقة أن الأسس الفكرية والعقيدية والسياسية التى قامت عليها دولة إسرائيل ، ثم تلك الأسس أو المبادئ القانونية التى اهتدت بها المؤسسة الحاكمة، وبخاصة قانونى " العودة والمواطنة " ، قد جعلت من عملية إدماج عرب ١٩٤٨ ،إدماجا كاملاً بولاء مطلق للدولة ، أمراً فى حكم المستحيل ، كما جعلت من التعريف المذكور للإدماج شيئاً متوافقاً مع الرغبة الإسرائيلية ومقبولاً لديها، فإدماج عرب ١٩٤٨ بمعنى خلق حداً أدنى من الولاء بينهم لدولة إسرائيل قد مثل طموحاً سعت إلى تحقيقه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، لكنها لم تكن تسع إطلاقا إلى إدماجهم بالمعنى الحقيقى للإدماج . ولهذا فإن السياسات التى اتبعت فى هذا الصدد لم تثمر أو لم تحقق أغراضها ، بل إنها عادت بنتائج عكسية ، لأنها سياسات أرادت الاحتفاظ بمسافة بين الأقلية العربية والمجتمع اليهودى ، مسافة تؤدى إلى تفريغ هذه الأقلية من العروبة والفلسطنة ، لكنها لا تصل بها إلى مستوى المواطنة الكاملة المتساوية مع اليهود فى الدولة العبرية . وبمرور الوقت فشلت إسرائيل فى تحقيق أى من هاتين الغايتين . والأصل فى هذا الفشل يعود ببساطة إلى أن هدف الإدماج : إدماج العرب فى حياة الدولة العبرية ، وإعادة تثقيفهم ومساواتهم فى الحقوق مع غيرهم من اليهود يشكل خطراً على الطابع اليهودى للدولة ويتعارض مع امتيازات المواطنة الخاصة باليهود (٢) .

وقد ينطوى هذا التقويم على تناقض ظاهرى ، إذ يفترض منطقياً أن عرب ١٩٤٨ يحملون الجنسية الإسرائيلية ، وأنهم ـ ومن ثم ـ مواطنون متساوون مع غيرهم من حملة الجنسية الإسرائيلية من اليهود ، لأن المواطنة توفر أهم شروط المساواة والإدماج. لكن هذا لا ينطبق على حالة المواطنة فى إسرائيل . لقد ذكرت المحكمة العليا فى إسرائيل عام ١٩٧٢ أن " هناك فرقاً بين المواطنة والجنسية فى القانون الإسرائيلي ، إذ لا توجد جنسية إسرائيلية منفصلة عن الشعب اليهودى " (٣) ، وهكذا فإن غير اليهود

(العرب) هم مواطنون بمعنى أنهم مجرد رعايا لا أكثر ، هم موضوع للسلطة الحاكمة وليسوا جزءاً منها ، أما اليهود ، فحتى لو لم يكونوا مقيمين فى إسرائيل ، فإن فرصتهم فى الحصول على الجنسية والمواطنة الكاملة وكافة الحقوق المترتبة على ذلك أكبر بكثير من فرص العرب الذين يقيمون على أرضهم منذ آلاف السنين .

وإذا كان الإندماج الكامل بالنسبة إلى الأقليات المميزة فى أى مجتمع ، على أساس دينى أو عرقى أو لغوى ، يعتبر عند البعض عملاً يصعب تحقيقه ، فإن وجود كل هذه الانقسامات بين المجتمعين اليهودى والعربى فى إسرائيل ، إلى جانب عدم وجود مفهوم موحد للمواطنة والجنسية ويحكم القانون الذى يؤصل لهذا التمييز والانقسام ، كل هذا يجعل الحل الإندماجي بالنسبة لعرب ١٩٤٨ فى جسد الدولة العبرية إحتمالاً بعيداً (٤) .

والى جانب التأصيل القانونى والفكرى للإنقسام وعدم الرغبة فى إدماج الأقلية العربية فى نسيج المجتمع الإسرائيلي ، يستطيع المراقب أن يتوقف طويلاً عند ترجمة هذه الوضعية فى التطبيقات العملية للسلطة الحاكمة وسياسات التمييز المتبعة فى مختلف مناحى الحياة وقطاعاتها كما سبق الإيضاح . وعموماً فإن سيناريو الإدماج لم يكن يوماً هو الحل المفضل للتعامل مع الوجود العربى من جانب الإسرائيليين على المستويين الرسمى والشعبى ، ففى استطلاع للرأى حول موقف المجتمع اليهودى من الأقلية العربية أجرى فى مطلع الثمانينات ظهر أن ثلثى الإسرائيليين لا يستطيعون الوثوق بالعرب داخل الدولة ، وأن ٧٠٪ يرون أنه ينبغى لليهود أن يحظوا بمعاملة متميزة فى الوظائف والتربية والخدمات الاجتماعية ، وأن ٨٤٪ يوافقون على سياسة التمييز ضد العرب الذين يتقدمون لشغل وظائف حكومية رفيعة ، وأن ٦٤٪ يوافقون على تعزيز الرقابة على العرب (٥) . وفى استطلاع آخر مشابه أجرى بين الإسرائيليين اليهود فى مطلع التسعينات ، تأكدت النتائج المذكورة فى الاستطلاع السابق ، كما ثبت أن ٥٨

٪ من اليهود ينظرون بسلبية لإعطاء العرب حق التصويت فى الانتخابات ، وأن ٧٥٪ يرفضون العمل تحت إمرة مسئول عربى (٦) .

ولدى بعض المراقبين فإن سيناريو إدماج العرب فى الدولة الإسرائيلية يفتقد الشروط اللازمة له ، فهو يحتاج على ـ الأقل ـ إلى القبول بمبدأ " المواطن المدنى " الذى بمقتضاه تنظر الأغلبية وأطرها الحاكمة إلى جميع المواطنين بمعزل عن انتمائهم العرقى أو الدينى أو اللغوى أو الطبقى ، فالدولة من حيث التعريف الجوهرى ليست للعرب ، وبالتالى لا يعد تطبيق حق المواطنة عليهم حقاً مكتسباً لعوامل الدين أو التاريخ أو القومية أو غير ذلك ، وإنما هو كرم يهودى ، والكرم فصيلة حميدة ، لكنه ليس واجباً ، ولا يرتب حقوقاً للمتلقى (٧) .

لقد وضعت السلطة الحاكمة فى إسرائيل ـ إذن مسافة بين عرب ١٩٤٨ وبين الدولة ، الأمر الذى حال خلال العقود المنصرمة من عمر الدولة دون إدماجهم فى كيانها ، وهى لا تستطيع التخلى عن هذه المسافة إلا بتخليها عن مبررات وجودها ، ممثلة فى الحيثيات والنصوص التى تكون العقيدة الصهيونية . ومعنى ذلك أن سيناريو الإدماج لا يمكن الوصول إليه فى المستقبل ، لا القريب ولا البعيد ، إذ ليس من المتصور أن تتخلى إسرائيل عن عقيدتها الصهيونية ، والتى هى أساس التميز بين إسرائيليين يهود وإسرائيليين غير يهود . وفى الجانب العربى المقابل ليس ثمة ما يشير إلى أن معظم عرب ١٩٤٨ قد فضلوا سيناريو الإدماج فى الماضى ، أو أنهم سيتجهون اليه فى المستقبل ، لقد تعزز الحس العربى الفلسطينى لديه بفعل عوامل كثيرة ،كان من أهمها الموقف الإسرائيلي المعقد تجاههم . والمعادلة هنا هى أن العرب حتى لو أرادوا الإندماج فإنهم مضطرون دائماً بفعل حائط الصد اليهودى ، إلى الإنسحاب والعودة إلى جذورهم كملاذ وحيد وطبيعى إزاء المواقف العنصرية التى يواجهونها فى المجتمع اليهودى ، وهذه وضعية يصعب تغييرها (٨) .

وحين يستطلع عرب ١٩٤٨ ما حولهم في ظل واقع يرفض القبول بعضويتهم الكاملة فإنهم سرعان ما يتطلعون ـ وجدانياً ـ إلى خارج حدود هذا الواقع لكى يجدوا منظومتهم العربية الفلسطينيية الكبيرة ، وبنظرة عابرة يدرك هؤلاء أنهم ليسوا مجرد أشياء أو موجودات كما تُصَورِهم أو تتصورهم السلطة الإسرائيلية الحاكمة، بل إن لهم أصولا ممتدة في جوارهم ، وربما انقلبت نظرتهم إلى أنفسهم تماماً ، وتطورت إلى اعتزاز بالذات ، فهم يشكلون بحسب تعبير " أبا إيبين " أقلية في إطار الدولة اليهودية ، لكن الدولة اليهودية نفسها تمثل أقلية في المحيط العربي الذى ينتمون إليه . وقد أكد اسحق رابين هذه النظرة عندما قال " إن الشعب العربي في إسرائيل يشعر بارتباطه بالأكثرية العربية في المنطقة أكثر من شعوره بأنه أقلية في إسرائيل " (٩) . لقد كان هذا التوصيف أحد العناصر الحاكمة المحدودة للعلاقة بين عرب ١٩٤٨ والدولة اليهودية ، وهو عنصر يحظى بقدر كبير من الثبات ، فالمنطقة العربية عموماً ، وتطور الهوية العربية الفلسطينية خصوصاً ، يظلان إطارا مرجعياً وتاريخياً وحضارياً وقومياً لعرب ١٩٤٨ ، مما يقطع الطريق على شعورهم بأنهم أقلية معلقة في الهواء ، ويمنع القبول بسيناريو الدونية في دولة إسرائيل كحل نهائي لوجودهم . ومن الجدير بالذكر أنه في ظل مجريات الانتفاضة التى اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧ زاد انفعال عرب ١٩٤٨ بالتطلعات الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة ، واقترابهم من صيغة تعبر عن الارتقاء بأهدافهم . وفي غضون الانتفاضة ومناخها ـ وطبقاً لمراقب إسرائيلي ـ اختفت بينهم ظواهر كانت موجودة سابقاً ، منها محاولة الإنضمام إلى حياة الدولة اليهودية وبحث مسألة المساواة في الحقوق مع اليهود . لقد بدأوا المطالبة علناً بالاعتراف بهم كأقلية قومية وليست دينية أو ثقافية ، وهذا مطلب يعبر عن طبيعة إسرائيل كدولة ثنائية القومية (١٠) .

وإذا كانت الشكوك تحيط برغبة الطرفين : اليهودى والعربي ، تجاه عملية إدماج العرب في إسرائيل ، فما هي وضعيتهم في الوقت الحالي ؟ . يجيب على هذا التساؤل أحد الباحثين العرب على نحو يثير الإعجاب بقوله " العربي في إسرائيل ليس عضواً في

المجتمع ، لكنه ليس خادماً أو تابعاً . هو أكثر من مقيم لكنه أقل من مواطن متساو ، هو أكثر من مجرد محكوم ، لكنه أقل من شريك في الحكم ، هو أكثر من مُحتل أو مُستعمر ، لكنه أقل من مستقل أو متحرر ، هو أكثر من لاجئ أو مستأجر ، لكنه أقل من صاحب بيت ، هو غير منفصل عن حياة الدولة ، لكنه غير مندمج فيها ، هو ليس عدواً للدولة ، لكنه ليس من حماتها ، العربي في إسرائيل شبه مواطن ، معظم الأبواب نصف مفتوحة ، نصف مغلقة ، أمامه ، لكن هناك أبواباً معينة موصدة بالكامل في وجهه، المؤسسات الفاعلة في المجتمع ليست له ، والدولة كلها ليست له " (١١) .

وإذا أخذنا في الاعتبار هذا الواقع وأخذنا إلى جانبه إحدى سمات العصر ، وهي تفاقم الإنشقاقات على أسس عرقية أو لغوية أو دينية ، مما أدى بالفعل إلى تقويض دول ومجتمعات طال الظن باستقرارها ، وأن هذا الإتجاه قائم على الأرجح في المستقبل ، فإنه لا يبقى هناك شك في أن تصور نجاح سيناريو الإدماج في كيان المجتمع الإسرائيلي هو أمر خيالي يصعب - بل يستحيل - وقوعه في المستقبل . لكنه - ربما - يدخل بشكل أو بآخر ، أو يؤثر من هنا أو من هناك في رسم صورة المستقبل .

٢. **سيناريو الطرد والترحيل** (**الترانسفير**) :

من يتجول في ممرات المشروع الصهيوني وسراديبه ، على مستوى الفكر أو الحركة ، قد لايندهش من تصور وجود سيناريو مستقبلي للتعامل مع قضية الوجود العربي في إسرائيل ، جوهره هو طرد هؤلاء العرب وترحيلهم خارج الحدود ، فالأفكار والبرامج الداعية إلى هذا التصور شائعة بين قوى صهيونية منذ نشأة إسرائيل وحتى الوقت الراهن . إن " الترحيل " مفهوم متأصل في النظرة الصهيونية كخيار جذري لمعاملة غير اليهود في " أرض إسرائيل " ، ويستند هذا المفهوم إلى الفلسفة التي تدعي أن أرض إسرائيل (فلسطين التاريخية وجوارها) حق وراثي لليهود فقط ، وليس للغرباء (العرب) مكان فيها ، إنها فلسفة تبناها الآباء المؤسسون كما تبناها الآن الأبناء ، أي الورثة

اللاحقون . وعلى ذلك فالحديث عن هذا السيناريو كتصور مستقبلي ليس حديثا بلا جذور ، لكنه حظر التداول إلا على مستوى الجانب الصهيوني ، ولا توجد أية دعوى عربية داخل إسرائيل أو خارجها مرادفة لهذه الدعوى الصهيونية . بل إن العكس هو الصحيح ، فالتطرق إلى هذا السيناريو من جانب العرب ينطلق من الحذر والحرص من إمكانية تنفيذه من الجانب الإسرائيلي ، وهكذا من منطلق كيفية مقاومته في حال السعي لتنفيذه (١٢) .

وعلى سبيل المتابعة الموجزة لتطور الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المتعلقة بهذا السيناريو ، وبالنسبة لعرب ١٩٤٨ تحديداً ، نلاحظ أنه منذ مطلع الخمسينات كانت هناك مدرسة داخل حزب الماباى (الأب التاريخي لحزب العمل الآن) تسعى للتخلص من الأقلية العربية وإلحاقها بمن هاجر مجبراً من أبناء فلسطين . وهناك أدلة على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي " بن جوريون " ووزير خارجيته " موش شرتوك " و " يوسف فايتس" من الصندوق القومي اليهودي ، عملوا عام ١٩٥١ على تنفيذ مشروع لترحيل العرب وبخاصة المسيحين منهم (١٥٪ من الأقلية العربية) إلى أمريكا الجنوبية ، وقد ذهب فايتس إلى الأرجنتين لبحث آفاق هذا المشروع ، غير أن الفلسطينين المسيحيين رفضوا الاقتناع بالفكرة وقالت رموزهم " لا يوجد في أى مكان أرض أفضل من أرض فلسطين". ومن جانبها تحاشت السلطة الإسرائيلية استخدام تدابير قهرية لتنفيذ المخطط حرصاً على عدم إغضاب الكنائس المسيحية .

وفي عام ١٩٥٦ برزت فكرة توطين عرب ١٩٤٨ في ليبيا ، وذلك بأن يتم ترتيب دعوة بعض العائلات الفلسطينية التي تعيش في ليبيا لاسرهم للحاق بهم على أمل اجتذاب فلسطينيين آخرين . وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض ، ويبدو أن اللجنة نجحت فعلاً في ترحيل بعض مئات من عرب ١٩٤٨ . وأثناء أزمة السويس الشهيرة عام ١٩٥٦ تم حل اللجنة المذكورة ، غير أن السلطة الإسرائيلية سعت إلى استخدام اسلوب يقوم على ترويع العرب : عرب ١٩٤٨ لحثهم على المغادرة تكراراً لما حدث في عام ١٩٤٨ ، وعليه

فإنه لم يكن صدفة أن مذبحة كفر قاسم التى راح ضحيتها نحو خمسون شهيداً من عرب ١٩٤٨،قد وقعت يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، وهو نفس اليوم الذى بدأ فيه العدوان الثلاثى على مصر ، ففى أثناء محاكمة المسئولين عن المذبحة ، تلك المحاكمة التى كانت صورية على كل حال ، دافع الضباط والجنود الذين ارتكبوا الجريمة عن فعلتهم هذه بالقول " إنهم ظنوا أن الهدف هو دفع عرب المثلث إلى الرحيل ما دامت هناك حرب ، وأنها ستكون فرصة للتخلص من عدد كبير من عرب إسرائيل" . وعندما نعيد جمع الوقائع وتصفيفها أو تصنيفها فإننا نقدر الآن أن تعليل هؤلاء الجناة كان صحيحاً تماماً وفقاً لمنطق عام كان سائداً وكان من الممكن أن يتوقعه أى مسئول كتوجه من حكومته، فبعد عشرة أعوام من مذبحة كفر قاسم وعشية حرب ١٩٦٧ يروى أن العقيد آرييل شارون وهو المسئول الأول عن المذبحة ، طلب إعداد حافلات للركاب وناقلات قد يحتاج اليها فى حالة نشوب حرب ، وذلك لنقل ثلثمائة ألف "فلسطينى إسرائيلي" من شمالى إسرائيل إلى خارجها . ولا يعنينا الآن معرفة أم مرؤوسى شارون قد رفضوا مطلبه لأنهم لم يتلقوا أمراً كتابياً من هيئة أركان الجيش ، ذلك أن دلالات الوقائع واضحة ، وهى أن بعضهم في إسرائيل - وعلى مستوى مسئول - يفكر فى أن يتخذ من أحداث حرب عربية إسرائيلية فرصة وذريعة وغطاء لإمكانية طرد عرب ١٩٤٨ نهائياً(١٣).

يندرج أيضاً فى إطار التصورات الإسرائيلية لتنفيذ هذا السيناريو ، إدخاله من جانب جماعات إرهابية فى صلب أنشطتهم وبرامجهم . ومن ذلك أن رابطة " الدفاع اليهودية" ، التى أسسها الحاخام " كاهانا " أصدرت فى مطلع عام ١٩٧٣ ما عرف باستمارة تهجير باللغتين العربية والعبرية ووزعتها على عرب ١٩٤٨ . وقد تضمنت الاستمارة إقرارا بالحصول على معونة من الرابطة والموافقة على مغادرة إسرائيل والتنازل عن جنسيتها ، وقد افتتحت الرابطة بعض المكاتب لتشجيع الهجرة فى المدن ذات الوجود العربى الكبير . ومهما يكن من أمر ، فإن سيناريو طرد عرب ١٩٤٨ بالقوة يحتاج إلى ظروف وشروط ليس من اليسير توفيرها أو توافرها فى كل وقت أو حتى فى

أي وقت ، فحتى فى حالة اللجوء إلى هذا البديل فى ظل حرب شاملة فإن توقع مقاومة العرب لها أمر محتمل جداً بل ومؤكد أيضاً ، فمن الطبيعى أن تكون دروس مأساة إخوانهم منذ عام ١٩٤٨ ماثلة أمامهم فى مثل هذه الحالة . كما أنه من غير المتوقع أن تتهيأ على المسرحين الإقليمي والدولى ظروف ملاءمة كالتى صاحبت مأساة عام ١٩٤٨ ، لذلك فإن فتح الباب أمام مهاجرة العرب مع تضييق الخناق عليهم فى إسرائيل يجعل قضية الترحيل تبدو كأنها عملية اختيارية تتم بمحض ارادتهم .

ويبدو أن هذه المعادلة هى المحرك خلف مخطط " رابطة الدفاع اليهودية " ولا يستبعد أن استدعاء مهاجرين من أقاليم آسيوية ، كان يضمها الإتحاد السوفياتى ، فى شكل موجة عائية ، كانت بهدف تهيئة - من وجهة نظر صهيونية - العناصر البشرية اللازمة لإغراق الأقلية العربية فى الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة ، وترجيح الكفة السكانية لصالح العنصر اليهودى ، وذلك فى حال توطين المهاجرين الجدد فى هذه الأماكن ، والدعوة لذلك قائمة بالفعل (١٤) .

إن تدفق المهاجرين على الكيان الصهيونى يؤدى من وجهة نظر موضوعية يعيها أو يدركها عرب ١٩٤٨ جيداً ، إلى التسبب فى مزيد من التضييق الاقتصادى واستفحال البطالة بينهم ، وحجب أى إتجاه للتنمية فى الأقاليم العربية نظراً إلى العناية بالعنصر اليهودى الجديد ، هذا علاوة على حظر وزيادة حظر الاحتكاك والضغائن بين العرب واليهود مما يدفع لامتعاض العرب ، ويعطى الجانب اليهودى مبرراً للضغط عليهم وقمعهم وصولاً إلى بحث سبل التخلص منهم وحملهم على الرحيل . وهكذا فإن الصلة بين سيناريو طرد عرب ١٩٤٨ وتدفق الهجرة اليهودية على إسرائيل ، تبدو أكثر وضوحاً فى ضوء تبدل الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية التى أحاطت بالوجود العربى وصاحبته منذ عام ١٩٤٨ . لقد رأى البعض فى وقت سابق أن الأقلية العربية وفرت مصدراً للعمالة الرخيصة مما حد من الرغبة فى التخلص منها ترتيباً على زيادتهم السكانية، وقد ذُكِر أنه حين يتوفر مصدر بديل للعمالة فإن السلطات الإسرائيلية سوف

تخطو بإتجاه الترحيل ، والتساؤل هنا هو عما إذا كانت موجة الهجرة الجديدة جاءت برياح مواتية لتوفير البديل ؟ ، وعما إذا كانت الأمور سوف تهيىء فى المستقبل مناخاً أفضل ، مما يضفى على سيناريو طرد عرب ١٩٤٨ مزيداً من الجدية ، وبخاصة فى حالة تجمع اكثر من عامل يساعد على تنفيذ هذا السيناريو (١٥) .

والواقع أن هناك محاولات لتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ هذا السيناريو ، ليس فى غضون حرب كما كان فى السابق ، ولكن فى إطار التسوية ، فقد تردد الحديث فى الآونة الأخيرة ، ليس فقط من الجانب الإسرائيلي ، ولكن أيضاً من بعض القوى السياسية العربية في منظمة التحرير الفلسطينية ، تردد عن مقارنة عرب ١٩٤٨ بالمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكان ذلك تمهيداً لطرح فكرة ـ أو الحديث عن إمكانية ـ مقايضة عرب ١٩٤٨ بهؤلاء المستوطنين . فقد طرح شيمون بيريز زعيم حزب العمل ووزير الخارجية السابق وفى سياق الحديث عن المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة والقطاع ، فكرة أنه " لا حاجة للدخول فى مفاوضات حول المستوطنات ، فكما يمكن للعرب أن يعيشوا تحت الإدارة الإسرائيلية ، يمكن لليهود أيضاً أن يعيشوا تحت إدارة غير يهودية" (١٦). وهو بذلك يوازن بين وجود عرب ١٩٤٨ فوق أرضهم وممتلكاتهم منذ آلاف السنين ، وبين وجود مستعمرين على أرض فلسطينية دون أى سند غير سند القوة والاغتصاب ، ولعل هذا المنهج الإسرائيلي فى التفكير هو الذى حفز أحد القيادات الفلسطينية إلى التحذير من أن إسرائيل تخطط فى حالة فشلها فى فرض الاستيطان والمستوطنين داخل الكيان الفلسطيني فى إطار التسوية إلى مبادلة فلسطيني ١٩٤٨ بالمستوطنين اليهود . وقد رفض عرب ١٩٤٨ الفكرة بشدة ، وذكرت بعض المصادر أن هناك عناصر قيادية من منظمة التحرير الفلسطينية قد أقرت طرح مثل هذه الفكرة للنقاش . وأيا كان الأمر فإن مجرد الحديث فى هذه المسألة له مغزاه الهام (١٧).

وقد يتوقع البعض أن يتم تنفيذ مثل هذا السيناريو بشكل تدريجى وسلمى وعلى آماد طويلة ، وذلك فى حالة قيام الدولة الفلسطينية وتحسين ظروف الحياة فيها ، مقابل

استخدام العديد من الأساليب التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية في دفع العرب إلى الهجرة ، ومثل هذه الأساليب تتوافر استحقاقاتها بشكل يجعل استخدامها أمرا عادياً ومألوفاً .

٣. **سيناريو الحكم الذاتي** :

يمكن إعتبار سيناريو الحكم الذاتي أحد السيناريوهات الحدية أيضاً على متواصل الآفاق المستقبلية لعرب ١٩٤٨ ، ورغم أنه أقل ، من حيث الدرجة ، من الاستقلال الكامل ، وأكثر تقدماً من سيناريو الطرد والترحيل مثلاً ، فإنه يعتبر حديا أو متطرفاً من وجهة النظر الإسرائيلية ، بمعنى أنه ينطوي على تغيير جذري في طبيعة الوجود العربي داخل إسرائيل ، وبمعنى أنه مستبعد إلى حد كبير .

بخصوص هذا السيناريو كان تأثير الانتفاضة الفلسطينية كبيراً ومباشراً ، ويفهم من ذلك أن بروز تقديرات متباينة تندرج بشكل أو بآخر في إطار هذا السيناريو قد تواكبت أو تزامنت تماماً مع إندلاع الانتفاضة ووضوح مظاهر التضامن مع هذه الانتفاضة من جانب عرب ١٩٤٨ . ففي وثيقة سرية رفعها العميد احتياط " عاموس جلبواع " مستشار رئيس الأركان الإسرائيلية للشئون العربية ، كُشِف النقاب عنها فيما بعد ، أكد "جليواع" اشتراك عرب ١٩٤٨ بصورة نشيطة ومتكاملة مع نضال سكان المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، وحذر من خطر المد القومي المتسارع في القطاع العربي ، وممارسة الأساليب نفسها التي يمارسها السكان في المناطق . وجاء في الوثيقة التي حملت عنواناً له دلالته وهو " مبادىء السياسة الحكومية تجاه عرب ١٩٤٨ " ، أن قضية عرب ١٩٤٨ ليست قضية مرارة وإنما هي قضية يقظة قومية ، وكان مما أوصى به جلبواع هو تأليف هيئات عربية تسعى لتحقيق الإدارة الذاتية لعرب إسرائيل وإحباط أية نشاطات أو محاولات أو حتى شائعات الإنفصال عن دولة إسرائيل . وبعد ذلك بشهور ذكر أحد المراقبين أن خطر اليقظة القومية لعرب ١٩٤٨ خطر حقيقي جداً ، فهناك الخطوة

الكبيرة جداً لمطالبتهم بالإنفصال عن إسرائيل والانتقال إلى إدارة ذاتية مستقلة . وفى أوساط عرب ١٩٤٨ أصبح الحكم الذاتى ضمن خيارات المستقبل وبشكل علنى لأول مرة فى مقالة الدكتور سعيد زيدانى التى نشرت بصحيفة " العربى " الصادرة فى عكا فى أول ديسمبر عام ١٩٨٩ حيث كان موضوع الحكم الذاتى لعرب ١٩٤٨ بمثابة فكرة للنقاش . وقد استندت هذه الرؤية إلى توقع فشل سيناريو الإنفصال واستبعاد فكرة الإدماج أو الطرد ، وقد لاقت هذه الرؤية أصداءً متباينة ، فالحزب الشيوعى الإسرائيلي قد طرح الفكرة للتداول الجدى ، لكن السلطة الإسرائيلية سعت لوأدها وتحريم المناظرات حولها ، ومن ذلك منع لقاء دعت إليه جامعة حيفا ، كان من المفترض أن يتحدث فيه أعضاء كنيست وباحثون عرب حول هذا السيناريو ، وكان مقرراً عقده فى ٢٧ مايو ١٩٩٠ ، ولكنه لم يتم (١٨) .

وتأسس هذا السيناريو لدى مؤيديه على منطق مفاده أنه إذا كان المجتمع منقسماً بصورة جذرية ، بحيث يصبح انطباق مفهوم موحد للمواطنة أمراً مستحيلاً ، كما هى الحالة فى إسرائيل ، فإن ذلك يستوجب تقسيم البلاد إقليمياً . وفى حالة عدم إقرار ذلك من جانب السلطة الحاكمة فإن لعصيان القوانين والتمرد عليها من جانب الأقلية العربية (فى حالة إسرائيل) ما يبرره . ، ويصح ذلك بصورة خاصة بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ، لأن من تبنى نهج الإندماج وسعى للحصول على الحقوق المدنية بكل حذر وحيطة فشل فى تحقيق مطالبه ، وإذا كان الإندماج في ظل الانقسام الفعلي بين عرب ١٩٤٨ والدولة اليهودية يعد بدعة كبرى ، فإن البديل المنصف والمقنع هو الحكم الذاتى للأقلية العربية . وفى نظر المؤيدين للحكم الذاتى . والداعين له ، فإن الوصول إلى هذا المشهد مستقبلاً بإتباع الأنماط التقليدية السائدة ، وفى ظل القوانين الحاكمة فى إسرائيل ، أمر غير ممكن ، مما يستدعى تبنى أنماط جديدة خلاقة ، لايُستثنى منها إقحام المجتمع الدولى ولا العصيان المدنى ولا المقاومة النشيطة للإجراءات الإسرائيلية المضادة وعلى رأسها محاولة قطع الصلة الأرضية (العزل) بين المدن والقرى العربية (١٩)

من الواضح والحال كذلك أن حديث الحكم الذاتى لعرب ١٩٤٨ قد يكسب مستقبلا أرضاً جديدة، وضمن الشروط التى نقدر ضرورة توفرها على طريق هذا السيناريو إتجاه نمو المؤسسات الاقتصادية والمالية والسكانية والسياسية بينهم ، وهو إتجاه قائم بالفعل فى الوقت الحاضر ، حتى أن بعض الإسرائيلي يصفون إحدى هذه المؤسسات وهى "لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية " بأنها برلمان عرب إسرائيل . هذا إلى جانب ما أشار إليه أصحاب الاقتراح كسلوك منهج نضالى جديد يبتعد عن العمل فى القوانين المجحفة التى تفرضها السلطة ، وثمة بوادر فى هذا الجانب .

ثانياً : السيناريوهات المحتملة :

السيناريوهات السابقة هى السيناريوهات التقليدية ، بمعنى أنها تلك التى كانت مطروحة من قبل بشكل أو بآخر ومن جانب جهة أو أخرى ، أى أنها كانت محل تفكير أو محل نقاش فى يوم ما . كذلك فهى تقليدية في هذا المقام بمعنى إنه يصعب ، بل ويستحيل ، تنفيذها من الناحية العملية ، لأنها تنطوى على إحداث تغييرات جذرية لن تكون مقبولة على مستويات عديدة ، ولأنها تحتاج إلى شروط وظروف معينة يصعب توافرها ويستحيل توفيرها . لكن هذه السيناريوهات لها تأثيرها على ما نقصد بالسيناريوهات المحتملة . والسيناريوهات المحتملة هى تلك السيناريوهات أو المشاهد والتصورات التى يمكن الحديث عنها أو توقعها فى مجال استشراف المستقبل ، وهى بطبيعة الحال تقع موقعاً وسطاً بين السيناريوهات التقليدية التى تحتل بحكم طبيعتها الأطراف الحدية للمتواصل : متواصل آفاق المستقبل لعرب ١٩٤٨ . والحقيقة أنه ليس متواصل وإنما مثلث ، كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة التقليدية السابقة يمثل أحد رؤوس هذا المثلث باعتبار أنها المواقف الحدية ، وبين هذه الرؤوس الثلاثة تتوزع السيناريوهات المحتملة التى ربما تقع على الأضلاع ، وربما تقع داخل المثلث ، وذلك بحسبما تقترب - أوتبتعد - أو تأخذ من هذا أو ذاك ، أى من رؤوس المثلث.

السيناريوهات المحتملة - إذن - هى أكثر واقعية وأقل تطرفاً من التقليدية ، وبالتالى هى أكثر قابلية للتنفيذ العملى ، وهى محتملة أو متوقعة فى المستقبل ، لكن هذا المستقبل مشروط ، أى أن وقوع سيناريو معين من هذه السيناريوهات يتوقف على شروط معينة أو متغيرات معينة ، فتحقق سيناريو بعينه معلق على هذه الشروط ، وبالتالى قد يحدث فى المستقبل ما هو مخالف إذا تغيرت هذه الشروط . ومعنى ذلك أن هذه السيناريوهات ليست صيغاً تحكمية للمستقبل بقدر ما هى إطلالة على أفق أو على ما يبدو فى الأفق . كذلك فإنه لا يمكن الزعم بأن المستقبل سوف يكون مطابقاً لواحد من هذه السيناريوهات بالضبط ، فالحقيقة أن أيا منها وحده لا يرسم صورة المستقبل ، وإنما يمكن أن نتصور أن المستقبل خليط من هذا وذاك بدرجة معينة ووفقاً لطبيعة مسار الأحداث . وعموماً يمكن ترتيب هذه السيناريوهات بحسب معقوليتها ، أى بحسب ابتعادها عن الصيغ الحدية أو المتطرفة أو التى تفترض تغييرات جذرية ، وبالتالى بحسب احتمال دخولها فى رسم المستقبل ، وذلك على النحو التالى : الأول هو الذى يتحدث عن استمرار الوضع الراهن ، وليس المقصود هو أن تظل الحيثيات والخصائص الراهنة لهذا الوضع كما هى ، فلابد أن تحدث تغييرات ، ولكن المقصود أن الخطوط العريضة لوضعية الوجود العربى فى إسرائيل ، وللعلاقة بين هذا الوجود العربى والدولة والمجتمع الإسرائيليين تظل كما هى ، رغم التغيير فى الأساليب والتى يمكن أن يكون من بينها تحسين مستوى الخدمات لشرائح معينة داخل الوسط العربى . السيناريو الثانى هو الذى يتحدث عن حكم ذاتى ثقافى ، قد يكون شكلياً فى الغالب ، وسوف يكون جوهره العزل الثقافى والتهميش السياسى ربما . أما الثالث فهو سيناريو التفوق الديمغرافى العربى ، أى أن يصبح العرب قوة ديمغرافية لها وزنها السياسى أو قادرة على تسيير دفة الأمور فى إسرائيل ، وهو يفترض حدوث تداعيات معنية فى البنية الاجتماعية للكيان الإسرائيلي . ويتحدث السيناريو الرابع عن احتمال اللجوء إلى العنف من جانب الوسط العربى (خصوصاً التيار الإسلامي) وظهور مرحلة من الاضطرابات التى يتوقف

مداها وأبعادها ونتائجها على العديد من الاعتبارات ، ولعل هذا السيناريو لوحدث يحتاج إلى دراسة مستقلة لعمل سيناريوهات خاصة به . لكن من المنطقى أن يتم استبعاد هذا السيناريو لأنه غير ممكن عملياً ؛ فقد فضل التيار الإسلامي فى الآونة الأخيرة اللجوء إلى النضال السياسى من خلال قواعد اللعبة الديمقراطية وآلياتها ومن ثم شارك فى انتخابات ١٩٩٩ ، كما أن هذا التيار قد أعلن تبرئته من عمليات العنف التى وقعت فى الآونة الأخيرة من جانب عناصر تنتمى إلى عرب ١٩٤٨ ، هذا فضلاً عن إدراك عرب ١٩٤٨ بأن سيناريو العنف ليس فى صالحهم ، لعدم جدواه من ناحية ، ولأنه سوف يفتح الباب للسلطات الإسرائيلية لانتهاك حقوقهم وممارسة كافة أعمال العنف ضدهم بما فيها احتمال الطرد أو الترحيل .

١. **سيناريو استمرار الوضع الراهن** :

من وجهة نظر بعض المهتمين الإسرائيليين فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة واستمرار الصراع العربى ـ الإسرائيلي سوف يكونان أمراً مزعجاً بالنسبة لعرب ١٩٤٨ كونهم تاريخياً جزءاً من الشعب الفلسطينى لم يحقق التكامل مع إسرائيل . ويرى هؤلاء أن من مصلحة عرب ١٩٤٨ التوصل إلى تسوية ترضى أبناء الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ لتخفيف عبء الصراع الداخلى الذى يشعرون به ، الصراع بين التماثل مع الدولة اليهودية والتماثل مع أبناء قومهم الفلسطينيين . ومعنى ذلك أن التسوية وقيام الدولة الفلسطينية سوف يكون لهما أثر واضح على عرب ١٩٤٨ فى حالة استمرار الوضع الراهن بالنسبة لهم ، أى فى حالة عدم حدوث تغييرات فى طبيعة وجودهم ، وفى العلاقة مع الدولة اليهودية والمجتمع اليهودى .

كذلك فان استمرار الوضع الراهن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ سوف يعنى مزيد من النضال السياسى من أجل تكوين كتلة برلمانية داخل الكنيست الإسرائيلي من خلالها يمكن التأثير على الحياة السياسية الإسرائيلية ، وقد رأى بعض المحللين الإسرائيليين ـ من

قبل - في قيام الحزب العربي الديمقراطي بقيادة عبد الوهاب دراوشه عام ١٩٨٨ أحد إرهاصات هذا الإتجاه ، وكانت انتخابات ١٩٩٩ تصديقاً لهذه الرؤية وتأكيداً على أن هذا الإتجاه قد تبلور بالفعل .

باختصار فإن استمرار الوضع الراهن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ والذى يعنى عدم إحداث تغييرات إرادية فى طبيعة وجودهم أو فى حدود علاقتهم بإسرائيل وبالمجتمع اليهودى، سواء كانت هذه التغييرات من جانب إسرائيل أو بالإتفاق بين الطرفين معاً . استمرار الوضع بهذا المعنى سوف يعنى إفساح المجال للعوامل التى ذكرت فى القسم السابق على أنها محددات المستقبل بالنسبة لعرب ١٩٤٨ وهى التنظيمات السياسية لدى الوسط العربى وفعاليتها ، والتسوية وما تنطوى عليه من احتمالات قيام الدولة الفلسطينية. وبالتالى فإن ثمة تغييرات قد تحدث من داخل السيناريو نفسه ، لكن لا يمكن أن نتوقع أن تكون هذه التغيرات متعلقة بالخطوط الأساسية لطبيعة وجود الأقلية العربية وعلاقتها بإسرائيل : الدولة والمجتمع - بعبارة أخرى سوف تكون هذه التغيرات فى حدود نطاق السيناريو وهو استمرار الوضع الراهن ، وإلا فقد يتغير السيناريو تماماً . هذه التغيرات تتوقف أيضا على دور كل محدد من المحددات المذكورة سابقاً وقدرته على التأثير.

فمن حيث التسوية ، فثمة احتمالات عديدة تتوقف كلها على شكل هذه التسوية أو مخرجاتها أو ما يمكن أن تفضي إليه من نتائج . لكن التسوية بصفة عامة بمعنى وضع حد للصراع العربى الإسرائيلي، و فى حد ذاتها تطرح آثاراً على مستقبل عرب ١٩٤٨ ، فمن جانب فإن التسوية قد تعفى عرب ١٩٤٨ من حرج ضرورة التماثل مع إخوانهم الفلسطينيين فى الضفة والقطاع أو التضامن معهم وما ينتج عن ذلك من ضرورة الاحتفاظ بموقف (عدائى) تجاه إسرائيل . بعبارة أخرى بعد التسوية - أيا كانت صيغة هذه التسوية - سوف يصبح عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل أكثر تماثلاً أو تماهياً مع الدولة الإسرائيلية وأكثر انفتاحاً عليها وقبولاً بها ومن ثم تكيفاً معها ، ومن جانب آخر فإن ثمة مقارنة سوف يجريها عرب ١٩٤٨ على أنفسهم مع إخوانهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة ،

وربما تكون هذه المقارنة لصالحهم ، وربما العكس ، لكن المرجح أنهم سوف يبحثون عما حصل عليه الفلسطينيون فى الضفة والقطاع ويطالبون بمثله تماماً . لكن الأمر فى النهاية متوقف على الشكل النهائى للتسوية .

ففى حالة عدم إحراز تقدم فى التسوية على المسار الفلسطيني من المحتمل أن يتماثل عرب ١٩٤٨ مع الحركة الوطنية الفلسطينية ، هذا التماثل الذى قد تسعى إليه الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها أكثر من سعى عرب ١٩٤٨ إليه .وفى هذه الحالة فإن مثل هذا التنسيق أو التقارب أو التوحد فى المواقف من الناحية الموضوعية سوف يؤدى إلى وضوح فى البرنامج الفلسطيني تجاهلهم ، ذلك أن إحدى الإشكاليات الفلسطينية هى أن البرنامج الوطنى لم يهمل عرب ١٩٤٨ ، لكنه أهملها فى مجال الحركة فى الآونة الأخيرة ، وبالتالى يبدو أنه قد افتقد أو يفتقد إلى توجه سياسى محدد إزاءهم . ومعنى ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية مطالبة فى هذه الحالة بفتح حوار مع عرب ١٩٤٨ للتوصل الى أفضل السبل الممكنة لتفعيل نضالهم وبلورة دورهم داخل أو فى إطار الحركة النضالية الفلسطينية العامة . وإذا تحقق ذلك فإن خيار عدم إحراز تقدم فى التسوية على المسار الفلسطيني سوف يصبح أمراً محفوفاً بالمخاطر : مخاطر مواجهة إسرائيل لعرب ١٩٤٨ جنباً إلى جنب مع إخوانهم فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وخارجها . وهناك من يرى أن الفشل فى تحقيق التسوية أو تعطيلها سوف يحافظ على حالة البلبلة فى المسار السياسى لعرب ١٩٤٨ . وأن فشل منظمة التحرير الفلسطينية فى بلورة توجه سياسى نحو عرب ١٩٤٨ وفتح حوار معهم للتوصل الى أفضل الصيغ لتفعيل نضالهم قد يؤدى الى حالة من العزلة لدى عرب ١٩٤٨ وانفصالهم عن الحركة الوطنية الفلسطينية تماماً (٢٠).

أما فى حالة إنجاز تسوية تسفر عن صيغة للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فإن التأثير سوف يختلف ، ذلك أن تطبيق هذه الصيغة فى الضفة وغزة سوف يؤدى الى إعلاء الحوار بشأن صلاحية الصيغة نفسها لعرب ١٩٤٨ . وثمة رؤى متعارضة فى هذا

الصدد ، فبعض المحللين الإسرائيلين يرون أن التوصل الى الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يضعف احتمالات المطالبة به من جانب عرب ١٩٤٨ لأنهم يعلمون أن السلطة الإسرائيلية لن تقبل بذلك أبداً ، كما أن المستقبل سوف يقود فى ظل وضعية كهذه الى اشعال النضال المدنى بين عرب ١٩٤٨ ، والمضى فى المطالبة بمزيد من الحقوق فى إطار الدولة الإسرائيلية ، وهذا هو الأرجح . ويرى جانب من الفلسطينيين أن هناك رابطة قوية بين صيغة التسوية فى ظل هذا الخيار وبين مستقبل عرب ١٩٤٨ ، وأنه من الحكمة " إيجاد مثل هذا الربط إن لم يكن موجوداً بالفعل ، فإسرائيل قد تطالب فى أسوأ الأحوال بحكم ذاتى للمستوطنين اليهود بالضفة وغزة ، ولذا فإنه من المرغوب فيه التفكير فى قلب الطاولة السياسية والعمل فلسطينياً على إيجاد حالة نهوض سياسى بين عرب ١٩٤٨ تؤدى الى مطالبتهم بالحكم الذاتى داخل إسرائيل . لكن المرجح مرة أخرى أن هذه المطالبة لا تستهدف قيام حكم ذاتى فى الوسط العربى فى إسرائيل ، فثمة إدراك عام بأن ذلك مستحيل ، لكنها تتوخى الحصول على مزيد من الحقوق أو تحسين الأوضاع ، ومن ثم سوف تكون فى هذه الحالة مجرد ورقة ضغط (٢١) .

أما إذا اسفر الوضع عن ضم إسرائيل للأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ فإن الاحتمال الأرجح فى هذه الحالة هو أن فئات واسعة من عرب ١٩٤٨ سترد على قرار الضم بالتضامن الكامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد يتصاعد النضال المشترك لإقامة دولة فلسطينية فى حدود قرار تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧، كما قد يعمل الجميع على تشكيل قوة ضغط سياسى بالكنيست تحت قيادة عليا تمثلهم جميعاً كآلية من آليات المقاومة الى جانب اللجؤ لأشكال أكثر إيجابية من العمل المشترك بما فى ذلك العصيان المدنى الشامل . وفى حقيقة الأمر يعترف محللون إسرائيليون بأن الضم سوف يوحد العرب على جانبى ما يسمى بالخط الأخضر فى إطار قانونى وسياسى واحد مما سيغير جذرياً من طبيعة الدولة اليهودية : ديمغرافياً وسياسياً ، إذ سوف تصبح قضية الثنائية القومية فى

إسرائيل أمراً محسوماً على نحو يضعف فرص التعايش بين العرب واليهود . أما إذا اختارت إسرائيل طرد فلسطيني من الضفة والقطاع بعد الضم ، فالأرجح أن يخشى عرب ١٩٤٨ تطبيق هذا الخيار عليهم في مرحلة لاحقة أو مواكبة ، مما سيضاعف من التحامهم مع إخوانهم في الضفة وغزة ويلحقهم بأنماط المقاومة الفلسطينية بكافة صورها (٢٢) .

ومن المتصور أن هذا الخيار ينطوي على احتمالات تصعيد الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وجذيره ورده الى أصوله التاريخية . ولن يكون من اليسير على إسرائيل إلحاق نحو ٢٫٥ مليون فلسطيني بالحياة السياسية الكاملة ،كما لن يكون من السهل عليها التخلص منهم ، بالطرد أو عزلهم في الداخل وتهميشهم . كما أن المقاومة الفلسطينية ستكسب زخماً جديداً ، وسيكون عرب ١٩٤٨ في أقرب نقطة من إلحاق مصيرهم بمصير القضية الفلسطينية الأم . ومن المتوقع أيضاً أن هذا الخيار سيفرض على الحركة الوطنية الفلسطينية إفساح مكان أكبر لعرب ١٩٤٨ في برامجها السياسية . وقد تكون هذه الاحتمالات في مقدمة ما تضعه السياسة الإسرائيلية في حسبانها أو في حساباتها ، وهي تستطلع آفاق هذا الخيار وتداعياته المستقبلية . ويبدو أنه أقل الخيارات احتمالاً .

وفي حالة قيام إتحاد أردني فلسطيني ، وهو خيار يقبله عرب ١٩٤٨ ، لسبب بسيط وهو قبول منظمة التحرير الفلسطينية له . وهو خيار مناسب لإسرائيل أيضا من وجهة نظر كثير من المحللين الإسرائيليين ، وذلك مقارنة بالخيارات الأخرى المطروحة بما فيها قيام دولة فلسطينية ، إذ لن يتمخض عنه ـ في رأيهم صعود جارف في الكبرياء الوطنية لدى عرب ١٩٤٨ ، كذلك الذى يمكن أن يترتب على قيام دولة فلسطينية مستقلة (٢٣) .

وبصفة عامة فان تأييد إسرائيل لإتحاد أردني ـ فلسطيني سوف يخفف من وجهة نظر مراقبين إسرائيليين من ميول عرب ١٩٤٨ لصالح الحركة الوطنية الفلسطينية العامة ،

ويقلل من درجة المخاطرة بمواجهة بين الأقلية العربية والمجتمع اليهودى الحاكم فى الدولة العبرية (٢٤) .

أما فى حالة قيام دولة فلسطينية ، وهو الخيار الأكثر تفضيلاً لدى عرب ١٩٤٨ ، فإن تأثيرها سوف يتوقف ـ كما سبق القول فى القسم الرابع ـ على العديد من العوامل التى أهمها : مدى قوة الدولة الجديدة ، ومدى قدرتها على إثارة وجدان عرب ١٩٤٨ ومشاعرهم الوطنية ، ومستوى نجاح إسرائيل فى سياساتها تجاههم ، ومدى صعود ميول الوحدة مع الوطن الأم . لكن المرجح على كل حال أن تأثير التسوية على عرب ١٩٤٨ سوف يكون أكبر فى استمرار الوضع الراهن لعرب ١٩٤٨ .

أما بالنسبة لتأثير التنظيمات السياسية العربية على مستقبل عرب ١٩٤٨ فى حالة استمرار الوضع الراهن فيمكن القول إنه رغم تصاعد الوزن السياسى لهذه التنظيمات ـ كما سبق إيضاحه وبلورة نمط من الكفاح السياسى فى إطار الدولة العبرية ، فإن هذا التأثير لن يصل إلى حد إحداث تغيير جذرى فى طبيعة الوجود العربى فى إسرائيل ، وفى حدود علاقتهم بالدولة العبرية . بعبارة أخرى فإن مثل هذا الصعود السياسى سوف يكون له تأثير على السياسات الإسرائيلية ، لكن هذا التأثير سوف يقف عند حد تحسين بعض الخدمات أو حل المشاكل اليومية للمواطن ، أى أنه يصب فى منحنى بعض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية على صعيد بعض الشرائح أو بعض المناطق . والأرجح أن السلطات الإسرائيلية سوف تعمد فى هذه الحالة إلى نوع من سياسات " الترضية " التى تقدم امتيازات معينة للعناصر الفاعلة فى الوسط العربى وإقامة علاقات من النوع التعاضدى Corporation من خلالها يتم ممارسة الضبط على الوسط العربى باستخدام القيادات المؤثرة فى محيطها ، وكل ما فى الأمر أنها سوف تقدم لهذه القيادات بعض المزايا أو الهبات .

والواقع أن سيناريو استمرار الوضع الراهن ينهض على منطق أساسي مؤداه أنه لا يعني الإبقاء على كل حيثيات هذا الوضع كما هي قائمة الآن ، وإنما الحفاظ على الخطوط الرئيسية والمبادىء العامة ، وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم إجراء بعض التغييرات الهامشية التي تضمن استمرارية هذه الوضعية في خطوطها العامة والرئيسية . ولن تعدم السلطة الإسرائيلية الوسائل التي تستطيع بها تحقيق ذلك ، بل إنها تستطيع إثارة التنافس والتناحر بين عرب ١٩٤٨ ، وعلى نحو يقلل من دورهم السياسي في التأثير على صنع القرار الإسرائيلي . خصوصاً في ظل ما يمكن أن يطلق عليه الاسلوب أو المنهج العربي في التعامل مع الواقع السياسي الإسرائيلي في غضون الانتخابات ، هذا المنهج الذي ترد عليه العديد من الملاحظات ، من أهمها : (١) عدم الالتفات العربي لأهمية الأجهزة الثابتة في الدولة ، ومؤدى ذلك هو أن الوسط العربي يؤخذ في متابعته لتفاعلات العملية السياسية في إسرائيل يظاهر الحال السياسي بين القوى الحزبية من مزايدات ، وهم في غمرة هذا الاسلوب يتجاهلون - بدون قصد - أن الدولة الصهيونية تقوم على أعمدة تمثلها الأجهزة الأكثر استمرارية وثباتاً ، كالمؤسسة العسكرية ، والمجتمع الصناعي العسكري ، وأجهزة الاستخبارات ، والهستدروت ، والمؤسسات الدينية والقضائية ، والتيتفرخ القيادات والأفكار والمواقف الأصولية وثيقة الصلة بالعقيدة الصهيونية .

(٢) عدم الانتباه للحيل والألاعيب الانتخابية ، وينتمي إلى هذه الحيل عمليات إخفاء التوجهات الحقيقية واستغلال التحرق العربي لكل ما يمكن أن يطمئنهم إلى مواقف إيجابية تجاههم . وقد أجاد باراك ١٩٩٩ ، ومن قبله قيادات حزب العمل ، استخدام هذه اللازمة قبل الانتخابات وفي غضونها ، فعلى سبيل المثال هناك وعود ازجيت لفلسطيني أو لعرب ١٩٤٨ . وينتمي لذلك أيضا المهارة الحزبية الإسرائيلية في استخدام الإعلام والمال كوسائل للدعاية ، والمهارات كذلك في مغازلة قطاعات معنية

أو شرائح معنية فى الوسط العربى ، وقد قام الليكود بتوزيع المزايا والوعود الاقتصادية والمالية على الوسط العربى فى هذا الإطار النفعى المؤقت .

(٣) استبعاد أهمية الأيديولوجيا والمكونات الفكرية والعقيدية ، ففى دولة نشأت على تصورات أيديولوجية وعقيدية معينة ، لا ينبغى استبعاد تأثير هذه الاعتبارات فى غضون الانتخابات وبعدها . والعرب فى إسرائيل واقعون لا محالة ، فى سياق كهذا ، تحت هذا التأثير وثمة أهمية لتخيل ـ جدلاً ـ أى تطور أن يطال المواقف الإسرائيلية إذا جنحت القوى الحزبية والأجهزة الثابتة فى الدولة نحو تجاوز الأطر الصهيونية وأفكارها الحاكمة. ولعل العيب الجوهرى فى مقاربة بعض قوى عرب ١٩٤٨ السياسية للتعامل مع النظام الإسرائيلي محاولتهم استبعاد طغيان الأيديولوجية الصهيونية وتأثيرها على علاقة الدولة بهم ، فالصهيونية والمواطنة المتساوية لهم مع اليهود لا يلتقيان فى إسرائيل على الإطلاق ، وهذا هو جوهر النقد الذى يمكن أن تلقاه نظرية " دولة كل مواطنيها " التى يطمح إليها بعضهم داخل إسرائيل (٢٥) .

٢. **سيناريو العزلة والتهميش** (**الحكم الذاتى الثقافى إسماً**) :

يطالب عرب ١٩٤٨ بالحكم الذاتى الثقافى ، أى أن تتاح لهم فرصة إدارة شئونهم الثقافية (فى مجالات التربية والتعليم والثقافة) ذاتياً . وقد تمنحهم إسرائيل هذا النوع من الحكم من الناحية الشكلية ، ولكنه سوف يعنى فى جوهره نوعاً من العزل والتهميش (بل والتهويد وذلك على عكس ما هو مرجو من هذا النوع من الحكم الذاتى) . بعبارة أخرى قد يفضى هذا النوع من الحكم الذاتى إلى وضعية يتم فيها عزل عرب ١٩٤٨ ـ وذلك بفعل السياسات الإسرائيلية ـ وتهميشهم فى وحدتهم السكانية وقطع إتصالهم بجذورهم الثقافية والحضارية ، ومنع التواصل متعدد الأشكال فيما بينهم من جهة ، وفيما بينهم وبين منظومتهم العربية الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧

وخارجها من جهة أخرى. مع تدعيم هذه الوضعية بالعمل على تجريدهم من أكبر قدر ممكن من قواعد وجودهم جغرافياً واقتصادياً .

ومن الواضح أن هذا السيناريو يمكن استخلاصه من قراءة السياسات التى اتبعت تجاه عرب ١٩٤٨ طوال المراحل السابقة ، وما يمكن أن يطرأ عليها فى ضوء المستجدات أو العوامل المحددة للمستقبل ، ففي الوقت الذى يعتبر سيناريو الإدماج غير مرغوب فيه ، وغير ممكن صهيونياً ، فإن سيناريو العزل والتهميش يعبر عن رغبة إسرائيلية وطموح مستمر من جانب السلطات العبرية . وليس مطلوباً فى هذا المقام عرض تفاصيل السياسات الرامية إلى نقل هذا الطموح الإسرائيلي إلى حيز الواقع منذ عام ١٩٤٨ ، لكن من المهم استخلاص الدلالات واختبار مدى فرص نجاح هذا النموذج أو هذا السيناريو فى ضوء المتغيرات التى طرأت على الساحة فى الآونة الأخيرة ، وذلك كسيناريو نهائى لمستقبل الأقلية العربية فى إسرائيل . ويحدونا فى هذا المقام اعتبار هام، وهو أن إسرائيل فى التحليل الأخير ، هى تجسيد لمشروع استيطانى عنصرى يتشابه فى أكثر من جانب مع مشاريع استيطانية سابقة ومعاصرة أخرى ، وبخاصة مع النموذج الاستيطانى فى جنوب أفريقيا .

لقد عرف النموذج الاستيطانى فى دولة جنوب أفريقيا أسلوب العزل فيما سمى بنظام " البانتوستان " ولعل متابعة مسارات السياسة الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ تشى بوجود إتجاه مبرمج لتطبيق هذا السيناريو على عرب ١٩٤٨ ، فمن الواضح أن السلطة الحاكمة فى إسرائيل قد حرصت على بقاء الأقلية العربية مشتتة فى مناطقها المختلفة ، وعلى تصعيب مسألة تواصلها الإقليمي أو الجغرافى ، وهكذا فإن التشتت الإقليمى لعرب ١٩٤٨ والذى جاء نتيجة الأحداث العامة للإحتجاج الإسرائيلي (الصهيونى) لفلسطين منذ عام ١٩٤٨ يبدو أنه مدعوماً بسياسات إسرائيلية مقصودة ومخططة منذ ذلك الحين . ويلاحظ فى هذا الإطار أن الأقلية العربية تتوزع على أربعة تجمعات رئيسية ، هى : الجليل الأوسط ، والمثلث الصغير ، ومنطقة النقب ، ثم مجموعة من المدن المختلطة

(عربية يهودية من ناحية السكان) هى عكا وحيفا ويافا واللد والرمله. ويلاحظ أنه ليس بين هذه التجمعات صلات إقليمية أو اقتصادية مباشرة ، بل لابد أن تتم هذه الصلات عبر المناطق المدنية والتجمعات القروية اليهودية . وقد تمت وضعية العزلة هذه بفعل تطبيق الحكم العسكرى بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٦ على المناطق العربية فقط ، وكذا بفعل النظام القضائى الذى وزع الأقلية العربية بحسب المناطق والقبائل والأطر الدينية والمذهبية (٢٦) .

بعد عام ١٩٦٧ أخذ سيناريو العزل الإقليمى لعرب ١٩٤٨ أبعادا أخرى ؛ فقد استلزم الأمر إضافة قيود جديدة تعوق التواصل مع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وظهر مصطلح "الخط الأخضر" كفاصل افتراضى بين الجانبين ، كما يمكن ملاحظة كيف أن العمل على عزل عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل عن عرب ١٩٤٨ فى الأراضى الفلسطينية - وهى مفاهيم إسرائيلية ينبغى أن يتداولها العرب بتحفظ - كان يستهدف ومازال منع بروز أى عناصر تنتظمهم فى خط قومى واحد ، والاستفراد بكل جزء منهما على حدة وتيسير مهمة تحطيم أسس هويتهما القومية العامة . ويبدو أن السلطة الإسرائيلية كانت تعى تماماً أن النجاح فى عزل عرب ١٩٤٨ يتوقف على اتخاذ سياسة تالية قوامها تهويد الأسس الجغرافية والاقتصادية لهذه الأقلية . وهكذا أقرت السلطة أكثر من مشروع لتهويد ومصادرة أراضيهم تحت مسميات مختلفة لعل أشهرها " مشروعات تطوير الجليل أو النقب ، أو بناء المدن اليهودية المناهضة بجوار المدن العربية ، وفى مناطق منتقاة بحيث يمكن إغراق العنصر العربى وتطويقه وتحويل المناطق العربية إلى معازل حقيقية وتغيير معالمها السكانية والجغرافية (٢٧) .

وإضافة إلى حصار الوجود العربى سعت السلطة الإسرائيلية إلى جعل خدماتها المحلية والإقليمية فى الوسط العربى فى أضيق نطاق ممكن ، بحيث تبقى هموم العرب محصورة فى كيفية الركض خلف المساعدات الحكومية للتنمية المحلية ، الأمر الذى لا يقدم إلا بالقطارة ، وبثمن سياسى ونفسى واقتصادى باهظ . وفى وثيقة حكومية عرفت

باسم صاحبها " جاد يعقوبى " صدرت فى مايو ١٩٨٧ ذُكر بالحرف الواحد أن الهدف من إقامة ستين تجمعاً سكنياً يهودياً فى الجليل هو قطع التواصل القائم بين تجمعات عربية، والعمل على انتشار الاستيطان (اليهودى) فى المناطق التى كان فيها عدد ضئيل من اليهود ، وكذلك منع سيطرة العرب على أرض الدولة (الإسرائيلية) " (٢٨) .

ولأن السلطة تدرك أبعاد التهويد وأهدافها فى عزل العنصر العربى عن الأرض بصفة خاصة فقد أُردَفت عمليات التهويد بسن القوانين اللازمة لمنع عودة العرب إلى ملكية أراضيهم بأى ثمن ، وعلى سبيل المثال أقر الكنيست الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ قانوناً يحظر التصرف فى أراضى الدولة من جانب المزارعين العرب بالإيجار أو بأى مقابل مادى ولو لفترة محدودة . حدث هذا بعد أن تبينت السلطة الإسرائيلية ظاهرة أقلقتها ، وهى أن قرى زراعية يهودية وكيبوتسات كانت تؤجر أراضى زراعية للعرب . وقد علق وزير الزراعة فى ذلك الحين على هذه الظاهرة قائلاً " إن الأرض والمياه هى ملك للقومية اليهودية وللدولة فقط " (٢٩) .

رغم ذلك فإن النظر إلى هذا السيناريو كخيار ناجح يمكن أن تمضى السلطة الحاكمة فى إسرائيل فى تطبيقه على سبيل الأفق النهائى لعرب ١٩٤٨ ، ورغم أنه مفضل لديها ، يبدو أنه قضية محفوفة بالشكوك ، أو مشكوك فى نجاحها . ذلك أن توقع نجاح هذا السيناريو - فى رأى بعض المراقبين - يتنافى مع حقيقتين شبه مؤكدتين : الأولى هى الفشل الإسرائيلي السابق والحالى فى هذا المجال . والثانية هى أن هذا السيناريو يتجاهل المستجدات ، ليس فقط فى حياة الأقلية العربية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . ولكن أيضاً على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلي عموماً . فمن ناحية هناك مؤشرات قوية على أن إسرائيل فشلت فى تحقيق أهداف هذا السيناريو إبان المرحلة التى كان عرب ١٩٤٨ فيها فى أضعف حالاتهم ، فوضعية العزل والتهميش لم تكن يوماً فى صورتها المثالية المرجوة من جانب السلطات الإسرائيلية قبل عام ١٩٦٧ ، فقد كانت أجهزة الإعلام العربية تفعل فعلها عبر الحدود ، وقد أضحى معلوماً بعد ذلك كيف

تأثر عرب ١٩٤٨ بحالة المد القومي في محيطهم العربي بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، وكيف نهضت بينهم تنظيمات ذات طابع قومي على غرار الحركة القومية العربية الأم في الخارج (مثال ذلك حركة الأرض) ، هذا دون الحديث عن تأثير حرب يونية ١٩٦٧ وكذلك تداعيات احتلال بقية فلسطين التاريخية والتي أحدثت صدمة في مشاعرهم ، لكنها أعادت صلاتهم بالمجتمع الفلسطيني الكبير في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن خلالها مع فلسطيني الشتات والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً . وهناك تأثيرات حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي أعادت قدراً من الثقة المفتقدة من جراء الأداء العربي فيها ، كل هذا وغيره أدى إلى تفكيك الكثير من مفاصل وضعية العزلة والتقوقع والإنغلاق التي فرضت عليهم . ولعل - هكذا يرى أصحاب هذا الرأي - النجاح الذي يحققه إحياء ذكرى يوم الأرض سنوياً ، منذ ٣٠ مارس ١٩٦٧ ، يقدم أكثر الرموز المعبرة عن فشل حالة العزل ، إذ أن التجاوب مع هذه المناسبة عادة ما يكون عاماً يخترق حدود العزلة السكانية والإقليمية بين عرب ١٩٤٨ أنفسهم من جهة ، وبينهم و بقية الشعب الفلسطيني من جهة أخرى .

ومن الواضح أن السياسات الإسرائيلية قد دفعت إلى إعادة اللحمة داخل مجتمع ١٩٤٨، وفي الوقت نفسه فإن هذه السياسات ذاتها أعادت امتزاج الفلسطينيين على جانبي ما سمي بالخط الأخضر ، فالمعاملة الواحدة من منبع واحد أدت إلى توحيد ردود الفعل وتجسيد الفجوة بين المقهورين القدامى والمقهورين الجدد من الشعب الواحد (٣٠) .

لكن يبدو أن تطبيق الحكم الذاتي الثقافي قد يعطي فرصة اكبر لنجاح سيناريو العزل ، وذلك لعدة أسباب ، منها أن العزل سوف يتم على الصعيد الداخلي ، بين العرب واليهود من جانب ، وبين القطاعات العربية من جانب آخر . ولا ريب أن عزل الوسط العربي عن المجتمع اليهودي بدعوى حصولهم على الحكم الذاتي الثقافي ينطوي على آثار سلبية سياسية واقتصادية ، ذلك أن أغلب مكاسب العرب على هذين

المستويين ترجع إلى التكيف مع المجتمع الإسرائيلي والدولة العبرية ، وتبنى مفردات الثقافة اليهودية فى التعامل اليومى ، إلى جانب استخدام أسلوب النضال السياسي . كذلك فان عزل القطاعات العربية عن بعضها البعض سوف يقوض ما هو مفترض من جراء تطبيق الحكم الذاتى الثقافى ، من الحفاظ على الهوية وترسيخ القيم الحضارية لدى عرب ١٩٤٨ . ومثل هذا العزل ممكن ، ليس فقط على المستوى الشكلى ، ولكن فى معنى عميق يتصل بقضية الثقافة نفسها ، وذلك عن طريق خلق التمايز فى الخدمات ومستويات المعيشة وفرص الحياة بين هذه القطاعات وبالتالى تشويه انتماءاتها وقيمها . ومن المتصور أن يتم العزل أيضا على الصعيد الخارجي ، أى بين عرب ١٩٤٨ من جانب والفلسطينين فى الضفة والقطاع وفى الشتات وإخوانهم فى الدول العربية المجاورة من جانب آخر . ذلك أن التواصل المذكور سابقاً كان فى غضون الحرب أو الصراع بين العرب وإسرائيل ، أما فى ظل التسوية سوف يختلف هذا التواصل ، فمن جانب سوف تختفى لغة المد القومى وخطابات الهوية ، ومن ناحية أخرى فإن مسار عملية التسوية وما ينطوى عليه من تسابق كل الأطراف للتكيف مع المطالب الإسرائيلية، وللبحث عن المصلحة الخاصة دون اهتمام بالبعد الوطنى أو القومى للمصالح ، سوف يفقد مثل هذا التواصل معناه ومضمونه . وهنا نلاحظ أن تأثير التسوية على مستقبل عرب ١٩٤٨ فى ظل هذا السيناريو قد ينتفى إلى حد كبير.

من ضمن هذه الأسباب أيضا أن العزل والتهميش يفهم هنا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وليس بالمعنى الثقافى ، بمعنى أن السلطات الإسرائيلية يمكن أن تحرم المناطق العربية من فرص التنمية وما يرتبط بها من رفع مستويات المعيشة وتحسين الأوضاع بصفة عامة ، وبالتالى فإن ما يقدمه أو ينجزه ـ الحكم الذاتى الثقافى سوف تقوضه مظاهر العوز وتدنى مستويات المعيشة ونقص الخدمات وتصاعد مشاكل الحياة اليومية . وهنا نلاحظ أن السلطات الإسرائيلية سوف تنخفض بالسقف العام لجهود التنمية إلى أدنى حد ممكن ، وبالتالى سوف تعود بالتنظيمات

السياسية إلى نقطة متدنية أو متردية في نضالها السياسي الذي سوف يقتصر في هذا الحالة على مجرد الحصول على بعض الخدمات ، ومعنى ذلك أن دور القوى السياسية العربية أيضاً قد يتم تعطيله ، ما لم يتم إفراغه من مضمونه هو الآخر .

٣. **سيناريو التفوق الديمغرافي العربي (حل المعضلة) :**

يشكل العامل الديمغرافي بالنسبة للدولة العبرية معضلة من أكثر المعضلات حساسية وخطورة في الوقت نفسه ، كما يشكل حلقة مركزية في سلسلة مخططاته الصهيونية الاستيطانية الهادفة إلى إضفاء الشرعية على اغتصاب فلسطين ومحو تاريخ العرب وتراثهم وحضاراتهم . ومن ثم فإن المعركة بين الدولة الإسرائيلية وعرب ١٩٤٨ هي في جوهرها معركة " ديمغرافية " تدور حول التاريخ والجغرافيا والحضارة والمستقبل والمصير، بمعنى أنها معركة بين تيارين : الأول يبغي تهويد الجغرافيا والتاريخ وصهينة المستقبل والمصير العربي .

والثاني يبغي تكريس عروبة الأرض والتاريخ والمستقبل ومحاربة كل سياسة تستهدف طمس هذه العروبة ومحوها. فالدولة العبرية بحاجة ماسة دائماً إلى الدم اليهودي الجديد ، لحل المعضلة السكانية من جهة ، ومواجهة القنبلة العربية الموقوتة (زيادة السكان العرب في إسرائيل) من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس يأخذ البعد الديمغرافي للمسألة طابعاً استراتيجياً ، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل ، وإنما أيضاً بالنسبة لعرب ١٩٤٨ . ذلك أن تزايد السكان العرب في إسرائيل مقابل انخفاض معدلات هذه الزيادة عند اليهود يخيف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ويمثل هاجساً يثقل كاهل هذه الحكومات ، وبالتالي عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إتباع مخطط من شأنه زيادة السكان اليهود في إسرائيل مقابل إضعاف الزيادة السكانية لدى العرب ، وينهض هذا المخطط على أساس معادلة تتمثل في أن ازدياد التكاثر الطبيعي لدى اليهود بالإضافة

إلى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل يعنيان قيام الدولة الإسرائيلية ، والعكس صحيح ، ولاشك أن زيادة أعداد السكان العرب تنطوى على جزء من هذا العكس الصحيح (٣١).

كان هدف المخطط الإسرائيلي - إذن ولا يزال - هو المحافظة على الأغلبية اليهودية وتهميش الوزن السكانى لعرب ١٩٤٨ . ومن ثم تركزت السياسات الإسرائيلية المتعاقبة على زيادة عدد اليهود بكل الوسائل وبكافة السبل ، والحد من زيادة السكان العرب بل وإنقاص عددهم ، حيث تسير هذه السياسة ضمن محورين: المحور الأول خاص بزيادة عدد السكان اليهود ، ويستخدم ثلاثة وسائل هى :

(ا) تشجيع الهجرة وكبح النزوح : فلم تكن الهجرة اليهودية أساسا لتكوين التجمع الاستيطاني اليهودي فقط بل لعبت دوراً هاماً فى عملية التزايد السكانى أكبر مما لعبه التزايد الطبيعي فى هذا التجمع . والواقع أن العمل من أجل الهجرة اليهودية والذى بدأ قبل قيام الكيان الصهيونى من خلال دائرة الهجرة والاستيعاب فى المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية ، كان المحور الأساسي للعمل الصهيونى فى تلك المرحلة . فقد وصل إلى فلسطين فى الفترة بين عامى ١٨٨٢ و١٩١٨ والتى سبقت الانتداب البريطانى حوالى ٨٥ ألف مهاجر يهودى . نزح قسم كبير منهم خلال الحرب العالمية الأولى ، ولم يبق منهم فى فلسطين فى نهاية هذه الحرب سوى ٥٥ ألف يهودى ، أما خلال الانتداب البريطانى فقد وصل إلى فلسطين حوالى ٣٦٧ ألف مهاجر يهودى ، وبلغ عدد اليهود المقيمين فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ عشية الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية ٦٤٩ ألف يهودى . وحيث مثلت الهجرة - وكما هو واضح - المصدر الأساسي للتزايد السكانى فى اليشوف (التجمع الاستيطانى اليهودى قبل قيام الدولة العبرية) . وبعد قيامها بلغ صافى الهجرة فى السنوات الأربع الأولى حوالى ٦٦٦ ألف مهاجر من الأقطار العربية ومن يهود اوربا الذين تأثروا بالحرب العالمية الثانية ، حيث كان نصيب الهجرة فى عملية الزيادة السكانية خلال تلك الفترة ٣ر٨٨٪ . وحتى ١٩٦٥ بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا منذ قيام الكيان الصهيونى ٢٥ر١ مليون مهاجر ، استقر

منهم ١٫٨٨٦ مليون مهاجر فيما نزح الآخرون . وكان نصيب الهجرة فى عملية الزيادة السكانية حوالى ٦٦٪ . كما وصل ٥٨٩ ألف مهاجر فى الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨٩ الذى بدأت فيه موجة الهجرة الجديدة . وكان صافى الهجرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٨٩ قد بلغ ١٫٤٠٢ مليون مهاجر ، ونصيب الهجرة من الزيادة السكانية حوالى ٤٦٫٢٪. أما بعد قدوم موجة الهجرة اليهودية الجديدة التى بدأت فى شهر أغسطس ١٩٨٩ فقد وصل ٤٠٠ ألف مهاجر حتى يوم ٢٤ مارس ١٩٩٢ الذى أُحتفل فيه بوصول المهاجر رقم أربعمائة ألف ، وحيث يكون قد وصل إلى إسرائيل منذ قيامها ٢٫٢٤٧ مليون مهاجر ، استقر منهم حوالى ١٫٨ مليون مهاجر، شكلوا أكثر من ٥٠٪ من مجمل الزيادة السكانية التى حصلت منذ قيامها (٣٢) .

كذلك يتجه جزء هام من الخطط الإسرائيلية لمعالجة ظاهرة النزوح وكبحها ، وقد اختلفت وتيرة النزوح من فترة لأخرى ، فقد قدر المعدل السنوى للنزوح فى الخمس وعشرين عاماً الأولى من عمر الدولة الإسرائيلية بثمانية آلاف نازح سنوياً ، تصاعدت هذه النسبة بعد ١٩٧٣ حيث وصل المعدل السنوى ٢٠ ألف فى غضون الثمانينات . وتحاول السياسات الإسرائيلية منع هذا النزوح من خلال وضع القيود والعراقيل القانونية والإجرائية التى تمنع مغادرة البلاد ، وتقديم تسهيلات واغراءات كثيرة لتشجيع عودة النازحين ، هذا إلى جانب حل مشكلات السكن والبطالة ، لاسيما للفئات التى تكثر فيها ظاهرة النزوح (٣٣) .

(٢) تشجيع عملية التزايد الطبيعى : وتعد مصدراً لحوالى نصف السكان تقريباً . وقد تم العمل على تشجيع عملية التزايد الطبيعى للسكان من خلال سلسلة القوانين والتشريعات التى تهدف إلى زيادة نسبة التوالد ، والرعاية الصحية المكثفة للأمهات الحوامل ، وحملات التوعية الإعلامية التى تركز على أهمية التزايد السكانى لوجود الدولة الإسرائيلية وعلى البعد الأمنى لهذه المسألة ، وضرورة مواجهة الخطر الديمغرافى المتمثل فى ارتفاع نسبة التزايد الطبيعى لدى العرب (٣٤) .

(٣) اتباع سياسة إسكانية تخدم الأغراض الصهيونية في المجال الأمني وفي المجال الديمغرافي ، بحيث يتم توزيع السكان على الرقعة الجغرافية بما يخدم هذين الغرضين ، وبما يؤدى إلى اختراق التجمعات السكانية العربية وتطويقها (تهويد بعض المناطق والأقاليم ، بناء المستوطنات والتوسع فيها...).

وفي المقابل إتبعت الدولة العبرية سياسات سكانية تجاه عرب ١٩٤٨ من شأنها الحد من الزيادة الطبيعية لديهم بكل الوسائل ، وقد تم استعراض هذه السياسات في القسم الثاني من هذه الدراسة . وفي ظل هذه السياسات يشير الميزان الديمغرافي في الدولة الإسرائيلية إلى شيخوخة المجتمع اليهودى ديمغرافياً وتراجع معدلات النمو الطبيعي فيه ، وفي المقابل يتسم مجتمع عرب ١٩٤٨ (وكذلك في الأراضي الفلسطينية وإن يكن بدرجة أقل من عرب ١٩٤٨) من الناحية الديمغرافية بالفتوة والنشاط وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية والتى قد تصل إلى أكثر من ٤٪ ، ووفقاً لبعض المصادر إلى ٥٪ لدى بعض الشرائح أو في بعض المناطق ، مقابل ٥ر١٪ لدى المجتمع اليهودى ، وبالتالى فالفجوة الكبيرة بين معدلات التزايد الطبيعى لدى الطرفين مستمرة ، خصوصاً وأن هذه المعدلات لدى اليهود آخذة في الانخفاض ، وهي ثابتة لدى عرب ١٩٤٨ . وعلى الرغم من الهجرة اليهودية الجديدة فإن نسبة العرب إلى اليهود قد ارتفعت حتى وصلت اليوم حوالى ٢٠٪ . وعلى مستوى كل العرب الفلسطينيين في عموم أراضى فلسطين التاريخية يمكن القول إن ثمة توازن استمر كما هو رغم موجات الهجرة اليهودية ، فقد استمرت على ماهي عليه قبل الهجرة حوالى ٣٩٪ عرب و٦١٪ يهود ، إن لم تكن زادت قليلاً لصالح العرب كما كانت عليه في أواسط عقد الثمانينات (٣٨٪ عربا و٦٢٪ يهوداً). وقد تمت المحافظة على هذا التناسب بين العرب واليهود (المقصود كل العرب في عموم أرض فلسطين التاريخية) كمحصلة لتداخل عاملين : الأول هو ارتفاع معدلات التزايد الطبيعى لدى العرب (حوالى ٥ر٣٪) وتفوق عدد المواليد العرب عن عدد المواليد اليهود . وكذلك بسبب توقف النزف السكاني في الضفة والقطاع وتوقف تيار النزوح

منهما نحو الخارج والذى ساد خلال عقد السبعينات . الثانى هو الهجرة اليهودية الجديدة والتى لم تكن فى حساب علماء الديمغرافيا وأدت إلى رفع عدد اليهود فى الكيان الصهيونى خلال الأعوام الماضية بحوالى ١٠٪ ، والى موازنة التزايد الديمغرافى العربى ، والى الحفاظ على مايسميه الصهاينة بالتوازن الديمغرافى ، أى الحفاظ على الأغلبية اليهودية (٣٥) .

وعلى المستوى العام ، أى على مستوى الميزان الديمغرافى بين اليهود وكل العرب الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخية ، يمكن القول إن التعادل الديمغرافى بين العرب واليهود والذى كان علماء الديمغرافيا يتوقعون حدوثه عام ٢٠١٥ سوف يتأخر حوالى ١٠ سنوات نتيجة الهجرة الجديدة ، لكنه لابد أن يحدث حسب معطيات ومؤشرات الوضع الديمغرافى الحالى وربما فى حدود عام ٢٠٢٥ بشرط ألا يطبق الصهاينه عملية طرد جماعى ضد الفلسطينيين وهو أمر مستبعد لأسباب محلية وإقليمية ودولية . ويمكن إجمال المؤشرات التى ترجح حدوث هذا التعادل فى :

(١) أن موجة الهجرة الجديدة محدودة التأثير بالمعيار التاريخى ، وحيث يقول علماء الديمغرافيا إن كل مائة ألف مهاجر جديد يؤخرون هذا التعادل الديمغرافى سنة واحدة فقط ، بمعنى أنه إذا وصل العدد الأقصى المتوقع لهذه الهجرة وهو مليون مهاجر بكامله ، فإنه سوف يؤخر التعادل عشر سنوات .

(٢) أن كل الدلائل تشير إلى أن حجم الهجرة الجديدة فى تراجع مستمر وأن ذروتها كانت عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ حيث كان المتوسط الشهرى لعدد المهاجرين يتراوح بين ١٢ و ١٥ ألف مهاجر ، فى حين هبط عدد المهاجرين إلى ٧ آلاف مهاجر فى يناير ١٩٩٢ ثم إلى ٥ آلاف فى فبراير ١٩٩٢ ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الهبوط فى ضوء الصعوبات التى يواجهها المهاجرون وخاصة فى مجال السكن والتشغيل ، إذ وصلت نسبة البطالة فى أوساطهم ٥٠٪ وتصل فى إسرائيل بصفة عامة إلى ١١٪ .

(٣) احتمال تعاظم تيار النزوح الذى يجرى عليه التعتيم من جانب اليهود ، وتتضارب الأرقام المعلنة من جانب الجهات الصهيونية ، قدرها البعض بحوالى ١٠٪ . ويعتقد الكثيرون من المهتمين بالشئون الصهيونية أن إسرائيل بالنسبة للمهاجرين السوفيات ليست إلا مجرد محطة مؤقتة فهد فهم الحقيقى هو الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار الغرب . وقد نُسب إلى السفير الروسى فى إسرائيل قوله إن ٩٠٪ من المهاجرين السوفيت يرغبون فى العودة إلى روسيا .

(٤) استمرار وجود الفجوة الكبيرة بين معدلات التزايد الطبيعى بين العرب واليهود والتى تتجاوز ٢٪ سنوياً والتى من المرجح أن تستمر فى المدى المنظور ، وربما تتسع بالنظر إلى الشيخوخة الديمغرافية لدى المجتمع اليهودى (٣٦) .

ومعنى ذلك أن التعادل الديمغرافى بين اليهود والعرب (فى عموم فلسطين) قادم ربما فى غضون فترة قصيرة ، وأن هذا التعادل الديمغرافى سوف يوفر معطيات جديدة فى معادلة الصراع العربى ـ الإسرائيلي ، وعلى اعتبار أن الصراع مستمر حتى بعد التسوية ، وبالتالي فثمة سيناريو جديد يمكن أن تختل فيه موازين القوى لصالح الطرف العربى ، والأمر يتوقف عموماً على شكل التسوية ، والتى يبدو أنها لا تعطى أدنى اهتمام لهذا البعد .

أما بخصوص عرب ١٩٤٨ فالميزان الديمغرافى يسير إلى تفوقهم ، والى أن نسبتهم داخل دولة إسرائيل فى تزايد مستمر ، وهو ما يعنى على المدى القصير والمتوسط زيادة وزنهم السياسى من خلال زيادة قوتهم الانتخابية وبالتالى قدرتهم على التأثير على السياسات الإسرائيلية ، وتلك مسألة مهمة للغاية ، وعلى المدى الطويل جداً يعنى الميزان الديمغرافى بخصائصه المذكورة عرقلة الطابع الصهيونى أو اليهودى لدولة إسرائيل .

هذا صحيح لكن السيناريو المطروح هنا والمسمى بسيناريو التفوق الديمغرافى العربى يقوم أو ينهض على فكرة أن يصبح العرب أغلبية فى المجتمع اليهودى ، وذلك على أساس اعتبارين ، الأول هو إتجاه الميزان الديمغرافى بين اليهود وعرب ١٩٤٨، والذى أوضحت الدراسة أنه لصالح عرب ١٩٤٨ كما أوضحت أهميته فى معادلة الصراع السياسى عموماً نحو الخلل لصالح العرب . والاعتبار الثانى هو تصاعد التغيرات التى لحقت بالبنية الاجتماعية للدولة العبرية من جراء الهجرة ، بحيث تصبح عبارة عن مجموعات متباينة من الأقليات أكبرها الأقلية العربية .

فثمة مؤشرات على أن لموجة الهجرة الجديدة انعكاسات محتملة على الكيان الصهيونى خصوصاً فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية ، قد تفضى إلى تفكك هذا المجتمع إلى جماعات متباينة ، وبالتالى سوف يكون عرب ١٩٤٨ من أكبر هذه الجماعات عدداً وتماسكاً ووزناً سياسياً مما يسمح بتحكم العرب فى مقاليد الأمور . من أهم هذه الانعكاسات ما يلى :

١. تصاعد التوتر على خط الانقسام الإثنى الطائفى ، ليس بين العرب واليهود ، بل داخل الكيان الصهيونى بين المستوطنين اليهود أنفسهم ، فالانقسام الإثنى الطائفى هو أبرز خصائص البنية الاجتماعية فى الكيان الصهيونى ، فالأصول العرقية للمستوطنين اليهود تعود إلى ثمانين قومية مختلفة ولم يكتمل الاندماج بين هذه المجموعات العرقية بعد ، ورغم وجود أشكال من الكتل الاجتماعية لأبناء كل قومية فإن خط الانقسام العرقى يتوازى مع خط الانقسام الطائفى ، ويتجلى ذلك فى ثنائية عرقية طائفية بين الأشكناز الغربيين والشرقيين السفارديين . ولا يتجلى التعبير عن التمايز بين هاتين المجموعتين فى وجود حاخامية مستقلة لكل منهما ، بل وفى التمييز العنصرى والتنافس الذى يصل إلى حد الصدام بين الطرفين كما حدث فى وادى الصليب بحيفا عام ١٩٥٩ وفى حى كفر شالم بتل أبيب عام ١٩٨٥، وفى القوائم الانتخابية الطائفية كقائمة " تامى " عام ١٩٨١ و " شاش " عام ١٩٨٤،

وقائمة مهاجرى اليمن... . الخ . ومن اليسير أن نلاحظ الترجمة السياسية لهذا التمايز على الفور .

ولا شك أن موجة الهجرة الجديدة والتى قدرت بحوالى مليون من الأشكناز قد شكلت إخلالا كبيراً بالتوازن الإثنى الطائفى الذى كان قائماً فى الكيان الصهيونى ، وأضعف الوزن السياسى والاقتصادى والاجتماعى لليهود الشرقيين الذين كان لهم وزن سياسى مقرر فى الفترة الماضية ، وخاصة بعد أن أوصلوا الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ . وبدأت هذه الهجرة فى إظهار بعض مظاهر السخط لدى اليهود الشرقيين الذين شعروا بأن هؤلاء المهاجرين ينافسونهم على أعمالهم وعلى السكنى وسيدفعون بهم إلى البطالة فى المستقبل أو إلى الأعمال السوداء المتدنية . وقد وصل الأمر فى بعض الأحيان إلى رفض استقبال المهاجرين اليهود الجدد فى بعض البلديات والمستوطنات التى يقطنها اليهود الشرقيون ، بل وإساءة معاملتهم وتشكيل نوع من حركات الاحتجاج ضد هذه الهجرة ، كما فعلت جماعة الفهود السود التى أرسلت وفداً من زعمائها إلى موسكو لإقناع جورباتشوف بوقف الهجرة التى ستؤدى فى رأيهم إلى انهيار إسرائيل اجتماعياً واقتصادياً . ويعتبر البعض أن " ظاهرة الخيام " ، التى ظهرت فى أكثر من ثلاثين مدينة وبلدة استيطانية للاحتجاج على أزمة السكنى ، هى فى الواقع حركة احتجاجية ضد المهاجرين يقوم بها اليهود الشرقيون ، وقد سُمع منهم من يقول "نحن سود وهم بيض" ومن الناحية الإثنية البحتة فان الهجرة سوف تزيد وزن اليهود من أصل روسى بحيث يصبح هؤلاء المجموعة الأولى بين المجموعات العرقية فى الكيان الصهيونى بعد أن كانوا المجموعة الثالثة بعد يهود المغرب ويهود بولندا من حيث العدد . ومن المتوقع أن يزداد تكتل اليهود الروس حول أنفسهم بسبب المشاعر الموجهة ضدهم ، ويبرز هذا التوجه من خلال ما يبديه المهاجرون الروس من رغبة فى السكنى داخل الأحياء والمستوطنات التى تقيم فيها أغلبية روسية ، وفى وصف كل المهاجرين الجدد بالروس ، وفى ظهور عناوين فى الصحف تقول " الروس قادمون " (٣٧) .

٢. تصاعد الصراع بين أجيال المهاجرين : أى الصراع بين قدامى المهاجرين والمهاجرين الجدد ، ويتطابق خطه الأساسى مع خط الانقسام الإثنى الطائفى الأساسي أيضا ، حيث يحتل المهاجرون القدامى مواقع السلطة و صنع القرار فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويكافح المهاجرون الجدد لتثبيت مواطئ أقدامهم فى المجتمع الجديد . وقد كان خط الإنقسام فى هذا الصراع بين من جاءوا قبل قيام الدولة الإسرائيلية وخاصة من ولدوا فى إسرائيل (جيل الصابرا) ومن جاءوا بعد قيام إسرائيل من اليهود الشرقيين ، فى حين أن جيل الصابرا ينتمى إلى اليهود الغربيين . ومن ثم يتوازى هذا الإنقسام مع الإنقسام إلى يهود شرقيين ويهود غربيين . وإذا كان قيام الدولة العبرية قد شكل الفاصلة الأساسية فى هذا الإنقسام فى المرحلة الأولى من عمر الدولة ، فإن مجىء المهاجرين الجدد فى التسعينات سوف يشكل فاصلة أخرى فى هذا الصراع بين القدامى والجدد . وتبرز مظاهر هذا الإنقسام على خط صراع الأجيال " الجديد أو الثاني " من خلال حالة التبرم والانزعاج الذي تبديه قطاعات واسعة من المهاجرين الأقدم الذين يرون أن المهاجرين الجدد يأخذون حقهم فى السكن وفى العمل ، وأن هذه الهجرة هى السبب فى غلاء الأسعار وفى التنافس على السكن والعمل . هذا فى حين يرى المهاجرون الجدد أنهم لا يحظون بالاهتمام المطلوب وأن القدامى يحتلون كل شىء ويسيطرون على كل شىء ، وهذا ما يسميه اليهود " حسد القدامى تجاه الجدد ، وحسد الجدد تجاه القدامى" . وقد عبرت دراسة أجريت على تلاميذ إحدى المدارس عن تجذر هذا الإتجاه فى المجتمع ، حيث وجدت هذه المشاعر لدى التلاميذ الصغار (٣٨) .

٣. توسيع وتعميق الفجوة الطبقية : فمن الطبيعى أن تعمل الهجرة الجديدة على ذلك بما يمكن أن يترتب عليها ، من ضغوط وأعباء يقع ثقلها الأساسي على عاتق الفئات الدنيا فى المجتمع ، ومن ثم يتوقع البعض أن يتصاعد النزاع الطبقى فى إسرائيل .

وفضلاً عن توقعات البعض باحتمال ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣٠٪ في غضون عامين من اكتمال موجة الهجرة وتزايد الأعباء الضريبية وتزايد الغلاء والتضخم وضعف عملية ربط الأجور بالأسعار ، وزيادة الضغط على المؤسسات الاجتماعية ، فإن ثمة توقعات بأن تزداد أعداد هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، والذين بلغ عددهم في ١٩٩٠ حوالي ٤٣٩ ألف ، في نفس الوقت فإن الهجرة سوف تفتح الباب على مصراعيه لزيادة أرباح السماسرة والمقاولين وظهور طبقة من المليونيرات الجدد ، إلى جانب زيادة الأغنياء غنى (٣٩) .

وتشير بيانات مكتب الإحصاء في إسرائيل إلى أن دخل الشريحة الأعلى (العشرة الأولى) قد زاد بنسبة ١٪ خلال عام ١٩٩٠ ، بحيث أصبحت هذه الشريحة تستحوذ على ٣٠٪ من إجمالي إيرادات الاقتصاد في الوقت الذى تحصل فيه الشرائح الست الدنيا على ٢٧٪ من هذا الإجمالي (٤٠) . ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة مع استكمال هذه الهجرة . ومن الجدير بالذكر أن هذا الصراع الطبقي يتداخل مع - أو يتوازى مع - الإثني الطائفي ، ومع صراع الأجيال ، نظراً لأن اليهود الشرقيين الذين جاءوا في الخمسينات يمثلون المراتب الدنيا في السلم الاجتماعي الاقتصادى ويشكلون القطاع الأوسع من الطبقات الفقيرة والمحرومة.

٤. زيادة التوتر بين العلمانيين والمتدينين : فمن المعروف أن المتدنيين أو ما يسمى بالمعسكر المتدين والذى يضم حوالي ٢٠٪ من اليهود في إسرائيل يحاولون باستمرار فرض نمط حياة متوافق مع تعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخا) على الحياة العامة . ولا يقتصر الأمر في هذا المجال على إخضاع مسائل الأحوال الشخصية لسلطة الحاخامات ، بل يتجاوزه إلى مسألة احترام الأعياد والتقاليد الدينية وما يرتبط بها من طقوس ، من هنا ينشأ الصراع بين هؤلاء المتدينيين والعلمانيين ، حيث يرى العلمانيون أن استجابة الحكومة لمطالب المتدينيين إنما تكرس نوعاً من الإكراه الديني المفروض عليهم ، وقد وصل هذا الصراع إلى حد الصدام في

يونيه ١٩٨٦ وأصبح قضية أساسية .كما أن بعض الأحزاب السياسية مثل حركة حقوق المواطن (راتس) قد جعلت من مسألة التصدى للإكراه الدينى محوراً أساسياً لنشاطها السياسى على الصعيد الداخلى . ولما كان المهاجرون الجدد علمانيون فى معظمهم بحكم حياتهم السابقة لاسيما وأنهم يتوقون إلى أجواء الحرية الاجتماعية والانفتاح السائد فى الغرب ، فإن ثمة توقع بأن تزيد التوترات مستقبلاً على خط الانقسام العلمانى - الدينى (٤١) .

وعليه فإن هذا السيناريو مرهون بمدى تعمق هذه الانقسامات بحيث تصبح البنية الاجتماعية لليهود مكونة من جماعات متباينة (مع ملاحظة أن الانقسامات لا تصدق على اليهود الشرقيين واليهود الغربيين فقط، وإنما توجد أشكال من الانقسامات داخل كل مجموعة) خصوصاً وأن محاور الإنقسام تتوازى لتشكل فى النهاية هذا التباين بحيث نجد أن كل جماعة تشترك فى عدد من الخصائص العرقية والطبقية والدينية تفصلها وتميزها عن الجماعة الأخرى ، ومن هنا يرتفع احتمال تكتل كل جماعة فيما بينها واتساع المسافة بينها وبين الجماعة الأخرى ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عندما تترجم هذه الانقسامات فى المستوى السياسى ، بحيث تصبح البنية السياسية تعبيراً عن هذه الإنقسامات يصبح لعرب ١٩٤٨ وجودهم البارز على الساحة السياسية وبشكل يفوق فى تأثيره باقى الجماعات أو الكتل اليهودية (٤٢) .

فى بداية التسعينات كانت هناك استطلاعات تشير إلى ميل المهاجرين الغالب فى إتجاه أحزاب اليمين والأحزاب المتطرفة ، مثل تسوميت وموليدت والليكود الذى أعطته دراسة لباحثين من الجامعة العبرية ٧٠٪ من تأييد هؤلاء المهاجرين ، مقابل ٣٠٪ لأحزاب اليسار الصهيونى . إلا أن البعض توقع أن تختلف الصورة إلى حد ما بعد فترة من التخبط والارتباك الناجم عن جهل المهاجرين بالوضع السياسى الداخلى . وأن يكون ميلهم أكثر إلى الأحزاب العلمانية وهى الأكثر بعداً عن الإكراه الدينى والتطرف ، وذلك إنطلاقاً من أن غالبيتهم من العلمانيين الأشكناز وترتفع لديهم نسبة المثقفين .

وهؤلاء يؤيدون الأحزاب اليسارية الصهيونية كالعمل والمابام وراتس ، وسيبتعدون بالتأكيد عن الأحزاب التى تحاول فرض الإكراه الدينى، أى الأحزاب الدينية ، ولن يطول تأييدهم للمواقف السياسية المذهبية أو الأيديولوجية للأحزاب اليمينية المتطرفة، ولعل هذا ما حدث فى انتخابات ١٩٩٩ بشكل أو بآخر . كذلك توقع البعض أن يقوم المهاجرون الجدد بتشكيل حزبهم الخاص ، كما حدث عندما شكل المهاجرون الألمان فى الثلاثينات حزبهم الخاص الذى صار أحد جذور الحزب الليبرالى الحالى . وسيقوم الحزب الجديد بالدفاع عن المصالح المشتركة للمهاجرين الجدد ، وجدير بالذكر أن ثمة حديث قد جرى فى غضون هذه التوقعات عن تشكيل حزب من هذا القبيل تحت مسمى " الحزب الديمقراطى الإسرائيلي " وعن قائمة انتخابية لليهود السوفيت فى انتخابات الكنيست الثالثة عشر عام ١٩٩٢ ، وعن أن ظهور هذه القائمة يمكن أن يعزز من الإتجاه نحو تشكيل قوائم طائفية على نسق قائمتى تامى ١٩٨١ ، وشاس ١٩٨٤ لليهود الشرقيين (٤٧) .

وبغض النظر عن مدى تعبير الخريطة السياسية والحزبية فى ١٩٩٩ عن هذا الإتجاه ، فإن الأمور لم تستقر بعد . لقد شهدت انتخابات ١٩٩٩ بعض معالم الصراع بين العلمانيين والمتدينين ، وشهدت تناقضات عديدة بين قوى اجتماعية متباينة كالروس والمغاربة والأوربيين والفلاشا ، كما شهدت انشقاقات أحزاب على نفسها ، إضافة إلى موجة من الائتلافات ، وانفراط عقد ائتلافات أخرى كالليكود وجيشر وتسوميت ... . الخ . لكن لم تزل هناك اعتبارات للتأثير الانتخابى يمكن أن تفهم على أنها لحظية أو مرحلية أو آنية، وبالتالى فإنه يمكن القول ان ثمة مرحلة انتقالية يصعب الحكم من خلالها على الشكل النهائى للخريطة السياسية . وعلى أية حال فإن هناك ما يشى بأن الإتجاه نحو تعبير البنية السياسية عن البنية الاجتماعية مسألة محتملة بدرجة كبيرة ، ومن ثم فقد يصبح لعرب ١٩٤٨- واستناداً إلى قوتهم الديمغرافية قياسا إلى الجماعات الأخرى - وزنا سياسيا مؤثرا قد يستطيعون من خلاله إعادة صياغة الأوضاع وعلى نحو أكثر جذريه لصالحهم (٤٤) .

هوامش الفصل الخامس

١. رضى سليمان ، " المنسيون: عرب ١٩٤٨ " مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

٢. عزيز حيدر ، " التعبير السياسى الفلسطينى فى إسرائيل " فى : كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٩ .

3. Resselle Takiner, Race and Issue of National Identity in International Journal of Middle East Studies vol. 23, N.1 (February 1991), p. 50.

٤. سعيد زيدانى ،" المواطنة والديمقراطية والعرب فى اسرائيل "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣ ، (صيف ١٩٩٠) ، ص ٥٥.

٥. ايليا زريق ،" ثقافة وقانون وتحكم : الفلسطينيون فى اسرائييل " ، فى : كميل منصور، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

٦. صحيفة حداشوت ، (٦ يونية ١٩٩٠)

٧. سعيد زيدانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٦ـ ٤٧

٨. رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧

٩. عبد المنعم سعيد ، وثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، (١٩٧٧)، ص١٤.

١٠. صحيفة على همشمار (٣١ يوليو ١٩٩٠).

١١. سعيد زيدانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

١٢. نور الدين مصالحه: ،" التصور الصهيونى للترحيل : نظرة تاريخية عامة "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد٧ (صيف ١٩٩١) ، ص ص ١٩ـ ٣٥.

١٣. محمد خالد الأزعر ، "عرب ١٩٤٨ في فلسطين : رؤيه مستقبلية "، شئون عربيه ، العدد ٧٢ (ديسمبر ١٩٩٢) ، ص ١٠٥ .

١٤. سمير جبور ، "الهجرة الجماعية ليهود الإتحاد السوفياتي الى إسرائيل: تحد للعرب وامتحان للصهيونية "،مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ ، (ربيع ١٩٩٠) ، ص ٢٩

١٥. حسين أبو النمل ،" وثيقة كوينج والمأزق الصهيوني "، شئون فلسطينية ، العدد ٦١ ، (ديسمبر ١٩٧٦) ، ص ٢٠٢

١٦. حوار مع شيمون بيريز ، الأهرام (٩ يناير ١٩٩٢).

١٧. الحياة ، (٢ مايو ١٩٩٢).

١٨. وليد العمرى ،" فلسطينيو ١٩٤٨ وأزمة الخليج " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٤ ، (خريف١٩٩٠)، ص١٨٥.

١٩. سعيد زيداني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

٢٠. الحياة ، (٢ مايو ١٩٩٢).

٢١. المرجع السابق.

٢٢. مجموعة باحثين ، الدولة الفلسطينية : وجهات نظر إسرائيلية وعربية ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٠) ، ص ص ٧٦ـ ٧٧.

٢٣. وليد العمرى ، " فلسطينيون ١٩٤٨ يقبلون بما تقبل به القيادات الفلسطينية " ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨ (خريف ١٩٩١) ، ص ص ١٥٥ ١٦٣.

24. Offer Sliitar, The Arabs in Israel : Some observations of the psychology of the System of Contral , Journal of Conflict Resolution, Vol. 28 N. 2. (June 1984) p. 2470

٢٥. محمد خالد الازعر ،" الداخل الإسرائيلي وعملية السلام فى الشرق الأوسط "، قضايا استراتيجية ، (المركز العربى للدراسات الاستراتيجية)، العدد٢٣ (سبتمبر ١٩٩٩)،ص ٢٥.

٢٦. رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١.

27. Tawfiq Zayyad, The fate of the Arabs in Israel , Journal of Palestine Studies, vol. 6 N. 1 (Autimn 1976), p. 98.

٢٨. نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، (عام ١٩٨٧) ، ص ٦١٧ .

٢٩. أسامة الحلبى ، "حقوق المواطنين العرب ومكانتهم فى إسرائيل "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٥ (شتاء ١٩٩١)، ص ١٤١.

٣٠. الكسندر شولتان وآخرون (ترجمة محمد هشام) ، الفلسطينيون عبر الخط الاخضر، (دار الفكر للدراسات، بدون تاريخ) ، ص ٣١- ٣٣.

٣١. صالح زهر الدين ، "دور الميزان الديموغرافى وسياسة التهجير فى مخطط صهينة فلسطين"، الوحدة ، العدد ٩٣، (مايو ١٩٩٢) ، ص ٤٩ ٥٠.

٣٢. محمد رشاد الشريف ،" السياسة الديمغرافية الاسرائيلة وآفاق الوضع الديمغرافى فى فلسطين " الوحدة ، العدد٩٩ ، (ديسمبر ١٩٩٢) ، ص ٦٣ .

٣٣. المرجع السابق ، ص ٦٤.

٣٤. المرجع السابق ، ص ٦٥.

٣٥. المرجع السابق ، ص ٦٦.

٣٦. محمد رشاد الشريف ،" الوضع الديمغرافى للمجتمع الاستيطانى اليهودى فى فلسطين المحتلة " الأرض ، العدد١٠ (اكتوبر ١٩٨٨) ، ص ٤٦- ٤٩.

٣٧. جيروزاليم بوست ، (٢٠ يوليو ١٩٩٠) .

٣٨. هآرتس ، (٢ ديسمبر ١٩٩٠).

معاريف ، (١٠ ديسمبر ١٩٩٠).

هآرتس (١٧ يناير ١٩٩١) .

٣٩. معاريف (٣ يونية ١٩٩٠).

٤٠. يديعوت أحرونوت (١٣ يولية ١٩٩٠).

٤١. يديعوت أحرونوت (١ يناير ١٩٩١).

٤٢. محمد رشاد الشريف ،" الهجرة اليهودية الجديدة والبنية الاجتماعية فى الكيان الصهيونى " ، الوحدة ، العدد ٨٧ (ديسمبر ١٩٩١) ، ص ٦٧ ٦٨.

٤٣. المرجع السابق ، ص ٦٩ ٧٠.

٤٤. المرجع السابق ، ص ٧٠ .

٤٥. محمد خالد الأزعر ،" الداخل الاسرائيلى وعملية السلام فى الشرق الاوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١.

المناقشات

الجلسة الافتتاحية

كلمة أ.د. مصطفى كامل السيد – مدير المركز

أهلا ومرحبا بكم فى هذه الندوة التى تتزامن مع أحداث انتفاضة الأقصى . وواقع الأمر أن تفكيرنا فى هذه الندوة سابق على هذه الأحداث ، فهناك كما تعلمون حديث عن تسوية فلسطينية ـ إسرائيلية ، وهذه التسوية ستؤثر ليس فقط على سكان الضفة وغزة، و إنما أيضا على فلسطيني الشتات . والملاحظ أن هذا الحديث لا يتطرق إلى أولئك الفلسطينيين الذين صمدوا وتمكنوا من البقاء فى أراضى ١٩٤٨ بعد قيام دولة إسرائيل ، وذلك على الرغم من أن المشاكل التى يواجهونها قد لا تختلف كثيرا عن المشاكل التى يواجهها الفلسطينيون فى الأراضي المحتلة فى غزة والضفة سواء من حيث الهوية أو من حيث مصادرة الأراضي والتمييز القائم على أسس عنصرية ، ومن هذا المنطلق وجدنا انه من المهم ألا ننسى عرب فلسطين ١٩٤٨.

ومع التطورات القائمة حاليا تكتسب هذه الندوة بعدا جديدا هو أنها "تحية" إلى هؤلاء الفلسطينيين الذين لم يفقدوا هويتهم وتضامنوا مع أشقائهم فى الضفة الغربية وشاركوهم فى أعمالهم من أجل وقف الممارسات العنصرية التى تقوم بها دولة إسرائيل ودفعوا ثمن ذلك بسقوط ثمانية شهداء .

وقد كان بودنا أن يشاركنا فى أعمال هذه الندوة الدكتور عزمي بشارة ولكن التطورات الأخيرة ألقت بظلالها على حضوره ذلك لأنه آثر أن يبقى هنالك ليس فقط لأنه يعتبر من وجهة نظر الإسرائيليين زعيم عرب ٤٨ والمحرض على الاحتجاجات التى قاموا بها ، ولكن لأن مدينته وبيته قد تعرضا لهجوم من جانب المتطرفين اليهود . وكانت الاشتباكات فى مدينة الناصرة وحول بيته مستمرة حتى مساء الأمس . ولهذا

السبب فقد أعتذر الدكتور عزمي بشارة عن الحضور، لكنه وعد بالحضور إلى المركز في مناسبة قادمة عندما تهدا هذه الأحداث .

وفى الواقع فإن ما نقوله عن التمييز الذي بتعرض له الفلسطينيون الذين ظلوا في ديارهم منذ عام ١٩٤٨ يستند إلى أفضل توثيق ، ورغم وجود مشاكل جمة في الحصول على معلومات بهذا الشأن ، فإن تقريرا أصدرته منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٨ كشف عن أبعاد السياسة التمييزية التى تتبعها إسرائيل ضدهم ، فمن بين حوالي ٢٠ قانوناً هناك ١٧ قانونا تميز ضد العرب ، وذلك بعدم ذكرهم على الإطلاق ، وبالحديث فقط عن حقوق اليهود ، ويتعلق هذا التمييز بمسألة الحماية المتساوية لهذه الحقوق فعلى الرغم من وجود قوانين تتعلق بحماية الجماعات المستضعفة كالنساء والعجزة إلا أن هذه القوانين لا تمتد إلى العرب فى إسرائيل ، وليس هناك نص على تمتع هؤلاء العرب بالحماية . وكذلك فان القانون الأساسي لدولة إسرائيل بديل الدستور لا يذكر الحق فى المساواة بل على العكس يؤكد على الطابع الأثنى للدولة اليهودية ولذلك لا توجد أية حماية دستورية لحقوق هؤلاء العرب ، فيما يتعلق بالقضايا الجنائية فان استعراض ما عرض منها على المحاكم يبين أن هناك فارقا فى قسوة الأحكام ، وفى احتمالات الإدانة التى تصل بالنسبة إلى العرب إلى الضعف مقارنة باليهود .

وبجانب ذلك نجد أن العقوبات التى توقع على العرب أكثر جسامة من العقوبات التى توقع على اليهود .

وإذا تحدثنا عن حق المواطنة ، نجد أن هذا الحق ، وفقا لقانون العودة يمنح لأي يهودي الحق فى أن يذهب إلى إسرائيل ، ولكن الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨، وأولئك الذين يمتون بقرابة للذين بقوا لا يستطيعون العودة ، ولا يمكن أن يمنحوا الحقوق السياسية . وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية نجد أن إسرائيل التى تدعى أنها واحة الديمقراطية فى الشرق الأوسط تضع قيودا على حق العرب فى المشاركة ، فلا

يمكن لأي حزب سياسي عربي أن ينكر أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وإذا ما نص برنامج الحزب على أن قانون العودة ينبغي تعديله أو حذفه فان ذلك سوف يجعل الحزب غير صالح للدخول في العملية السياسية .كما أن حقوق ملكية الأراضي والمساكن للعرب تعترضها قيود عديدة فهناك قانون أملاك الغائبين الذى يطبق على العرب بشكل عجيب ، بل إنه طبق على أملاك العرب الموجودين داخل إسرائيل ، مما دعا البعض إلى وصف هذه الأملاك بأنها أملاك " الغائبين الحاضرين " وتقوم إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي بدعوى أنها تحتاجها للنفع العام . كذلك هناك مرسوم الدفاع (١٢٥) الذي يخول الحاكم العسكري لأى منطقة أن يعلنها منطقة مغلقة ولا يسمح لأى شخص عربي بدخولها ، وبناء عليه أصبح عشرات العرب مشردين علما بأن ذلك لا ينطبق على اليهود.

أيضا لدينا قانون التخطيط والبناء القومي الذى يحظر تقديم الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء للقرى العربية ، وعلى الرغم من أن هذه القرى قد أنشئت قبل قيام دولة إسرائيل فان الهدف الأساسي لهذا القانون هو إجبار الذين يعيشون بهذه القرى على تركها ، والانتقال إلى مناطق خططتها الحكومة من أجل مد مباني وتنفيذ خطط الحكومة . كما أن سياسات التخطيط ذاتها تهمل حاجات المجتمعات العربية ، ولهذا السبب فإن الحكومة تحد من نطاق القرى العربية وتحظر البناء خارج حدود هذه القرى رغم وجود حاجة إلى هذا التوسع ، والمثير للدهشة أن هناك خطة لبناء ٢٣ ألف وحدة سكنية بالمناطق العربية ولكن لصالح اليهود .

وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية واللغوية فالعرب داخل إسرائيل لا يتمتعون بأى مؤسسات ثقافية ، ولم تخصص أية موارد للمؤسسات الثقافية والتعليمية التى يمكن أن يقيمها المواطنون العرب . وبالنسبة للسياسة التعليمية نجد أن الحكومات الإسرائيلية تعترف بمجموعة قومية واحدة فقط هى اليهود ، ولا تعترف بالعرب ، ولهذا السبب نجد أن الدراسة العربية تعانى من نقص الخدمات ، وعلى سبيل المثال فان ٨٠٪ من

المتسربين من التعليم هم العرب ، كما أن ٨٠٪ من المدارس العربية تفتقد لبرامج الإثراء التعليمي والخدمات الأخرى .

وفيما يتعلق بالحقوق الدينية نجد أن ميزانية وزارة الشئون الدينية توضح الفارق الهائل بين ما يخصص للعرب واليهود ، فكل ما يحصل عليه غير اليهود (المسلمون والمسيحيون) لا يتجاوز ١,٨٦٪ من إجمالي هذه الميزانية . كذلك فان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تتعرض للتمييز.

و يعاقب القانون الإسرائيلي على ما يوصف بـ "حديث الكراهية" وهو ينطبق على من يتحدث ضد اليهود وعندما اشتكى البعض من هذه الممارسات . فإنها فضلت اعتبار حديث اليهود نوعا من ممارسة الحرية في التعبير ولم تعاقب أيا من الذين استخدموا هذا الحديث العنصري .

هذه هي بعض جوانب الدراسة التى أعدتها لجنة حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة وكشفت فيها عن أبعاد التمييز العنصري الذي يتعرض له الفلسطينيون الذين ظلوا فى ديارهم منذ ١٩٤٨ . وهكذا فإن هؤلاء يعانون من نفس المشاكل التى يعانى منها فلسطينو الضفة وغزة ، فنسبتهم مازالت ٢٠٪ من إجمالي سكان إسرائيل ، لكن مساحة الأراضي المملوكة لهم تناقصت من ٢١٪ إلى أقل من ٤٪ .

لكل هذه الأسباب رأينا أن ننظم هذه الندوة حتى نذكر الرأي العام العربي بهؤلاء الفلسطينيين الذين حافظوا رغم كل هذه المعاناة على هويتهم و علاقتهم مع أشقائهم ونأمل أن تشرق شمس السلام القائم على العدل والمساواة علينا وعليهم .

أ . د / كمال المنوفى ، عميد الكلية

يسعدنى أن أرحب بكم فى مستهل أعمال هذه الندوة المهمة حول موضوع "مستقبل عرب ٤٨ فى ظل التسوية" ، فهذه الندوة تأتى فى وقت يشهد انتفاضة الشعب

الفلسطيني الباسل مصحوبة بتأييد شعبي عربي جارف في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية التي تتنافى مع القواعد والأعراف الدولية ومع أبسط حقوق الإنسان.

السيدات والسادة اسمحوا لي أن أذكر بثلاث حقائق :

الحقيقة الأولى : أنه على خلفية تاريخ الحركة الصهيونية وحرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل ، تحول عدد كبير من الفلسطينيين إلى لاجئين قسرا، وتحول الشعب الفلسطيني داخل الكيان الصهيوني إلى أقلية تعيش في ظروف بالغة القسوة ، وذلك اتساقا مع طبيعة الدولة العبرية المؤسسة على التمييز القائم على أساس ديني والمرتبط بمعاناة اليهود الغربيين على حساب غيرهم ، ليس فقط من الشعوب الأخرى بل و غيرهم من اليهود .

الحكومة الإسرائيلية تمارس درجة كبيرة من السيطرة المباشرة والصارمة على الأقلية العربية ، وبالرغم مما يذهب إليه البعض بشأن حدوث تراجع نسبي لهذه السيطرة بدليل ازدياد حرية التنظيم والتعبير في الوسط العربي، إلا أن إسرائيل كدولة عنصرية ما تزال تنظر بعين الشك والريبة إلى المواطنين العرب الذين قامت الدولة اليهودية على حسابهم ، الأمر الذي يدفع السياسات الإسرائيلية نحو التضييق على هذه الأقلية حفاظا على الأمن والاستقرار السياسي ، وتسعى إسرائيل أيضا إلى التفرقة بين العرب من خلال احتضان جماعات عرقية معينة لشق الصفوف العربية ، كما يحدث مع الدروز ، أومن خلال تضخيم الخلافات بين الأحزاب والتنظيمات العربية .

الحقيقة الثانية: هي أن التمييز بيم اليهود من ناحية والعرب من ناحية ثانية يتجلى على مستويات عديدة ، فهو يتجسد في العديد من القوانين والتشريعات ، وكلها تؤكد على تفوق اليهود مقابل العرب . هناك تمييز غير مباشر وله مظاهر متعددة مثل السماح ببناء المساكن اليهودية في أماكن محرم على العرب البناء بها ، واشتراط تأدية الخدمة

العسكرية قبل التقدم إلى الوظائف ، ومعلوم أن الغالبية العظمى من السكان العرب لا يؤدون هذه الخدمة .

هناك أيضا تمييز في تطبيق القانون ذاته . فالمواطن العربى الذي يتهم في جريمة مدنية يحاكم أمام قضاء عسكري . بينما تحاكم المواطن الإسرائيلي المتهم بنفس الجريمة أمام محكمة مدنية. لا عجب والأمر كذلك أن يطالب عرب ١٩٤٨ بإلغاء كافة القوانين والإجراءات التى تضر بالحقوق المدنية والسياسية . فهم يطالبون بالمساواة فى تخصيص الموارد العامة ، كما يطالبون بأن يعترف بوضعهم كأقلية لها مؤسساتها الخاصة ، وأن يدمجوا فى مختلف القوى السياسية بإسرائيل .

الحقيقة الثالثة : هي أنه من أجل تهويد الأراضي ونفى كل ما هو عربي عنها دأبت الحكومات الإسرائيلية على اتباع سياسة مصادرة الأراضي ونقلها إلى ملكية يهودية (خاصة او عامة) ، وهذه المصادرة تمثل فى منظور عرب ١٩٤٨ جرحا لا يندمل ، وبسببها اندلعت مواجهات ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ وهو اليوم الذي أصبح يعرف بيوم الأرض ، ومما يذكر أن مصادرة الأراضي تؤثر سلبا على العمالة وعلى تطور السلطات المحلية فى الأراضي العربية ، حيث تحول معظم المواطنين العرب إلى عمال يومية بالمدن والمنشآت اليهودية ، كما انخفضت إيرادات السلطات المحلية إلى درجة أخلت بقدرتها على المشاركة فى النهوض بالتجمعات السكنية العربية .

ختاما نلاحظ أنه ورغم مرور أكثر من ٥٠ عاما على إنشاء دولة إسرائيل ما تزال أغلبية المواطنين العرب فى إسرائيل تحتفظ بهويتها العربية ، وتشارك رسمياً وشعبياً فى الأحداث الفلسطينية تعبيرا عن تضامنهم مع إخوانهم ، ويأتى استشهاد عدد من المواطنين العرب فى إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى ليمثل دليلا على فشل السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى طمس هويتهم القومية ودمجهم فى كيان الدولة العبرية .

وقبل أن نبدأ الجلسة الأولى أدعوكم للوقوف دقيقة حدادا على أرواح شهداء الانتفاضة الفلسطينية .

المحاضرة الافتتـــاحية

المتحدث : أ / عبد القادر ياسين

فى هذه المحاضرة سوف أقدم بانوراما موجزة عن أوضاع فلسطيني ١٩٤٨ . لقد شارك فلسطينيو ١٩٤٨ أشقاءهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة انتفاضتهم الجديدة التى اندلعت فى اليوم الأخير من شهر سبتمبر ٢٠٠٠. هنا وزع هؤلاء الفلسطينيون صفعاتهم فى اتجاهات عدة لعل أول تلك الصفعات كانت من نصيب الاحتلال الصهيوني الذى توهم بأنه قد نجح فى تمزيق وحدة فلسطينى ١٩٤٨ حين افتعل مشكلة مسجد شهاب الدين فى الناصرة قبل حوالى عام ، لقد تعمقت هذه الصفعة حين تجمع المسيحيون فى كنيستهم ، والمسلمون فى المسجد ، وانطلق هؤلاء وأولئك ليلتقوا معا فى مجرى وطنى واحد ، ثم تعمقت الصفعة أكثر وأكثر عندما كان أول شهيد منهم مسيحيا ... ويالها من صفعة .

أما ثاني الصفعات فكانت من نصيب أولئك الذين أعطوا أنفسهم الحق فى التنازل عن أبناء شعبنا العربي الفلسطيني هناك سواء فى البرنامج السياسي أو الممارسات وحتى فى التسمية التي دأب المتنازلون على إطلاقها على شعبنا هناك "عرب إسرائيل" بحيث انسابت هذه التسمية عبر قنوات الإعلام ، بل أن مثقفين ومفكرين يستخدمون هذه التسمية دون مراجعة الدلالة السياسية لها. لقد اختار ١/٧ الشعب الفلسطيني البقاء فى مساقط رأسه منذ ١٩٤٨ ، متشبثين بأرضهم بالأسنان والأظافر وعلى مدى ٥٢ عام عانوا الأمرين فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والنقابية والأمنية ... . الخ . على النمو الذى تبينه الدراسة الضافية التى أعدها المركز لهذا المؤتمر .

واليوم قفز حجم شعبنا هناك من مجرد ١٥٠ ألفا إلى ما يربو قليلا على المليون ، وإن احتفظ بالنسبة ذاتها داخل الكيان الصهيوني ، ثمة تمايز حاد هناك ، فأما مع القومية العربية أو مع الصهيونية وكيانها ولا مجال لموقف وسط أو ملتبس أو مزدوج .. أما الهوية

القوميـة أو نقيضـها ، فقـد أدى الوضـع القـائم إلى جعـل فلسـطينى ٤٨ أكـثر نـزوعا إلى المطالبة بحقوق شعب أكثر من المطالبة بالخدمات أو الامتيازات . وهنا نلاحظ أن كل القـوى السياسـية العربية هـناك تـرى فى نفسها أنها جاءت للتعبير عن ذلك ، وهو ما جعل الحزب الشيوعى ـ مثلا ـ معبرا عن الأقلية القومية المضطهدة هناك ، وليس عن الطبقة العاملـة كحـال الأحـزاب الشيوعية فـى جميع أنحاء العالم ، بل وجعل سياسياً مرموقاً مثل هاشـم محـاميد يستسهل الانتقال من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) إلى القائمـة العـربية الموحـدة (أسمـا) و(الإسلامية فعلا) بعـد اسـتراحة مؤقتة بالقائمة الوطنية الديمقراطية دون أن يرف لـه جفـن . وفـى كـل هـذه التنقلات حمل معه أصوات عائلته الكبيرة علما بأن محاميد لم يكن الأول ولن يكون الأخير فى هذا الصدد .

ثمة خصوصية أخرى لافتة بالنسبة لعرب ١٩٤٨ إذ أنهم مع كل نهوض قومى يستبد بهم توقهـم لـتحرير أرضـهم ، كمـا أنهـم مـع كـل انحسـار قومـى يختصـرون مطالـبهم فـى المساواة والديمقراطية والنضال المركز ضد أشكال التمييز ضدهم ، فيما يكمن هاجس الـتحرير فـى انـتظار سـانحة أخـرى للـنهوض القومـى ، الأمـر الذى تكرر ثلاث مرات على الأقل خلال ٤٤ عاما ، وكانت أولاها مع النهوض القومى الذي أسس له الزعيم الراحل جمـال عبـد الناصـر مـع تداعيـات الهجـوم العسـكرى الإسـرائيلي الشـهير عـلى قطاع غزة مسـاء ١٩٥٥/٢/٢٨ ، إذ سـارع الـزعيم الـراحل بتشـكيل وحـدات فدائيـة فلسـطينية عهـد بقيادتها لضابط المخابرات المصري (المقدم مصطفى حافظ) فى أبريل من نفس العام . وتمكـنت هـذه الوحـدات مـن زرع الـرعب فـى نفـوس الصـهاينة بفعـل مـا أنزلـته بهـم من خسـائر وصلت الى (١٣٧٨) قـتيل . تـلى ذلـك إقـدام عبدالناصـر عـلى كسـر احتكـار الغرب للسـلاح الوافـد إلى المـنطقة ، وذلك عندما عقد صفقة الأسلحة التشيكية فى خريف العام نفسه مما أدى لتداعيات انتهت بتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي الفاشل . أما حالة الـنهوض القومـى الـثانى فكـان مـع تشـكيل مـنظمة الـتحرير الفلسطينية واندلاع الأعمال الفدائية مجـددا فـى منتصف الستينات لكن هزيمة ١٩٦٧ عادت وأجهضت هذا النهوض

مؤقتا لينتعش ويعود مرة أخرى مع نهوض العمل الفدائي الفلسطيني بعد أقل من عام من الهزيمة خاصة مع الانتصار الجزئي في معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٣١) .

وكان تكرار النهوض القومي للمرة الثالثة غداة الانتصار العربي النسبي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ربما كان ملحا اليوم ما يلي:

١. مادام فلسطينو ١٩٤٨ يلتقون في الأساسيات فأحرى بهذه المشتركات أن تقيم تحالفا بين كل قواهم السياسية من أقصى اليسار الى أقصى اليمين ، وذلك لرفع معدل تمثيل العرب في الكنيست والهستدروت . وحرمان الأحزاب الصهيونية من أصوات الناخبين العرب .

٢. ثمة ضرورة ملحة للتواصل بين مختلف التجمعات الفلسطينية وفلسطينو ١٩٤٨ ، ووضع حد للقطيعة التي طال أمدها بين أجزاء الجسد الواحد .

٣. لابد من موقف رسمي عربي موحد تجاه تجمع شعبنا هناك ، بما ينهي بضربة واحدة حالة الإهمال المديد للتجمع العربي هناك ، بشرط أن يتوازى ذلك مع موقف شعبي عام يضع الاقلية الصهيونية في حصار من ٢٥٠ مليون عربي ، وربما تضيف إليهم مليار مسلم .

المناقشـــــات

أ / أشرف راضى

هناك مجموعة من الاعتبارات التى تقيد عند التعامل مع عرب ١٩٤٨ و أول هذه الاعتبارات هى المحظور الخاص بالتطبيع ، فالمعروف أننا بقينا على امتداد الثمانينات في بحث متصل حول صيغة للتواصل مع عرب ١٩٤٨ سواء من خلال الندوات أو المحاضرات، وكنا وقتها نواجه أي تفكير عملي للتعامل مع عرب ١٩٤٨ بتهمة التطبيع . وأظن أنه قد آن الأوان لمعاملة أكثر عملية مع هذا الجزء من العالم العربى.

أحد الحاضرين:

نحن نعرف أن هناك موقف شعبى رافض للتطبيع لذلك كان ينظر لأى علاقة مع عرب ١٩٤٨ على أنها تطبيع . وعلى سبيل المثال نحن نرفض ظاهرة الزواج العربى الإسرائيلي مع أن الشباب العربى يتزوج من فلسطينيات يحملن الجنسية الإسرائيلية .

سؤالي : هل هناك قنوات إتصال مع هؤلاء المكافحين أم أن المسألة وكالات أنباء تنقل أخبارهم إلينا أخبارنا إليهم ؟

أ / عبد القادر ياسين

أعتقد أننا وقعنا طوال ربع قرن أسرى صيغة الاستسهال ، و الأحوط وفق هذه الصيغه أن ننظر لهؤلاء الفلسطينيين المقيمين بإسرائيل بعين الشك ، وألا نحتك بهم علما بأن أجهزة الأمن عملت بطريقة مختلفة ، فأجهزة الأمن المصرية و السورية جندت بعضا من فلسطينيي ١٩٤٨ واستفادت بهم . وأعتقد أنه منذ حرب ١٩٧٣ التى ردت لنا الاعتبار والثقة بالنفس بدأنا نعيد النظر فى أساليب التعامل مع هذه المجموعة العربية المظلومة

داخل إسرائيل . صحيح أن هناك قلة مندرجة تحت لواء أحزاب صهيونية ، لكنها تظل أقلية منبوذة ، وهناك حائط صيني يفصلها عن الأغلبية الكاسحة من فلسطيني ١٩٤٨.

و أعتقد أن البداية كانت مع دخول نواب عربي إلى الكنيست ، وإقدامهم على الاتصال بالتجمعات والتنظيمات والأقطار العربية خاصة مصر وسوريا وقد صدر مؤخرا عن مركز دراسات الوحدة العربية للدكتور عزمي بشارة كتاب مهم عن عرب ١٩٤٨.

د . وجيه عفيفي :

في تقديري أن عنوان هذه الندوة "مستقبل عرب ٤٨ في ظل التسوية" يثير الارتباك، فنحن لا نعرف حتى الآن طبيعة هذه التسوية وهنا أطلب من الأستاذ عبد القادر أن يقدم لنا معلومات إضافية عن درجة تماسك عرب ١٩٤٨ ، ومدى تمسكهم بهويتهم وموقفهم من السلطة الفلسطينية فضلا عن موقف هذه الأخيرة منهم .

أ . عبد القادر ياسين

بالنسبة للعنوان اسمحوا لي أن أقول بأن التسوية ليس لها ظل، فالظل يكون للشجرة، أما ما يجرى فهو تضليل وتضييع للحقوق واستسلام . كما أن مصطلح "عرب ٤٨" تسمية غير دقيقة ذلك أن المصطلح الأصح "فلسطينو٤٨" وقد أوضحت ذلك في المحاضرة .

- لا اتفق مع الرأي القائل باستسلام هذا الجزء من أبناء شعبنا فقد كان لهم دور مؤثر في النضال الفلسطيني على نحو ما حدث في يوم الأرض ، حيث سقط منهم عشرات الشهداء . وهناك أيضا لجان تم تشكيلها للدفاع عن الأراضي الخ (وهو ما سوف يتضح من خلال الجلسات القادمة).
- وبالنسبة لما طرحة أ/أشرف راضى أقر بأن الرؤية السياسية كانت قاصرة في التعامل مع فلسطينيي ١٩٤٨ علما بأن هذا التعامل الآن لا يستثنى سوى المندرجين في الأحزاب الصهيونية ، ذلك أن التعامل معهم يدخل في نطاق "التطبيع" .

- ليس صحيحا أن العرب أقلية داخل إسرائيل ، فهم أصحاب البلد الأصليين . صحيح أن حجمهم النسبي قد تراجع مقارنة بالصهاينة لكن ذلك لا يساويهم "عمليا" بالاقليات الأخرى، كما أن ذلك لا يمس أصالة حقهم في كل الأراضي .
- ليس صحيحا أيضا أن فلسطينيي ١٩٤٨ جسر للتطبيع ، فهم أكثر معارضة ومعاداة لأوسلو من جميع الفلسطينيين ، ومن تتبع علاقتهم بمنظمة التحرير يلاحظ أنها فترت بعد أوسلو . وعلى سبيل التدليل أذكر أن عبد الوهاب دراوشة كان يعلق صورته مع أبي عمار أثناء الانتخابات للحصول على دعم الناخبين العرب لكنه منذ أوسلو لا يستطيع فعل ذلك نظرا للآثار السلبية له .

الجلسة الأولى

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

رئيس الجلسة د. /عبد العليم محمد

مساعد مدير مركز الدراسات السياسية بالأهرام

الواقع أن هذه الندوة تتسم بأهمية بالغة ليس فقط من حيث مضمونها وموضوعاتها ، وإنما من حيث الظروف التى نتابعها جميعا بمشاعرنا وعواطفنا . و أود فى هذه المناسبة الإشارة إلى أن فلسطينى ١٩٤٨ كانوا حاضرين دائما فى المحطات الرئيسية لتطور حركة النضال الوطني الفلسطينى ، حدث ذلك فى يوم الأرض ، والانتفاضة ، ثم الانتفاضة الحالية. لقد كان نصيب عرب ٤٨ من الشهداء كبيرا ، لكن هذا الحضور ليس قاصرا على حركة التحرر الوطنى الفلسطينى فحسب وإنما يوجد له جانب أخر مؤثر وهام فى مستقبل المنطقة ، وتحديدا الأرض الممتدة من النهر إلى البحر (فلسطين) .. لماذا؟ لأنهم بإيجاز يدخلون فى الخريطة الديمقراطية بهذه البقعة من الأرض التى تبلغ فى بعض التقديرات ٢٤ ألف كيلومتر مربع وفى بعضها الآخر ٢٧ ألف كيلومتر مربع . والمعروف أن عدد الفلسطينيين فى تلك المساحة يبلغ فى أغلب التقديرات ٣,٦٠٠,٠٠٠ فلسطيني من بينهم عرب ٤٨ البالغ عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني بينما يبلغ عدد اليهود ٤,٨٦٠,٠٠٠ أي بنسبة ٤٥٪ إلى ٥٥٪ لكن هذا التعادل التقريبى هش وقابل للتغيير ، وبحسب الدراسات والتنبؤات فإن هذه المعادلة سوف تنقلب خلال فترة من الزمان تتراوح بين ١٠ و ٢٠ عاما لصالح الطرف الفلسطيني بحيث تكون نسبة الفلسطينيين ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ لليهود . والمؤكد أن مثل هذا التطور سيكون له آثار عميقة، ومع أن إسرائيل تعمل لتحديد هذا الواقع بطريق القمع وغيره فإن هذه الحقائق الديمجرافية سوف تفرض نفسها أما غير ذلك لن يصمد مع الزمن .

- وهنا يمكننا تذكر العديد من التجارب التى شهدناها كجنوب إفريقيا وايرلندا وكوسوفا وتؤكد هذه الحقيقة أن السلطة السياسية لم تستطع كبت هذه الحقائق الديمجرافية .

- هناك جانب آخر مهم ، وهو أن هذه الحقائق لن تفعل فعلها بشكل تلقائي ولكن لابد من الوعى بها من قبل الفاعلين السياسين سواء داخل الأراضي المحتلة أو خارجها حتى نوظف هذا التطور والاستفادة منه بما يكفل الحقوق العربية فى فلسطين .. وبعد هذه الملاحظات أترك الفرصة للمتحدث الأول كي يعرض الدراسة الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب ١٩٤٨ .

أ / أحمد حجاجى .. عرض الدراسة

المتحدث الثانى أ / غادة موسى .. عرض الورقة المقدمة بعنوان : " أوضاع المرأة العربية داخل إسرائيل " .

المعقب الأول د / محمد خالد الأزعر

- سيقتصر تعقيبي على الأوضاع الاقتصادية لعرب ١٩٤٨ ، وقد أتطرق لبعض النقاط التى ذكرتها أ / غادة .

- لقد آثر الباحث أن يتناول الأوضاع الاقتصادية عبر ثلاث نقاط هي على التوالي :

  - ❖ موقف عرب ٤٨ من قيام ما يسميها بالدولة العبرية .
  - ❖ أوضاعهم الاجتماعية والسكانية .
  - ❖ قضايا الهوية والأوضاع الثقافية .

وهو بهذا التقسيم لا يفرد مساحة بعينها للأوضاع الاقتصادية بالتحديد غير أنه تطرق إلى هذه الأوضاع فى تضاعيف البحث ، بما يعنى أن الباحث استشعر عدم سلامة

استبعاد هذه الجوانب ، وهو بصدد التطرق لعرب ١٩٤٨ . ومع أن هذا الاستطراد كان موفقا فانه لم يكن وافيا . وبدوري سأحاول التفكير معه بصوت عال حول ما ورد في الدراسة.

- الملاحظة الأولى تتعلق بالمصطلحات والمفاهيم ، فنحن اليوم أمام مذبحة مفاهيم ، فهناك بعض المفاهيم التى كانت تستوجب عناية أكبر سواء بالتحديد أو التعريف ، ولا أقصد هنا المفاهيم الفضفاضة كالهوية والثقافة الخ ، لكن هناك مفاهيم لا يمكن ترك تحديدها بحسب أهواء الباحثين مثل مفهوم " عرب ١٩٤٨" . فالمؤكد أن وصفهم بعرب ٤٨ أفضل من فلسطيني ١٩٤٨ ، لأن المفهوم الأول يوسع دائرة انتمائهم ويربطهم بأمتهم، كما أنه يوسع دائرة المواجهة مع إسرائيل .

لكن البحث يعرف عرب ١٩٤٨ بأنهم " مهجر والداخل" ، أي الذين هجرتهم العصابات الصهيونية إلى داخل الأراضي المحتلة وجنستهم بجنسيتها" وهذا التعريف غير صحيح ، لأن " مهجرو الداخل" هم مجموعة داخل عرب ١٩٤٨ . وكان مجموع هذا الجزء ٤٠ ألف عام ١٩٤٨ ، واصبح الآن نحو ٢٥٠الفا . هذا التمييز بين مهجرى الداخل وعرب ١٩٤٨ موجود في المصدر الذى نقل عنه الباحث وبالتالي لابد من مراجعة هذا التعريف.

- هذا الخطأ قاد إلي خطأ آخر ، فقد جرى تصنيف عرب ١٩٤٨ على أنهم " دروز ، مسلمون ، مسيحيون" وما أفهمه من ذلك أن الدرزية ديانة قائمة على قدم المساواة مع الإسلام والمسيحية ، لكن ما أعرفه حقيقة أنهم "طائفة" قد تذكر عند ذكر الطوائف الإسلامية ، ولكنها لا تذكر منفردة . ولا يذكر البحث أن هذا التصنيف ينتمى إلى المقاربة الصهيونية التى تستهدف شق المجتمع الفلسطيني، هذا مع أن البحث يشير في موضع أخر إلى سعي إسرائيل لتمزيق عرب ٤٨ إلى شيع وأحزاب

وطوائف ، ومن الواضح أن هناك تصميم فى هذا البحث على اعتماد هذا التصنيف وكأنه أمر مسلم به .

كنت أود التوسع فى موضوع الدروز ولكن الوقت لا يسمح .

- هناك مصطلح آخر يحتاج لإعادة نظر ، وهو مصطلح الدولة العبرية فمن قال أن هذه الدولة تنتمى إلى العبريين القدماء ، هذا المصطلح قد يستخدمه مبتدئ وليس باحثا كبيرا . فنحن عندما نقول دولة عبرية نقر بنظرية النقاء العرقى ونشهد بوجود لغة عبرية جامعة لجميع اليهود بها مع أن ذلك غير صحيح ، وحتى لو افترضنا عكس ذلك فان الدول لا تعرف بلغاتها وإلا قلنا " الدول الأسبانية "على جميع الدول الناطقة الاسبانية . وهنا استطرد لأقول أن هذا الخطأ لا يقتصر على هذه الدراسة وحدها .

- خطأ أخر ورد فى دراسة أ/غادة ، فهى تتحدث عما نسميه "الشعب اليهودى" ونحن نعرف أنه لا يوجد شعب يهودى، و إنما مجموعة من المستوطنين قدموا من الاتحاد السوفيتى ولا يدينو باليهودية، وبالتالي علينا أن نخفف من استخدام المفاهيم . .

- بخلاف البعد المفاهيمى ، هناك المنظور التاريخي للبحث . وفيه قد تعثر على نقاط اختلاف ، فالبعض يتجول به تاريخ القضية الفلسطينية دون أن يتفق مع التطور التاريخي والمنطقى، ومن ذلك مثلا أنه يمثل لرد الفلسطينيين على مصادرة الأراضي بثورات ٣٦ ، و١٩٣٩ ثم يتناول رد الفعل من قرار التقسيم على الرغم من أننا لم نكن حتى تلك اللحظة بصدد عرب ١٩٤٨ بل لم يكن هذا المفهوم موجوداً هناك ملاحظة أخرى تتعلق بتقادم المعلومات، فأحدث هذه المعلومات وهو المتعلق بمعدلات الزواج والخصوبة الخ يعود إلى عام ١٩٩٠، والتوزيع العمراني ترجع أرقامه إلى عامي ٦٠ و ١٩٦٥ . ويذكر البحث أن الهوية الأولى لدى عرب ١٩٤٨ هى العربية ، وذلك نقلا عن استطلاع رأى نشرت نتائجه فى عام ١٩٧٠ .

ترى هل تصلح هذه المعطيات حقيقة لفهم وضع عرب ١٩٤٨ الآن وكيف يمكن التعرض هكذا لمعلومات دون الإحاطة بمصالحها من تغيير أو تعديل.

- مثلا تقادم المعلومات دفع البحث لتجاوز تطورات مهمة جدا ، فالبحث يذكر أن مدينتي الناصرة وشفا عمرو عربيتين خالصتين مع أنهما الآن غير ذلك ، حيث تم إنشاء مدينة الناصرة العليا لتضم المستوطنين الصهاينة . كذلك نشأت مدن عربية أخرى أهمها أم الفحم التى عرفنا بطولاتها فى الأيام السابقة . ومنذ عام ١٩٩٠ هناك تطورات أخرى لم يتطرق إليها البحث كهجرة اليهود السوفيت ، واستقبال ٢٥٠ ألفا عامل خارجي ، هناك عملية التسوية وتداعياتها ، هناك قضية التطبيع وتأثيرها في علاقة الكيان الصهيوني بعرب ١٩٤٨ و بالفلسطينيين أو بالمنطقة العربية كلها .

- البحث لم يشر إلى الحراك الاجتماعي الذي حدث طوال الفترة الماضية ، فهناك قيادات صعدت وأخرى توارت اجتماعيا واقتصاديا. وأثر حرب ١٩٦٧ بالذات على هذا الوضع، وأخشى فى هذا المقام التعلل بعدم وجود مادة لأن ذلك لا يجدى في الاستدراك، فأنا اعرف أن المادة الخاصة بهذا الأمر متوافرة.

- الملاحظة الأخرى من زاوية المنظور التاريخي ، هي أن هناك بيانات وردت بالبحث دون أن يتم إسنادها إلى عام معين، كأعداد الذين درسوا فى معاهد التعليم العالي . وقد رجعت إلى المصدر المأخوذ منه فوجدته منشور عام ١٩٩٤ ، ولكن من أين تعرف أنها تخص هذا العام أو ذاك . كما أن ١٩٩٤ تعد سنة بعيدة لأن هناك بيانات منشورة بكثرة عن الفلسطينيين بالداخل .

- الزاوية الثالثة في هذا التعقيب تتعلق بالتحليل فذكر البيانات مهم جدا لكن كيف ننظر إليها وتقدمها للقارئ .. هاذ هو السؤال ؟ وهذا البحث يخبرنا بارتفاع الطلاب الجامعيين بين عرب ١٩٤٨ في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ ثم يخبرنا بانخفاض هذا العدد عام ١٩٨٨ دون أن يقدم لنا السبب وراء هذا التذبذب ، فأما أن ذلك يعود

لسياسة معينة تم اتباعها من جانب إسرائيل ، أو يعود لموقف عرب ١٩٤٨ تجاه عملية التعليم. هناك أيضا في ص١٨ خطأ أن هناك نسبة مرتفعة بين الأكاديميين العرب ، وأنها تصل إلى أكثر من ١٨٪ ، وبالربط بين هذه المعلومات قد نتوصل إلى سبب انصراف عرب ١٩٤٨ عن التعليم الأكاديمي.

- وغير بعيد عن ذلك ، هناك ضرورة أخرى لا تقل أهمية ، وهي الوظيفة النقدية ، فالمعلومة يمكن أن تأتي إلي فأتشكك فيها، وأختبرها كي أتعرف على مصداقيتها ودلالاتها. وما حثني على ذكر هذه الوظيفة النقدية هو ما قام به البحث عندما ذكر أعداد عرب ٤٨ خلال متوالية زمنية للتأكيد على أن نسبتهم مازالت ٢٠٪ والواقع أن هذه النسبة لم تكن كذلك ولكنها تغيرت بفعل عاملين ، الأول: الهجرة الصهيونية . والثاني: السياسة السكانية وانخفاض نسبة الوفيات بين عرب ١٩٤٨ ، ووفقا لما أعرفه فان نسبة عرب ١٩٤٨ إلي إجمالي سكان الدولة كانت في عام ١٩٤٩ (١٣,٥٪) ثم هبطت في عام ١٩٦٧ (إلى ١١,٧٪) ثم صعدت إلى (١٦,٣٪ عام ١٩٨٣) وظلت كذلك عام ١٩٩٦ ، ووصلت إلى ١٧٪ عام ١٩٩٨ ومازالت كذلك إلى اليوم .

وهذا ليس خلاف مصادر، و إنما الأمر يتعلق بتدقيق المصادر ، وفي ذلك لفت نظري أن عدد عرب ١٩٤٨ وصل إلى ١,٢٣٣,٠٠٠عام ١٩٩٣ . ولأن هذا العدد كان سنة ١٩٩٦ (٩٢٢,٠٠٠ فقط) طبقا للإحصائيات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية ، ولأنه من غير المعقول أن يكون قد زادوا بأكثر من ٣٠٠ ألف فقط تشككت في المعلومة ، وبحثت عنها في المصدر فلم أجدها ، ولم أجد أي معلومة تقول بهذا الرقم ، وما أعرفه أن عدد عرب ١٩٤٨ الآن هو مليون و ٣٠ ألف (١,٠٣٠,٠٠٠) ، وهذا الرقم معقول قياسا إلى ما ذكرته آنفا.

على كل حال للباحث جزيل الشكر على هذا الاجتهاد ، وشكرا للمركز على عقد هذه الندوة المهمة .

المعقب الثاني د./ عماد جاد

بداية أوضح أنني صدمت من الإحصائيات والبيانات لآن بعضها يتوقف في الستينات، وبعضها في السبعينات ، وأنا أعلم أنه حتى الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩٩ موجود على الإنترنت ، كما أن كتاب العام ١٩٩٨ بين أيدينا منذ مدة ، وبالتالي فالمعلومات متوافرة سواء عن الأعداد والتوزيعات والنسب والوفيات الخ ، ونحن نعلم أن هذا الكتاب يشمل كافة التفاصيل الدقيقة ، والشيء الوحيد غير الموجود حاليا هو ما يتعلق بأوضاع الضفة وغزة التي تم إسقاطها منذ عام ١٩٩٨٨. وبالتالي لو أخذنا سلسلة زمنية لهذه البيانات لحصلنا على ما نريد من معلومات.

- كذلك علينا عندما نتعامل مع البيانات الإسرائيلية أن ندرك أن جزءاً كبيراً من الإسرائيليين يتلاعب بالبيانات ، حيث بدأوا منذ عام ١٩٩٨ فى إسقاط بعض المؤشرات حتى لا نواصل دراسة الفوارق بين الفئات اليهودية المختلفة. وأنا اتفق مع الدكتور محمد خالد تماما حول موضوع الدروز ، فالدروز طائفة مستقلة وفقا للدراسة هذه واحدة ، والدراسة تعاملت معهم على انهم عرب فى ص٥٤ من ناحية ثانية ، فأى القولين أصدق . وما هو المعيار الذي تعتمد علية في هذا التصنيف .. هل هو عرقيا أم دينيا الخ ؟

وحتى داخل دروز ١٩٤٨ توجد أعمال مقاومة . وتوجد لجنة أسمها لجنة المبادرة الدرزية . هناك حركة احتجاج بين البدو على الخدمة فى الجيش. علينا أن نتعامل مع أعداد المسلمين والمسيحيين بدرجة من الوعى فنحن لا نتحدث عن مجموعة تحيا بشكل طبيعي ، و إنما عن مجموعة تحيا مع حالة حرب مستمرة . وعلى سبيل المثال فوجئت أثناء متابعتي لأعداد المسيحيين أن الرقم هبط فجأة بمعدل ١٠٠ ألف ومع الإحصاء وجدت ملاحظة فى الهامش تقول انه تم استبعاد غير المصنفين دينيا من كافة المسيحيين . اقصد أن تكون مدركين لمثل هذه التغيرات .

- وعندما نتحدث بصفة عامة عن الأوضاع الديموغرافية ، نلاحظ أنها تشمل كل ماله علاقة بالسكان ، غير أنها في الحالة الفلسطينية بالذات تعطى أهمية خاصة للإسقاطات السكانية التى كانت تقول بان الفلسطينيين يتوقع لهم أن يصلوا إلى الرقم كذا .. بعبارة أخرى هناك سياسة سكانية إسرائيلية تهدف لمواجهة مثل هذه الاسقاطات ، وعلى سبيل التدليل : هناك مثلث (بيبت ساحور بيت جاله بيت لحم) فيه نسبة مسيحية عالية ، لكن هذه النسبة بدأت تقل بسبب التهجير ، وربما يكون هناك بعد دينى آخر وراء ذلك . وعلينا أن نعيه ونحن نحلل مثل هذه الأوضاع.

- ومعلوم أن فكرة الاسقاطات السكانية سبق لادوار وعازار وقدمها الكتاب الإحصائي الإسرائيلي ، وكذلك أحد الباحثين الإسرائيليين ويتضح من هذه الاسقاطات مدى الهلع الذى أصاب إسرائيل بسبب توقعات الزيادة السكانية في الأوساط العربية ، وتعلمون بالطبع أن الكفة كانت ستختل بوضوح أكبر لولا موجة المليون مهاجر السوفيتي مع كل الالتباسات المحيطة بذلك الأمر . وتأكيدا للمعنى الذي اقصده أذكركم بأن باراك كتب دعايته الانتخابية في عام ١٩٩٩ باللغة الروسية وليس باللغة العبرية.

- من نظرة سريعة إلى هذا البحث شعرت بأن الأوضاع الديمجرافية لم تخدم بالشكل الذى كنت أتمناه . أما الأوضاع الاقتصادية فهى متناثرة فى البحث وكنت أتمنى لو تم أفراد مبحث خاص لذلك بما يقدم للقارئ معلومات محددة حول قطاعات عملهم ، ونسب البطالة. وهنا قد تبرز ملاحظة مهمة ، ذلك أن هناك تحولا من الزراعة إلى الصناعة وهذا قد يبدو تحديثا فى الحالات الأخرى إلا أنه فى الحالة الفلسطينية غير ذلك ، فالانتقال إلى الصناعة معناه ترك الأرض وبالتالي تحقيق الهدف الذي تسعى إليه إسرائيل منذ قيامها . بعبارة أخرى علينا عندما نستخدم المؤشرات أن نعى بالطبيعة الخاصة للحالة الفلسطينية .

- فيما يخص مستوى الأجور ومتوسط الدخول الواردة بالبحث ، أقول رفقا بالأرقام والإحصائيات ، فهل صحيح أن دخل العربي الفلسطيني ٤٠٪ من دخل الإسرائيلي؟ الحقيقة أنه غير صحيح ، وبشهادة الكتاب السنوي الإسرائيلي نجد أن الدخل يقاس بالمقارنة بدخل اليهودي الغربى المهاجر قبل عام ١٩٧٠ باعتباره ١٠٠٪ ، وعليه يتضح أن يهود الصابرا (أصول غربية) يحصلون على ١١٠٪ ، وبعده اليهودى الشرقى (فوق ٨٠٪)، أما العربى فيتراوح بين ٦٠ و ٦٥٪.

الجزء الثانى فى هذا التعقيب ، هو ما يتعلق بالتطور التاريخي والسياسي لهم ، وهنا أقول أن الواجب يفرض علينا أن نتعامل مع عرب ١٩٤٨ على أنها مجموعة لم تتمكن فى مراحل أولى من افراز قيادات خاصة بها ، وان كان ذلك النقص قد أخذ فى الاختفاء مؤخراً مع ظهور عزمى بشارة وغيره . بعبارة أخرى علينا أن ندرك باستمرار أن العصابات الصهيونية نجحت عند قيام الدولة فى تصفية القيادات السياسية والاقتصادية لعرب ١٩٤٨ بالتهجير أو الملاحقة وبالتالي بقت الأقلية العربية جسد بلا رأس وربما يكون ذلك هو سبب ارتفاع مشاركة عرب ١٩٤٨ فى التصويت خلال انتخابات الخمسينات والستينات، بل أن غياب تلك القيادات أعطى إسرائيل الفرصة لتقديم رشاوى لقيادات متوسطة قامت بدفع الناخبين للتصويت بنسبة أكبر من اليهود . ساعد مع ذلك ظهور القوائم العربية الملحقة بالأحزاب الصهيونية المختلطة ثم ظهرت أخيرا (مع انتخابات ١٩٨٨) أحزاب عربية خالصة كان أولها الحزب الديمقراطي العربي بقيادة عبد الوهاب دراوشة الخ .

وكان لهذا التطور نتيجة مباشرة فى حصول المرشحين عن الاحزاب العربية على عشرة مقاعد بدلا من توزيع الأصوات على الأحزاب الصهيونية . والواقع أن فهم ذلك لا يتم إلا بفهم طبيعة تلك الحالة التى نتحدث عنها ، فنحن لا نتكلم عن دولة ذات سياسة ، ولا عن مجتمع متمايز ويتمتع باستقلالية كاملة .

بالنسبة لفكرة الخدمة العسكرية التي ذكرتها أ.غادة نجد أن هذه الخدمة لا يقبل عليها بها سوى الدروز والبدو فقط ، لكنها تعبر في جزء منها عن نظرة المؤسسة الصهيونية لعرب ١٩٤٨ على أنهم طابور خامس ، ولذلك فقد صدمت من الفقيرة الموجودة في ص٧، والتي تشير إلي ملاحظتين أولاهما أنه يصعب فهم هذا الوضع بدون التعرف على موقفهم من قيام الدول العبرية الخ ، ففي تقديري أن هذا التحليل غير صحيح ، والموضوع لم يرتبط بموقف عرب ١٩٤٨ من قيام دولة إسرائيل ، والمواطن العربي اتخذ هذا الموقف كرد فعل لمواقف تلك الدولة منهم ، والتي رأت أنهم سرطان داخل إسرائيل ولا بد من القضاء عليهم ، بعبارة أخرى ، كان إعلان الدول وإجراءاتها وطبيعتها هو أساس ما حدث بعد ذلك.

- قبل الختام أشير إلى ضرورة أن نتعامل بحذر مع الأرقام التي تقدمها إسرائيل خصوصا عن نسب المسلمين والمسيحيين ، لأنها تسعى في بعض الأحيان إلى توظيف تلك الأرقام بما يخدم مصالحها .

المناقشـــات

أحد الحاضرين

لدى أكثر من ملاحظة:

فأولا : علينا أن نكون أكثر حرصا ونحن نتعامل مع المصادر الإسرائيلية مع العلم بأن هناك ثلاثة مصادر رئيسية هي:

١. الكتاب السنوي الإسرائيلي والذي يصدر عن مركز الإحصاء (٥٢ عدد حتى الآن) .

٢. الكتاب الحكومي السنوي والذي يصدر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي .

٣. التقرير السنوي الإسرائيلي ، وهذا أقرب إلى الدقة .

ثانيا : تتعلق بما ذكر عن متوسط دخل عرب ١٩٤٨ ، فليس صحيحا أنهم يعيشون تحت خط الفقر ، فإذا كانت أ/غادة قد ذكرت أن متوسط دخل الفرد العربى يوازى ٤٠٪ من دخل المواطن الإسرائيلي ، ثم قال الدكتور عماد جاد أنه ٦٠٪ ، فأنني أطلب منكم جميعا أن تتذكروا حقيقة مهمة هي أن متوسط الدخل فى إسرائيل أكثر من ١٧ ألف دولار وبالتالي ما معنى الكلام عن خط الفقر هنا مقارنة بسبع دول عربية فقيرة هي الصومال والسودان و جيبوتى واليمن وجزر القمر وفلسطين ، لابد أن نعترف بأن البحث العلمي يبرز حقائق يجب علينا أن نواجهها بشفافية ومصداقية .

أيضا لا أدرى ماذا يراد بتصنيف عرب ٤٨ إلى مسيحى ومسلم و درزى ، مع أن الشعب الفلسطيني لم يعرف طوال تاريخه مثل هذا التقسيم ولعل ما حدث فى مدينته الناصرة خلال الأيام الماضية (الأسبوع الأول من انتفاضة الأقصى) خير دليل على ذلك. لقد كانت نكسة ١٩٦٧ ضربة للوعى العربى ، هذا صحيح لكن الوجه الآخر يقول أنها كانت إشراقة لوعى عربى جديد بما يحدث داخل إسرائيل ١٩٦٧ و كانت النتيجة

ترابط أسرى ما بين سكان الضفة وغزة وعرب ١٩٤٨ ، مما أدى إلى قيام عرب ١٩٤٨ بأعمال نضالية كبيرة ، والتحامهم بالحركات السياسية الفلسطينية.

السفير/ تحسين بشير

الحقيقة أن عرب ١٩٤٨ ظلموا تاريخيا سواء من الفلسطينيين أو من العرب ، حيث كنا ننظر لمن يعيش فى إسرائيل على أنه نوع ما بين المخمور والخائن وما سمعته اليوم يؤكد ذلك. عرب ١٩٤٨ لديهم أربع جرائد يومية لا تخضع لأي رقابة . ولهم جمعياتهم ، أما الكلام فى التصنيفات فلا يقوم على دراسة ، وما ورد هو تصنيفات إسرائيلية يضيف بعضها فئة أخرى أسمها الشركس . وبين البدو مازالت هناك ٥٢ قرية لا تدخل فى حساب الدولة . هذا الشعب الذي أصر على البقاء له قصة كفاح ، ثم أن أحوالهم ورغم أنها أقل من مستوى الإسرائيلي العادى فان لهم حقوق ونشاط و مستوى دخلهم أعلى من مستوى الدخل فى الأراضي الفلسطينية الأخرى . القهر الواقع عليهم سياسيا لم يعد كما كان فمنذ عام ١٩٦٧ هناك تقدم فى أحوالهم ، وإذا كانت مشاعرهم باتجاه الهوية الفلسطينية فان الوثيقة التى أهملتهم هي اتفاقية أوسلو. لقد أصبح عرب ١٩٤٨ عنصر مؤثر فى الداخل الإسرائيلي سواء على المدى القصير أو الطويل ، ويتوقع لهم أن يلعبوا دورا مهما فى تغيير الناحية الصهيونية كطابع لصيق بالدولة ،فهناك جيل إسرائيلي جديد غير متعصب يختلف عن المستوطنين الأول . وقد كان لعرب ١٩٤٨ دور فى خلخلة المجتمع الإسرائيلي بما يخدم الصالح العربى .

اللواء / جاسم علوان

بالنسبة للدروز أؤكد أنهم عرب يفتخرون بعروبتهم ، سواء في سوريا حيث يوجد جبل الدروز أو غيرها ، وتذكرون بالطبع أن فرنسا قامت عندما دخلت الشام بإنشاء الدولة الدورزية لكن السلطان باشا الأطرش ثار مع باقي العرب (المسلمين والمسيحيين) وطرد

الفرنسيين من جبل الدروز. كذلك أؤكد أن الدروز مسلمون وعندى فتوى من الأزهر تقول بأنهم طائفة إسلامية.

د. / سعيد صادق

سؤال للدكتور عماد : هل لو لم يشارك عرب ١٩٤٨ فى الأحزاب الصهيونية لزادت أوضاعهم سوءا كما يقول البعض معتبرين أن تلك المشاركة تسمح لهم بالحصول على مكاسب معينة والتخفيف من المواقف اليهودية المتطرفة ؟ الحقيقة أنني كنت أفضل أن نعمل مقارنة بين أوضاع الأقلية العربية فى إسرائيل بأوضاع أقليات أخرى تعيش فى ظروف مشابهة ، كالأقلية اليونانية فى قبرص أو الألبان فى يوغسلافيا .

د. / أمال ثابت

من واقع حياتى بالسويد تعرضت للدعاية الصهيونية ، ولذلك حاولت المشاركة فى الرد على ما يرد بها ، لكن للأسف لم تكن هناك مراجع .. أقول ذلك كى الفت نظركم إلى إخفاق العرب في إعطاء معلومات كافية لشعوب الدول الأوربية حول قضاياهم ، لدرجة أنني وجدت أكثر الدول تنحاز لإسرائيل ، بل أن العرب لم ينجحوا في تعريف رعاياهم في الخارج بحقيقة القضية الفلسطينية. المطلوب تصحيح المعلومات ونشرها على العالم .

ردود المتحدثين

أ. / غادة موسى

بالنسبة لما أثير عن خط الفقر ، ذكرت أن دخل المواطن العربي يوازى ٤٠٪ من دخل المواطن اليهودي وفقا للكتاب السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٨ . أما خط الفقر فيشمل ٢٣٪ من الأسر العربية مقارنة بـ ١٦٪ من الأسر الإسرائيلية .

وفيما يتعلق بمشكلة التصنيف أقول أنه بالنسبة لي لم أستطع الإفلات منه ، بمعنى أن وضع المرأة المسلمة مع المسيحية فى وعاء واحد لم يكن ممكنا نظرا لوجود تباينات شديدة بين الفئات الثلاثة خاصة فى المشاركة السياسية حيث تشارك المسيحية أكثر من المرأة المسلمة . لدينا مثلا السيدة نادية شحاته وحسنية جبارة ونادية حلو (كلهن مسيحيات) .

د. / محمد خالد الأزعر

فى نقاط سريعة أقول :

أننا لن نهزم هذا الكيان بالبعد الديمجرافى ، فليس معنى أن يزيد عدد الفلسطينيين عن عدد اليهود فى هذا الكيان بعد ٥٠ عاما أن النصر سيكون من نصيبنا . بعبارة أخرى الموضوع لا يرتبط بالعدد ، و إنما بأن ، نأخذه كصراع قومى تخوضه الأمة العربية ضد الكيان الصهيونى كغزوة استيطانية ، والمسابقة ستكون مسابقة أرقام إذا تركنا الجانب الفلسطيني وحده في المواجه ، عندئذ لن تحسم القضية بعد ١٠ أو ٥٠ عاما .

بالنسبة لفكرة المقارنة أشير إلى أنها لا تنطبق على الحالة الإسرائيلية ، فالكيان الصهيوني حالة خاصة وله سمات محددة تختلف عن أوضاع الدول الأخرى التي توجد بها أقليات قومية . هذا الكيان يقارن مع الكيانات الاستيطانية .

أختتم قائلا أن الدروز مسلمون ليس فقط بشهادة شيخ الأزهر ، و إنما بشهادة أسمهان التي غنت للمحمل النبوي ، وفريد الأطرش الذي غنى "هلت ليالي" شكرا لكم .

د. / عماد جاد

أتمنى أن تؤخذ الملاحظات التي قيلت في سياق الاستفادة المتبادلة.

بالنسبة للسؤال الخاص بجدوى دخول العرب للأحزاب الصهيونية أشير أنني كنت أتحدث عن الأحزاب الصغيرة ، وقلت أنهم لم يدخلوها و إنما صوتوا لها في الانتخابات مقابل الحصول على خدمات . أما الأحزاب الكبيرة فالحديث عن انضمام العرب لها أو تصويتهم لصالحا لابد وأن يدخل في إطار خطة .

علينا أن نعترف بأن عرب ١٩٤٨ بينهم من يستفيد من علاقته بالسلطة الإسرائيلية ويقترب خطابه من خطابها كما حدث مع نواف مصالحة نائب وزير الخارجية أثناء الأسبوع الأول من الانتفاضة .

د. / عبد العليم محمد

في ختام هذه الجلسة أتوجه بالشكر إلى السادة المتحدثين ، واليكم جميعا على المشاركة في مناقشات هذا الموضوع الهام. ومن موقعي استخلصت عدد من النقاط . فالبحث الجيد هو الذي يثير مناقشة جيدة ، وأعتقد أن هذا البحث بالفعل جيد . هذه واحدة أما الثانية فإنني أضم صوتي إلى الاخوة المعقبين بشأن ملاحظتهم حول ضرورة التركيز على المفاهيم، لأننا لا نرى الواقع الآمن خلالها.

وفيما يتعلق بموضوع هذه الندوة أخلص إلى أن السياسات الإسرائيلية فشلت سواء ما تعلق منها بعرب ١٩٤٨ أو بفلسطيني الضفة والقطاع ، وقد لاحظنا جميعا أن إسرائيل روجت لاحتلال الضفة وغزة بأنه احتلال ليبرالي وركزت في هذا المجال على رواج اقتصادي مفتعل لكنها فوجئت عقب ذلك بعدة سنوات بظهور أشكال للمقارنة ضدها

وصولا لانتفاضة ١٩٨٧ ثم انتفاضة الأقصى الأخيرة .. باختصار لقد فشلت السياسة الإسرائيلية فى قطع جذور عرب ١٩٤٨ العربية وعلاقتهم بإخوانهم فى الضفة والقطاع .

بالنسبة للهاجس الديمجرافى أقول أننا نبالغ فيه مقارنة بما تقوم به إسرائيل حيث أن اتجاه إسرائيل للتسوية كان لسبب خوفها من هذا الهاجس ورغبتها في الفصل العنصري بين العرب واليهود لتجنب المشاكل المقبلة . وهناك من يذهب داخل إسرائيل إلى القول بأن النساء الفلسطينيات هن اللاتي يرسمن الحدود ، لأن معدلات المواليد الطبيعية أكبر كثيرا لدى العرب مقارنة باليهود خاصة الغربيين منهم . أن هذه قضية هامة على مسار الصراع بالمنطقة.

الجلسة الثانية

الأوضاع السياسية والقانونية

رئيس الجلسة أ. / حلمي شعرواى

مدير مركز البحوث العربية

بعد المناقشات المهمة التي شهدتها الجلسة الماضية ، نتمنى أن تتواصل هذه الجدية خلال جلستنا هذه . وبداية أقول أنه من المهم لنا أن نبقى ملتزمين بمفهوم "الفلسطينيون فى الكيان الصهيون"، تماما كما كنا نقول " الإفريقيون فى جنوب إفريقيا العنصرية . لدينا كيان صهيونى وافد، وفلسطينيون مازالوا فى أراضيهم .

وتقديري أن ضبط المفهوم على هذا النحو سوف يساعدنا فى تحديد الأوضاع السياسية والاجتماعية ، والعلاقات الداخلية فضلا عن الآمال والطموحات القومية . وبناء على ذلك فان ما قيل عن مصادر للدراسة يحتاج إلى إعادة نظر ، فلا يمكن بتلك الأساليب أن نحدد كافة الأبعاد بالدقة المطلوبة . وبالتالي فان مهمة هذه الجلسة هي الربط بين التوجهات السياسية والاجتماعية لدى عرب ١٩٤٨ وعلاقتهم بالكيان الصيهونى.

وتقديري أن البحث سعى إلى وضع عرب ١٩٤٨ كجزء من الشعب الفلسطيني تحت مجهر تحليلى وسوف يتولى أ/كرم خميس الباحث بمركز بحوث الدول النامية عرض الجزء الخاص بالأوضاع السياسية والقانونية، بينما يقوم بالتعقيب عليه أ/عبد القادر ياسين، والدكتور عبد العزيز شادى.

أ. / كرم خميس . عرض الجزء الخاص بالأوضاع السياسية والقانونية بعرب ١٩٤٨ .

المعقب الأول : أ./ عبد القادر ياسين

سوف أبدأ بالإشارة إلى أن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨اليوم يوجد بها أربعة تنظيمات رئيسية هي بترتيب ظهورها:

الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) وهو يضم تحالفاً مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش).

الحزب العربي الديمقراطي برئاسة عبد الوهاب دراوشة الذي كان عضوا فاعلا في حزب العمل الإسرائيلي .

الحركة الإسلامية وفيها جناحان ، الأول يقبل بدخول الكنيست ، والثاني يقتصر قبوله على دخول البلديات .

التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الدكتور عزمي بشارة وهو يتبنى اتجاها تقدميا .

وبجانب تلك التنظيمات هناك حركة تدخل في ائتلافيات انتخابية مع الآخرين إسمها (حركة أبناء البلد) ، وهي ذات توجه قومي يساري تكاد أن تكون مرادفا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

منذ البداية رفضت السلطات الإسرائيلية قيام أحزاب على أساس عربي ، واشترطت للترخيص لأي حزب أن يقوم على أساس القبول بوجود إسرائيل ، ولذلك استمر الحزب الشيوعي الإسرائيلي (امتداد للشيوعي الفلسطيني) وداخله عرب ويهود وحيث ظل أمينه العام يهودياً حتى عام ١٩٨٠ عندما تولى أمانته توفيق طوبى وتلاه محمد نفاع ، وبالمناسبة هو درزى وله ثلاثة أبناء رفضوا التجنيد الإجباري فدخلوا السجن .

حاولت القوى السياسية القومية في إسرائيل أن تقيم أحزابها الخاصة ، اتكاء على النهوض القومي العربي ولكن عندما استحال عليها ذلك التقت تلك القوى مع القوى العربية في (راكاح) وشكلوا الجبهة العربية في سنة ١٩٥٨ والتي سرعان ما كشر رئيس

الحكومة الإسرائيلية عن أنيابه احتجاجا على التسمية فغيروها إلى الجبهة الشعبية ، إلا أن استعار الصراع غير المبرر بين الاتجاهين القومي واليساري على مدى الوطن العربي فرط عقد الجبهة وسعت القوى القومية لتشكيل تنظيمها المستقل وسمته (الأرض) لكن السلطة الإسرائيلية رفضت الترخيص له ، ومن نوفمبر ١٩٦٥ اعتبرت الأرض تنظيما غير مشروع، واودع قادتها، منصور كردوس وصالح برانسي واخرين في السجن ثم في الاعتقال او السجن أو الملاحقة حتى غيبهم الموت.

وفي متابعة دقيقة للسياسات الإسرائيلية في مواجهة شعبنا الصامد في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أكدت دراسة وافية لمركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) على ما يلي:

- غياب المساواة الدستورية للعرب ،فيما تأكدت عنصرية المحاكم الإسرائيلية .
- التمييز العنصري ضد العرب في حقوق المواطنة والمشاركة السياسية .
- القمع والكبت في مجالات الثقافة واللغة والتربية
- القهر الديني والاجتماعي والاقتصادي للعرب هناك

وتقول الدراسة أن (الهوية الدينية للدولة تقع في المتن الرئيسي لنص القانون ، فيما لم تشر الكنيست إلى حق المساواة في القانون الأساسي الإسرائيلي فضلا عن أن الهيئات التشريعية المتعاقبة حرصت على استبعاد مبدأ المساواة ناهيك عن استبعاده من قانون الحقوق الأساسية ، الأمر الذي ازداد وضوحاً في اللغة الظاهرة بالقانون الأساسي وهو ما يجعل الكلام على أن إسرائيل ديمقراطية يهودية أمر مثير للسخرية.

والى ذلك لطالما رفضت المحكمة العليا في إسرائيل كل القضايا ذات الصلة بالحقوق المتساوية للمواطنين العرب هناك متكئة.

أولا: على أن الفرو قات بين العرب واليهود ذات صفة لتبرير مزايا اليهود ، وثانيا: لأن تلك المحكمة تفتقد للمعيار في تحليل قضايا مساواة العرب باليهود ، وثالثا: ترفض المحكمة ذاتها إصدار أية أوامر فورية أو تدريجية لوضع حد للتميز ضد العرب هناك. ولذلك نرى أن هذه المحكمة قد استثنت العرب من المساعدات التي أقرت لمن لا يؤدون الخدمة العسكرية مقابل احتكار الطلبة المتدينين اليهود لها، الأمر الذي برزته المحكمة العليا بـ (المكانة التقليدية للتوارة في التراث اليهودى) ، وفي أحد الأحكام الصادرة من المحكمة نفسها ثم منع عربي من امتلاك شقة بالقدس القديمة لأن (الشقق التي تم إنشاؤها هي خدمة لليهود) ، كما حرمت المناطق العربية امتيازات التطوير ، كما تتمترس المحكمة العليا ضد إصلاح التمييز في مجال التعليم ضد العرب ، وتقول أن هذا التمييز له ما يبرره. باختصار هذه المحكمة لا تبالي بحقوق العرب ، وبالتالي أخفقت في حمايتهم.

وفي مجال القضايا الجنائية كانت الهوية القومية للمدعى عليهم أحد العوامل المهمة لفهم لوائح الاتهام ، وطبيعة الحكم .. وفي ذلك يرى الدكتور هايس من قسم الجريمة بجامعة حيفا (أن المحاكم الإسرائيلية استخدمت معايير أكثر لينا مع الشباب اليهودي ، وأكثر قسوة مع الشباب العربي).

وفي حق المشاركة السياسية يمنع أي حزب من جانب المحكمة إذا ما طرح برنامجا يطالب بالمساواة بين العرب واليهود في مجال ملكية الأراضي ، والتطوير الحضري ، وبعد أن كان الصهاينة يمتلكون قرابة ٦٪ من اجمالي ارض فلسطين عند قيام دولتهم ، فانهم اليوم يحوزون على حوالي ٩٣٪، مع أن ٩٧٪ من (الـ ٦٪ الأساسية) حصلوا عليها من الدولة العثمانية وسلطات الانتداب ، ومن الملاك العرب غير الفلسطينين بالتساوى تقريبا حوالي ٧٠ الف فدان لكل . فضلا عن اجتثاث ٤٥٠ قرية عربية بذرائع شتى ناهيك عن القرى غير المعترف بها منع العرب من الحصول على قروض السكن .

بخصوص التمييز في الثقافة واللغة والعلوم حدث ولا حرج ، حيث يحظر على العرب تمجيد رموزهم أو استذكار تاريخهم أو إحياء شعائر دينهم بحرية بل وحتى دراسة لغتهم، فيما نصبت إسرائيل العقبات المختلفة في وجه تعليم أبناء العرب مما جعل ١/٣ الأطفال العرب يحرمون من الحد الأدنى من التعليم ، بينما ثلث آخر يتسرب و لا يبقى سوى الثلث الأخير الذي يجبر على الثقافة الصهيونية في (كتاب الكتب ـ التوراة ـ اللغة العبرية ، وتاريخ الشعب اليهودي هي العمود الفقري لهويتنا القومية) هذا ما أعلنته حكومة نيتنياهو ٩٦ـ ١٩٩٩ ، و لا توجد في إسرائيل أية هيئة عربية تشارك في عملية صنع القرار التعليمي ، مما أدى لاتساع الهوة بين المدارس العربية ونظيراتها اليهودية بشكل فادح لصالح الأخيرة وكذلك في باقي المجالات .

لذا خيرا فعل أ./ كرم خميس عندما رد تردى الأوضاع الحياتية لعرب ١٩٤٨ إلى الوضع القانوني والسياسي أي أنه تمييز ضدهم بالسياسات والممارسات ، وذلك لأن الدولة تقوم على أساس أنها يهودية أولا وأخيرا .

رئيس الجلسة : أ / حلمي شعرواى

قبل أن أعطى الكلمة للدكتور عبد العزيز شادي ألفت النظر إلى أن وثائق عملية التسوية بدء من كامب ديفيد الأولى وكذلك أوسلو وغيرها لم تذكر موقف محدد من هذه القضية . وما يحدث اليوم ، من جانب العرب داخلها ، فيما يتواجد اليهود في أي مكان بنوع من التفوق . ثمة مشكلة حقيقية حول هذا التناقص القائم أمامنا ولا تشير اليه على أى مستوى من المستويات .

المعقب الثانى د. / عبد العزيز شادي

الورقة التى عرضت في هذه الجلسة أكثر من ممتازة ، واستطاع أصحابها أن يحصنوا أنفسهم، ولذلك فضلت أن أقدم مداخلة من زاوية أكثر عمومية، أساسها بحث العلاقة الفكرية ما بين الليبرالية السياسية من جانب، وحقوق الأقليات من جانب آخر.

المقولة الأساسية في هذا الإطار ترى أن الليبرالية السياسية كما طبقت في الغرب، وكذلك في دول أخرى منها إسرائيل هي ضمانة لحقوق الأقليات، وأنه بدون تلك الليبرالية لن تكون هناك ضمانات لحقوق الأقليات .

المناقشـــات

أ. / غادة موسى

مؤخرا تجاهلت الدول الغربية تدمير مسجد عربى فى طبرية فى حين كانت ألمانيا تقدم تعويضات جديدة لإسرائيل فهل كتب على العرب أن يدفعوا ثمن أخطاء الآخرين ؟

أ / مبارك يحيى

تحدث الدكتور عبد العزيز شادى مستدلا بمثال سليمان رشدى للتأكد على فشل الجاليات العربية فى إبراز حقوقها الثقافية ، وأنا أعتقد أن المقصود بذلك ، هو المقارنة مع الجاليات اليهودية . أنني أعتقد أيضا أنها لم تفشل ، و إنما الثقافة السياسية للمواطن الغربى هى التى قادت لذلك ، ونحن نعرف أن هذه الثقافة تشكلت بثلاثة جذور: مرحلة الحروب الصليبية المرحلة الاستعمارية ، ثم المرجعية الدينية للبروتستانت والتى تؤدى إلى تعاطف المسيحيين مع اليهود . إذن الفشل ليس بسبب أداء الجاليات العربية.

أ / رباب على محمد

ينظر دائما إلى عرب ١٩٤٨ على أنهم أقلية ذات ظروف خاصة إلا أنني أنظر لهذه الوضعية باعتبارها نتيجة طبيعية لوجودهم فى دولة ذات ظروف خاصة ، وتقديري بناء على ذلك أن المقارنة بين عرب ٤٨ و الأقليات الأخرى غير صحيح ، فإسرائيل تنظر للعرب من زاوية دينية كان لها كبير الأثر على الأبعاد الأخرى ، فشعب الله المختار لابد وأن يحصل على حقوق خاصة وامتيازات تليق بهذا الوضع .

أ / أشرف راضي

أخشى ما أخشاه أن تؤدى الظروف السياسية ، وما تولده من مشاعر تجمعنا كلنا تجاه ما يدور ضد العرب الآن ، إلى تحكيم هذه المشاعر في الموضوعات التي ندرسها ، وعلى سبيل المثال فالورقة التى تتحدث عن الأوضاع السياسية والقانونية لعرب ١٩٤٨ لم تطرح أصلا السؤال المهم ، وهو : هل حدث تطور باتجاه إيجابي أم لا من خلال المقارنة التاريخية ؟ والمؤكد أن طرح هذا السؤال يثير قضايا مهمة تتعلق بسيناريوهات تصور المستقبل للصراع العربي ـ الصهيوني ككل . أيضا هناك مسألة مهمة تتعلق بعدم اهتمام اتفاقيات التسوية بأوضاع عرب ١٩٤٨ .. وهنا أتساءل ، وما المشكلة إذا كانت قضيتهم كجزء من المواطنة الإسرائيلية تختلف عن القضايا الأخرى على مسارات التفاوض . بعبارة أخرى ما هو الضير في عدم اهتمام تلك الاتفاقيات بعرب ١٩٤٨؟

أ / جلال الدين عز الدين

الملاحظة الأولى عامة ، فعنوان الندوة عن مستقبل عرب ١٩٤٨ في ظل التسوية بينما البحوث المقدمة الآن لم تتحدث عن هذا الأمر.

الملاحظة الثانية للأستاذ عبد القادر ياسين ، إذ أنه فصل بين الحزب الديمقراطى العربى والحركة الإسلامية رغم دخول الاثنين في القائمة العربية الموحدة في ٩٦ و ١٩٩٩.

الملاحظة الثالثة تتعلق بتجاهل عدد من التطورات الهامة التى حدثت منذ بدء عملية التسوية مثل السماح لعرب ١٩٤٨ بأن يرفعوا أعلام فلسطينية وينتمون لمنظمة التحرير بشكل رسمى ، والدليل أن أحمد الطيبي كان مستشارا لعرفات ومع ذلك ترشح لعضوية الكنيست . كذلك البرامج التى تطرحها الأحزاب العربية داخل إسرائيل تنادى بوقف مصادرة الأراضي ، والمساواة في مختلف المجالات .. ومع ذلك لم تحل أو تحظر .

كلام الدكتور عبدالعزيز شادى به تناقض واضح ، فهو يخلص إلى أن الدولة المنحازة هى التى تستطيع حماية الآليات .. ومعلوم أن كل الدول الليبرالية دول منحازة ، ومع ذلك قال أنها لا تحمى حقوق الأقليات بها .

المستشار / عبد الرازق عبد العزيز

إذا كانت إسرائيل قد سلبت حق هؤلاء العرب ، وتقر بالتعذيب ضدهم، وتحمى القتلة فهل يعقل أن تتخلى عن هذه الطابع؟

د. / سيد عشماوى

أقترح أن يكون هناك كتاب اسود يلخص الممارسات التمييزية الصهيونية ، وبجانب ذلك لدى سؤالين : ما هو الثابت وما هو المتغير بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ؟ ـ ثم ما هو القدر المتاح ديمقراطيا لهؤلاء العرب مقارنة بالقدر المتاح لغيرهم فى البلدان العربية المجاورة ؟

أ. / ايهاب رأفت

بصفتى مسيحي أود توضيح أن الإيمان بالعهد القديم لدى المسيحيين مرتبط بالإيمان بالتعديلات التى جاءت فى العهد الجديد ، ولذلك نحن نؤمن أن فرضية شعب الله المختار كانت قائمة قبل مجيئ السيد المسيح أما بعد ذلك فلم يعد هناك شعب بعينه يطلق عليه هذه التسمية. من ناحية أخرى فقد كنت أنتظر تعرضا من جانب الدراسة للموقف الإقليمي و الدولى وخاصة الدول العربية تجاه عرب ١٩٤٨.

أ. / حلمى شعرواى

هذا الموضوع مهم ، ولذلك أدعو الدكتور مصطفى كامل السيد مدير المركز للاهتمام به ، والبحث فى المواثيق الدولية حول الموقف من الفلسطينين داخل الكيان الصهيوني.

د. / أحمد ثابت

في تقديري أن هناك جانب هام لم تشر إليه الدراسة وهو حق المشردين عام ١٩٤٨ في العودة لديارهم ، كما أن العرب المقيمين داخل إسرائيل لهم أملاك تم سلبها ، علما بأن الاتفاقيات السلمية أجهضت هذا الحق بموافقة فلسطينية وأردنية وبمشاركة مصرية والى الآن مازال هناك ملايين يقيمون خارج ديارهم وعلينا أن نهتم بهذا الموضوع .

أ. / حلمي شعرواي

هذا صحيح ، فإسرائيل التي نوافق عليها بصيغة كامب ديفيد مازالت تصر على حق كل يهودي في العودة إليها ، وليس أقل من التمسك بحق العودة العربي الذي يضمن لـ ٢ مليون عربي العودة إلى ديارهم.

ردود المتحدثين

أ. / عبد القادر ياسين

بالنسبة لتأثير وفاعلية النواب العرب داخل الكنيست ، الواقع أنهم النواة التي تسند "الزير" ، فأحيانا تحتاج الحكومة الإسرائيلية لأصواتهم فتضطر لتقديم المقابل لهم .

إسرائيل تزعم أن من لهم الحق في العودة فقط عشرة آلاف ، مع أن النازحين عام ١٩٤٨ كانوا ٧٥٠ ألفا نازح .

حديث أ / أشرف راضي عن السياق المستقل الفلسطيني ١٩٤٨ غير صحيح فنحن الذين أرغمناهم بإهمالنا لهم على ذلك . بحيث اضطروا لاختيار طرق أخرى للكفاح .

ما حدث بين الحزب العربي والحركة الإسلامية ما هو إلا تحالف انتخابي وما عرضته وضع الأحزاب .

أ. / كرم خميس

الحديث عن المقارنة التاريخية بين أوضاع عرب ١٩٤٨ عندما قامت الدولة الصهيونية ووضعهم الآن أمر غير موضوعي ، فنحن إذا تحدثنا عن تقدم على مستوى الأحزاب والمشاركة يمكننا كذلك أن نرصد تقدم في أساليب الانتهاكات وطرق القمع ، فبدلا من الأدوات التقليدية أصبحت إسرائيل اليوم تستخدم رصاص الدمدم وغاز الخردل .

أيضا بالنسبة لما قيل عن الحقوق التى انتزعتها الفلسطينيون ، أظن أن هناك سؤالا مشروعا وهو: هل أدى ذلك إلى السماح للمشردين بالعودة كما هو متاح ليهود الشتات؟ ثم هل يوجد تساوى الآن أم لا ؟ ـ هل تقبل إسرائيل بنزع الطابع اليهودي عن نفسها؟

لقد قال شامير تعليقا على انتفاضة ١٩٨٧ وتفاعل عرب ١٩٤٨ معها ما نصه " هؤلاء الذين تصورناهم قد أصبحوا جزء من إسرائيل أثبتوا لنا أنهم مازالوا هناك على الضفة الأخرى ".

ما قاله الدكتور عبد العزيز شادي عن عيوب الليبرالية بما فيها الليبرالية الإسرائيلية يحتاج إلى مناقشة ، فلا يمكن مساواة الليبرالية الفرنسية بجذورها الحضارية بليبرالية صهيونية ذات أصول عنصرية وإجرامية.

لا يجب أن يدفعنا غياب الديمقراطية فى الوطن العربي للإشادة بديمقراطية إسرائيل فهذه الأخيرة موضوعة لفئة على حساب شعب كامل . كما أنها لا تتورع عن ضرب الآخرين لحماية عناصر بسمات خاصة .

د. / عبد العزيز شادي

لقد حاولت وضع إسرائيل فى السياق الحضاري الذي تدعى أنها تنتمي إليه ، بهدف حساب هذه الدولة من خلال ما تدعيه لا ما نراه ونشعر به فقط . هذه الدولة تدعى أنها ليبرالية ديمقراطية لكن جوهر ممارساتها به مشكلة .

هناك تشابه دائم ما بين الأنظمة الاستيطانية فى نظريتها لحقوق الأقليات ، فالولايات المتحدة فى نظرتها لحقوق الأقليات تتشابه مع جنوب إفريقيا (سابقا) ، تتشابه مع إسرائيل . فالعنف فى التعامل مع الآخر أمر ثابت سواء كان الآخر داخلها أو خارجها.

الدولة الليبرالية تدعى عدم الانحياز، والدولة المنحازة عكس ذلك، ومن واقع استقراء تاريخي، نجد أن الدولة المنحازة أكثر حماية لحقوق الأقليات .

ختاما أقول أن التحليل العلمى فى لحظة كالتى نحياها حاليا (الانتفاضة) لا يمكن أن ينفصل عن الأيدلوجيا ، لكن المهم هو أن نحافظ على الحد الأدنى من الحياد العلمي.

أ. / حلمي شعرواى

ففي ختام الجلسة أتوجه بالشكر للسادة المتحدثين ، ولكم جميعا على مشاركتكم الفعالة فى المناقشات.

الجلسة الثالثة

سيناريوهات مستقبل عرب ١٩٤٨

رئيس الجلسة د./ أحمد صدقى الدجانى

نحن على موعد فى هذه الجلسة مع الاخوة الأعزاء المتحدثين للحديث عن مستقبل عرب ١٩٤٨ . و أود وأنا أتشرف برئاسة هذه الجلسة أن نتفق على نظام لتوزيع وقت هذه الجلسة بحيث يبدأ الدكتور صلاح سالم عرض ورقته ثم يقوم المعقبون بإلقاء ملاحظاتهم .

من بين يدي هذه البحث أشير إلى أن هذه الندوة تحتل موقعاً بالغ الأهمية بحكم الأحداث التى نعيشها هذه الأيام ، فنحن نعيش معركة حول المقدسات الإسلامية والمسيحية فى بيت المقدس وهى معركة دخلت أسبوعها الثاني منذ أيام ، وقد تحولت إلى انتفاضة ، وأن كنت أميل إلى اعتبارها معركة لأنها تسير على أبعاد عدة ليس فقط فى داخل الوطن المحتل ، و إنما على امتدادا الوطن العربي بالالتفاف الواضح حولها، وعلى امتداد الساحة الدولية فى الشرق والجنوب المحيط بها .

فى إطار هذه المعركة سلطت الأضواء على أهلنا (فلسطيني نكبة عام ١٩٤٨) والذين نصطلح على تسميتهم "عرب فلسطين ١٩٤٨"، لقد سلطت الأضواء لأنه ما أن هبت الأحداث حتى قدم أهلنا أبناء ١٩٤٨ الشهداء والجرحى وهم مازالوا يقدمون لكنهم يتعرضون لفصل آخر من فصول الاضطهاد العنصري الذي يطرح بقوة مشكلة مستقبلهم . وقد لاحظنا بالأمس انطلاق صوت زميلنا عزمي بشارة لأول مرة وهو يقول أنه فكر جديا فى طلب الحماية الدولية لإخوانه لأنهم معرضون لأخطار شديدة، وهو الخطر الذي جسدته أحداث اليوم (٢٠٠٠/١٠/١٠) ، واعترف لكم أن موضوع فلسطيني ١٩٤٨ يثير شجونا ، والحق يجعلنا نعمل الفكر إلى آخر مدى، وأنا أدخل الان مرحلة

الشيخوخة أذكر كيف كان يواجهنا هذا الوضع بعد حرب ١٩٤٨ . لقد واجهنا على صعيد تعاملنا مع أهلنا هناك قبل عام ١٩٦٧ ، وكان هناك تصور في نظرتنا، كما كانت هناك إضاءات، ونذكر أيضا كيف وقع شئ جديد بعد ١٩٦٧ ، وتعلمنا مع تلك الأغنية المتميزة لفيروز عن أولئك المزارعين في أرضهم الذين يتابعون النضال . لقد حدث تفاعل ، وبرزت في تلك الفترة أسماء شعراء و أدباء، مثل توفيق زياد (رحمه الله) وسميح القاسم ومحمود درويش وأميل حبيب . الخ . فذكر أننا قبل ذلك عكفنا عن القراءة ، وأذكر أن المراجع الأجنبية هي التي أسعفتنا، وأظن أن السفير تحسين بشير يذكر كتابين أساسيين هما "العرب في إسرائيل) لـ (دون بيريتس)، وكتاب لرجل اسمه شوارس . ثم أذكر أن مجلة العربي قدمت تحقيقا عن بيت صفافة بمناسبة عرس أقيم بها، وأذكر أن إسرائيل شموط رسم عدد من اللوحات التى تصور هذا المعنى .

هذا هو الجانب العاطفي أما الجانب الموضوعي فقد ألح علينا داخل منظمة التحرير الفلسطينية و المؤسسات المنبثقة عنها ، وقد أنتجت تلك الهيئات كثير من الدراسات إلا أنني أشهد للورقة التي بين أيديكم بأنها نسعد تعطى إضافة حقيقية بسماع عرضها الآن .

د. / صلاح سالم زرنوقة

عرض الجزء الخاص بمستقبل عرب ١٩٤٨ .

المعقب الأول د . / حمد سليمان

الواقع أن ندوة اليوم هي إضاءة رائعة من هذا المركز، فبحد علمي لم يسبق لأي مركز مصرى أن أهتم بهذه القضية، وكم أتمنى أن تكون هذه الندوة بداية لجهود علمية عربية أكبر و أوسع، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مراكز البحث العربية المهتمة بإسرائيل محدودة مقابل ٢٥٠ مركزا إسرائيلي لدراسة كل صغيرة أو كبيرة عن الوطن العربي.

لقد كان لنكسة ١٩٦٧ وجهان الأول : سلبى ، و الآخر إيجابي إذ أنها دفعت عرب ١٩٤٨ للتلاحم مع إخوانهم ، كى يكونوا مصدر إشعاع وعلم بما يجرى فى إسرائيل . ولعب هؤلاء العرب دورا ضخما فى الثورة الفلسطينية وكانوا يهربون الأسلحة للفدائيين ويدعمونهم بالمعلومات والوثائق ، ولم ينفصلوا يوما عن إخوانهم . واليوم مصادفة تأتى أحداث انتفاضة القدس لتثرى موقفهم لعل القدر ينصفهم ، ولذلك كان أول شهيد فى هذه الانتفاضة من بين فلسطين عرب ٤٨ . ولعلكم لاحظتم أن أهالي الناصرة تلاحموا مع إخوانهم بشكل يفوق أي تصور ، وذلك على الرغم من إصرار إسرائيل على وصفا أهل هذه المدينة بـ (مسيحيي فلسطينى) ، و لا تكتمل تلك الملاحظة إلا إذا رصدنا تلاحم أهالي الناصرة مع أهالي قرية أم الفحم التى تدعى إسرائيل أنها مؤيده لحماس. إسرائيل تفرق ، والدم الفلسطينى يجمع .

إسرائيل لم تنصف يوما عرب ١٩٤٨ ، بل كانت تعاملهم كمواطنين من الدرجة العاشرة طبقا للاستراتيجية العرقية الإسرائيلية ، وطوال تاريخ هذا الصراع ، وهى تنظر إليهم باستعلاء ، وبأنهم لن يستطيعوا أن يتعايشوا معهم وكانت أخر تصريحات لباراك الاسبوع الماضى فى باريس عندما قال هل تظنون أن اسرائيل جزء من أوربا ، وبالتالي يمكن التفاهم مع جيرانها" . وبمجرد عودته أمر جنوده باستخدام جميع الأسلحة مع الفلسطينيين. وهذه الفوقية تزرعها اسرائيل فى نفوس أبنائها ، وكلكم تعرفون ما ورد فى سفر التكوين عن المعركة التى وقعت بين الرب ويعقوب والتى انتهت بالتعادل ، وإقدام الرب على مباركة يعقوب ثم قول له " اذهب فانت ونسلك من شعب ا الله المختار وأعطيتك أرضك من النهر إلى النهر" .

هذه الفوقية وصلت إلى شيمون بيريز أيضا ، حيث قال فى منتدى ديفوس: " نحن واحة الديمقراطية المتقدمة وسط بحر التخلف الديكتاتوري العربى" ، وقد كرر القول نفسه فى مؤتمر الأونكتاد فى بانكوك (يوليو الماضى) أنهم ينظرون إلى العرب ، وكأنهم صراصير يجب وضعهم فى زجاجة يحب إغلاقها عليهم وحرقها .. وهذه الفوقية

أدت إلى إثارة العالم كله اليوم ، فهناك عشرة وسطاء للإفراج عن ثلاثة جنود أسرهم حزب الله في حين أن أربعة ملايين أسير فلسطيني بالداخل لا أحد ينظر إليهم ، وإذ نظر فبدون أدنى اعتبار لكرامتهم أو إنسانيتهم .

هذه الفوقية امتدت من الأزل عندما حضر كيسنجر ليتفاوض مع الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر إذ أنه فاوضه قبل أي شئ على رفات اثنين من اليهود هما قاتلا اللورد موردين سنة ١٩٤٢ . قايضتهما إسرائيل بأكثر من ٥٠ جنديا وضابطا مصريا . وقد استقبلت جولد مائير رفات هذين اليهوديين وعزفت لهما السلام الإسرائيلي. هذه الفوقية هي التي تعامل بها إسرائيل فلسطين.

بالنسبة لسيناريوهات مستقبل ١٩٤٨ في ظل التسوية .. أقول آية تسوية ؟ لقد برأ ياسر عرفات من اتهاماته بالتنازل عن القدس في كامب ديفيد ، فكان صلبا في مواقفه .. وهكذا أكد لهم أن القدس ليست قضية فلسطينية لكنها عربية و إسلامية لا يمكن التفريط فيها ، فيما تصر إسرائيل على النقيض. اللاجئين سمحت إسرائيل بعودة عشرة آلاف فقط من مهجري ١٩٤٨ من أصل ١١ مليون فلسطيني .. فكيف نلتقي وتكون هناك تسوية ؟ .

المستوطنات أيضا موضوع مهم ، فإسرائيل ، وكما أشار الدكتور زرنوقة توسع بعض المستوطنات .. والمعروف أن الضفة بها ٢٠٠ مستعمرة مقامة على ٤٠٪ من الأراضي العربية وكل مستعمرة محاطة بسياج وطرق مما يرفع المساحة إلى ٦٠٪ من أراضي الضفة والقطاع .

وفيما يخص حق العودة نجد أن هناك ٢٠ مليون يهودي لهم هذا الحق ، ولهم أيضا حق المواطنة، وحتى ترغب إسرائيل اليهود في هذا قسمت جبل صهيون إلى صكوك كل واحد منها بمساحة واحد سم ، ويتم بيعها لكل يهودي مقابل ١٠٠٠ دولار . ٨٠٪ من

المياه الخاصة بالضفة والقطاع تنزحها المستعمرات الصهيونية ، وليشرب الفلسطينيون من البحر . القدس لن يتم بشأنها اتفاق.

إذن السلام مستحيل مع هذا الكيان ، ولا حل سوى باستخدام القوة ضده .

السفير / محمد صبيح

اليوم نحن نتحدث في أخطر القضايا والموضوعات . وهذا موضوع ليس للصحافة ، وهذا ملف من الملفات الخطيرة التي يجب أن نتعامل معها بمنتهى الذكاء والحرص ، فهو ليس لعبة على الإطلاق . وأنا واحد من الناس الذين تعاملوا مع الاخوة عرب ١٩٤٨ منذ عام ١٩٦٢ ، عندما كان التعامل معهم محرما . وعندما كانوا يعيشون بين مطرقة التخوين الإسرائيلي من ناحية ، وشكوكنا نحن العرب من ناحية ثانية .

كان ذلك عبر الاتحاد العام لطلاب فلسطين ، والحقيقة أن هؤلاء الاخوة حافظوا على هويتهم أكثر منا نحن الموجودين بالخارج . كما أنهم حافظوا على تراثنا ، وعاداتنا وتقاليدنا حتى هذه اللحظة، وهم الزخر الأساسي لنا في المستقبل . وأنا من المؤمنين بأن هذه الدولة (إسرائيل) لن تستمر، فكل الدول التي قامت على العدوان والغصب والنهب انتهى مع التاريخ.

في إسرائيل يوجد ٣٠٠ ألفا عربي يحملون الجنسية الإسرائيلية ويطلق عليهم "الغائبون الحاضرون" منهم لاجئون داخل إسرائيل وقصة هؤلاء تتلخص في أنهم كانوا يوم قيام إسرائيل في فلسطين ولكن خارج منازلهم ، كأن يكون أحدهم في قرية أخرى أو في مدينة .. الخ وعندما حدث التعداد في تلك اللحظة اعتبروهم غائبين ، ولا يزالون يطالبون إلى اليوم بأراضيهم فيما يسمى إسرائيل . ولو كانت هذه الدولة لكل مواطنيها لأعادتهم إلى ديارهم واعترفت لهم بحقوقهم لكن ذلك لم يحدث فمنذ اليوم الأول لقيامها والأساس اليهودي هو الأصل الذي يحكم إسرائيل.

هذا الوضع مازال مستمراً وقد تابعنا الأعمال الإجرامية ضدهم حتى عام ١٩٦٧ . وتذكرون ما كتبه صبري جريس وغيره عما يتعرض له هؤلاء العرب من انتهاكات ، ومع ذلك استطاعوا أن يحافظوا على هويتهم وبقائهم .

على أي حال ، فالمحاولات الجارية الآن تهدف إلى سلب أجزاء جديدة من الأرض، ولعلكم تابعتم المظاهرات (العربية) التى تهدف إلى استعادة بعضا من الأراضي المسلوبة منهم علما بأن السلطات الإسرائيلية حددت لهم إطار محددا لا يتجاوزونه عند البناء أو توسيع القرى . فى الوظائف نصيب عرب ١٩٤٨ اقل من ٥٪ ، و لأول مرة يأتى منهم نائب وزير هو نواف مصالحة .

المشكلة أيها الاخوة أنهم يريدون تفتيت الجليل ، بحيث لا توجد تجمعات لعرب ١٩٤٨ فى هذه المنطقة .. والحركة السياسية فى الداخل استطاعت أن تنشط واستطاع عدد من نشطائها أن يدخلوا الكنيست ويمارسوا تأثيرا ، وان كان لا يراد لهم ذلك نظرا لان كل رئيس حكومة يرى أنه من العار له أن ينجح بأصوات العرب . ومع ذلك فان تنظيم الصوت العربي داخل إسرائيل من شأنه أن يعيد صياغة شكل المنطقة وبالتالي مستقبلها . ولقد احتفت إسرائيل قبل عامين بمرور ٥٠ عاما على إنشائها إلا أننا وجدناها مجموعة من الجماعات المهاجرة لا أكثر .. فاليمينيون مازالوا بعاداتهم وتقاليدهم والمغاربة كذلك . والروس والبولنديين .. الخ. لذلك هذه الدولة داخلها غير متماسكة، وما نشاهده من حزب العمل الان هو دفع المجتمع إلى مواقع الخطر بهدف تحقيق مزيد من التماسك .

قضية الأسرله التي تحدث عنها الباحث ، أنا لا أعتقد بوجود إسرائيلي واحد يتمنى ذلك ، فالعربي الجيد هو أما العربي " المبيت" أو ا"المهاجر" . أما من يبقى فى أرضه فلا بد من الخلاص منه ، وبالتالي إذا كانوا هم لا يريدون منحه حقوقه فكيف يدخلوه فى المجتمع ، وإذا أخذنا بعض الفئات التي حاولت التعاون مع الدولة ، لوجدنا أن

البدو والدروز والشركس الذين انضموا إلى الجيش لم يتم دمجهم في المجتمع على الإطلاق وهذا اكبر ضمان لانتهاء هذه الدولة ، فالدول لا تقوم على المدفع و العرق وإنما على القانون والتسامح والثقافة.

عندما نتعامل مع هذا الموضوع لابد أولا وان نكون حريصين جدا ونستند إلى الإحصائيات. (ثانيا) ألا نزج بهم في قضايانا، فهم يعرفون قضيتهم جيدا كمواطنين إسرائيليين محرومين من حقوق المواطنة . وعلينا أن ندعمهم اقتصادياً. وهنا أقول لجماعة التطبيع أنه إذا كان ولابد فلنطبع مع هؤلاء العرب حتى ننشئ طبقة اقتصادية تستطيع الاعتماد على نفسها .

القضية الأخرى هي قضية السلام ، وهم يستطيعون أن يقوموا فيها بدور مهم ، و أقول لكم أن عرب ١٩٤٨ استطاعوا ببراعة أن يحرسوا المسجد الأقصى حيث كان ٤٠ ألفا منهم يوميا يشاركون في بناء المصلى المرواني ، وهو ما تكرر في مناسبات أخرى عديدة ز وعندما كانت إسرائيل تغلق القدس أمام سكان الضفة وغزة كانوا يذهبوا بعشرات الآلاف لإثبات عروبة هذا المسجد وتلك الكنيسة .

قياساً على ذلك فان عرب ١٩٤٨ سيكون لهم شأن كبير إذا استطعنا التعامل معهم دون شطط . هذا الملف في تقديري من المحرمات التي لا يجب فتحها الآن ، وسوف يأتي الوقت الذي يكون ناضجا لقضايانا الاستراتيجية .

في قضية العامل الديمجرافي أعتقد أنه عامل مهم جدا ، وإذا ما نظرنا إلى تركيبة إسرائيل من الداخل ، لعرفنا أهمية هذا العنصر مستقبليا فالكل يعلم أن ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من المهاجرين ليسوا من اليهود ، وهناك مشاكل في تعريف من هو اليهودي وإذا ما احسن العرب في توظيف هذا الوضع ستتغير طبيعة هذه الدولة فأما أنها سوف تندمج في نسيج هذه المنطقة أو تندثر.

السفير / طاهر شاش

الحقيقة أن الورقة المقدمة من جانب الدكتور صلاح زرنوقة متكاملة ودسمة ، والمؤكد أنني سوف أعود إليها لاحقا للاستفادة والاستزادة ومع ذلك اسمحوا لي أن أطرح الملاحظات التالية :

فأولا : عنوان الندوة يتحدث عن مستقبل عرب ١٩٤٨ في ظل التسوية والورقة تركز على العرب داخل إسرائيل ، مع أن هناك فريق آخر من عرب ٤٨ في خارج إسرائيل (اللاجئين) لابد من وضعهم في آي حديث عن عملية التسوية .، فإسرائيل مصممة على رفض هذا الموقف اللهم إلا القبول بعودة عدد محدود جدا في إطار جمع شمل العائلات، وهذا لن يؤثر على وضع عرب ١٩٤٨.

ننتقل إلى باقي قضايا التسوية لنعرف تأثيرها على عرب ١٩٤٨ . فالتسوية بحدها الأدنى وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة نسبيا ستكون عنصرا جذب لعرب ١٩٤٨ (بداخل إسرائيل) ، كذلك جد عامل انتفاضة القدس والذى أثر على موقف إسرائيل من عرب ١٩٤٨ ففي تصوري أنها سوف تتشدد تجاههم ، وتفكر أكثر في فرض مزيد من القيود عليها غير أن هناك من يرى عكس ذلك ويقول أن ما حدث خلال الأيام الماضية قد اثبت لإسرائيل استحالة انفصال العرب داخلها عن القومية الفلسطينية وبالتالي تضطر لتقديم مزيد من الأغراءات لهم.

هناك عامل ثاني هو أن باراك أكد في برنامجه و تصريحاته على ضرورة وضع دستور لإسرائيل ، بما يجعل الدولة علمانية ، وهو ما يعنى حصول هؤلاء العرب على حقوق أكثر . أيضا لدينا العامل الديمجرافي الذي يطرح تساؤلا مهما هو : هل ستترك إسرائيل هذا العامل يسير بشكل طبيعي بما يجعل للعرب في مراحل قادمة ١٥ أو ٢٠ نائبا ليكونوا العنصر الحاسم في أي حكومة قادمة .

الواقع أن مدخلي فى دراسة هذه العوامل علمي بحت يقوم على الموضوعية ، ولذلك يمكننا رصد مدرستين فى إسرائيل ، مدرسة العمل ومدرسة الليكود .. أيدلوجيا العمل ترى ضرورة الفصل بين الدولة الفلسطينية تماماً ، وإسرائيل ، أما الليكود فلا يريد هذا الفصل، كي يظل الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية بما يشبه دولة واحدة . أما على المدى البعيد فالتصور يقوم لدى الطرفين على فكرة السوق الشرق أوسطية مسح هذه الحدود .

فى مثل هذه الحالة نستطيع البحث عن صيغ محتملة ، وهناك فكرة مطروحة عن إقامة دولة ثنائية القومية ، وهناك من يطرح فكرة اتحاد فيدرالي إسرائيلي فلسطيني أو كونفدرالي إسرائيلي/فلسطيني/أردني .. كل هذه المسائل تستاهل البحث والمناقشة .

د. / أحمد صدقى الدجانى

مرة أخرى نحي هذا الجهد العلمي ، ونتمنى على الدكتور مصطفى كامل السيد أن يطبع هذه الدراسة لتكون بين أيدي المعنيين وأنا مع الذين قالوا أنها تمثل إضافة.

عطاء الورقة كثير لكنها لا تخلوا من نقاط تبعث على التساؤل فالدكتور صلاح دقيق فى تعبيراته ، لكنه صنف الدروز خـ ارج عرب ١٩٤٨ وسؤالي له : هل الدروز خارج العرب ؟

هل يا ترى يمكننا أن نرى بعض المؤشرات، فالعدو يفكر مليا فى معالجة القضية السكانية ، وذلك من خلال عمليات الطرد . وهنا أذكر أن الموضوع كان ملحا فى الثمانينات فركز العدو على شخص ليعلن هذه الفكرة . واذكر أيضا أن سياسيا عربيا التقى بشار عندما كان وزيرا للدفاع و أشار إلى حقيقة الفوق السكانى العربى وخطورة ذلك مستقبلا على وضع إسرائيل ، فرد شارون بان حكومته تعمل حسابا لذلك ولا تنتظر حتى يحدث هذا التفوق.

عدونا في هاذ الموضوع يضع نصب عينه فكرة الطرد والأبعاد ، وبالتالي علينا أن نضعها في اعتبارنا .

نقطة أخرى تتعلق باتفاقيات أوسلو فمجموع الاتفاقيات كانت تعتمد على فصل الواقع الفلسطيني الجديد عن فلسطين ١٩٤٨ بحيث لا تكون هناك صلة غير ما يتطوعون به ثقافيا وإنسانيا .. هناك أيضا ما عبر عنه عضوا من أعضاء الكنيست المحسوبين على (جماعات السلام) عندما صرح لصحيفة الاتحاد الاشتراكي بأن التعثر الموجود حاليا سببه عدم رغبة اليمين المسيطر في السلام ن لأن هذا السلام إذا حدث سوف يوحدنا (اليسار) مع عرب ١٩٤٨ لطرح الطلبات الاجتماعية المختلفة .

باختصار هذا المجتمع الاستيطاني يحفل بالعديد من المتناقضات التي يمكن استغلالها لصالح الحق العربي .. لكن كيف ؟ سيكون هناك معركة أثر معركة واتفاقيات سرعان ما تتبدد لأنها ليست قائمة على أساس قوى حتى نحقق النظريات بالطريقة التي قام بها هذا الكيان والطريقة كالتي عوملت بها جميع الكيانات الاستيطانية.

المناقشات

د. / عبد الحميد مدكور

بعد ما سمعته عن الطابع الفوقي والعنصري للسياسة الإسرائيلية تجاه العرب أشير إلى أن ذلك لا يقتصر على العرب وحدهم ، و إنما يمتد إلى العالم كله نظرا لأن اليهود يرون أنهم شعب الله المختار ، وان الله خلق كل البشر كحمير يركبهم اليهود ، وواضح طبعا أن اليهود يسعون لإضفاء طابعا دينيا على مقولاتهم السياسية ، فالمطامع والمجازر تأخذ بعداً دينيا يهدف تجميع يهود العالم، ولتجميل وجه أولئك المجرمين. علينا أن نحس جميع الشعوب الإسلامية بان لها علاقة بتلك القضية.

أ. / غادة موسى

لا أتفق مع السفير طاهر شاش بان الدولة الفلسطينية ستكون عامل جذب لعرب ١٩٤٨ ، لأسباب كثيرة لا وقت لشرحها .

أتفق مع السفير محمد صبيح بشأن ما قاله عن ضرورة ترك عرب ١٩٤٨ وعدم التدخل في قضاياهم لأنهم يعرفون قضيتهم جيدا . أتتصور أن الدور المطلوب من عرب ١٩٤٨ لعبه هو استغلال الخلافات بين التيارات السياسية الإسرائيلية ، وقد يكون ذلك سبيل لإزالة الطابع الديني عن الدولة اليهودية .

أ. / اشرف راضي

ثلاثة ملاحظات سريعة أطرحها عليكم :

- هناك خلط لن يفيد كثيرا بين مسألتي الهوية والمواطنة فهما ليسا مترادفين ، وبالتالي فمن يحمل الجنسية الإسرائيلية لم يفقد هويته.

- هناك منهجين في النظر للتسوية ... الأول يرى أن التسوية نهاية كل شئ ، والثاني يرى أن التسوية بطبيعتها مؤقته لأنها تقدم حلول وقتية ، ولكنها لا تفرض حلولاً نهائية ، وهذا المنهج هو الأرجح فيما يخص عرب ١٩٤٨.
- هل التهجير هو الطرد فقط ؟ أظن أن إسرائيل قد تنفذ هذه الفكرة بطرق اكثر خبثا كمبادلة بعض المواقع ذات الكثافة السكانية مع المستوطنات وفي تقديري أن القبول بمثل هذا الطرح يقضي على اجتماعات تطور مستقبلي لصالحنا.

أ. / حمد حجاجي

إذا كان الحديث عن المستقبل لابد وان ينطلق من الواقع ،، فأننا اليوم نستطيع تحديد ثلاثة محاور يتحرك عليها هذا الصراع الأول التسويات القائمة في ظل ميزان مختل للقوى، والثاني : رصد عربي شعبي لهذا الواقع، ومحاولة لإيصال رسالة هذا الرصد الشعبي إلى المستوى الرسمي العربي ، وللطرف الآخر ، الثالث : عدو مدجج بالسلاح تدعمه قوى إمبريالية هي على رأس مشروع ممتد يمثل الرعاية والمستفيد من هذا الصراع .

على ضوء ذلك فان الحديث عن المستقبل لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار وعرب ١٩٤٨ يمثلون بخصوصيتهم موضوعا مهما كما يمثلون فاعلا رئيسيا في هذه المواجهة . ولعلكم تذكرون المقاطعة العربية للكيان الصهيوني قبل توقيع كامب ديفيد الأولى وهذه المقاطعة كانت ممتدة إلى مقاطعه اخواننا عرب ١٩٤٨ ، ولم يطرح عمليا كيفية الاستفادة من دور هؤلاء الاخوة . كما أن الاتفاقيات التي وقعت لاحقا أكدت إسقاط هوية أهلنا في أراضي ١٩٤٨ مما دفع البعض إلى التفكير في مستقبل وجود هؤلاء الاخوة دون أن يتم ذلك بأسلوب استراتيجي يجعلنا قادرين على دمج الجهود مع جهودنا في إطار صراعنا الممتد مع هذا العدو العنصرى الاستيطاني.

أ. / جلال الدين عز الدين

الواقع أن التحليل الذى سمعناه منصب على أما عرب ٤٨ أو إسرائيل دون تطرق للإطار العربي الإسلامي صحيح أن الضرورة قد تفرض تلك النظرة ن لكنها لا تفرض علينا أن نتجاهل ارتباط مستقبل عرب ١٩٤٨ بالأمة العربية بإجمال، وبالمسلمين عموما.

أ. / كرم خميس

لقد ردني ما قاله السفير محمد صبيح عن ترك عرب ١٩٤٨ يديرون قضاياهم إلى عام ١٩٧٤ وما تلاه عندما قيل أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، لقد كان ذلك في سياقه معقولا لكن ما جاء بعد ذلك من تطورات أثبت أن ترك القضية في يد الفلسطينيين وحدهم أدى إلى كارثة قد تصل إلى مأساة كالتي نشاهدها الآن.

السفير / محمد صبيح

في قيام الدول ونهاية الدول. علينا أن نقرأ التجارب والكتب التى تحدثت عن ذلك، وعندما نتحدث عن الدول (ناقصة العمر) فكنت أشبهها بالإنسان الذى لا تقوم أعضاؤه بوظائفها كاملة ، فيسقط ميتا وهو فى عمر ١٨ عاما.

أما الحديث عن الممثل الشرعى والوحيد ، فقد تحدثنا عنه عندما كان هناك إصرار من جانب عدونا على نفى وجودنا وهويتنا. واليوم أنا قلت أننا لا نتدخل فى قضايا عرب ١٩٤٨ .. أخى الكريم : إذا كنا غير قادرين على عقد قمة عربية فماذا تستطيع أن نقدم لهم الآن ؟

أ. / طه خليل

هناك اختلاف فى رؤيتنا لطبيعة إسرائيل ، وهذا الاختلاف هو الذي فرض أسلوب التعامل مع عرب ١٩٤٨ . فهم أقلية ليست الدولة مسئولية عنهم كحال الدول الأخرى ، وهذه الدولة ليس لها دستور حتى الآن.

اليوم يظهر عامل جديد هو تصاعد العنصر الديني نتيجة لازدياد تأثير الفئة الدينية، وهذا العنصر موجه ضد العرب بالذات . ولقد سمعت أن المشاركة السياسية للعرب فى الأحزاب الصهيونية بمثابة تسريع للأسرله، وأنا ضد هذا الكلام لأن هذه العملية تصنيف للأقلية العربية دورا . وقد رأيت على شاشة التليفزيون عضو كنيست يده مكسورة بعد مشاركته فى الانتفاضة.

السفير / طاهر شاش

يبدو أن ما قلته عن الدولة الفلسطينية قد دفعهم خطأ ، أنا لم أتعمد الجذب بمعنى الهجرة إليها، وائما الجذب بمعناه القومى والإشعاعي الذي يجعلهم يزدادوا قوة داخل أراضيهم.

أ. / إيهاب رأفت

أؤكد مرة ثانية على ضرورة توضيح ملامح الموقف العربي من قضية عرب ١٩٤٨؟ من ناحية أخرى فأنا أرى أنه لابد من إعادة النظر فى المقولة الأساسية التي يقوم عليها الموقف الفلسطيني و العربي فى عملية السلام و التى تتمثل- حسب التصريحات الرسمية ـ فى "أن السلام هو الخيار الاستراتيجي" ، حيث أن هذه المقولة أو هذا الموقف قد أدى إلى إضعاف الموقف الفلسطيني و العربى بشكل عام فى مفاوضات السلام لأن الطرف الآخر (إسرائيل) قد وضح على مدار السنوات السابقة إنها لاتبنى استراتيجيتها فى عملية السلام على نفس المقولة أو الفكر، ذلك أدى فى النهاية الى

تقوية الموقف الإسرائيلي التى ركز على اعمال القوة بشكل متواز مع سير المفاوضات فى حين أضعف الموقف الفلسطيني الذى أعلن رسميا عن الاستغناء عن نقاط القوة التى يمتلكها و الذى كان من الممكن أن يستفيد منها كثيراً فى مفاوضاته مع إسرائيل وليس أدل على ذلك من انتفاضة القدس الأخيرة و الذي بدأ فيها الطرف الفلسطيني إعمال هذه الاستراتيجية القائمة على المضي قدماً فى خطوط متوازية فى مواجهة العدو الإسرائيلي.

أ. / آمال ثابت

علينا أن نحدد أخطاءنا ونسعى لوضع علاج لها .. فنحن نصرح خوفا من الحرب، وهم يتحدثون عن السلام ويستعدون للحرب .

د. / صلاح سالم زرنوقة

بالنسبة للتصنيف والذى يعد أبرز قضية أثيرت فى أكثر من جلسة ، سوف أعيد النظر فيه مرة أخرى . سيناريو الترحيل ليس جديدا . فالترحيل مفهوم أصيل فى الفكر الصهيوني ، وقد أشارت الدراسة إلى عدد من الأمثلة آلتي تدل على ذلك ، وهذا السيناريو مازالوا مطروحاً حتى الآن . والواقع أن كل السيناريوهات واردة بشكل أو بآخر إذا ما أتيحت لها شروط معينة .

أوكد هنا على أن حمل عرب ١٩٤٨ للجنسية الإسرائيلية لا يعنى تمتعهم بحقوق المواطنة فهناك فرق وضحته الدراسة بين هذه المواطنة والجنسية .

الكلمة الختامية : أ . د / مصطفى كامل السيد

هناك ثلاثة كلمات :

الأولى عن الموقف الذي ينبغي أن تتخذه الدول والحكومات العربية تجاه شعب فلسطين ١٩٤٨. وأنا أتفق مع سعادة السفير محمد صبيح بخصوص التعامل مع هذا

الملف بحذر لكن هذا لا يمنع ضرورة إظهار قدر من التضامن مع هؤلاء العرب . ، فإذا كانت اسرائيل تقلق وتتحرك لوقف أى خطر يحيط بأى يهودى فى العالم فليس اقل من إعلان الجامعة العربية عن ضرورة توفير حماية لهؤلاء العرب ، كما أنه لابد من تواصل ثقافي اجتماعي لهم بحيث يشعروا باهتمام المحيط العربي معهم .

الكلمة الثانية تتعلق بالمناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر ، وجرى تسجيلها بحيث نضمنها فى الكتب المقرر إصداره من قبل المركز .

الكلمة الأخيرة .. شكر خاص لجميع من شاركوا فى هذه الندوة ن وشكر خاص للدكتور صلاح سالم ، والأستاذ كرم خميس ولجميع الزملاء الذين ساعدوا فى إنجاح هذا العمل .

السفير / محمد صبيح

عفوا قبل ختام هذه الجلسة أوضح أنني لم أقصد قطع كل علاقة بعرب ١٩٤٨ فالتواصل الثقافي والاجتماعي و التجارى ضرورة بل أنه يتم حاليا ، لكنني قلت أن محاولة جعلهم جزء من الجسم السياسي العربي أمر خطير لأنه سيقود إلى الطرد .. بعبارة أخرى هذا الملف يحتاج إلى رؤية فى التعامل معه . ندعمهم بالتجارة وبالثقافة وبالدفاع عنهم ، لكن توريطهم لخوض معاركنا يمثل قمة الخطر .

مطبوعات المركز

أولاً: سلسلة قضايا التنمية :

و هى الكتب التى يصدرها المركز و التى تمثل حصاد ما يقيمه من مؤتمرات أو ندوات حول موضوعات التنمية و صدر منها ما يلى :

١- القمة الاجتماعية : الأبعاد الدولية و الإقليمية و المحلية

تحرير د. علا أبو زيد

٢- الأمم المتحدة و قضايا الجنوب

تحرير د. عطية حسين أفندى

٣- شركاء فى التنمية : الجوانب السياسية و الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر

تحرير د. عالية المهدى

٤- العشوائيات و نماذج التنمية

تحرير د. على الصاوى

٥- الانتخابات البرلمانية فى دول الجنوب

تحرير د. صلاح سالم زرنوقة

٦- Aspects of 'Structural Adjustment in Africa and Egypt
(Ed) Alia Al Mahdi

٧- الأحزاب و التنمية فى الوطن العربى و خارجه

تحرير د. مصطفى كامل السيد
د. صلاح سالم زرنوقة

٨- المشروع القومى لتنمية جنوب مصر

تحرير د. محمد رئيف مسعد
د. صلاح سالم زرنوقة

٩- مصر ما بعد المعونات

تحرير د. مصطفى كامل السيد

د.صلاح سالم زرنوقة

١٠- العرب و نظام عالمي جديد

تحرير د. مصطفى كامل السيد

د. صلاح سالم زرنوقة

١١- القاهرة في لحظة تحول

تحرير د. آصف بيات

د. مصطفى كامل السيد

١٢- مصر و اقتصاد عالمي جديد : التقسيم الدولي الجديد للعمل و مكانة مصر فيه.

تحرير د. مصطفى كامل السيد

د. صلاح سالم زرنوقة

١٣- المرأة و التنمية

تحرير د. هبة نصار

د. صلاح سالم زرنوقة

١٤- الفساد و التنمية : الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية

تحرير د. مصطفى كامل السيد

د. صلاح سالم زرنوقة

١٥- حقوق الإنسان في المقررات الدراسية

أ. إيمان نور الدين - د. علا أبو زيد -

د.علي الصاوي - د.نيفين مسعد -

د. مصطفى كامل

١٦- Globalization and the South, Social and Economic Implications

Hamed, Mounir Hendi, Mustapha K.Al-Sayyid, Ramzi Zaki

١٧- تجارب ناجحة فى التنمية فى مصر

تحرير د. نجوى عبد الله سمك

١٨ - العلاقات العربية الافريقية

تحرير د. صلاح سالم

١٩ - خصخصة البنوك و التنمية فى مصر

تحرير د. مصطفى كامل السيد ،
د. صلاح سالم زرنوقة

٢٠- مصر فى عيون شبابها

تحرير د. حنان قنديل

تحت الطبع :

❖ العولمة و العالم العربى

تحرير د. صلاح سالم

❖ البحث العلمى و التنمية فى مصر

تحرير د. صلاح سالم زرنوقة

❖ **Facing Social Consequence of Structural Adjustment in the Arab World and Latin America.**
(Ed) Prof.Mustapha K. Al Sayyid

و تصدر هذه السلسلة تحت إشراف الدكتور / صلاح سالم زرنوقة

ثانياً: سلسلة مكتبة التنمية :

١- الوظيفة الاقتصادية للدولة ، دراسة فى الأصول و النظريات
أ. معتز بالله عبد الفتاح

٢- الهامشيون الحضريون و التنمية فى مصر — د. جلال معوض

٣- القطاع الأهلي و التنمية الاقتصادية فى مصر — د. نجوى عبد الله سمك

٤- المؤسسات المالية الدولية و التنمية — د. زينب عبد العظيم

٥- العسكريون و التنمية — د.لواء. جمال مظلوم

٦- الدولة و التنمية فى مصر — د. حسنين توفيق

٧- القطاع الخاص و التنمية فى مصر — د. على سليمان

تحت الطبع :

- الشركات الدولية و التنمية فى مصر — د. صلاح سالم زرنوقة

ثالثاً: سلسلة رؤى جديدة :

و هى نشرة ربع سنوية تمد القارئ بأهم المفاهيم و التجارب الناجحة ، الى جانب كل ما هو جديد على المستويين النظرى و العملى فى مجال التنمية : وقد صدر منها أربعة أعداد.

رابعاً: سلسلة محاورات التنمية :

و هى تصدر باللغتين العربية و الإنجليزية و تتضمن نصوص المحاضرات العامة والمناقشات التى دارت فيها ، و يلقى هذه المحاضرات خبراء متخصصون ومسئولون رسميون و أكاديميون من ذوى الاهتمام أو الصلة بقضايا التنمية و قد صدر منها حتى الآن عددان باللغة الإنجليزية و خمسة أعداد باللغة العربية .

خامساً: سلسلة كراسات التنمية :

١.	مفهوم السببية الهيكلية	د. حازم حسنى
٢.	الأزمة المالية فى الدول الصناعية الجديدة	د. عمرو محيى الدين - د. مصطفى كامل السيد
٣.	قضايا ابستمولوجية مشتركة	د. حازم حسنى
٤.	ترشيد استخدام مياه الرى	د. عماد الشافعى
٥.	دراسة نقدية للمنهج الفيثاغورى	د. حازم حسنى
٦.	الفقر و استراتيجيات مواجهته فى مصر	د. راجى أسعد - د. ملك رشدى

سادساً: سلسلة منتدى التنمية

- دليل تدريس التنمية فى الجامعات المصرية

د. صلاح زرنوقة

- الابعاد الدولية للحركة العربية لحقوق الانسان

د. مصطفى كامل السيد ،
د. هنرى ستاينر

- International Aspects of the Arabic Human Rights Movments
Prof. Mustapha K. Alsayyid
Prof. Henry Steiner

ملحوظة :

- سوف يصدر المركز دورية جديدة تحت عنوان " نـــداء الجنوب " و سوف تضم هذه الدورية كل من السلاسل التالية (رؤى جديدة ، محاورات التنمية ، كراسات التنمية) ، و عليه فسوف تتوقف هذه الدوريات عن الصدور فى الفترة القادمة حيث تدمج جميعها فى دورية " نداء الجنوب " .

- للحصول على مطبوعات المركز يمكن التوجه الى مركز دراسات و بحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – الدور الثالث .

أولا: - أعضاء بحكم مناصبهم:

أ.د. كمال المنوفي	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،رئيساً
أ.د. مصطفى علوى	وكيل الكلية لشئون تنمية البيئة وخدمة المجتمع ، نائباً للرئيس
أ.د. منى مصطفى البرادعى	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا و البحوث
أ.د. ودودة بدران	وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
أ.د. مصطفى كامل السيد	أستاذ العلوم السياسية ،مديراً

ثانيا: أعضاء من داخل جامعة القاهرة (حسب الترتيب الأبجدي) :

أ.د. أحمد مستجير	العميد السابق لكلية الزراعة
أ.د. باهر عتلم	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
أ.د.ليلى الخواجة	أستاذ الاقتصاد ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، نائباً للمدير
أ.د. محمود عبد الفضيل	رئيس قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
أ.د. هبة الليثى	أستاذ الإحصاء ، كلية الاقتصادوالعلوم السياسية

ثالثا: أعضاء من خارج جامعة القاهرة (حسب الترتيب الأبجدي) :

أ. أحمد عز	وكيل اتحاد الصناعات
أ.كامل زهيرى	رئيس نقابة الصحفيين الأسبق
أ. منير فخري عبد النور	رئيس مجلس إدارة شركة فتراك
أ. ميرفت التلاوى	وزير التأمينات والشئون الاجتماعية السابق
السفيرة ماجدة شاهين	مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية

رقم الايداع بدار الكتب
٤٨٨٦ / ٢٠٠١

In This Book

How do Arabs in Israel face the experience of life in a state which was established on the false assumption that they never existed. Golda Meier, a former prime minister of Israel once replied when asked about the Palestinians: " Who are the Palestinians?", as if she never heard that word before.

Arab countries have adopted until 1967 an ambivalent position towards them, unable to decide whether they were Arabs or Israelis. However, political action by the Arabs of Israel within Israel, their literary writings and their solidarity with their brethren and sisters of the Occupied Territories during the two Intifadas of 1987 and 2000 , all combined to confirm their rejection of Israeli attempts to dilute their Arab identity and to deny them their fundamental human rights, in addition to the national rights of all the Palestinian people.

This book , written by Dr.Salah Salem, expert at the Center for the Study of Developing Countries of Cairo University, with research done by Mr.Karam Khamis, member of the research team at the Center , outlines dimensions of discrimination to which the Arabs of Israel have been subjected since the establishment of Israel, offers a survey of their political organizations and explores evolution of their conditions under different scenarios of a settlement of the Arab-Israeli conflict. It includes also debates in the conference held at Cairo .University in November 2000 in which draft chapters of the book were presented.

فى هذا الكتاب

الكتاب الذى بين يديك هو تحية يقدمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة الى الاخوة والاخوات العرب الذين يعيشون فى اسرائيل ، ضمن حدودها فيما قبل يونيو ١٩٦٧ .

لقد تجاهلت الدول العربية وجود هؤلاء الاخوة و الاخوات حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، عندما بدأ تواصلهم مع إخوانهم الفلسطينيين الاخرين فى الضفة الغربية و غزة ، و الذين و قعوا بدورهم فى ظل الاحتلال الاسرائيلى و كانت نظرة الدول العربية اليهم قبل هذا التاريخ ، بل و بعده فى بعض الحالات نظرة ريبة وشك ، هل هم اسرائيليون أم هم عرب؟

و لكن مواقف هؤلاء على ساحة السياسة الاسرائيلية ، و فى كتاباتهم الادبية أكدت تمسكهم بعروبتهم رغم محاولات اسرائيل لطمس هذه الهوية وربما أكد هذه الهوية كذلك صنوف التمييز التى تمارسها اسرائيل ضدهم.

و يشرح هذا الكتاب أوضاع عرب ١٩٤٨ فى اسرائيل من النواحى الديموجرافية والاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و يتساءل عن مستقبلهم فى ظل سيناريوهات مختلفة لتسوية القضية الفلسطينية . كما يتضمن الكتاب وقائع الندوة التى عرضت فصوله فيها ، وشارك فيها أخوة لهم مصريون و فلسطينيون .

و قد كتب فصول هذا الكتاب د. صلاح سالم زرنوقة الخبير بمر[...] دراسات و بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة و أعد مادته البحثية الا[...] كرم خميس الباحث بالمركز.